راكيتسكي

الاقتصاد قضية سياسية

ملامح الاستراتيجية اللينينية لتسيير شؤون الاقتصاد



راكيتسكي

الاقتصاد قضية سياسية

ملامح الاستراتيجية اللينينية لتسيير شؤون الاقتصاد



دار التقدم

موسكو

ترجمة اسكندر ياسين

Б. Ракитский

ЭКОНОМИКА — ДЕЛО ПОЛИТИЧЕСКОЕ

На арабском языке

طبع فى الاتحاد السوفييتى

P $\frac{11301—229}{014(01)—79}$ 610—79 0604020100

تنبيه من مكتبة الشيوعيين العرب

هذا الكتاب ليس من نسخ الصوت الشيوعي، بل وجده أثناء بحثه في الإنترنت. وقد قمنا بتطهيره من أفكار شيوعية الخائن خروشوف المزيفة وشوفينية الدولة العظيمة بواسطة مسح وإزالة جميع النصوص والفقرات ذات الصلة ووضع ملاحظات لاصقة وإعادة صياغة بعض الفقرات والعناوين بما يتفق مع النهج الماركسي - اللينيني. لذا اقتضى التنويه

الصوت الشيوعي

بدلا من المقدمة

. . . استطاع بطل احدى الاساطير القديمة ان يخرج من متاهة وقع فيها ، بواسطـــة خيط كان قد ربطه بمدخل المتاهة . وربما كانت متاهات الاحداث السياسية والتيارات الايديولوجية والمعلومات العلمية والدعائية اعقد من تلك المتاهة الخرافية . بيد انه هناك خيط يدلّ على طريق النجاة كل من يرغب بعدم الضياع فى تلك المتاهات . وما ذلك الخيط سوى العلم الماركسى اللينينى حول المجتمع . ولب هذا العلم : التعاليم حول الطبقات والصراع الطبقى .

وتكمن جذور اختلافات وصراع الافكار والنظريات والمذاهب فى تناحر الطبقات ، وفى ذلك الواقع الفعلى وهو ان المجتمع القائم على اساس الملكية الخاصـــة يعتمد عــلى استغلال بعض افراده للبعض الآخـــر ، وبالتالى فان هذا المجتمع ينقسم ويتشتت ويتوزع الى اجزاء لكل منها مصلحته فيمـــا يتعلـــق بالاهداف الاجتماعيـــة والاتجاه الذى يجب ان تستخدم فيـــه الموارد الاجتماعية وكيفية بناء التأثير المتبادل لاجزاء العضوية الاجتماعيـــة الواحدة . والطبقات هى الفئات الاجتماعية الكبيرة التى تسيطر على حياة المجتمـــع (والصراع) . ولقد اشار لينين الى ان «. . . المطامح

المتناقضة يولّدها تباين الاوضاع وظروف الحياة لدى **الطبقات** التى ينقسم اليها كل مجتمع» ، وسمى لينين صراع الطبقات بـ«البطانة الحقيقية للحوادث» * .

فحول اى شيء اذن يدور الصراع الطبقى ، وما هى الاهداف النهائيــة التى تسعى اليهــا الطبقتان المتصارعتان الرئيسيتان فى العالم المعاصر : طبقـــة الرأسماليين وطبقــة البروليتاريين ؟ ان الرأسماليين يسعون بكل الوسائل للحفاظ على وضعهم الامتيازى فى المجتمع ولتعزيزه . **اما البروليتاريا فهى تسعى على العكس من ذلك للقضاء والى الابد على كل انواع عدم المساواة الاجتماعية و الاقتصادية فى المجتمع ، اى تصفية التقسيم الطبقى للمجتمع الى الابد** . وعلى هذا النحو تعبر البروليتاريا موضوعيا وبصورة اكثر ثباتا عن المصالح الجذرية لجميع الكادحين والمستغَلين .

وسينصبّ الحديث فى هذا الكتاب على القضايا الاقتصاديــة المعاصرة التى تنبثق ويجرى حلّها فى الاتحاد السوفييتى . وعلى الرغم من انه لا وجود فى بلادنا منذ امد بعيد للرأسماليين وغيرهم مـــن الطبقات المستغِـلة ، الا ان النظام الاشتراكى يتواجد جنبا الى جنب مع الرأسمالية على وجه الارض . ويدور الصراع بين النظامين على الصعيد العالمى حيث يشكل الاقتصاد الجبهة الحاسمة فى هذا الصراع . ولذلك فان النشاط الاقتصادى داخل البلاد السوفييتيــة ايضا يرمى الى تحقيق الهدف السياسى للطبقة العاملة (الذى يتطابق

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، الطبعة الروسية ، المجلد ٢٦ ، ص ٥٨ـ٥٩ .

مع هدف الشعـــب السوفييتى بأسره) ، الاوهو بناء المجتمع الشيوعى . ومهما كانت الزاوية التى ينظر منها الى الاقتصاد فان تطويره يبدو ، بدون شك ، قضية سياسية .

وهذا الفهم للاقتصاد هو فهم لينينى . وهـو يعتبر الاساس لمبادئ الادارة الاقتصادية الاشتراكية التى وضعها لينين والتى يجرى تطبيقها واقعيا فى البلاد السوفييتية كما يظهر فى هذا الكتاب . وسيطلع القارئ ليس على النتائج المحرزة وحسب ، بل وعلى كيفيـــة التوصل اليها ، وعلى تلـك الصعوبات التى اعترضت الدولة السوفييتية ، والوسائل التى تم بموجبها تجاوز تلك الصعوبات او يتم تجاوزها .

وقبل ان ننتقـــل الى عرض الاحكام والتعليمات والتنبؤات اللينينيـــة فى مجـــال التطور الاجتماعـى الاقتصادى ، وبالتالى الى تحليـــل واقـــع التسيير الاقتصادى الاشتراكى فى الاتحاد السوفييتى ، فاننـــا سنبين فى هذه المقدمة كيف كان الشيوعيون السوفييت مخلصين لمبادئهم فى تقييم دور الاقتصاد الحاسم فى الحياة الاجتماعية . فالبلاشفة ، المعبرون عن مصالح الطبقة العاملة ، كانوا ما قبل الثورة ايضا ، اى قبل ذلك الوقت الذى غدوا فيه حزبا حاكما ، يعيرون اهتماما كبيرا جدا لمسألة مكان الاقتصاد فى حياة الدولة واهميتـه بالنسبة لمصائر الثورة .

ان عظمة النضال الثورى للطبقة العاملة وتقدميتها التاريخية ينبعان من انها تقوم بأداء رسالتها التحريرية بوصفها طبقة مبدعة . بيد ان الثورة الاشتراكية تحل ايضا ، ومن دون شك ، المهام المتعلقة بهدم الاركان

الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الاستغلالى ، فهى تقضى على علاقات استغلال العمل من قبل الرأسمال ، وعلى الاضطهـــاد العنصرى والقومى ، وعلى الاضطهـــاد فى المجال السياسى ، وعلى كون القيم الثقافية وقفا على الصفوة المختارة . ولكن ذلك كله لا يمكن تحقيقه الاّ فى مجرى حل المهام **الانشائية** للبناء الاشتراكي وعلى قدر هذا الحل .

ان ظفر الطبقة العاملة بالسلطة السياسية يعنى ظهور الامكانية الواقعية للمباشرة بالتطبيـــق العملى الفعال للتحويلات الاجتماعية الاقتصادية الاكثر اهميــة وعمقا والبعيدة المدى . ويدل التاريخ على ان تجربة اول حزب ماركسى لينينى حاكم – حزب الشيوعيين فى روسيا (البلاشفة) – قد طرحت ، فى عداد المهام الاكثر الحاحا للحركة العالمية من اجل التقدم الاجتماعى ، المسألة المتعلقـــة بضرورة اتخاذ الشيوعيين والديموقراطيين الثوريين لموقف علمى خلاق تجاه قضايـــا الاقتصاد الوطنى والتطور الاقتصادى العالمى على السواء . وكانت المسألة الاساسيــة للثورة الاشتراكيــة – مسألـــة السلطة – قد حصلت منذ ذلك الوقت على تأويل مبدئى غنى المضمون . وما قضية الاستيلاء على السلطة ، وعلى الرغم من اهميتها الهائلة ، سوى احد جوانب هذه المسألة الجذرية . اما القضية الاخرى التى لا تقـــل اهمية عن ذلك ابدا ، بل وكقاعدة الاعقد كثيرا ، فهى مهمة الاحتفاظ بالسلطة عن طريق استخدامها الفعال لما فيه مصالح جماهير الشغيلة وكسب تأييدهم الفعال . وان حل القضايا الاقتصادية للشغيلة ليس مجرد وسيلة للاحتفاظ بسلطتهم السياسيــة ، بـــل هـــو هدف

التشكيلة الاقتصادية الجديدة التى تنشأ نتيجة لانتقال السلطة الى ايدى الشعب العامل – الانتقال الذى يقضى على اساس التشكيلات الاقتصادية السابقة : الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

لقد استحوذ النشاط الاقتصادى لحزب البلاشفة بقيادة لينين سواء قبل الاستيلاء على السلطة ، ام فى السنوات الاولى بعد ثورة اكتوبر ١٩١٧ ، – ومن الطبيعى فى الوقت الراهن ايضا – استحوذ ذلك النشاط على اهتمام الرأى العام التقدمى فى جميع البلدان . وكان ذلك اول مساهمة عملية فى استيعاب الماركسيين اللينينيين لتلك القضية المعقدة وهى وضع وتطبيق الاستراتيجية والتكتيك الاقتصاديين انطلاقا من الاهداف البرنامجية وطبقا للوضع التاريخى الملموس ذى السمات الخاصة . وان العقود الستة المنصرمة قد ضاعفت الى حد كبير واغنت كثيرا خبرة الايام الاولى . وتتمتع الاحزاب الماركسية اللينينية اليوم بالكثير من الاستنتاجات النظرية والاشكال والاساليب التى تم اختبارها فى الواقع لطرح وحل المهام الاجتماعية الاقتصادية المتنوعة التى تنبثق عشية الثورة الاشتراكية وفى مجراها .

وما السياسة الا التعبير المكثف عن الاقتصاد كما علمنا لينين * . وان احد اهم الافكار التى تنبثق من هذه الصيغة اللينينية الواسعة هو ان الشرط الحاسم لنجاح السياسة يتلخص فى واقعيتها وتطابقها مع قوانين التطور الاجتماعى الاقتصادى الموضوعية . وان

* راجعوا : لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ٢١٦ ، ٢٧٨ ؛ المجلد ٤٥ ، ص ١٢٣ .

الاهتمام بالقضايا الاقتصادية على النطاق الواسع ، والتحليل الماركسى اللينينى العميق والخلاق لحالة الاقتصاد الوطنى ، والتناقضات الاقتصادية فى المجتمع فى هذه المرحلة التاريخية الملموسة من تطوره او تلك - كل ذلك لا يعتبر من مهام الاحزاب التى تقود البناء الاشتراكى وحسب ، بل وايضا الاحزاب التى تناضل من اجل انتقال بلادها الى طريق التطور الاشتراكى والتى تحضّر للثورة الاشتراكية ، او حتى التى ترسم فى المرحلة السابقة للعملية الثورية العالمية خط النضال من اجل التحويلات الديموقراطية فى ظروف المجتمع الرأسمالى .

وما من شك فى ان ظروف النضال السياسى هى متنوعة للغاية فى بلدان الرأسمال . غير انه ومهما كانت الفوارق كبيرة وفى كل الظروف ، فان الصلة الداخلية العميقة بين الاقتصاد والسياسة تعتبر شرطا حاسما وضروريا . وعلى قدر تميز الخصائص القومية يتطلب الامر من الاحزاب التى تقود النضال التحررى تحليلا عميقا شاملا للقضايا الاقتصادية ، ولسمات التركيب الاجتماعى والاقتصادى فى بلادها ، والتنبؤ العلمى بالسير اللاحق للتناقضات الاقتصادية والطبقية . ولقد اظهرت التجربة ان العلماء الذين لا يمتلكون ناصية الاسلوب الماركسى اللينينى ، حتى ولو كانوا جديين ومخلصين للغاية ، فانه لا يمكن لدراساتهم الاقتصادية ، والى درجة اكبر ، الاجتماعية الاقتصادية ان تصبح اساسا لتعليل الاستراتيجية والتكتيك الثوريين سياسيا واقتصاديا . ان الطريقة المنهجية الماركسية اللينينية هى وحدها التى تتيح تعميق

التحليل الاقتصادى والوصول به الى ايضاح الوضع التاريخى الملموس لشتى الفئات والطبقات الاجتماعية فى الانتاج الاجتماعى والحياة الاجتماعية ، والى تحديد درجة التوافق او التناقض بين مصالحها الجذرية او التكتيكية (المؤقتة) . وبذلك بالذات فان التحليل السياسى الاقتصادى الماركسى اللينينى هو الذى يتيح الدقة العلمية الصارمة فى تناول قضية تحديد امكانية وجدوى ومدى التحالفات (الائتلافات) المختلفة بين الحركات والاحزاب السياسية . ويقدم هذا التحليل بالاضافة الى ذلك حججا دامغة فى النضال ضد النظريات والتيارات الفكرية التى تدافع عن البرجوازية .

لقد كان الوضع الاجتماعى والاقتصادى فى بداية القرن العشرين فى روسيا على ذلك التنوع والتعقد بحيث لم يكن باستطاعة حزب البلاشفة بدون القيام بتحليل سياسى اقتصادى خاص له ان يضع تكتيكا مثمرا للنضال السياسى يتناسب على اكمل وجه مع الاهداف الاستراتيجية للحركة العمالية . وقد اكد لينين ، فى معرض صياغته لمهام الماركسيين فى روسيا ، فى احد اولى مؤلفاته انه ينبغى لعملهم النظرى «ان يتجه نحو **دراسة جميع اشكال التناحر الاقتصادى فى روسيا دراسة ملموسة ، نحو دراسة علاقاتها وتطورها المتواصل . . .** ينبغى لهذا العمل **ان يرسم لوحة اجمالية عن واقعنا ، بوصفه نظاما معينا من علاقات الانتاج ، وان يبين ضرورة استثمار الشغيلة وانتزاع ملكيتهم فى ظل هذا النظام ، وان يشير الى الحل الذى يوحيه التطور الاقتصادى للخروج من هذا النظام»** * . وقام

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ١ ، ص ٣٠٧ .

حزب البلاشفة بهذا العمل لاحقـــا . وقد نهض لينين بالقسط الاكبر من التحليل الضرورى ، الامـر الذى وضعه فى مصاف كلاسيكيى الاقتصاد السياسى وعلم الاجتماع الماركسيين .

وحصل حزب البلاشفة بفضل الدراسات الاجتماعية الاقتصادية التى قام بها لينين على تقييم علمى دقيق لعموم حالة الاقتصاد فى روسيا ، والدرجة التى بلغها ، وميول ووتائر تطوره اللاحق . فقد بيّن لينين العمليات والاشكال الاساسية لتطور الرأسمالية فى روسيا ، واوضح خصائص وضع شتى فئات الفلاحين فى ظـل الرأسمالية (وكان ذلك هاما حيث ان الفلاحين كانوا يشكلون غالبية سكان روسيـــا) . ورسم الخطوط الاساسيـة لتحالـف العمال (القوة الثوريـة القائدة) والفلاحين فى الثورة . وقد كرس لينين عدة مؤلفات كبيرة لمعالجة وتعليل البرنامج الزراعى لحزب البلاشفة ، ودرس بالتفصيـل القضايـا الاقتصاديـة فى مرحلـة الرأسمالية الاحتكاريـة — الامبرياليـــة ، وقضايـــا الاضطهاد الاقتصادى للشعوب المستعمرة ، امـــا فى مرحلة الحرب الامبريالية فقضايا الوضـــع المأساوى لاقتصاد البلاد وطرق الخروج منه . وتحددت علميـا فى مؤلفات لينين الحالـة الاقتصاديـــة والمصالـــح الاقتصادية لجميع الفئات الاجتماعية الهامة فى روسيا الرأسمالية ، ناهيك عن ان ذلك لم يكن فى لحظة مـا مأخوذة على حدة ، بـــل بصورة ديناميكيـــة . وكان بمستطاع مثل هذا التحليل فقط ان يصبـــح اساس التكتيك الثورى لحزب البلاشفة بصورة عميقة وعملية وملموسة ومعللة سياسيا بما فيه الكفاية .

ان الحزب اللينينى المتسلح على الدوام بنتائج التحليل الماركسى اللينينى لتطور روسيا الاجتماعى الاقتصادى فى بداية القرن العشرين قد اصبح اقوى بما لا يقاس فى عدة مجالات . وقبل كل شيء فقد ارتدى برنامجه منذ البداية طابعا مبررا علميا ، وتميز بالدقة فى طرح المهام ، وبالمراعاة الواقعية لخصائص النضال من اجل الاشتراكية فى ظروف روسيا ، وبالتجاوب التام مع روح الماركسية وبالثورية الحقيقية .

وتم وضع برنامج الشيوعيين فى روسيا بالانطلاق من ان الشيوعيين ، مع وحدة اهدافهم النهائية فى مختلف البلدان ، الا ان مهامهم القريبة لا يمكن ان تكون واحدة بسبب اختلاف درجة التطور الاقتصادى والوضع الاجتماعى والاقتصادى . لقد شغلت المهام القريبة مكانا كبيرا جدا فى البرنامج لدى تحديد الاهداف الاستراتيجية بكل دقة (استبدال الملكية الخاصة بالملكية الاجتماعية ، وتصفية التقسيم الطبقى للمجتمع) وتعيين الشروط الضرورية لبلوغ تلك الاهداف (ديكتاتورية البروليتاريا ، والتنظيم السياسى للطبقة العاملة ، والدور القيادى للحزب الماركسى فى الحركة الثورية) .

يفترض وضع الاهداف البرنامجية عادة النضال على جبهتين . فمن جهة اولى هناك خطر الانتهازية فى الحركة العمالية . والانتهازية (اى التوفيقية والتنازل فى المسائل المبدئية) تخفض من النزعة السياسية للحركة الثورية ، وتبالغ فى اهمية المهام التكتيكية ، وتقوض التبعية العضوية المتبادلة بين المصالح المؤقتة والمصالح الجذرية للكادحين ، وتسترشد بتصورات

مشوهة عن اهميتها النسبية . وكانت ايديولوجية ما يسمى بـ«الاقتصادية» هى الحاجز الانتهازى الفاصل بين الاقتصاد والسياسة لـ١٥-٢٠ سنة قبل الثورة فى روسيا . وكتب لينين : «بحجة حالة التأخر السائدة لدى جماهير العمال فى روسيا ، ورغبة فى «السير مع الجماهير» قصر «الاقتصاديون» مهمات الحركة العمالية ونطاقها على النضال الاقتصادى وعلى مساندة الليبيرالية سياسيا ، دون ان يعينوا لانفسهم مهمات سياسية مستقلة ولا اية مهمة ثورية» * . وان ماركسيى روسيا ، فى نضالهم ضد «الاقتصادية» ، جبلوا فى نفوس الطبقة العاملة الادراك الرفيع للمهام السياسية فى النضال ضد الرأسمال ، ووطدوا اسس الحركة التى سميت فيما بعد بالحركة البلشفية ، الحركة الماركسية اللينينية .

اما الجبهة الثانية للذود عن المبادئ البرنامجية للحزب الشيوعى فهى فضح التبجح السياسى والتطرف اليساريين . ويكمن خطر ذلك فى دفع الكادحين الاقل مراسا فى المعارك الطبقية الى المغامرات السياسية . ان «الثوريين» اليساريين ، اذ يستخدمون الاحكام المبدئية للماركسية من وجهة نظر الجمود العقائدى ويطبقونها على شتى مواقف الصراع الطبقى دون مراعاة كافية للخصائص التاريخية الملموسة ، يحاولون ان يصوروا الثورة الاشتراكية على انها قضية غير معقدة اطلاقا ، ويقدمون عن عمد اهدافا غير واقعية بمثابة اهداف برنامجية قريبة ، ويحددون آجالا وجيزة

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٦ ، ص ٣٤٤ .

مستحيلة لبلوغ الاهداف الاستراتيجية . ان البرنامج الذى يتضمن جوانب اليسارية لا يساعد على نمو نفوذ الحزب الذى يقف وراءه بين اوساط العمال والفلاحين والمثقفين ذوى النزعة الثورية والاكثر نضجا وتلاحما . ونتيجة لذلك يجد اليساريون انفسهم فى العزلة بصورة حتمية ، ويعارضون بنشاطهم الاتجاهات الرئيسية لنضال الكادحين من اجل الاشتراكية والديموقراطية والسلم والتقدم الاجتماعى . وتدفع اليسارية الحزب الثورى بصورة موضوعية الى التكتل والتطرف السياسى المتعصب .

ومن المعروف ان حزب البلاشفة قد نشأ منذ البداية بصفته حزبا ثوريا ثابتا وكفاحيا ، حزب النشاطات الحاسمة من اجل مصالح انتصار الثورة الاشتراكية . وكان يبدو ان التطرف اليسارى سيجد لنفسه غير قليل من الانصار فى مثل هذا الحزب . بيد انه لم يحصل شيء من هذا القبيل فى الحزب الذى كان يقوده لينين . فقد تمكن لينين على الدوام من ان يعيد الى جادة الصواب اولئك الذين كانت تحدوهم الرغبة للسير سريعا الى الامام منفصلين عن الحركة الثورية الواسعة التى تشكل التربة المغذية للشيوعيين . واستمد لينين اهم الحجج وادمغها ضد «اليسارية» التى لا مبرر لها من التحليل العميق والمتواصل للصلات المتنوعة بين السياسة والاقتصاد ، ورسم بفضل ذلك ادق وارفع الخطوط الفاصلة بين الراديكالية الثورية والتطرف الثورى الكاذب . وكان ماركس قد اشار فى حينه الى «ان تكون ثوريا – ذلك يعنى ان تفهم الشيء

فى جذوره» * . وهذا «الشيء» الذى يحرز الحزب الشيوعى فى نشاطه ، وبفضل ادراك جوهره ، أعلى درجات الراديكالية والثورية ، دون ان يقع بالتطرف اليسارى ، هو الصلة المتبادلة بين المهام السياسية والحالة الموضوعية للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، وفهم تطابقهما بالدرجة اللازمة . ولا تغدو السياسة راديكالية وفى الوقت ذاته واقعية سوى عندما تعبر بصورة كاملة ودقيقة عن جوهر الحاجات الموضوعية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية .

ومن المميز للحزب اللينينى البلشفى الطراز المسؤولية العالية ازاء مبادئه البرنامجية . ويشهد التاريخ على ان حزب لينين قد قام بالكامل بتلك المتطلبات والالتزامات التى تضمنها برنامجه الاول المتخذ منذ عام ١٩٠٣ . ولم ينجر الحزب الى اغواء ان يحصل على تأييد ما او شعبية ما عن طريق تقديم وعود غير واقعية او مشكوك فيها . ويكمن فى ذلك احد اسباب المناصرة الوطيدة التى اولتها طليعة الكادحين الثورية للينينية .

كما ان المسؤولية العالية ازاء المبادئ البرنامجية الموضوعة للمستقبل نجمت عن ان الحزب البلشفى كان يسعى على الدوام الى المشاركة الفعالة والبناءة فى مناقشة وحل القضايا الاجتماعية والاقتصادية التى يطرحها الزمن . وحسب افكار لينين فان برنامج الحزب ، بما فى ذلك مطالبه الاقتصادية ، لا يوضح

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، الطبعة الروسية ، المجلد ١ ، ص ٤٢٢ .

فقط ، بل هو لا يوضع ابدا من اجل مرحلة انتصار الثورة بقدر ما يوضع من اجل التحضير لها بصورة تدريجية ومتواصلة * . ويعود الى لينين فضل المعالجة العلمية لقضايا تحول الثورة الديموقراطية البرجوازية الى ثورة اشتراكية ، وقضايا الربط العضوى بين النضال ضد الاستعمار ، والنضال من اجل تحسين ظروف العمل والمعيشة ومن اجل رفع الاجور ومعدلات الضمان الاجتماعى ، والنضال ضد بقايا ومخلفات نظام الرق الاقطاعى ، وجميع اشكال الثورية الديموقراطية البرجوازية بشكل عام من جهة ، وبين النضال من اجل الاشتراكية ومن اجل اقامة ديكتاتورية البروليتاريا ومن اجل تصفية الطبقات من جهة ثانية . وهذه القضايا غير مفصولة عن بعضها فى الحياة ولا تقوم احداها فى مواجهة الاخرى ، ولذلك لا يمكن ان تكون على نقيض بعضها البعض فى ايديولوجية ونشاط الحزب الماركسى اللينينى . وان الشيوعيين اذ يشاركون بنشاط فى طرح ومناقشة وحل المهام التى تشغل بال الكادحين فى البلدان التى تسودها اساليب الانتاج ما قبل الاشتراكية ، فانهم يظهرون للعمال والفلاحين وجميع المستغَلين حيوية موقفهم من الظواهر الاجتماعية الاقتصادية ، ويحرزون تأييد جماهير الكادحين ويتمتعون بشكل طبيعى بامكانية استمالتهم للمشاركة فى الثورة الاشتراكية .

ويوضح ما سبق قوله لماذا كان البلاشفة يولون

---

* راجعوا : لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٦ ، ص ٣٢٧ .

اهتماما زائدا للواقعية فى طرح المهام القريبة والدقة فى تقييم امكانيات الظرف الراهن وللجانب التكتيكى من النضال الثورى . ومن المعروف ان الرجعية القيصرية المتطرفة وعدم وجود الديموقراطية اطلاقا وضآلـــة امكانيات مشاركة ممثلى الشعب فى السياسة الواقعية لم تسمح للبلاشفة بأن يشاركوا مباشرة فى تنظيـــم الحياة الاقتصادية والسياسية لروسيا آنذاك . ومن الجدير بالاهتمام ان الحزب اللينينى حتى فى ظروف الرجعية القيصرية المتطرفة لم يضرب صفحا عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ولم يقصر مهامه كلها على ضرورة الاستيلاء على السلطة السياسية وحسب ، بل انه كان يعالج ويعرض على المكشوف تقييماتــه واقتراحاته الايجابية فيما يتعلق بحل القضايا المشار اليها . وهذا ما اتاح للحزب ان يكون دائما المعبر عن مصالح الكادحين وان يتمتع بتأييدهم الثابت ويوسع نفوذه السياسى .

بعد انتقال السلطة من المستغِلين الى الكادحين تظهر على اكثر ما يكون مـــن الالحاح والحدّة ضرورة وفعالية النشاط المنتظم فيما يتعلق باعداد وتحسين المبادئ البرنامجية فى المجال الاقتصادى . ويغدو الامر الرئيسى عندما تنتقل السلطة الى ايدى الكادحين هو كيف ولاية اهداف ملموسة ستستخدم هذه السلطة ، وما يجب تطبيقه وباية اسبقية وباية اشكال واقعية .

ان التحريفيين اليمينيــين واليساريين يظهـرون اضعف ما يكون فى وجه هذه القضايا المعقدة . فـلا هؤلاء ولا اولئك يقدرون حق التقدير (على الرغم من اختلاف درجة عدم التقدير) قوة التبعية المتبادلة مـا

بين الاقتصاد والسياسة . وليس بامكان التحريفيين اليمينيين ان يقدروا بما فيه الكفاية وان يستخدموا ما سماه لينين باولوية السياسة على الاقتصاد ، اى امكانية وضرورة القيادة السياسية الهادفة والفعالة للاقتصاد . اما التحريفيون اليساريون فهم على العكس لا يقدرون حق التقدير كون العوامل الاجتماعية الاقتصادية الموضوعية هى التى تحدد السياسة ، كما تحدوهم الرغبة للميل الى العفوية فى ادارة الاقتصاد والى المغامرة مرارا . وان التراجعات اليسارية واليمينية عن الماركسية اللينينية هى ضارة وخطرة على السواء حيث انها تعرض للخطر مكاسب الشعب الثورية بسبب عدم المعرفة (او عدم الرغبة) فى استخدام السلطة بصورة فعالة من اجل المصالح الحقيقية للشعب .

لقد تمكن حزب لينين وبشرف كبير من التغلب على الصعوبات التى اعترضته عقب الثورة مباشرة . وكانت المقدمة الحاسمة لنجاح ثورة اكتوبر هى ادراك الشيوعيين العالى للمهام المطروحة موضوعيا امام روسيا عشية الثورة . وقد حمل احد مؤلفات لينين التى كتبها قبيل ثورة اكتوبر اسما عميق الدلالة : «الكارثة المحدقة وكيف نحاربها» .

ان التحليل العميق للوضع الاقتصادى فى روسيا فى خريف عام ١٩١٧ ، وايجابية الاجراءات المقترحة لتجاوز الدمار الذى اتخذ ابعادا مأساوية ، والانهيار الاقتصادى الوشيك الوقوع ، كل ذلك كان نتيجة لعشرين سنة من البحث المتواصل الذى قام به لينين فى مجال الاقتصاد السياسى النظرى وفى مجال الدراسة الملموسة لاقتصاد روسيا على السواء . ولم يكن من

الممكن وضع برنامج العمل الذى يتصف بمثـــل هذا القدر من الدقة لو لم تكن هناك المؤلفات العلمية عن الامبريالية بوصفها اعلى مراحل الرأسمالية ، وعن تطور الرأسمالية فى روسيا ، وعن القضايا الزراعية فيها . وتظهر لنا دراسة الماضى بصورة مقنعـــة ان حزب البلاشفة كان فى عام ١٩١٧ الحزب السياسى الوحيد الذى يملك برنامجا علميا للاجراءات الاقتصاديـــة . وقد استولى البلاشفة على السلطة بمسؤوليـة سياسيـــة كاملة ، اى انهم كانوا قد امعنوا النظر مسبقا بكيفية استخدامها الملموس فى سبيل مصالح الكادحين .

وبرهن لينين ان اية تدابير جديـــة تهدف الى الخروج من الازمة الشاملة فى ذلك الوقت كانت تؤدى حتما الى الثورة الاشتراكية . وكان المقصود بذلـك حساب الدولة ورقابتها وضبطها للانتاج والتوزيع . وكان ذلك يتطلب تأميم البنوك والاحتكارات ، والغاء السر التجارى ، والاحتكار القسرى فى عدد مـــن فروع الاقتصاد . وهذه الاجراءات هى ديموقراطية ثورية بحد ذاتها ، ولكن عمق الازمة كان يتطلب ممارستها بصورة حازمة وثابتة . وكان من الحتمى والمنطقى للحركـــة الديموقراطية الثورية ان تتحول الى حركة اشتراكية مع مثل هذا الثبات فى ممارسة تلك الاجراءات .

وباشر حزب البلاشفة على الفور بعد ان اصبـح حزبا حاكما بتنفيذ برنامجه الاقتصادى ، وبرهن عمليا ان المقترحات التى كان يقدمهـــا فى مجال التنميـــة الاقتصادية لروسيا هى واقعية وقابلة للتنفيذ . ومن الطبيعى ان اقامة ديكتاتورية البروليتاريـا قد وفرت ظروفا جديدة تماما لتطبيق هذا البرنامج عمليا .

وكما اظهرت تجربة الثورات الاشتراكية اللاحقة فى البلدان الاخرى فان الموقف الذى واجهه البلاشفة فى ذلك الوقت كان نموذجيا بالنسبة لمرحلة المباشرة بالبناء الاشتراكى . والنموذجى هنا هو قبل كل شيء انه كان يجب الابتداء بالتحويلات الاشتراكية فى الظروف التى لم تكن قد نفذت او انجزت فيها تلك الاجراءات التى كان من الممكن تحقيقها فى سير الثورة الديموقراطية البرجوازية (تأميم الارض والمشاريع الكبرى فى اهم الفروع ، والضبط الحكومى لمجموعة معينة من العمليات الاقتصادية وما الى ذلك) . وباعتبار ان تلك الاجراءات قد مورست من قبل الدولة البروليتارية فى آن واحد مع الاجراءات الاشتراكية الصرفة ، فان ذلك قد اضفى عليها طابعا اجتماعيا جديدا نوعيا واثر بصورة قوية على اشكال واساليب تحقيقها بحيث انها ظهرت هى ايضا كاجراءات اشتراكية . وقد اكد نجاح تنفيذ تلك الاجراءات فى سير الثورة الاشتراكية التقارب التاريخى والصلة التاريخية بين التحويلات الديموقراطية العامة والتحويلات الاشتراكية ، والاساس الموضوعى العميق لوحدة النضال من اجل الديموقراطية والتقدم الاجتماعى ومن اجل الاشتراكية . وبالاضافة الى ذلك كان هذا الامر حجة عملية (والتطبيق العملى هو مقياس الحقيقة) ضد مواعظ التحريفيين اليمينيين حول عدم الاستعداد الاقتصادى للثورة الاشتراكية فى هذا البلد او ذاك .

وبالاضافة الى ذلك كله فان خبرة تحقيق الثورة الاشتراكية فى روسيا قد دلت على امكانية الشروع بالبناء الاشتراكى انطلاقا من اى مستوى للتطور

الاقتصادى والثقافى . وفى ذلك الوقت لم يكن بامكان روسيا السوفييتية ان تعتمد سوى على قواها الخاصة فقط وعلى تضامن الفصائل الطليعية من البروليتاريا العالمية . اما الآن فقد تغير الوضع ، ولم تعد البلاد السوفييتية وحيدة ، بل قامت المنظومة الاشتراكيـــة العالمية . واصبح الشرط الآن لنجاح التطور الاشتراكى هـــو التعاون الوثيق والشامل على اساس الاممية البروليتارية مع الشعوب الاخرى التى تبنى الاشتراكية . وتجلت الاممية الاشتراكية للبروليتاريا الروسية ما بعد ثورة اكتوبر بمساعدتهـــا الاخويـــة لكادحى المستعمرات الروسية السابقة التى كانت تقع فى الاطراف النائية من البلاد . وغدا بناء الاشتراكية بصورة مشتركة الاساس الوطيد للتحالـــف السياسى والاقتصادى بين الاقوام السوفييتية المتعددة (وعددهـــا اكثر من مائـــة) ، ولقيام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

وعلى هذا النحو فان الاهتمام الاشد والذى كان يعيره الحزب الشيوعى والدولة السوفييتية لقضايا الاقتصاد لم يكن بلا اساس ، بل كان قائما على دعائم نظريـــة ثابتة وعلى المبادئ التى تحدد موقف الثوريين من الطراز اللينينى ازاء الاقتصاد ، تلك المبادئ التى كان الحزب قد صاغها منذ ما قبل الثورة .

وربما كان من المناسب هنا ان نعرف القراء غير المطلعين جيدا على التاريخ السوفييتى بعد ثورة اكتوبر ١٩١٧ بالاحداث والمراحل الاساسية لهذا التاريخ ، حيث ان ذلك يساعد على فهم هذا الكتاب .

لقد بذلت روسيا السوفييتية بعد انجاز الثورة الاشتراكية كل ما هو ممكن بغية الاسراع بعقد صلح مع

الدول التى كانت تحارب ضدها فى ذلك الوقت (الحرب العالمية الاولى) وللمباشرة بالبناء السلمى . ووضع لينين خطة هذه المباشرة ، وابتدأ العمل فى مجال اعادة بناء الاقتصاد اشتراكيا . غير ان هذا العمـــل توقف بعد مضى بضعة اشهر فقط نتيجة للتدخـــل الاجنبى المسلّح والحرب الاهليـــة التى امتدت من صيف عام ١٩١٨ وحتى نهاية عام ١٩٢٠ . وقد اطلق على السياسة الاقتصادية لتلك الفترة اسم الشيوعيـــة الحربية . وكانت «الشيوعية الحربية» تهدف الى تعبئة جميع قوى الشعب وموارد الدولة بغيـــة تأمين الانتصار عــلى المتدخلين وعلى الثورة المضادة الداخلية ، وللحفاظ على القوة الانتاجية الرئيسية فى المجتمع : العامــل ، الكادح . وتميزت هذه السياسة بأقصى درجات المركزية فى ادارة الانتاج الصناعى والتوزيع ، واحلال العلاقات العينيـــة فى الاقتصـــاد ، وتقليص دورة البضائـــع ، وتخفيض دور واهمية النقود .

اما السنوات الخمس التى تلت ذلك فقد شكلت مرحلة اعادة اقامة الاقتصاد الوطنى والسنوات الاولى لما يسمى بالسياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) التى كانت تهدف لازالة الدمار واقامة الاقتصاد الاشتراكى وتنمية الصناعــة الكبيرة واقرار التعاون الاقتصادى بين المدينة والريف وتوطيد التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين وازاحة وتصفية العناصر الرأسمالية وانتصار الاشتراكية .

وباشرت البلاد فى اواسط العشرينات بالتحويلات الهامــة فى المجال الاجتماعى الاقتصادى وفى تنميـــة الاقتصاد الوطنى . وجرى القيام بالتصنيع واشاعـــة

التعاونيات فى الزراعة وتعمير البلاد والثورة الثقافية . وقد انجزت اعادة بناء الاقتصاد اشتراكيا فى النصف الثانى من الثلاثينات . وتم بناء المجتمع الاشتراكى فى الاتحاد السوفييتى .

وكان من الممكن ان تكون المرحلة التاليــة فى تاريخ الاتحاد السوفييتى هى حركته نحو المجتمـــع الاشتراكى المتطور ، الناضج . غير ان الحرب القاسية ضد النازيين الهتلريين قد اعاقت تطورنا الاقتصادى . وفقط فى الستينـــات استخلص الحزب الشيوعـى السوفييتى استنتاجا بصدد انجاز بناء المجتمع الاشتراكى المتطور فى الاتحاد السوفييتى . وهو يعتبر كذلك الآن ايضا ويتطور بصورة ديناميكية على الطريق المؤدى نحو الشيوعية .

ان نشاط ما بعد الثورة للحزب الشيوعى الذى غدا الحزب الحاكم فى اول دولة للكادحين قد اظهـر بعد نظر البلاشفة التاريخى وواقعية المبادئ اللينينية التى تجسدت فى سياسة الدولة السوفييتية .

ان الموضوع الرئيسى لهذا الكتاب هـو الوحدة المثمرة بين النظرية الماركسية اللينينية والتطبيـق الثورى للحزب الشيوعى السوفييتى فى مجال التنميـة الاقتصادية . وبغية تأكيد الصلة بين اقوال واعمال الشيوعيين اللينينيين فان فصول الكتاب تحمل عناوين مقتبسة من تعابيـــر لينين . ويتحدث الكتاب عـــن الاستراتيجية السياسيـــة للتنميـــة الاقتصادية وعـــن الطرق اللينينية فى تناول قضايـــا الاقتصاد وعـــن استخدام تلـــك الطرق عمليـــا فى البلاد السوفييتية .

وسنبتدئ من الامر الاساسى ، وهو العرض العام

الاهداف الاستراتيجية ، الذى يكرس له الفصل الاول . ففى هذا الفصل يجرى الحديث عن المثل العليا لنضال الشيوعيين : عن المساواة الاجتماعية الاقتصادية ، وعن ذلك الجزء من الطريق الذى تم قطعه فى هذا الاتجاه فى الاتحاد السوفييتى .

ان اية اهداف ، وحتى اكثرها اهمية وتقدمية ، ستكون طوباوية اذا لم تكن هناك سبل واقعية لبلوغها . كما ان حجم الاهداف ، وابعاد الخطط الاستراتيجية ، وفى الوقت ذاته التقييم الصائب للامكانيات الواقعية ، والتقدير الشامل للخطوات التكتيكية ، كل ذلك هو من ميزات الماركسيين اللينينيين الذين يأخذون على عاتقهم مهمة تنظيم تطور المجتمع على طريق الاشتراكية ، ذاك التطور الذى يحتمه موضوعيا قانون التاريخ . وذاك ما يوضحه الفصل الثانى ، الذى يرد الحديث فيه بالتفصيل عن تلك الاهمية التى يوليها الشيوعيون للاقتصاد باعتباره الحلبة الاساسية للنضال من اجل اهدافهم البرنامجية .

وينشأ فى مجرى هذا النضال نظام اجتماعى اقتصادى جديد تماما ومناقض للرأسمالية . ويوضح الفصلان الثالث والرابع هذا الفارق من وجهة نظر اساليب تطوير الاقتصاد ، ويعرضان جوهر التخطيط الاشتراكى والمركزية الديموقراطية المميزين للادارة الاشتراكية وحدها .

واما الفصلان التاليان فهما مكرسان لعرض وتبيان خصائص وافضليات الاشتراكية . وتتلخص المهمة هنا فى النظر مع القارئ الى الاشتراكية بعين الانسان الكادح ، وتقييم امكانيات ومنجزات هذا النظام من

زاوية المصلحة الانسانية العليا : من وجهة نظر تحرير العمل من كل ما يعيق الانسان لان يطور قدراته بصورة كاملة وشاملة . وان جـــو النشاط العملى فى ظـــل الاشتراكية هو مغاير تماما لما هو موجود فى ظروف الاقتصاد القائم على الملكية الخاصة . وينطبق ذلك على نظام العمل والموقف من العمل والحق فى العمل بحد ذاته . وتجدر باهتمام خاص كيفيـــة تجلى افضليات الاشتراكية فى المباراة الاشتراكيـــة التى هى نقيض المزاحمة الرأسمالية .

وينتهى الكتاب (اذا لم نأخذ بالحسبان الخاتمــة الموجزة) بفصلين مكرسين للحديث عن سنن نمو رفاهية الشعب فى ظل الاشتراكية وعن سياسة الدولة فى مجال المداخيل . وقد بذل المؤلف جهده لكى يقدم للقارئ ، بالاضافة الى شرح المبادئ الاساسية ، معلومات حية عن المستوى الذى تم بلوغه وعن نمط الحياة فى البلاد السوفييتية . ان الاشتراكية لعلى اوثق ارتباط بمصالح الناس الحيويـــة ، ولذلك فاننــــا نتحدث عن نمو الاستهلاك ، وعن الاجور ، وعن الضمان الاجتماعى ، وعن المساكن ، وعن الكثير الكثير من الحياة اليومية . وفى نهاية المطاف فان الاشتراكية والشيوعية يجرى بناؤهما بغية ان تتحسن من سنة الى اخرى ظروف الحياة وبالدرجة الاولى ظروف العمل والمعيشة وعلى ان يكون ذلك للجميع ولكل فرد فى المجتمع ، وليس لبعض الفئات فيه . ولذلك فان الاشتراكية والشيوعية لهما آفاق تاريخية .

ويعرب المؤلف عن امله العميق بأن يقتنـــع القارئ بهذا الرأى لدى مطالعة الكتاب .

« الشيوعية انما هى تصفية الطبقات»

لقد كان الانسان الكادح يسعى طوال القرون للتحرر ولازالة عدم المساواة بين الناس . ولكن التحرر من أى شيء ؟ وبأية وسائل ؟ وعن أى مساواة يجب أن يدور الكلام ؟ان الاجابة عن هذه الأسئلة تمثل الخط الفاصل بين شتى النظريات والتيارات الفكرية التى تحمل اسم الاشتراكية .

ان قضية ازالة عدم المساواة كانت قد نشأت فى مرحلة ظهور الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وبلغت أوجها فى المجتمع البرجوازى الحديث ، حيث أن عدم التساوى فى توزيع الموارد المادية والطبيعية يجعل الكادحين فى تبعية اقتصادية كاملة لأصحاب الملكية الخاصة ويؤدى الى الاجحاف فى توزيع الخيرات الاستهلاكية والثقافية والاجتماعية .

وتلك هى نتيجة تطور البنية الاجتماعية الاقتصادية القائمة على أساس الملكية الخاصة على مدى قرون عديدة . فهل يمكن قهر الميول الاقتصادية التى شقت الطريق لنفسها عبر القرون والتغلب عليها ؟ وهل يمكن للبشرية أن تتطور على ذاك النحو بحيث تكون النتيجة ليس مواصلة تعميق عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية ، بل على العكس ازالة عدم هذه المساواة

بالتدريج ؟لقد حاول أن يحل هذه المسائل المعقدة ليس فقط المفكرون ، بل والكثير من الحركات الاجتماعية الجماهيرية . وسعت شتى الأديان ، والنظريات الاشتراكية البرجوازية الصغيرة ، والبرامج الايديولوجية للانتفاضات الفلاحية والثورات البرجوازية ليس فقط لاقناع الناس بامكانية المساواة ، بل ولقيادة الجماهير الى المساواة الاجتماعية . وجربت البشرية عمليا جميع هذه المذاهب ، ولكنها كلها لم تؤدِ الى النجاح ، ولم تستطع أن تدل على الطريق الصائب نحو المساواة الفعلية . وحتى شعار «الحرية المساواة والأخوة !» ، الذى رفعته الثورات البرجوازية والذى كان يلهم الجماهير الواسعة فى حينه ، ظهر أنه محدود جدا . وتبين مع مرور الزمن أن المغزى الملموس لذاك الشعار ليس اطلاقا على تلك الصورة من الاتساع والعمق كما كان يفترض الكثيرون . فالمساواة البرجوازية تحولت الى مساواة للرساميل المتساوية والى مساواة لما فيه مصالح طبقة الرأسماليين ، بينما ضربت عرض الحائط بالمساواة لجميع أعضاء المجتمع . أو لا يفرض فشل المذاهب الايديولوجية الغابرة أن تدرج المساواة الاجتماعية فى عداد الأساطير الممتعة ولكن غير الواقعية ؟ أم أنها ممكنة التحقيق مع كل ذلك ؟

لقد حصلت النظرية الاشتراكية والحركة الفعلية للجماهير الشعبية فى سبيل المساواة الاجتماعية الاقتصادية على أساس علمى فى أواسط القرن التاسع عشر . فقد وضع ماركس وانجلس ، اللذان قاما بانقلاب فى الآراء المتعلقة بالتطور الاجتماعى ، وضعا

برنامج تحرير الكادحين من اضطهاد المستغلين . وربطا شعار المساواة الاجتماعية بمطلب تصفية تقسيم المجتمع الى طبقات . وحددا بكل دقة القوة الاجتماعية الرئيسية القادرة على حل هذه المهمة ألا وهى الطبقة العاملة .

«اذا كانت البروليتاريا ، فى نضالها ضد البرجوازية ، تبنى نفسها حتما فى طبقة ، واذا كانت تجعل نفسها بواسطة الثورة طبقة حاكمة ، ثم بصفتها طبقة حاكمة ، تهدم بالقوة علاقات الانتاج القديمة ، فانها بهدمها علاقات الانتاج هذه تهدم فى الوقت نفسه ظروف وجود التناقض والتناحر بين الطبقات وتهدم الطبقات بصورة عامة ، وبذلك تهدم أيضا سيادتها ذاتها من حيث هى طبقة .

وعلى أنقاض المجتمع البرجوازى القديم بطبقاته وتناقضاته الطبقية يبرز مجتمع جديد تكون حرية التطور والتقدم لكل عضو فيه شرطا لحرية التطور والتقدم لجميع الأعضاء» * .

هكذا رسمت فى «بيان الحزب الشيوعى» – المؤلف الابداعى لكلاسيكيى الماركسية الذى يتضمن الأفكار الاساسية للشيوعية العلمية (سنة ١٨٤٨) – مراحل النضال من أجل تحرير الكادحين بقيادة الطبقة العاملة . وأظهر ماركس بصورة لا تدحض فيما بعد وفى مؤلفه العلمى العظيم «رأس المال» حتمية اشتداد التناقضات الاجتماعية الاقتصادية الداخلية للرأسمالية والانهيار الحتمى لهذه التشكيلة بنتيجة الثورة

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، الطبعة الروسية ، المجلد ٤ ، ص ٤٤٧ .

الاشتراكية . ولقد قامت كومونة باريس بعد صدور «بيان الحزب الشيوعى» بـ٢٣ سنة ، وبعد مرور ٧٠ سنة تقريبا انتصرت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، وأما فى أواسط القرن العشرين فقد تحولت الاشتراكية الى منظومة عالمية . واتضح أن تنبؤات كلاسيكيى الماركسية كانت دقيقة جدا من وجهة نظر منطق قيام وتطور الاشتراكية .

ومن المناسب هنا أن نتكلم عن طابع وخصائص التنبؤات العلمية للماركسية . فهى تتميز قبل كل شيء بالدرجة العالية من الواقعية . وتظهر هذه الواقعية فى أن الماركسيين يبنون أية تنبؤات جدية على أساس التحليل العميق والشامل لما هو موجود فى الواقع والتغلغل فى جوهر الأحداث الجارية . ولا يمكن أن يكون الأمر مغايرا لذلك اطلاقا لأن الماركسيين يعترفون بالظواهر الاجتماعية من خلال تطورها فقط . وهذا ما يفترض ، لدى التأمل فى المستقبل ، عدم الوقوع فى تخيلات لا أساس لها ، بل معرفة الواقع بصورة أدق والمهارة فى تمييز ما يضمحل فيه وما هو ذو آفاق للحياة . ويكمن السر الرئيسى للتنبؤات على النمط الماركسى فى المقدرة على رؤية المستقبل فى الحاضر وحتى فى الماضى . ولذلك فان تنبؤات الماركسيين تكون راسخة الأقدام دوما على أرضية المعرفة والفهم العميقين لوقائع الحياة الفعلية .

والدليل الآخر على واقعية التنبؤات الماركسية هو أنها قابلة للتحقيق . وهى تتحقق بصورة كاملة عمليا . ويكمن سبب هذه النجاحات فى عدم اقدام الماركسيين اطلاقا على رسم المستقبل بالتفصيل ،

الأمر الذى ليس بامكان حتى أعمق تحليل للحاضر أن يقدم ما يكفى من الأسس لتحديده . وبالمناسبة يكمن هنا أيضا الفرق بين التنبؤات الماركسية عن المستقبل وبين تكهنات الاشتراكيين الطوباويين .

وليس من قبيل الصدفة على الاطلاق أن أعار الطوباويون اهتمامهم الأساسى لرسم النظام الاجتماعى القادم بالتفصيل . وبرأيهم فان مصير اعادة بناء المجتمع اشتراكيا يتعلق الى أبعد الحدود بالنجاح فى اقناع الناس ، وقبل كل شىء اولياء الامر ، بأفضليات الاشتراكية على المجتمع الاستغلالى . وان الموضوع الاساسى فى مؤلفات الاشتراكيين الطوباويين هو واحد على الدوام : النقد اللاذع لعيوب المجتمع الاستغلالى يؤكد أفضليات النظام الاشتراكى . وقد قام توماس مور وتومازو كامبانيلا وأتباعهما ، سعيا منهم لتحضير الاجابة المسبقة على الشكوك العديدة لدى قرائهم ، برسم النظام الاجتماعى للاشتراكية القادمة بكل تفصيل . وأما عند كلود هنرى دى سان سيمون وشارل فوريه فان هذه التصاميم تتحول الى برنامج على غاية التفصيل . وبالطبع فان الأمر لا يكمن فى عدم تحقق هذه التنبؤات أو تلك وفى عدم قابليتها للتحقيق ، بل فى أن الأمر الرئيسى لم يتحقق أيضا ، حيث لم يحالف النجاح أقناع أحد ما من اولياء الأمر . وقد ولدت الاشتراكية بصورة مغايرة لما تكهن به الطوباويون العظام .

والماركسية فى غنى عن الطوباوية . وهى لم تامل يوما ما فى اقناع المستغلين بأفضليات الاشتراكية . ولقد أظهر ماركس فى معرض تحليله

لتطور المجتمع البرجوازى أنه يسير حتما نحو الثورة الاشتراكية . ومنها تبتدئ اقامة المجتمع الجديد ، ولكن كيف سيكون ذلك ؟ ان الكلام حول هذا الموضوع يمكن أن يجرى بالخطوط العريضة فقط على الرغم من كونها أكثر الخطوط اهمية . والماركسية لا تقدم ارشادات مفصلة للثوريين فيما يتعلق ببناء الاشتراكية ، بل تسلحهم بأساليب الحل الابداعى والمستقل لمهام البناء الاشتراكى .

قال لينين فى أيار (مايو) سنة ١٩١٨ :

«كل ما كنا نعرفه ، كل ما أوضحه لنا بدقة خيرة عارفى المجتمع الرأسمالى ، أقوى المفكرين الذين استشفوا تطوره ، هو أن هذا التحويل يجب أن يتم بصورة محتمة تاريخيا حسب خط كبير ما ، وأن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج قد حكم عليها التاريخ بالزوال ، وأنها ستفلس ، وأنه ستنزع حتما ملكية المستثمرين . وقد تم اثبات ذلك بدقة علمية . ونحن كنا نعرف هذا الأمر حين أخذنا فى أيدينا راية الاشتراكية ، وحين أعلنا عن أنفسنا أننا اشتراكيون ، وأسسنا أحزابا اشتراكية ، وشرعنا بتحويل المجتمع . كنا نعرفه حين أخذنا السلطة لكى نباشر بالتحويل الاشتراكى ، ولكنه لم يكن فى مقدورنا أن نعرف لا أشكال هذا التحويل ، ولا وتائر تطور التحويل الملموس . ان التجربة الجماعية ، تجربة الملايين من الناس هى وحدها التى تستطيع أن تعطى التوجيهات الحاسمة بهذا الصدد . . .» * .

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ٣٧٩ــ

ومع ذلك فان الأمر الرئيسى كان معروفا : كان معروفا الهدف النهائى ، وكانت معروفة القوة الثورية القادرة على ضمان الوصول الى هذا الهدف .

فالهدف هو المساواة الاجتماعية الكاملة . ومفهومه الماركسى محدد بكل دقة : انه المجتمع الخالى من الطبقات . وذلك لأن مفهوم الطبقات هو انعكاس لعدم المساواة العميقة للغاية وللاختلافات الجوهرية فى الوضع الاجتماعى الاقتصادى لأعضاء المجتمع الواحد .

ولقد كانت لوحة التصنيف الاجتماعى الطبقى لسكان بلادنا على النحو التالى عشية أكتوبر العظيم . ففى عام ١٩١٣ ومن أصل مجموع سكان الامبراطورية الروسية (١٥٩,٢ مليونا) كان الفلاحون الكادحون والحرفيون يشكلون ١٠٦,٣ ملايين ، والعمال ٢٣,٢ مليونا ، والموظفون ٣,٨ ملايين ، والبرجوازيون والملاك العقاريون والتجار والكولاك (الفلاحون الأغنياء المستثمرون) ٢٥,٩ مليونا . ولقد حدد لينين فى وضعه لبرنامج البناء الاشتراكى على النحو التالى اهم مراحل هذا البناء انطلاقا من حل المهمة الرئيسية التى هى اقامة المساواة الاجتماعية : «. . . من أجل محو الطبقات تماما ، لا يكفى اسقاط المستثمرين ، الملاك العقاريين والرأسماليين ، لا يكفى الغاء ملكيتهم ، انما ينبغى أيضا الغاء **كل** ملكية خاصة لوسائل الانتاج ، ينبغى ازالة الفرق بين المدينة والريف ، كما ينبغى ازالة الفرق بين القائمين بالعمل اليدوى والقائمين بالعمل الفكرى . وانها لمهمة طويلة النفس جدا . وينبغى ، لأجل القيام بها ، تحقيق خطوة كبيرة الى الأمام فى تطوير القوى المنتجة ، ينبغى التغلب على

مقاومة العديد من بقايا الانتاج الصغير (هذه المقاومة السلبية أحيانا ، العنيدة خاصة ، والتى من الصعب التغلب عليها خاصة ، ينبغى قهر القوة الهائلة الكامنة فى العادة والرتوب ، والمتعلقة بهذه البقايا» * .

والآن ، وبعد مضى عدة عقود من السنين ، نستطيع أن نقرر بكل ثبات أن النظرية الماركسية بصدد المساواة الاجتماعية بوصفها هدف التطور الاجتماعى ، والخطة اللينينية لبلوغ هذا الهدف وتحديد لينين للمراحل النوعية فى حل المهمة – ان كل ذلك قد صمد للاختبار العملى .

واننا بكلامنا هذا لا نقرر أنه قد تمت فى بلادنا بصورة كاملة ازالة عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية . فالملكية الخاصة قد عمقت الى حد كبير عدم المساواة بين الناس ، ولا تكفى بضعة عقود من السنين للقضاء بالكامل على النتيجة المؤسفة التى نجمت عن هذه العملية . بيد أنه تم القيام بالأمر الرئيسى : فسنّة **تعميق** عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية ، المميزة لأى مجتمع يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، قد أخلت المكان لسنّة أخرى هى **التقليص والقضاء** بالتدريج على عدم المساواة فى المجال الاجتماعى الاقتصادى . ونقطة الاستناد التى أتاحت تحويل العالم راديكاليا على هذا النحو انما هى النظرية الماركسية عن المساواة .

ان الطريق الواقعى الوحيد نحو المساواة يبتدئ من تصفية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ومن

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٩ ، ص ١٥ .

اقامة الملكية الاشتراكيــة . ولقد انتزع شعبنـا فى مجرى الثورة من أصحاب الملكية الكبار (الملاك العقاريين والرأسماليين) المصانع والمناجـم والأرض والسكـك الحديدية وما يملكونه من المساكن المخصصة للتأجير، وغيرها . وتمت ازاحة الرأسماليين الأقل شأنا مــن الاقتصاد بواسطة الأساليب الاقتصادية . فقد تحولت الملكية الخاصة العائدة للفلاحين والحرفيين الصغار الى ملكية اجتماعية نتيجة لاشاعة التعاون الاشتراكى . وتم القضاء بنتيجة ذلك على الطبقات الاستغلالية ذاتها وعلى التربة التى تغذيها اقتصاديا وهى الملكية الخاصة الصغيرة (بما فيها الملكية الفلاحية) .

فهل يعنى ذلك خطوة نحو المساواة ؟ نعم وخطوة حاسمة بلا شك . فلقد أصبحت الثورة الوطنية بأسرها وجميع الموارد وجميع حاصلات الانتاج ملكا للشعب الكادح، وله وحده .

وينص دستور الاتحاد السوفييتى على أن «الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج بشكل ملكية الدولة (ملكية الشعب بأسره) وبشكل الملكية الكولخوزية التعاونية هى اساس النظـام الاقتصادى للاتحاد السوفييتــى» . ويشير الدستور كذلك الى ان الملكية الاشتراكيــة تشمــل ممتلكـات النقابـات وغيرهـا من المنظمات الاجتماعية، الضروريـة لها لاجـل تحقيـق المهمـات المنصوص عليها فى انظمتها الداخلية * . ويسجــل الدستور فيما بعد المبدأ الهام جدا الذى يعمل فى ظل

---

* دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (القانون الاساسى) . موسكو، ١٩٧٧، ص ٨ .

الاشتراكية : «لا يحق لأحد أن يستخدم الملكية الاشتراكية لأجل الاثراء الشخصي ولمقاصد مغرضة اخرى» * .

ويعتبر جميع أعضاء المجتمع حاليا مالكين متساوين لجميع وسائل الانتاج . فماذا يعنى عمليا بلوغ هذه الدرجة من تطور المساواة الاجتماعية ؟ قبل كل شيء ضمان الحق بالعمل لكل فرد ، وواجب كل فرد قادر على العمل بالعمل . فالملكية الاجتماعية تؤمن الضمان الاجتماعى لغير القادرين على العمل فى الشيخوخة ، وفى حالة فقدان المعيل ، وفى حالة الاعاقة ، وفى حالات عدم المقدرة على العمل مؤقتا أو بصورة غير كاملة (المرض ، الحمل ، سن اليفاعة) . وبالتالى فان الملكية الاجتماعية تنقذ الكادحين عمليا من خطر البطالة والفقر (الاملاق) . وهى تطهر المجتمع من الطفيليين (الأشخاص القادرين على العمل الذين يعيشون على حساب الآخرين) . وكل ذلك هو منجزات اشتراكية واقعية لا يملك مثلها ولا بلد رأسمالى واحد .

ولكن ذلك ليس كل شيء . فالملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تعنى التوصل الى تلك الدرجة من المساواة التى تظهر فيها لأول مرة امكانية اخضاع التنمية الاقتصادية بصورة واقعية لمهمة القضاء التدريجى لأى عدم مساواة اجتماعية اقتصادية .

وتتلخص الحركة نحو المساواة الاجتماعية الاقتصادية فى الاتحاد السوفييتى حاليا فى التغلب على

---

* دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (القانون الاساسى) . موسكو ، ١٩٧٧ ، ص ٩ .

الفوارق الهامة التى لا تزال موجودة بعد فى الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للأفراد ، والفئات الاجتماعية ، والطبقات الكادحة . وتكمن هذه الفوارق الآن فى مستوى تطور القوى المنتجة ، وفى طابع العمل ، وفى ظروف الحياة الثقافية المعيشية ، وفى درجة الرفاهيـة . ولا تزال مطروحة على جدول الأعمال بعد مهمة مواصلـة تقريب مستويـات التطـور الاقتصادى والثقـافى فى مختلف مناطق البلاد ولشتى الأمم والأقوام . وأخيرا ، فان وضع النساء فى المجتمع ، وعلى وجه الخصوص فى مجال المعيشة ، لم يصبح حتى الآن بعد على درجة مساواة واحدة مع وضع الرجال . . . ولعل تلك هى أهم أنواع عدم المساواة الاجتماعية الاقتصاديـة الموجودة فى ظل الاشتراكية . بيد أنه ليس فيها نوع واحد نجم عن نظامنا ، بل انها جميعا من آثار المجتمع البرجوازى السابق . وكلها سائرة نحو الزوال على قدر تطور المجتمع الاشتراكى .

أن بناء المجتمع الشيوعـى

اللاطبقى يمر موضوعيا بعدة مراحل . والمرحلة الأولى منها هى اسقاط الطبقات الاستغلالية . ولقد تم انجاز هذه المرحلة فى الاتحاد السوفييتى منذ وقت بعيد وبنجاح . أما مهمة المرحلة الثانية فهى تتلخص فى «محو الفرق بين العامل والفلاح ، * وتحويل **الجميع الى شغيلة** . . . وهذه مهمة لا يمكن حلها باسقاط طبقة ما . بل ان حلها ممكن فقط عن طريق اعادة تنظيم الاقتصاد الاجتماعى بأسره ، والانتقال من الاقتصاد البضاعى الصغير ، الفردى ، المنعزل ، الى الاقتصاد الاجتماعى الضخم . وهذا الانتقال هو ، بالضرورة ، طويل جدا» * * . وقد حلت أيضا مهام المرحلة الثانية ، ولذلك لا وجود فى الاتحاد السوفييتى للفلاحين الذين يقومون بالاقتصاد البضاعى الصغير . بل يوجد الفلاحون التعاونيون : طبقة الشغيلة فى الانتاج الزراعى الاشتراكى الضخم . ومن هذه الناحية فان العمال والفلاحين التعاونيين هم اليوم فى وضع واحد ، فهم يعملون فى مشاريع اشتراكية ضخمة تعود للملكية الاجتماعية .

أن الاتجاه العام للتطور لا يزال كما كان فى

---

* المقصود هنا الفلاح الذى يمارس الاقتصاد البضاعى الصغير الخاص .

* * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٩ ، ص ٢٧٧ .

السابق . فقد ورد فى مقدمة دستور الاتحاد السوفييتى الذى أقر فى عام ١٩٧٧ : «ان الهدف الاسمى للدولة السوفييتية هو بناء المجتمع الشيوعى اللاطبقى» .

فما هى الاتجاهات الأساسية لمواصلة توطيد تقارب الوضع الاجتماعى الاقتصادى لأعضائه ؟ يكمن ذلك بالدرجة الأولى فى المحو التدريجى للفوارق الملموسة القائمة بين الطبقة العاملة والفلاحين التعاونيين . وثانيا ، فى ازالة الفوارق الاجتماعية الاقتصادية بين العمل الجسدى والعمل الفكرى ، وبين انواع العمل العالية الكفاءة والعمل العادى . ومن ثم يكمن ذلك فى تجنب الفوارق بين المدينة والريف .

ويعتبر حل هذه المهام الشاملة التى تطرحها المرحلة الحالية من البناء الشيوعى مواصلة لتلك القضية التاريخية الواقعية التى قام وتوطد فى سبيلها وفى مجرى تطبيقها التحالف بين جميع القوى الاجتماعية الأساسية فى المجتمع السوفييتى : الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين . وبغض النظر عن جميع الاختلافات فى الوضع الاجتماعى الاقتصادى فان الطبقة العاملة والفلاحين التعاونيين والمثقفين الوطنيين لهم مصلحة عميقة فى التحقيق المتواصل للسياسة الاجتماعية الرامية الى مواصلة تقارب الطبقات ، والفئات الاجتماعية ، والأمم والأقوام فى البلاد . وسنعالج بتفصيل أكثر مصادر هذه المصلحة ، وما يميز اليوم القوى الاجتماعية الأساسية فى المجتمع السوفييتى .

ويعود الى الطبقة العاملة الدور البارز فى التحالف الاجتماعى الطبقى الذى يشكل أساس النظام الاجتماعى

السوفييتى . وان هذه الطبقة كانت ولا تزال القوة الأكثر طليعية وتنظيما فى التطور الاجتماعى السوفييتى . وتكمن الجذور التاريخية لمقدرة الطبقة العاملة على قيادة عمليات اعادة بناء المجتمع اشتراكيا فى الوضع الاجتماعى لهذه الطبقة فى ظل النظام الرأسمالى . ففى ظل الرأسمالية بالذات ، عندما تشتد التناحرات الطبقية بصورة خاصة ، تصبح الطبقة العاملة القوة الاجتماعية التى تفوق بتلاحمها وتنظيمها الطبقات والفئات الأخرى ، وهى المرتبطة بالانتاج الآلى الضخم الذى يتوقف على تطوره والى درجة حاسمة المستقبل الاقتصادى للمجتمع . وفى الوقت ذاته فان وضع البروليتاريا هو الأضيق آفاقا فى ظروف الملكية الخاصة من بين جميع طبقات وفئات المجتمع البرجوازى . ولا تملك البروليتاريا بجمهورها أية امكانية واقعية لتغيير وضعها بصورة جذرية فى اطار هذا المجتمع ، اذ ان منطق الانتاج الرأسمالى بحد ذاته يحتم على الطبقة العاملة أن تصبح موضوعا للاستغلال المتزايد دائما وأبدا . وهناك مخرج واحد من هذا الوضع : ازالة وتحطيم النظام القائم على الملكية الخاصة الذى يقلص الآفاق التاريخية لتطور الطبقة العاملة .

وان الوضع اليائس للطبقة العاملة فى ظل سيادة الرأسمال هو الذى يحولها الى القوة الاجتماعية الحاسمة ويفتح الآفاق الرحبة أمام دورها التاريخى . والطبقة العاملة هى الوحيدة من بين جميع طبقات المجتمع البرجوازى ، التى لا تناضل ضد الرأسمالية وحسب ، بل ولا تستطيع الا أن تحطمها آجلا أم عاجلا .

وموضوعيا ، فان استراتيجية نضال البروليتاريا ضد النظام البرجوازى لا تعرف المهاودة .

وتعتبر الطبقة العاملة بعد الاستيلاء على السلطة الطبقة الوحيدة بين الطبقات الكادحة القادرة على ممارسة التحويلات الاجتماعية بثبات حسب برنامج بناء الاشتراكية . وتتميز الطبقة العاملة بوصفها القوة القائدة للتطور الاجتماعى بسمة هامة للغاية :فهى اذ تشغل الوضع السياسى السائد فى المجتمع الاشتراكى فانها لا تسعى الى تخليد هذه السيادة ؛ ولا يكمن هدفها النهائى فى توطيد وضع اجتماعى اقتصادى امتيازى لطبقة العمال ، بل فى اقرار المساواة بين أوضاع جميع أفراد المجتمع ، وتصفية الفوارق الاجتماعية الاقتصادية القائمة بين الناس ، والقضاء على الطبقات .

ويتغير الى درجة كبيرة فى ظل الاشتراكية الوجه الاجتماعى للطبقة العاملة ووضعها الاقتصادى أيضا . وهذه الطبقة اذ تخلع عن نفسها نير الاستغلال فانها تنظم التطور الاجتماعى والاقتصادى بأسره على ذاك النحو بحيث يتم فى الواقع تجاوز تلك الحواجز التى أقامتها الملكية الخاصة بين أوضاع الطبقة العاملة والبرجوازية ومستوى تطور كل منهما وكذلك بين العمل والمثقفين ، وبين العمال المؤهلين وغير المؤهلين ، وبين عمال المدن وعمال الريف ، وبين العمال فى المراكز الصناعية الضخمة وعمال الأطراف القومية النائية . ومن الطبيعى أن انجاز هذا العمل بأسره فى مدى بضعة عقود من السنين هو أمر معقد جدا . ولكن المنجزات التى قد تم التوصل اليها هى كبيرة الدلالة .

ويعكس النمو الكمى السريع للطبقة العاملة فى ظروف الاشتراكية التقدم فى مجال تعميم الانتاج . ففى سنوات البناء الاشتراكى كان عدد الطبقة العاملة يزداد عن طريق انتقال الفلاحين الفرديين والحرفيين غير التعاونيين الى صفوف العمال فى العشرينات ، وفيما بعد عن طريق انتقال الفلاحين التعاونيين وأعضاء التعاونيات المهنية ، وكانت نسبة ازدياد العمال بواسطة ذلك أكبر من نسبتها عن طريق الزيادة الطبيعية للسكان . وهذه العملية هى طبيعية تماما وتدعمها السياسة الهادفة للدولة الاشتراكية . وسنعالج فى الفصل التالى وبتفصيل أكبر الأساليب التى تم التوصل بواسطتها الى نمو عدد الكادحين العاملين فى مشاريع الدولة .

ولكن القضية لا تنحصر فقط فى أن الطبقة العاملة أصبحت الآن القسم الأكبر عددا فى المجتمع . بل ان دورها القيادى قد نما قبل كل شىء بسبب نمو الطبقة العاملة خلال سنوات السلطة السوفييتية من حيث مستواها الثقافى والتكنيكى والتعليمى ، وارتفع وعيها السياسى وازدادت فعاليتها الاجتماعية .

ففى سنة ١٩٣٩ كان بين كل ١٠٠٠ من العمال فى الاقتصاد الوطنى ٨٤ شخصا يتمتعون بتعليم لا يقل عن التعليم المتوسط غير الكامل (سبعة صفوف آنذاك وحاليا ثمانية صفوف) ، بينما أصبح هذا العدد ٣٩٦ شخصا فى سنة ١٩٥٩ ، و٥٨٦ شخصا فى سنة ١٩٧٠ ، و٧٣٢ شخصا فى سنة ١٩٧٧ .

ولقد نما على وجه الخصوص المستوى التعليمى لعمال المدن الذين يعملون عادة فى المشاريع الحديثة

الضخمة . ففى سنة ١٩٥٩ كان هناك بين كل ١٠٠٠ من هؤلاء العمال ٤٣٢ شخصا يتمتعون بتعليم لا يقل عن سبعة صفوف ، بينما أصبح هذا العدد ٦٤٢ شخصا فى سنة ١٩٧٠ (لا أقل عن سبعة أو ثمانية صفوف) .

كما تزداد الفعالية السياسية للعمال وتتسع مشاركتهم فى الحياة الاجتماعية . وعلى الرغم من أنه ليس من السهل قياس مثل هذا النمو النوعى بالأرقام ، الا أنه يمكن ايراد بعض المعطيات الاحصائية فى هذا المجال . فلقد أدت دراسات علم الاجتماع على سبيل المثال الى توضيح التغيرات المميزة لانتشار عدد من الاشغال فى الأسر العمالية فى وقت الفراغ . ففى بداية العشرينات كانت المشاركة فى العمل الاجتماعى منتشرة بين ٤٥,٥٪ من الأسر التى جرى بينها الاستفتاء ، بينما أصبحت هذه النسبة ٨٠,٥٪ فى الستينات . وكانت قراءة الجرائد منتشرة لدى ثلث الأسر العمالية فقط فى العشرينات ، بينما أصبحت هذه النسبة ٩٠٪ فى الستينات . وعلى العكس فقد أصبحت أقل انتشارا تلك العادات التى تدل على الخمول والثقافة المنخفضة أو الوعى المتخلف . فعلى سبيل المثال كانت نسبة ٦٩,١٪ من الأسر التى تم استفتاؤها تتميز براحة خاملة ، بينما انخفض هذا المؤشر فى الستينات الى ٣٢,٢٪ .

ويعتبر جماهيريا حقا ذلك الشكل لتجلى الفعالية الاجتماعية المتجسد فى المشاركة بالمباراة الاشتراكية . وتعتبر عشرات الملايين من العمال أعضاء فى النقابات والكومسومول (اتحاد الشبيبة اللينينى) والمنظمات الاجتماعية المتعددة . وهناك ما ينوف عن ٦,٥ مليون

عامل منتسبون الى صفوف الحزب الشيوعى السوفييتى . والقسم الغالب من نواب السوفييتات يعود الى العمال . ان الطبقة العاملة السوفييتية المعاصرة ، المتمسكة بأفضل التقاليد الثورية للنضال البروليتاريى ، تصبح بصورة متزايدة أكثر فأكثر القائد النشيط للتقدم الاجتماعى .

أما الطبقة الكادحة الأخرى فهى الفلاحون التعاونيون . وان ما يميز وضعها فى الانتاج الاجتماعى وفى الحياة الاجتماعية هو ارتباطها بالانتاج التعاونى . ولقد نشأت طبقة الفلاحين التعاونيين (والحرفيين أيضا) فى المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وكان ظهورها يرمز الى أحد الانتصارات الحاسمة فى المرحلة الأولى من بناء الاشتراكية .

لقد جعلت تصفية الملكية الخاصة الكبيرة من الشعب العامل سيدا لبلاده ومصيره . الا أن الملكية الخاصة الصغيرة والمتوسطة كانت موجودة (وخاصة فى الريف) ، وذلك بسبب أن الملاك كانوا من الفلاحين والحرفيين الكادحين . ولم تستطع السلطة السوفييتية ولم يكن بنيتها أن تتصرف معهم كما تصرفت مع الرأسماليين والملاك العقاريين . ان الاشتراكية تقوم على التحالف بين أناس العمل ، اى بالدرجة الأولى على تحالف العمال والفلاحين بقيادة الطبقة العاملة . وكان يجب مساعدة الفلاحين لأن يصبحوا عاملين فى الاقتصاد الاجتماعى الضخم ، الذى يمكن للعمل أن يغدو فى ظله أسهل وأكثر مردودا ، ويمكن له أن يؤمن مستوى من الرفاهية يقترب من مستوى المدن . وكانت

تلك مهمة نشر التعاون بين الفلاحين ، مهمة اشاعة التعاونيات .

ولقد سارت هذه العملية فى البداية ببطء ، ولم يدخل التعاونيات حتى تموز (يوليو) ١٩٢٨ سوى ١,٧٪ من الملاك الصغار والمتوسطين . بيد أن هذه العملية أخذت تسير بوتائر متسارعة فى السنوات التالية ، حيث رأى الفلاحون بأم أعينهم المثال المقنع . وتم فى بداية الثلاثينات انجاز اشاعة التعاونيات من حيث الأساس ، وأقيمت التعاونيات الزراعية والحرفية . وتمت تصفية آخر طبقة استغلالية : طبقة الكولاك . وكان الأمر الرئيسى يكمن عمليا فى أنه لم يعد وجود للقطاع الخاص فى الاقتصاد . وزالت المزاحمة الرأسمالية ، ولم يعد بالامكان املاق بعض الناس واغتناء غيرهم ، وكفت عن العمل عوامل تقسيم المجتمع .

ان الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين هم حلفاء طبيعيون فى النضال ضد الاستثمار . ولقد اجتاز هذا التحالف اختبارات قاسية فى المنعطفات التاريخية المعقدة . وكان العامل الرئيسى فى تحديد موقف الطبقة العاملة ازاء الفلاحين الكادحين فى حينه (فى سنوات الثورة ، والحرب الأهلية ، وفى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية) هو الاستنتاج الماركسى اللينينى المتعلق بالوضع الاجتماعى الاقتصادى المزدوج للفلاح . فهو من جهة أولى كادح ، وهذا ما يولد الوحدة العميقة لمصالحه مع مصالح الطبقة العاملة ، ويخدم بصفته أحد عوامل مشاركة الفلاح النشيطة فى الحركة الثورية وفى التحويلات الاشتراكية . ولكن الفلاح هو ملاك بالاضافة الى ذلك فى الوقت ذاته . وكان

يعقد الآمال ويرسم الخطط لتحسين وضعه الاجتماعى الاقتصادى انطلاقا من استثمارته الفردية الصغيرة أو المتوسطة ، وعلى ذلك كان يعول للافلات من الفقر ، وللتحرر من الظروف القاسية لعمل ومعيشة الفلاح ، وحتى أن الأوهام كانت تراوده حول احتمال الاثراء وتحويل استثمارته الى استثمارة أكبر وأكثر مردودا ، واستخدام العمل المأجور . ومن الطبيعى أن بعض الفلاحين تحول الى كولاك ، بيد أن ذلك كان ، كقاعدة ، على حساب افتقار الكثيرين . وموضوعيا ، فان الاقتصاد الصغير والمتوسط لا يملك آفاقا تاريخية لانتشال الغالبية العظمى من الفلاحين الكادحين من براثن الفقر . ولكن ذلك الاقتصاد يولد آمالا غير قابلة للتحقيق ويجعل من الفلاح انسانا غير ثابت حتى النهاية فى دعم النشاطات الثورية للطبقة العاملة . ويخفض من فعاليته الاجتماعية ومن شعور التضامن الطبقى لديه . ولقد سمحت الحالة الموضوعية المزدوجة التى يعيشها الفلاح بوصفه مجازيا فى تلك الأوقات ما قبل الثورة بأنه ذو وجهين : وجه الكادح ووجه المالك .

ولكن هذه الازدواجية تذهب الى غير رجعة مع ظهور التعاون فى العمل . وليس من قبيل الصدفة أن سميت المزرعة التعاونية (الكولخوز) باسم مدرسة الشيوعية بالنسبة للفلاح . وفى الاتحادات الزراعية يبتدئ الفلاحون بالعمل بصورة مشتركة على شكل جماعة انتاجية كبيرة ، ويمارسون الانتاج الضخم ، ويقتنعون بأفضلياته ، ومن هذه المواقع يأخذون ، بصورة انتقادية وأكثر موضوعية وتعليلا ، بتقييم

انعدام الآفاق لدى الاقتصاد الصغير والمتوسط ، وعدم الحاجة اليه ، وعدم كفايته للتوصل الى مصالحهم الجذرية . ان الفلاح التعاونى لا يملك وجهين ، ومن الهام جدا ايضاح ذلك بجلاء .

من الطبيعى أن للمزرعة التعاونية خصائصها . فهى على الرغم من كونها مؤسسة اجتماعية الا انها ليست للشعب بأسره ، بل هى لمجموعة من المواطنين . وينص دستور الاتحاد السوفييتى على أن الأرض المؤممة التى تشغلها الكولخوزات تثبت لها من أجل الانتفاع بها مجانا والى أجل غير مسمى . وتعتبر وسائل الانتاج وحاصلات الانتاج والموارد المالية ملكية اجتماعية للمزرعة التعاونية . فهل يمكن للطابع الفئوى للملكية الكولخوزية أن يولد التناقض بين مصالح جماعة العاملين فى الكولخوز ومصالح المجتمع بأسره ؟ اذا ناقشنا القضية بصورة مجردة فالجواب نعم يمكنه ذلك . وهذه الامكانية المجردة تتحول الى امكانية واقعية فيما لو ارتكبت أخطاء جدية فى تطبيق العلاقة المتبادلة بين الدولة والاستثمارات التعاونية . بيد أنه لا يمكن أن ينشأ تناقض بين مصالح الكولخوز ومصالح الدولة فى ظل ممارسة ادارة المجتمع والاقتصاد بصورة صحيحة . وأفضل برهان على ذلك هو السياسة الزراعية التى تطبقها الدولة السوفييتية وخاصة بعد دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى آذار (مارس) ١٩٦٥ . وقد أحرز الانتاج الكولخوزى خلال الخطتين الخمسيتين الأخيرتين نجاحات هامة بصورة خاصة وساهم بقسط كبير فى تنفيذ برامج الشعب بأسره للنهوض بالزراعة .

ولكن يمكن طرح السؤال التالى فى هذه الحالة : ما الهدف من امتلاك الفلاح التعاونى لشكل خاص من الانتاج يقوم على أساس الملكية الفئوية ؟ ولماذا لا يمكن الغاء ذلك وتحويل جميع المزارع التعاونية الى مزارع للدولة (سوفخوزات) ؟ وانهما لسؤالان جديان يطرحان ليس فى المناقشات النظرية وحسب ، بل وفى الحياة العملية أيضا وحتى أكثر من ذلك ، فقد اتخذت فى وقت ما اجراءات عملية لتحويل الكولخوزات (وخاصة المتخلفة منها) الى مزارع للدولة . ولكن الحياة فرضت الرجوع عن ذلك وحتمت السير على الطريق المجرب ، الا وهو تطوير الانتاج الكولخوزى ، والنهوض التدريجى به حتى مستوى الانتاج القائم على أساس ملكية الشعب بأسره . ولا يمكن غض النظر عن أن المشروع التعاونى العادى لا يزال يتأخر بعد بصورة ملحوظة عن المشروع العائد للدولة وذلك من حيث درجة تطور القاعدة المادية الانتاجية ، ومن حيث مستوى انتاجية العمل ، ومن حيث مستوى تنظيم الانتاج . ولا يزال الكولخوز بعد أقل مردودا من الناحية الاقتصادية بفعل تلك الأسباب الموضوعية المختلفة التى لا يمكن ازالتها وتجاوزها فى أمد وجيز . وفى ذلك تكمن الضرورة الواقعية لوجود الشكل الكولخوزى فى الانتاج فى وقت واحد مع شكل ملكية الدولة (هذا ان لم نتكلم عن الظروف التاريخية الأولية ، بل عن الواقع المعاصر) .

وعلى قدر تطور وتوطد اقتصاد الكولخوزات فان خصائصها واختلافها عن مشاريع الدولة تصبح أقل فأقل أهمية ووضوحا . وتصبح متشابهة أكثر فأكثر أنظمة تخطيط الانتاج ، وتصريف المنتجات ، والتزود

بالخامات والمواد والمصنوعات نصف الجاهزة . ولقد اتاح نمو مداخيل الكولخوزات تطبيق دفع أتعاب عمل ومضمونة للكولخوزيين ابتداء من سنة ١٩٦٦ ، وتطور فى الستينات التأمين الاجتماعى والضمان الاجتماعى للكولخوزيين ، علما بأن معدلاتهما تقترب بالتدريج من المعدلات السارية بالنسبة للعمال والموظفين . ويغدو الكولخوز استثمارة اقتصادية تزداد شبهـا بمشاريع الدولة باستمرار . وذلك يعنى أن الفلاح الكولخوزى يتغير أيضا ، ويقترب وضعه الاجتماعى والعملى من وضع العامل بصورة متزايدة .

ومن الطبيعى أن عملية الاقتراب هذه لا زالت بعيدة من اكتمالها النهائى . ويكفى من أجل الاقتناع بذلك أن نقارن بعض أهم المؤشرات . فعلى سبيل المثال فان تزويد العمل بالذخائر (بالموارد المادية) فى الكولخوزات هو أقل مما فى السوفخوزات بـ١,٨ مرة ، والتزويد بالطاقة أقل بـ١,٧ مرة . وكذلك فان مستوى مكننة العمل هو أخفض ، وأما نفقات العمل على الوحدة من المنتجات فهى تشكل فى الكولخوزات كقاعدة من ١١٠٪ الى ١٨٠٪ بالمقارنة مع النفقات ذاتها فى السوفخوزات . وان انتاجية العمل السنوية للكولخوزى هى أقل بـ١,٣٥ مرة مما لدى العامل فى السوفخوز . أما اذا قارنا مستوى تأهيل الكادرات فاننا نجد أنه كان فى سنة ١٩٧٠ بين كل ١٠٠٠ من الكولخوزيين ٣٩٣ شخصا يتمتعون بتعليم لا يقل عن ٧-٨ صفوف ، بينما كان بين كل ١٠٠٠ من العمال الزراعيين ٤٦٠ شخصا من هؤلاء . وأما لدى عمال المدن فان هذا

المؤشر هو أعلى كما ذكرنا سابقا ، حيث يبلغ ٦٤٢ شخصا .

وبالتالى فان الفلاحين الكولخوزيين ، الذين يعتبرون حلفاء الطبقة العاملة ويقتربون منها باستمرار من حيث الوضع فى الانتاج وفى المجتمع ، لا يزالون يتخلفون فى الوقت ذاته بصورة جدية عن الطبقة العاملة فى عدد من أهم خصائص وضعهم الاجتماعى الاقتصادى . وفقط فى المستقبل عندما ستتم ازالة الفوارق الهامة بين المدينة والريف وترتفع الملكية الكولخوزية الى مستوى ملكية الشعب بأسره ، فان الفلاحين الكولخوزيين يتحولون آنذاك الى قسم مكون للطبقة العاملة .

وتجدر بالاهتمام فى سياق موضوع البحث معالجة المسألة المتعلقة بالاقتصاد الاضافى الشخصى للكولخوزى الذى لا يزال موجودا الآن أيضا فى الريف السوفييتى .

ويختلف هذا النوع اختلافا جذريا عن الاقتصاد الفلاحى الفردى ، حيث ان هذا الأخير ، الذى هو نموذجى بالنسبة للرأسمالية ، يشكل أساس وجود الأسر الفلاحية ، وترتبط بمصائره الآمال لتحسين الرفاهية وكذلك الواقع الأليم لافتقار غالبية الفلاحين . أما الوضع الاجتماعى والاقتصادى للكولخوزى فهو ، على العكس ، يتحدد الى درجة حاسمة بمساهمته العملية فى الاقتصاد التعاونى . ويقوم الكولخوزى على قطعة الأرض الملحقة ببيته والتى يخصصها له الكولخوز بممارسة اقتصاد اضافى غير كبير بهدف استكمال مداخيل أسرته ببعض سلع الاستهلاك اليومى (البطاطا والخضار والحليب والبيض وما الى ذلك) .

وعندما سنعالج لاحقا قضايا نمو الرفاهية ونظام التوزيع ، فاننا سنتوقف خاصة عند المسألة المتعلقة بمدى الفترة الزمنية التى ستبقى موجودة فيها الحاجة الى الاقتصاد الاضافى الشخصى . أما الآن فنكتفى بالقول ان هذا الاقتصاد هو ضرورى بلا جدال فى الظروف الحالية بوصفه مصدرا اضافيا لمعيشة الكثير من أسر الكادحين ، وبالدرجة الأولى لأسر الكولخوزيين .

وكما نرى فان الفلاحين الكولخوزيين يشكلون طبقة كادحة ترتبط بالانتاج الاجتماعى الاشتراكى . وان مصالحهم فيما يتعلق بالآفاق التاريخية لتطور الانتاج ، وطرق وأشكال البناء الاشتراكى تتطابق الآن تماما مع مصالح الطبقة العاملة . وان الاختلافات بين الطبقتين الأساسيتين فى المجتمع السوفييتى لا تكمن فى أهداف التطور ووسائل بلوغها . بل تنحصر فى المستوى المختلف لتطور مشاريع الدولة والمشاريع التعاونية .

يدخل المثقفون فى عداد الفئات الاجتماعية الكبيرة ، حيث أنهم يشغلون وضعا خاصا فى المجتمع

وفى الانتاج نظرا لكونهـم يعملون فكريـا . ولقد كان العمل الفكرى منذ زمن بعيد نوعا امتيازيـا من العمـل . وكان الذيـن يتولون هذا العمـل فى المجتمعات الاستغلاليـة امـا المستغلون أنفسهـم ، واما الأشخاص الذين يحصلون على رواتب طائلة منهم . ولقد جعلت هذه المدفوعات الكبيرة قسما من المثقفين مشاركين فى الاستغلال . وطبيعى أن ذلك لا ينطبـق عـلى الممثلـين العاديـين لانواع العمـل الفكـرى الجماهيرية .

وكل ذلك أدى الى تعقيد العلاقـة المتبادلـة بين الدولة الاشتراكية الفتية والمثقفين ما قبل الثورة . فالكثيرون من المثقفين السابقين اما أنهم لم يستطيعوا ، واما لـم يريدوا ان يفهموا أنـه لا مرد عن الاحداث الثورية . ولقد امتنعوا عن التعاون مع دولـة العمال والفلاحين . وقام قسـم مـن المثقفين بالأعمـال التخريبيـة ، وقسم آخر هاجر الى الخارج . وفقط الأقلية من العلماء والمهندسين والمهندسين الزراعيين والكتاب ورجال الفن وافقوا بصورة طوعية على خدمة الدولة الجديدة . أمـا الجمهور الاساسى من ممثلى المثقفين البرجوازيين السابقين فقـد جرت بصعوبـة وبأساليب متنوعة استمالتهم الى التعاون مع الثورة . وليس من قبيل الصدفة أن سمى لينين النضال مـن أجل استخدام الاختصاصيين البرجوازيين بأنـه أحد أشكال الصراع الطبقى العنيف فى مرحلة الانتقال مـن الرأسمالية الى الاشتراكية .

وتمت فى مجرى الثورة الثقافية التى تحققت فى الاتحاد السوفييتى تنشئة وتنمية طراز جديد مـن

المثقفين هم المثقفون السوفييتيون الكادحون . وان المثل العليا لتحرير البشر من الاستغلال ، وأهداف البناء الاشتراكى والشيوعى مفهومة للمثقفين السوفييتيين وعزيزة على قلوبهم كما هو الحال أيضا بالنسبة للعمال والفلاحين . ولا يعتبر المثقفون الشعبيون الكادحون أن عملهم الفكرى دليل على استثنائيتهم ، واساس لامتيازات ما . وان اضفاء صفة الديموقراطية على التعليم العالى قد فتح الطريق للحصول على التعليم الاختصاصى أمام ممثلى جميع الفئات الاجتماعية ، الأمر الذى أدى الى محو انعزال المثقفين وتقوقعهم كفئة اجتماعية .

وتظهر فى ظروف الثورة العلمية التكنيكية عوامل اضافية هامة تسرع بازالة الفوارق الاجتماعية الاقتصادية الملموسة ، والتى تنجم عن أن بعض العاملين يعملون جسديا ، بينما يعمل الآخرون فكريا . غير أن الكلام عن ذلك سيرد فى الفصل المكرس لتغير طابع العمل فى المجتمع الاشتراكى .

وتدخل فى عداد عمليات التساوى الاجتماعى الاقتصادى أيضا مسألة تقارب مستويات تطور شتى الأمم والأقوام التى يتألف منها المجتمع السوفييتى . لقد تركت لنا روسيا القيصرية تركة ثقيلة . فالاضطهاد الاستعمارى أثار الخلافات بين الأمم والأقوام وأعاق تطورها . بينما أرست الدولة الاشتراكية السوفييتية فى أساس العلاقات القومية مبدأى الأممية البروليتارية وصداقة الشعوب . وقد ساهم لينين بذلك القسط الهام جدا فى وضع هذين المبدأين وتطبيقهما العملى بحيث أنهما يحملان اسمه

عن حق . وان البناء القومى للدولة فى الاتحاد السوفييتى الذى يحدده الدستـــور يجسد الافكار اللينينيـــة . وباعتبار أن مبدأ الأممية البروليتارية ومبدأ صداقة الشعوب يطبقان عمليا فانهما يعودان بنتائج محسوسة .

انتهجت السلطة السوفييتية منذ البداية خطـــا صارما لازالة عدم المساواة الاقتصادية الموروثة من النظام الاقتصادى القديم . وتدل الوقائع التالية على النجاحات التى تـــم احرازها على هذا الطريق . ففى اواسط العشرينات كان مجمل الناتج الصناعى بالنسبة للفرد الواحد من السكان أقل بعشرات المرات فى بعض مناطق البلاد مما فى بعضها الآخر . بينما تم فى الوقت الراهن القضـــاء على هذا الفرق . وتتصف مستويات التطور الاقتصادى للجمهوريات والمقاطعات بسلسلة واحدة من المؤشرات من حيث الأساس . وقد جاء ذلك نتيجة للسياسة الاقتصادية الهادفة ، بما فى ذلـــك سلسلة كاملة من الاجراءات الحكومية الخاصـــة التى اتخذت فى العشرينات والثلاثينـات لتحسين الوضـــع المادى للشعوب المضطهدة سابقا : الاعفاء من دفـــع الضرائب ، وضبط أسعار البضائع الصناعية والحاصلات الزراعية ، وتحويل قسم من أموال روسيا الفيدرالية وأوكرانيا لتلبية الحاجات الاقتصاديـــة للجمهوريات الأخرى ، وما الى ذلك .

وجرى فى الجمهوريات القومية فى آماد وجيزة بناء المدن والمراكز الصناعية الجديدة ، ونشرت التعاونيات فى الزراعة ، وتم تحضير كادرات العمال والمهندسين والفنيين المؤهلين .

وقد أدى بناء الاشتراكية وترسيـــخ العلاقات

الاجتماعية الاشتراكية الى ظهور وحدة تاريخية جديدة للناس فى المجتمع السوفييتى هى الشعب السوفييتى . وتمثل الوحدة المتوطدة للشعب السوفييتى واقعا ثابتا ، فهى تقوم على أساس وحدة اهداف ومهام البناء الاشتراكى والشيوعى ، ووحدة أساليب حلها ، وتبادل الخبرة الدائم ، والتعاون والمساعدة المتبادلة * .

وينبغى التأكيد مرة بعد أخرى أن مقولة لينين ، التى اقتبسناها عنوانا لهذا الفصل ، تمس اعمق جوهر للاشتراكية بوصفها نظاما اجتماعيا متطورا . ان تصفية

---

* من المناسب أن نشير هنا — ولو أن ذلك لا يرتبط مباشرة بموضوع حديثنا — الى أن وحدة الشعب السوفييتى لا تعنى بالطبع ، ولا بأى حال من الأحوال ، اى تسوية قسرية للخصائص القومية . ويعمل فى الدولة السوفييتية المتعددة القوميات المبدأ الذى أعلنته ثورة أكتوبر منذ أيامها الأولى . فقد أعلنت الحكومة السوفييتية فى النداء الذى وقعه لينين «الى جميع الكادحين المسلمين فى روسيا والشرق» : «يا أيها المسلمون فى روسيا ، والتتر فى حوض الفولغا والقرم ، والقرغيز والسارت فى سيبيريا وتركستان ، والاتراك والتتر فى ما وراء القفقاس ، والتشيتشيون والجبليون فى القفقاس ، يا من حطم قياصرة ومضطهدو روسيا مساجدهم وأماكن عبادتهم وانتهكوا معتقداتهم وعاداتهم !

من الآن فصاعدا تعلن معتقداتكم وعاداتكم ، ومؤسساتكم القومية والثقافية حرة ومصونة . فابنوا حياتكم القومية بصورة حرة ودون عوائق . فانتم تملكون الحق فى ذلك . واعلموا أن حقوقكم ، مثلها مثل حقوق جميع شعوب روسيا ، تصونها الثورة بكل جبروتها وهيئاتها — سوفييتات نواب العمال والجنود والفلاحين» («مراسيم ثورة أكتوبر» ، المجلد ١ ، موسكو ، ١٩٣٣ ، ص ١٣٥) .

الطبقات ، والحركة نحو المجتمع اللاطبقى ، أى نحـو المساواة الواقعيـــة – ذلك هو الهدف الرئيسى الذى تخضع له جميع الأهداف الأخرى التى تظهر فى المجتمع الاشتراكى . وان نمو الرفاهية وتطوير القاعدة المادية التكنيكية والتقدم العلمى التكنيكى للانتاج ، والسياسة فى مجال التوزيع ، وتكوين نمط الحياة الاشتراكى ، ان أى جانب من جوانب حياة المجتمـــع السوفييتى هذه يخضع لمهمة تصفية الطبقات بشكل تدريجى وبصورة دائبة . ولا يمكن بدون مراعاة أولوية هذه المهمة أن نفهم بشكل صحيح عمليات وأشكال تطور المجتمـع السوفييتى ، وأن نقدر حق التقدير منجزاتنا وخططنا . ولذلك بالذات فان الحزب الشيوعى اذ يراعى اليوم أيضا الموقف اللينينى تجاه الاشتراكية وازاء قضايا تطور البلاد فانه يضع فى مركز الاهتمام مهمة مواصلة تقارب الطبقات والفئات الاجتماعيـــة والأمم والأقوام التى يتألف منها المجتمع السوفييتى .

«... القضية الاقتصادية عندنا هى قضيتنا المشتركة . وتلك هى اهم سياسة بالنسبة لنا»

لنتصور عام ١٩٢١ . لنتغلغل فى نفسية الانسان الذى ذاد لتوه بالسلاح عن منجزات اكتوبر . لقد اراد البرجوازيون ليس فى روسيا فقط ، بل وفى بلدان الوفاق ايضا ان يركعونا على ركبنا . حطمناهم والقيناهم بعيدا عنا . وكان اخواننا الطبقيون يشنون المعارك العنيفة فى جميع بلدان اوربا ، والشرق الكادح يفور وينهض للنضال ، والثورة العالمية تستجمع قواها .

طبيعي ان الدمار فى البلاد كان لا سابق له . المصانع متوقفة . واما الخبز فجرايات لا تغنى عن جوع . وفجأة – النيب * . فجأة يقولون ان اهم مساعدة فعلية للثورة العالمية الآن هى ان نتعلم كيف ندبر شؤون الاقتصاد ، ونتموّن ، ونتاجر ... ان نتعلم لدى البرجوازيين كيف نسيّر الاقتصاد . والذى يقوله هو لينين زعيم البروليتاريا العالمية . ولكن ذلك لم يكن لتستوعبه المدارك بحال من الاحوال !

وتلك الحالة عادية بالنسبة للمنعطفات التاريخية

---

* لقد فسح المجال فى السنوات الاولى من النيب (السياسة الاقتصادية الجديدة) امام استمالة الرأسمال الخاص بغية المساهمة باعادة اقامة الاقتصاد الوطنى ، وذلك مع الاحتفاظ بالذرى القائدة فى ايدى الدولة البروليتارية .

الخطرة . واضطر الكثيرون والكثيرون آنذاك ليتعلموا من الحياة دروس الديالكتيك .

لقد جعل انتصار الثورة الاشتراكية من العمال والفلاحين طبقتين سائدتين سياسيا ، ولكن كان ينبغى القيام بجملة كاملة من التحويلات الاقتصادية العميقة لتغيير اوضاعهم بصورة جذرية . وتكمن شمولية هذه التحويلات فى التطبيق الواقعى للموضوعة البرنامجية الماركسية « الشيوعية انما هى تصفية الطبقات» . ففى تهديم الاسس الاقتصادية لعدم المساواة ، وانشاء قاعدة لديكتاتورية البروليتارية المكسب السياسى العظيم ، وتأمين الظروف المادية لتطور المجتمع الاشتراكى بصورة شاملة ومنتظمة - فى ذلك كانت تكمن ولا تزال المصلحة الاقتصادية للطبقتين السائدتين فى المجتمع السوفييتى . وقد صاغ لينين عقب الثورة مباشرة وبعد الانتصار فى الحرب الاهلية الحكم المتعلق بالدور البارز للجبهة الاقتصادية فى النضال من اجل انتصار الاشتراكية والشيوعية . وكانت جهود السلطة السوفييتية فى السنوات الاولى من وجودها موجهة لحل المهام السياسية البحتة وفى مقدمتها مهمة التغلب على المستثمرين الذين استخدموا ضد سلطة الكادحين الفتية جميع وسائل المقاومة بما فيها الحرب الاهلية والتدخل الاجنبى .

وعندما احرزت السلطة السوفييتية الانتصار النهائى وتوطدت سياسيا فانها طرحت على جدول الاعمال مسألة تنظيم الاقتصاد .

ان لينين والحزب ، اذ كانا يأملان بالسير السلمى للتطور الثورى فى البلاد السوفييتية ، قد اعارا منذ

عام ١٩١٨ اهتماما من الدرجة الاولى لمهمة «ان يتم على نحو جديد كليا تنظيم اعمق اسس الحياة اللائقة بالانسان لمئات الملايين من الناس» اى الاقتصاد * . فحيوية ونجاح تطبيق البرنامج السياسى للثورة البروليتارية يرتبطان اوثق ارتباط بالعمل الاقتصادى الخلاق لجماهير الكادحين التى يقودها الحزب الشيوعى . وقد كتب لينين مطورا هذا الجانب من التعاليم الماركسية حول الثورة الاشتراكية : «... ان الكلام يدور الآن – ولربما للمرة الاولى فى التاريخ الحديث للشعوب المتمدنة – عن تلك الادارة التى يحظى الاقتصاد فى ظلها ، وليس السياسة ، بالاهمية الفائقة ... ان اسس السلطة السوفييتية ذاتها ، وجوهرها ذاته ، كما هو الحال بالنسبة لجوهر الانتقال من المجتمع الرأسمالى الى المجتمع الاشتراكى ، تكمن فى ان المهام السياسية تشغل مكانا ثانويا بالمقارنة مع المهام الاقتصادية ** .

واكتسب طرح هذه القضية بعد الحرب الاهلية شكلا دياليكتيكيا واسعا على النحو اللينينى : «ينبغى ان تصبح سياستنا الرئيسية الآن بناء الدولة اقتصاديا ...*** . وتجسدت الحاجة الملحة لاقامة العلاقة المتبادلة اللازمة بين الاقتصاد والسياسة فى شعار «الشيوعية هى السلطة السوفييتية مضافا اليها كهربة البلاد بأسرها» . وقال لينين فى ٢١ تشرين الثانى

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ٣٧٨ .

** لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٣٠ .

*** لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤١ ، ص ٤٠٧ .

(نوفمبر) سنــــة ١٩٢٠ موضحا مغزى هذا الشعار :
«... بدون ... اعادة بناء الصناعة كلها من وجهــة نظر ظروف وشروط الانتاج الكبيـــر الآلى فان بناء الاشتراكية سيكون مقتصرا على جملة من المراسيم ، سيبقى رابطة سياسية بين الطبقة العاملة والفلاحين ، سيبقى سبيل السلامة للفلاحين ضد عصابات كولتشاك ودينيكين * ، سيبقى قدوة لجميع دول العالم ، الا انه سيكون بدون قاعدة خاصة به . ان الشيوعية تفترض السلطة السوفييتية ، بوصفها هيئة سياسيــة تمكن جماهيــر المضطهَدين مــن ان تتولى بيدهـــا جميــع الشؤون ، — بدون هذا الشيوعية مستحيلة ... ان فى هذا ضمانة للجانب السياسى ، اما الجانب الاقتصادى فلا يمكن ضمانه الا يوم تكون الدولة البروليتاريـــة الروسية قد ركزت فعلا فى يديها جميع نوابض الآلــة الصناعية الضخمة القائمة على اسس التكنيك الحديث ، اى الكهربة ... وانها لمهمة ضخمة سيتطلب انجازها زمنا اطول كثيرا من الذى امضيناه فى الدفاع عـــن وجودنا ضد الغزو العسكرى ** .

وقد اوضح لينين الوحدة الديالكتيكية للتحويلات

---

* اقام اميرال الحرس الابيض كولتشاك نظاما برجوازيا اقطاعيا مضادا للثورة فى سيبيريا والاورال والشرق الاقصى وذلك فى اثناء الحرب الاهلية لسنوات ١٩١٨–١٩٢٠ . بينما اقام الجنرال دينيكين نظاما مشابها لذلك بالاعتماد على الحرس الابيض المضاد للثورة فى جنوب روسيا وفى اوكرانيا فى سنة ١٩١٩ .

** لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ٣٠–٣١ .

الجذريــــة التى تجرى فى حياة المجتمع فى اثناء الثورة الاشتراكيـــة ، وقبل كل شىء فى مجالى السياســـة والاقتصاد ، وبيّن تبعية السياسة للسنن الاقتصادية الموضوعية ، وسلـح الحزب بمبدأ وحدة المنطلـــق الاقتصادى والسياسى فى حل القضايا الملموسة للبناء الاشتراكى . وكان لينين يرى فى مهمة اعادة بناء البلاد اقتصاديا المهمة السياسية المركزية . ووصف لينين خطة كهربة روسيا بانها البرنامج الثانى للحزب . وكان يعتقد ان مقاييس النجاحات الفعلية لثورتنا يمكن ان تكون بالدرجة الاولى النجاحات فى تطوير الاقتصاد ، والثقافة ، ونمو الرفاهية ، وتسوية الوضع الاجتماعى الاقتصادى للكادحين . وكان لينين يكرر على الدوام فى هذا المجال ان «السياسة هى التعبير المكثف عـــن الاقتصاد» ، مؤكدا على التحديد الموضوعى للسياسة ، وواقفا ضد محاولات فصلها عن الاقتصاد ، وضد عدم تقدير البرنامج الاقتصادى للثورة الاشتراكية حـــق التقدير . وان النضال ضد الذاتية والارادية فى البناء الاقتصادى موجـــه ضد استصغار شـــأن القوانين الاقتصادية الموضوعية للاشتراكية ، وضد محاولات عدم مراعاة الحاجات الفعلية للتطور الاقتصادى .

وفى الوقت ذاته فان الفهم اللينينى للتناسب بين الاقتصاد والسياسة كان موجها ايضـا ضد محاولات انكار ضرورة التأثير السياسى الفعال على سير التطور الاقتصادى ، ومحاولات تخفيض الدور الاقتصادى لدولة ديكتاتورية البروليتاريا . وان «السياسة لا يمكن الا تعلو على الاقتصاد» * ، بوصفها قوة محولة فعالة . وقد

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ٢٧٨ .

انطوى هذا الحكم اللينينى المبدئى على مغزى خاص بعد استيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية .

ان الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تشترط موضوعيا ضرورة ممارسة شؤون الاقتصاد الاجتماعى بأسرها بصورة مخططة . ولا يمكن بناء الاشتراكية ولا يمكنها ان توجد وتتطور نحو الشيوعية بدون الدور القيادى للتخطيط وادارة الاقتصاد مركزيا . وهاتان الوظيفتان تتميز بهما فقط الدولة التى تخدم مصالح العمال والفلاحين .

ان الاقتصاد والسياسة هما جانبان لا ينفصلان من العملية الواحدة لتحويل المجتمع ثوريا ، ولذلك فمن الهام الى اقصى الدرجات الانطلاق عمليا من الفهم الماركسى المبدئى للتناسب بينهما . ويتحدد الطابع الاشتراكى للتطور الاجتماعى فى المرحلة الانتقالية بتصفية الطبقات الاستغلالية ، واما بعد بناء الاشتراكية فبالازالة التدريجية للفوارق الاجتماعية الاقتصادية . وهنا – ومن وجهة نظر الاهداف الاستراتيجية للبناء الاشتراكى – فان الاقتصاد يعتبر العامل المحدد . فينبغى على واقع نشاط الدولة السياسى ان يخضع بكامله لهذه الاستراتيجية التى يمليها القانون الاقتصادى الموضوعى لحركة الاشتراكية نحو المساواة الاجتماعية الاقتصادية الكاملة . وبهذا المعنى فان السياسة تخضع للاقتصاد .

ان تصفية الطبقات المستثمِرة ، وازالة بقايا التقسيم الطبقى السابق للمجتمع ، والتوصل الى المساواة الاجتماعية الاقتصادية الفعلية بين جميع اعضائه – كل ذلك يشكل الهدف الاقتصادى والنتيجة

للتحويلات التي تجرى فى مرحلة بناء الاشتراكية ، اى الطور الاول من الشيوعية . ولكن ذلك هو فى الوقت ذاته المصلحة السياسية الرئيسية للطبقة العاملة والكادحين جميعا . وعلى هذا النحو فان المهام الاقتصادية الموضوعة بشكل صحيح وعميق وبمراعاة آفاق التطور تبدو فى الواقع العملى مهاما سياسية ايضا .

وبالاضافة الى ذلك فان تنظيم التطور المنهاجى لاقتصاد المجتمع الاشتراكى يتطلب وضع المهام الاقتصادية بصورة صحيحة وتأمين المشاركة الواعية الفعالة لجماهير الشغيلة فى حلها . ولذلك فان تنظيم العمل المشترك ، والتعاون بين الناس والجماعات والطبقات ذوى المصالح المختلفة – هو نشاط سياسى . ويعتبر هذا النشاط وظيفة للدولة الاشتراكية وحزبها الحاكم .

ويرتدى دور الحزب والدولة فى التطور الاجتماعى اهمية عظيمة . وان كون المجتمع الاشتراكى يتطور بموجب السنن الاقتصادية الموضوعية لا يعنى حركته الارتقائية بصورة تلقائية . فاولا ، لا يمكن اطلاقا بدون النشاط السياسى المتجسد بالقيادة الواعية للتطور الاجتماعى ان يجرى هذا التطور فى الاتجاه المحدد موضوعيا . وثانيا ، ينطوى نشاط الحزب والدولة التنظيمى الفعال على اهمية من الدرجة الاولى بالنسبة لاختيار الطرق الاكثر فعالية لحل المهام الاقتصادية والاجتماعية . وفى ذلك بالذات يكمن المغزى الاعمق للحكم الماركسى اللينينى المتعلق بأولوية السياسة على الاقتصاد .

ان ديالكتيك الاقتصاد والسياسة فى ظل

الاشتراكية هو على ذاك النحو بحيث تنعكس فى النشاط التنظيمى للمؤسسات السياسية (الدولة والحزب الذى يقودها) ليس العلاقات السياسية وحسب ، بل والعلاقات الاقتصادية ، اما تنفيذ الوظائف الاقتصادية البحتة على ما يبدو فلا يمكن له الا ان يحظى بأهمية سياسية ويرتدى طابعا سياسيا . ويكمن فى ذلك جوهر وحدة الموقف الاقتصادى والسياسى من حل المسائل الاقتصادية ، ذاك الموقف الذى ينبع من منطق الافكار اللينينية جميعها حول التناسب المبدئى بين الاقتصاد والسياسة فى ظل الاشتراكية .

ولا يمكن معالجة وفهم تطور اقتصاد البلاد السوفييتية بعد اكتوبر العظيم بصورة عميقة الا على ضوء التأويل اللينينى للوحدة بين الاقتصاد والسياسة . ولنرجع الى التاريخ . السلطة السوفييتية تمارس تأميم اهم وسائل الانتاج وموارد التنمية الاقتصادية ، وذلك قبل بداية الحرب الاهلية ببضعة اشهر فقط . ويتم فرض الرقابة العمالية على الانتاج . لينين يعالج المسألة المتعلقة بالمهام المباشرة امام السلطة السوفييتية ، ويولى اهمية خاصة من بينها الى تلك التى ترتبط مباشرة بالبناء الاقتصادى الاشتراكى . ويتم امعان النظر فى جميع اجراءات ومهام الخطة الاقتصادية ، وتسير الى الامام وتتحقق بنزعة اجتماعية ، اقتصادية واجتماعية سياسية على غاية الوضوح ، حيث ينبغى عليها ان تساعد فى اقامة وتطوير الاقتصاد **الاشتراكى** .

وقد جرى تنظيم الاقتصاد كله فى مرحلة الشيوعية الحربية بمراعاة الصمود فى وجه حصار القوى

المعادية ، والانتصار فى الحرب الاهلية ، والحفاظ على مكتسبات اكتوبر . وكانت السياسة الاقتصادية الجديدة ترمى ايضا الى انتصار الاشتراكية على الرأسمالية ، ولكـــن فى ظروف اخرى – ظروف التطور الاقتصادى السلمى . وتمت اعادة اقامة الاقتصاد المهدم وتشجيع تطور الزراعة والتجارة والحرف . ولكن ذلك كله لم يكن فقط بهدف زيادة احجام الانتاج ، بل وفى آن معا كان يهدف الى حل مهمة «لمن الغلبة» . واستولـــت الدولة الاشتراكيـــة على الذرى القائدة ، وكان قطاع الدولة فى الاقتصاد يتمتع بالظروف الاكثر مناسبـة للتطور ، وتمت المساندة الاقتصادية للفلاحين الفقراء والمتوسطين على حســاب الكولاك ، وفرضــت عـــلى الرأسماليين ضرائب مرتفعة ، وغير ذلك . ولم يمكن للسياسة الا تعلو على الاقتصاد ، كما لم يكن ممكنا ضمان الاتجاه الاشتراكى للتطور الاقتصادى بصورة عفوية .

وتجلت هذه الحقيقة بوضوح اكبر بعد مرحلـة اعادة الاقامة ، عندما طرحت فى المقام الاول مسائـــل التحويلات الاجتماعية الاقتصادية العميقة . فقد اخذت البلاد تنشئ قوى انتاجية يزيد مستواها عما كان عليه فى السابق ، وتقيم التصنيـــع وتجدد الجهاز الانتاجى وتدخـل المكننـة فى الزراعـة . ولكن التصنيـع كان **اشتراكيا** من حيث اساليبه ومصادره ونتائجه ، وجرى تطوير الانتاج الزراعى على اساس جعـل الاستثمارات الفلاحية الصغيرة تعاونية ، وبشكـــل عام فقد جرت عملية التوصل الى مستوى جديد للقوى المنتجـة منذ

البداية كعمليـة لاقامـة القاعدة الماديـة التكنيكيـة للاشتراكية .

وتكمن وحدة الاقتصاد والسياسة بالضبط فى انه ليس هناك عمليات ونتائج محايدة للتطور الاقتصادى . وقد كان الامر كذلك على الدوام ، ولا يزال على حاله الآن ايضا .

فتطور القوى المنتجة المعاصرة للبلاد السوفييتية يخضع للمهمة الاقتصادية البرنامجية ، الا وهى مهمة اقامة القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية . ولا يمكن استيعاب هذه المهمة بشكل صحيح وبحجمها الكامل الا بالاعتماد على المبدأ اللينينى القائـــل بوحدة الطرق السياسية والاقتصادية فى تناول القضايا . وان عدم التقديـــر الكافى للوحدة الداخليـة ما بين الاقتصاد والسياسية ، ناهيك عن الفصل بينهمـــا ، يؤدى الى معالجة بناء القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية معالجة ضيقة ، بوصفها حلا لجملة من المهام التكنيكية الصرفة ، وكأن عملية تطور العلم والتكنيك الجارية فى العالـم تتحول بشكل اوتوماتيكى ما الى تقدم القوى المنتجة ، وتؤدى بحد ذاتهـــا ، وبغض النظر عـــن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تحيط بها ، الى اقامـــة القاعدة المادية التكنيكية للمجتمـــع الحديث المتطور صناعيا .

وتنشأ مثل هذه التصورات احيانا لدى الاشخاص الذين لا يدركون الامور السياسية جيدا ، ناهيك عن الذين يتباهوّن بـ«عدم المبالاة بالسياسة» . وتتمتـع هذه الآراء بالشعبية لدى اولئك العلمـاء فى البلدان الرأسمالية الذين يرفضون النظرية الماركسية اللينينية

الثورية – الاقتصاديون منهم والفلاسفة وعلماء الاجتماع . ومن الطبيعى ان هناك اختلاف كبير ، ولكن وللاسف بعض نقاط الالتقاء ايضا ، بين العلماء والاختصاصيين الذين يسمحون لانفسهم بعدم التفكير بالجانب الاجتماعى السياسى لنشاطهم «العلمى الخالص» و«التكنيكى الصرف» كما يزعمون ، وبين اصحاب نظريات «المجتمع المختلط» و«التقارب» و«المجتمع الصناعى» وما الى ذلك .

ومن السهولة بمكان الكشف عن هذا التشابه . فنظريو «المجتمع الصناعى» ينطلقون من ان الثورة العلمية التكنيكية المعاصرة تشمل العالم بأسره ، وتؤدى الى تكوين قاعدة مادية تكنيكية واحدة تقريبا من حيث المستوى والبنية لاى اقتصاد وطنى متطور . ويزعمون بأن الفوارق الاجتماعية الاقتصادية والسياسية بين المجتمعات لا يمكن لها ان تقضى على هذا الميل نحو التساوى فى تطور القوى المنتجة . وحتى اكثر من ذلك ، فان هذه الفوارق فى السياسة والاقتصاد تبتدئ على حد زعمهم بالتضاؤل ، وتسير الامور نحو مجتمع هجين ما ينطوى على سمات الرأسمالية والاشتراكية معا . ويدعى هذا المجتمع بالمجتمع الصناعى .

وطبيعى ان انصار «العلم الخالص» والاختصاصيين الذين يحسبون انفسهم «تكنيكيين» وحسب ، هم بعيدون عن انشاء مثل هذه النماذج المجردة بما فيه الكفاية . اما آراؤهم فهى مبسطة ونفعية . ان العلم والتكنيك يتطوران بصورة عاصفة ، ويوجد فى العالم تقسيم للعمل بين العلماء والتكنيكيين ، منهم من ينجح فى معالجة احدى القضايا ، ومنهم من ينجح فى قضية

اخرى . وينبغى توسيع تبادل الافكار العلمية والمخترعات التكنيكية . كما لا يجب التخلف عن مواكبة مجرى الاكتشافات والتحسينات العلمية التكنيكية . ولكن الى اين يسير هذا المجرى ؟ ان بعض انصار «العلم الخالص» يعتبرون طرح هذا السؤال دليلا على الحمق والبلاهة . بينما يعتبره الآخرون مجردا من اى معنى . اما فى الواقع فلا يمكن التغاضى عن طرح هذا السؤال .

ينبغى ان نطرح هذا السؤال امام انفسنا لان تطور العلم والتكنيك وتحسين تكنولوجيا الانتاج فى ايامنا هذه يرتبطان بصورة وثيقة جدا ، واوثق مما كان فى اى وقت مضى ، بالعلاقات الاجتماعية بشكل عام وبالسياسية منها على وجه الخصوص . ويغدو التقدم العلمى ليس فقط جزءا مكونا فى تطور القوى المنتجة ، بل ومضمارا لتعارض وتحقيق المصالح السياسية . ولا تنحصر القضية فقط فى من الذى يستخدم بصورة اسرع وبأكبر مقدار منجزات الثورة العلمية التكنيكية المعاصرة . وليست الكمية وحدها هى التى تقرر الامور هنا . فان مجرى الاكتشافات العلمية والتحسينات التكنيكية يتيح ايجاد طرق مختلفة لتقدم القوى المنتجة : مختلفة من حيث الاهداف ومن حيث سرعة التوصل اليها . وقليلون هم الآن اولئك الذين لا يرون ان الاستخدام المنهاجى للمنجزات العلمية التكنيكية يعجل تقدم المجتمع بالمقارنة مع الانسياق العفوى فى المجرى العاصف للاكتشافات والاختراعات . ولكن المنهاجية هى من مجال السياسة . وان الاشتراكية التى اصبحت حقيقة واقعة فى عدد من البلدان قد كشفت

على اوضح نحو افضليات المنهاجية . ولم يكن ذلك ممكنا لولا الدور التنظيمي والتوجيهى للدولة الاشتراكية ، وللحزب الشيوعى ، اى للقوى السياسية قبل كل شيء .

والجانب الآخر ذو الاهمية الفائقة للمسألة ذاتها : ان تطور القدرة الانتاجية التكنيكية يجرى فى اى مجتمع فى هذا الاتجاه المعين او ذاك . ويتحدد هذا الاتجاه بالعوامل الاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية السياسية . وفيما لو اخذنا المجتمع الاشتراكى السوفييتى فلا يكفى القول ان قاعدته المادية التكنيكية تتكون وتتطور بصورة منهاجية . بل ان السياسة الاقتصادية للحزب الشيوعى تحدد الهدف الملموس لهذه العملية ، الا وهو تكوين القوى المنتجة المناسبة للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية للشيوعية ، تلك العلاقات التى تنشأ على اساس القوى المنتجة ، والتى اخذت تنشأ بمواكبة نجاحاتنا فى البناء الشيوعى .

ولا يمكن فهم ذلك انطلاقا من مواقع «العلم الخالص» والتكنيكية غير المبالية بالسياسة ، حيث ان قضية التقدم العلمى التكنيكى تبدو من تلك المواقع كما يلى : يجب التوصل الى ذلك المستوى الذى تملكه اكثر البلدان الرأسمالية تطورا فى مجال التكنيك وتنظيم الانتاج ، ومن ثم تجاوزه . وكما يبدو فانه لن يكون مفهوما من تلك المواقع مجرد طرح المسألة المتعلقة بأن الطرق الملموسة لتطور القاعدة المادية التكنيكية لمجتمعنا يمكن لها (بل ويجب عليها) ان لا تتطابق مع ذاك الطريق الذى سارت عليه بعض البلدان الرأسمالية الاكثر تطورا .

ولقد اخذنا بالاعتبار منذ مرحلة اقامة التصنيع الاشتراكى خاصية مهامنا الاجتماعية الاقتصادية . فمن الاولى بنا اذن الا نلجأ الى التقليد الآن عندما تمتلك الاشتراكية قوى منتجة متطورة . ولا يمكن فهم قضايا المرحلة الحالية من اقامة القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية الا بمقارنتها مع الاهداف السياسية لحزبنا ، ومع سياسته الاقتصادية .

ان برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى يحدد اقامة القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية على انها المهمة الاقتصادية الرئيسية للحزب وللشعب السوفييتى . وينجم تقييم هذه المهمة على هذا النحو من الادراك الديالكتيكى المادى العلمى العميق لسنن التطور الاجتماعى ولسمات التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية .

وينظر الماركسيون اللينينيون الى الاشتراكية والشيوعية على انهما وحدة عضوية للقوى المنتجة والعلاقات الاجتماعية التى تناسب بعضها البعض . فما هى الصفات النوعية الاساسية للقاعدة المادية التكنيكية للشيوعية ، وما هى الطرق الرئيسية لانشاء المقدمات المادية لتحول الاشتراكية الى شيوعية ؟

اولا ، ان القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية تعنى درجة جديدة **أعلى نوعيا** فى تطور القوى المنتجة ، وذلك بالمقارنة مع وضعها المعاصر . وتعتبر القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية تحقيقا للثورة الانتاجية الشاملة فى ظروف الملكية الاجتماعية ، تلك الثورة التى تتم فى مجراها بصورة حاسمة اعادة اقامة وسائل الانتاج بمجموعها . وعلى سبيل المثال تتغير بصورة

جذرية ادوات العمل نظرا للكهربة الكاملة ، واكتشاف واستخدام انواع جديدة من الطاقة ، ومكننة واتمتة العمليات الانتاجية بشكل شامل . ويحصل انقلاب فى مواد العمل (الخامات ، والمواد الانشائية) تبعا للاستخدام الواسع فى الانتاج للمواد ذات الصفات النوعية المحددة مسبقا التى ينشئها الانسان (واذا تكلمنا عن الوضع الحالى لهذه العملية فان المقصود بذلك المواد الكيميائية قبل كل شىء) . كما ويتغير بصورة مبدئية طابع استخدام الموارد الطبيعية ، عندما يبحث الانسان بصورة هادفة فى الطبيعة عن المكامن الضرورية للانتاج ، وعندما يحول الطبيعة فى الحالات اللازمة مضفيا على بعض عناصرها الصفات النوعية الضرورية للانتاج .

وان التغيرات التى تطرأ على الانتاج تتعلق ليس فقط بكل جزء من اجزائه المكونة مأخوذا على حدة ، بل والعلاقات المتبادلة ما بين هذه الاجزاء ، وكذلك الانتاج ككل شامل . ويتجلى ذلك فى التغير التقدمى المندفع لبنية الانتاج ، عندما تنشأ وتتطور على الدوام فروع جديدة تزيح الفروع القديمة او تضفى عليها طابعا ثوريا ، وتجعل البنية الانتاجية اكثر تطورا وتنوعا بحيث تصبح قادرة على التكيف السريع والمرن لازدياد المتطلبات وتعجيل وتائر الانتاج .

وثانيا ، تتميز القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية **بصلتها المباشرة بالثورة العلمية التكنيكية المعاصرة .** ولقد وصلت البشرية الآن لاول مرة فى تاريخها كله الى ذلك الحد ، عندما تؤدى الاكتشافات العلمية الاساسية والاختراعات التكنيكية الكبيرة الى سلسلة

من التغيرات العميقة فى شتى فروع العلم والتكنيك . وتحصل البشرية بالنتيجة على امكانيـــة القيام بقفزة نوعية فى ادراك الطبيعة واستخدام قوانينها ، وتحويل العلم الى قوة تغير الانتاج مباشرة وبصورة فعالـــة وتعيد بناءه على اساس علمى جديد . تلك هى الثورة العلمية التكنيكية التى وصلت الى مرحلة التطبيق العملى فى الانتاج .

ان بناء الشيوعية وتكون قواها المنتجة يفترضان اولوية المجتمع الاشتراكى على المجتمع الرأسمالى فيما يتعلق باستيعاب واستخدام منجزات الثورة العلميــة التكنيكية المعاصرة . ويصبح التقدم العلمى والتكنيكى وتنظيـــم الانتاج الاساس المادى للتقدم الاجتماعى بأسره . والشيوعية انما هى المستقبل المحتم موضوعيا للبشرية كلها ، وسيصبح الامر كذلك عندما ستظهر عمليا افضليات الشيوعية على الرأسمالية فى جميــــع مجالات التطور الارتقائى للبشريـــة ، بما فى ذلك ، وربما بالدرجة الاولى ، فى مجال تقدم القاعدة المادية التكنيكية للمجتمع .

وذلك ما يحدد السمـــة الثالثة والاهم للقاعدة المادية التكنيكية للشيوعية وهى **تجاوز** القوى المنتجة الرأسمالية من حيث **وتائر التقدم العلمى التكنيكى** ، ومن حيـــث المستوى التكنيكى للانتاج ، والمستوى الثقافى التكنيكى للشغيلـــة الذيـن يستخدمون هذه القاعدة المادية التكنيكية ، **والاسبقية الكبيرة من حيث مستوى انتاجية العمل** . وبكلمات اخرى ، فان القاعدة المادية التكنيكية للشيوعيــة تعنى الوضـــع الاكثـــر طليعيــة (والاكثر علوا من حيث المردود) والاكثـــر

ديناميكيــة للقوى المنتجـة . ولذلك بالذات فان السياسة الاقتصادية للحزب ، الراميــة الى اقامــة القاعدة المادية التكنيكيــة للشيوعيــة ، تحض بناة المجتمع الجديد لان يلعبوا الدور الطليعى فى تحقيـق الثورة العلمية التكنيكية .

رابعا ، تكمن السمة النوعية الهامــة للقاعدة المادية التكنيكية للشيوعية فى **ذلك المستوى من تطور الانتاج الاجتماعى ، الضرورى والكافى لتلبيــة الحاجات الاقتصادية الضرورية اجتماعيا** (او المعقولــة كمــا يقولون) **بصورة كاملة وشاملة** . ومن الهام ان نفهـم بشكل صحيح هذه السمة للقاعدة المادية التكنيكيـة للشيوعية . فلدى التخطيط لاقامــة هذه القاعدة لا يمكن ان نحدد ، مرة واحدة والى الابد ، تلك الزيادة فى فى حجم الانتاج التى يتيح التوصل اليها التأكيد على ان القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية قد بنيت . ومن الطبيعى انه يجب تعيين المقاييس الكمية لنمو الانتاج فى مجرى عملية اقامة القاعدة الماديــة التكنيكيــة للشيوعية . ولكن دقة هذه المقاييس تتوقف على مدى المراعاة الكاملة فى ذلك لسنن تطور الحاجات ، وعلى مدى صحة التعليل العلمى للتبؤات المتعلقة بالتغيرات اللاحقة فى حجم وبنيــة حاجات المجتمــع . يضاف الى ذلك انه على قدر تكوين القوى المنتجة الشيوعية تنفتح آفاق رحبة امام حاجات المجتمع ويزداد تطورها سرعة . ولذلك تقوم امام المجتمع مهمة ليس فقط ان يبلـغ مستوى من الانتاج كافيا لتحقيق وفرة فى المنتجات ، بل وان يضمن المقدمات الضرورية لمواصلــة تطور الانتاج على ذلك المستوى ذى النوعية العالية .

اذن فان مقياس مستوى الانتاج الضرورى للبناء الشيوعى هو كفايته لتلبية الحاجات الضرورية اجتماعيا بصورة كاملة . وذلك ما يحتم ان تجرى باهتمام دراسة نظام الحاجات الاجتماعية فى تطوره بحيث يتم فى الوقت المناسب تعديل وتائر ونسب تطور القوى المنتجة باتجاه تناسبها الاكمل مع الحاجات الاجتماعية التى تتغير باستمرار .

والسمة الخامسة الهامة للقاعدة المادية التكنيكية للشيوعية هى **بنيتها التى تضمن الطابع الشيوعى لعمل جميع اعضاء المجتمع وتؤمن مساواتهم الاجتماعية فى جميع ميادين الحياة** . فماذا يعنى ذلك بصورة ملموسة ؟

ان العمل الشيوعى ، خلافا للعمل الاشتراكى ، هو قبل اى شىء آخر عمل وحيد الطراز من الناحية الاجتماعية الاقتصادية . ففى الاشتراكية لا تزال توجد بعض الفوارق بين العمل الفكرى والعمل الجسدى ، والعمل الصعب والعمل السهل ، والعمل المؤهل والعمل المنخفض التأهيل ، والعمل الصناعى والعمل الزراعى ، والعمل فى المناطق المأهولة والعمل فى المناطق التى يجرى استصلاحها ، تلك الفوارق الهامة من الناحية الاجتماعية الاقتصادية . وان الوضع فى الانتاج وكنتيجة لذلك نمط الحياة كله لشتى الفئات الاجتماعية لا يكون واحدا فى المجتمع الاشتراكى . ويكمن سبب ذلك قبل كل شىء فى التطور غير المتساوى للقاعدة المادية التكنيكية للمجتمع . ويتلخص عدم التساوى هذا فى ان شتى حلقات تقسيم العمل الاجتماعى (الفروع ، المناطق ، المشاريع داخل الفروع ، قطاعات الانتاج المختلفة ،

الوظائف الانتاجية المختلفة) لا تزال مزودة بعد بوسائل للانتاج غير متساوية من حيث مستوى انتاجيتها ومردودها . ولذلك فان مساهمة العاملين فى الانتاج الاجتماعى وامكانيات تطوير مقدراتهم لا تزال بعد غير متساوية الى درجة كبيرة . ويضاف الى عدم التساوى هذا آثاره الناجمة عنه وهى عدم التساوى فى المداخيل والاستهلاك ، والفوارق الثقافية المعيشية .

ويحاول نظريو الاشتراكية البرجوازيون الصغار و«اليساريون» المغامرون المتطفلون على الاشتراكية اجتياز هذه الجوانب الواقعية تماما من عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية ، اما عن طريق تجاهلها لدى توزيع الخيرات المادية والثقافية ، واما بواسطة النقل الاجبارى للعاملين من اماكن عمل معينة الى غيرها . ولكن كلا الامرين لا يحملان لتطور المجتمع سوى الضرر . وان الطريق الممكن الوحيد للتغلب على الفوارق الاجتماعية الاقتصادية للعمل هو تطوير تلك القاعدة المادية التكنيكية التى يمكن لبنيتها ان تتيح للعامل فى اى حلقة من حلقات التقسيم الاجتماعى للعمل ان يبدى ويطور مقدراته بالكامل ، وان يتوصل الى ذلك المستوى من انتاجية العمل الذى يضمن التلبية الكاملة للحاجات المادية والروحية .

ومن الطبيعى ان القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية لن تكون لها بنية متطورة ومتساوية الى تلك الدرجة بحيث يكون مردود العمل واحدا فى جميع حلقات تقسيم العمل . وان ذلك ليس ضروريا للتوصل الى طراز وحيد من العمل الاجتماعى الاقتصادى وتحويله الى عمل ابداعى لدى كل فرد من افراد المجتمع ، والى

الحاجة الاولى ، الحاجة الاكثر الحاحا للحياة . ومن الضرورى اولا لحل هذه المهام التوصل الى ذاك المستوى العالى فى تطور الانتاج ، وثانيا تحسين بنيته الى تلك الدرجة بحيث ان اية فوارق فى المقدرة على العمل وفى انتاجية العمل لن تكون هامة من وجهة النظر الاقتصادية ولن تؤدى الى فوارق هامة فى نمط حياة اعضاء المجتمع . ان القاعدة المادية التكنيكية التى تؤمن وفرة من الخيرات المادية والروحية ، وتضمن طابع عمل عالى المردود وابداعى فى كل حلقة من حلقات تقسيمه الاجتماعى – انما هى القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية .

وتنحصر السمة السادسة – الهامة جدا – للقاعدة المادية التكنيكية للشيوعية فى انه لا تعقل اطلاقا اقامتها واستخدامها العملى بدون اعلى مستوى للتنظيم على النطاق الاجتماعى ، وبدون التطور المنهاجى للاقتصاد الوطنى بأسره ولكل حلقة من حلقاته على السواء ، وبدون الديموقراطية الواسعة والاستقلالية لكل حلقة ، وبدون المبادرات والفعاليات من الاسفل . وبكلمات اخرى ، **فان القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية لا تقبل سوى طراز واحد من الادارة الاقتصادية ، مشابه لها تماما ، وهو المركزية الديموقراطية .**

وفى الحقيقة ، تجرى فى اثناء عملية تكون القوى المنتجة الشيوعية مواصلة تعميم الانتاج التى تتجسد فى نمو تركيز الانتاج ، وتعميق التخصص ، وفى ترسيخ الصلات بموجب التعاونيات ، وفى ارتقاء الملكية الاشتراكية الى ملكية شيوعية . اى ان حاجات الانتاج الموضوعية والامكانيات التى تتيحها العلاقات الانتاجية

على السواء تجعلان من الاكثر الحاحا وضرورة مواصلة تشديد المركزية ، وفى الوقت نفسه من الاكثر واقعية امكانية هذه المواصلة . ومع ذلك فانه من المعروف من خبرة البناء الاشتراكى ومن النظرية الماركسية ايضا ان تشديد المركزية لن يكون امرا واقعيا وفعالا الا اذا سار جنبا الى جنب ، وترافق ، وتعزز بتطوير المبادرة من الاسفل والاستقلالية والمبادأة والمباراة الاشتراكية .

واخيرا ، فان القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية (وهذه هى الصفة الهامة السابعة لها) تفترض مواصلة **تحسينها على الدوام** . ومن الصعوبة بمكان كبير التكهن الآن بأية صورة ستغدو هذه القاعدة فى المستقبل من حيث سماتها التكنيكية الاقتصادية الهامة . الا انه ، ومع الاخذ بالاعتبار لجميع التغيرات الملموسة التى سيؤدى اليها التقدم اللاحق للبشرية ، ستبقى القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية محتفظة بأهم السمات المبدئية فى المستقبل ايضا . وستتغير صفاتها الكمية ، ولكنها ، وباعتبارها قاعدة للعلاقات الاجتماعية الشيوعية ، تكتسب مضمونا نوعيا محددا فى مجرى بنائها ذاته . وهذا التحديد النوعى بالذات هو الذى يقدم لنا معايير امينة لتقييم مدى منجزاتنا فى بناء القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية .

تلك هى السمات المميزة الاساسية للقاعدة المادية التكنيكية للشيوعية ، واهم المقاييس النوعية للحل النهائى للمهمة الاقتصادية الرئيسية للحزب الشيوعى والشعب السوفييتى . وسنعالج الآن الاساليب التى يحل بها شعبنا هذه المهمة .

ان الامر الحاسم فى كل النشاط المتعلق بتطوير القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية هو ضرورة التوصل الى مستوى أعلى نوعيا فى تطور القوى المنتجة ، اى القيام بثورة فى تكنيك وتكنولوجيا وتنظيم الانتاج الاجتماعى . ويخضع لهذه المهمة تطور الاقتصاد الوطنى بأسره وكذلك تطور فروعه مأخوذة على حدة .

ولا يزال الفرع الاهم فى الاقتصاد هو الصناعة كما كان فى السابق ، وذلك باعتبار انه ستتوقف على هذا الفرع بالذات وبالدرجة الاولى سرعة التطبيق العملى للمستحدثات العلمية التكنيكية . وتلعب الصناعة الثقيلة ، التى تنتج المعدات التكنيكية لجميع الفروع الاخرى ، دورا فعالا على وجه الخصوص فى التغيير النوعى للانتاج وفى تكوين القوى المنتجة الشيوعية . وتسير الصناعة فى الطليعة بالنسبة لتحقيق الانقلاب الحديث ، القائم على اساس الثورة العلمية التكنيكية فى الانتاج . وهذا ما يتطلب منها المرونة ورد الفعل السريع سواء على التغيرات فى بنية الحاجات الاجتماعية ، ام على التحولات فى الموارد الاقتصادية التى تجرى تحت تأثير الاكتشافات والاختراعات العلمية المتلاحقة . وتنحصر القضية قبل كل شىء فى كسب الوقت منذ نقطة الانطلاق ، منذ لحظة ظهور الامكانيات لتطوير الفروع الطليعية الجديدة المؤهلة للقيام بثورة فى الانتاج وتسريع التقدم التكنيكى .

ويعتبر الاتحاد السوفييتى الآن دولة صناعية ضخمة ذات مستوى رفيع من تطور الانتاج الذى يملك بنية فرعية حديثة بما فيه الكفاية . ويشغل الاتحاد السوفييتى مكان الصدارة فى انشاء وتطوير منظومة

متشابكة للابحاث العلمية . واخيرا ، وهذا هام بصورة خاصة ، فان النظام الاجتماعى الاشتراكى يتيح الامكانية الموضوعيــة ، بل وحتى يفترض استخدام المنجزات العلمية والتكنيكية الحديثة الوطنية منها والعالميــة باسرع ما يكون . ولكن الاستخدام العملى الكامل لهذه الامكانيات الغنيــة لا يزال امرا بعيد المنال . وان الضياع فى الوقت والقوى لكبير عند ارتكاب اخطاء فى التقدير لدى تعيين آفاق الاستخدام الصناعى للموارد الجديدة الهامة ، والتصاميم التكنولوجية ، والمبادئ التنظيمية . وموقفنا هو انه ينبغى ، بغية تجنب مثل هذه الاخطاء فى التقدير ، التوجه بدأب وثبات نحـو التحسين المتواصل لبنية الانتاج ، ونحـو استبدال مصادر الطاقة وانواع الخامات والمواد وطرق المعالجة الاقل فعالية بتلك الاكثر فعالية . ومن الهام فى ذلك ليس اى زيادة للفعالية مهما كان شأنها ، بل تلـك الزيادة بالذات التى تضمن للانتاج السوفييتى ان يخرج الى المواقع الطليعية الاولى فى التقدم العلمى التكنيكى العالمى وان يحافظ على هذه المواقـع . لقد ورد فى برنامج الحزب ، فى معرض تطوير الموضوعة المتعلقة بضرورة اجراء تغيرات تقدميــة كبيرة فى البنيــة الصناعية : «يزداد بصورة خاصة دور الفروع الجديدة التى تؤمــن التقدم التكنيكى الى اقصى الدرجات» * .

ولقد اشار المؤتمـر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى فى استعراضه للنتائج الرئيسية

---

* «برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى» ، موسكو ، ١٩٦٧ ، ص ٦٨ .

للخطة الخمسية التاسعة ، اشار الى نجاح التطبيـــق العملى لهذه التغيرات . وورد فى تقرير اللجنة المركزية الى المؤتمـــر الخامس والعشرين للحزب الشيوعـى السوفييتى : «لقد ساعدت على زيادة فعالية الانتاج ، اسبقية التطور لفروع الطاقة واستخراج النفط والغاز والكيمياء والالكترونيك وبناء المكائن وانتاج معدات الاتمتة . ان منتجات هذه الفروع هى بمثابة محفز يؤدى الى الاسراع فى تحويل الاقتصاد بأجملـــه الى احدث قاعدة تكنيكية وتكنولوجية» . ومن المرسوم فى الخطة الخمسية العاشرة مواصلة زيادة نسبـة الفروع التى تعين التقدم التكنيكى الى اقصى حد فى الحجـــم العام للانتاج * .

وتعار اهمية كبيرة فى اطار الاجراءات الشاملـة المتعلقة بتكوين القوى المنتجة للشيوعية الى تطوير قاعدة الطاقة والخامات للاقتصاد الوطنى ، وكذلك الى الاستخدام الافضل للموارد الطبيعية . وتتشابك مهمتان استراتيجتان فى خطط تطويـــر هذين الجانبين مـــن الاقتصاد : انشاء مقدمات من وفرة المنتجات على اساس انتاجية العمل العالية واقامة المقدمات التكنيكية لمحو عدد من الفوارق الاجتماعية الهامة فى العمل والمعيشة .

ويتجه تطوير قاعدة الطاقة بأكملها نحو الكهربة . وينص برنامج الكهربة على النمو السريع لحجم تزويد العمل بالكهرباء ، وتطوير قطاعات الانتاج التى تستهلك كثيرا من الطاقة الكهربائية ، والقيام بكهربة النقل على

---

* «مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى» . موسكو ، ١٩٧٦ ، ص ٣٧ ، ١٧٥ .

نطاق واسع ، وكذلك الزراعة ، ومعيشة السكان فى المدن والريف ، اى على الكهربة الشاملة ، الكاملة فى الواقع ، وعلى تحويل الطاقة الكهربائية الى النوع الاساسى والعام فى استخدام الطاقة . ويفتح التوجه نحو الكهربة آفاقا رحبة امام الفروع التى تنتج شتى انواع الطاقة ، وامام الفروع التى تستخدم الطاقة على السواء . وتنفتح امكانيات كبيرة امام فروع الطاقة لتطورها الكامل طبقا لمردودها الاقتصادى ، وذلك باعتبار ان تحويل شتى انواع الطاقة الى طاقة كهربائية يزيل عمليا الصعوبات سواء منها المتعلقة بايصالها الى المستهلك ، ام المتعلقة بتكييف الوسائل التكنيكية المستهلكة لاستخدام شتى الانواع الملموسة من الطاقة . ويجرى انشاء نظام موحد لانتاج الطاقة ذى نوع واحد الى الحد الاقصى هو الطاقة الكهربائية . وتجرى اقامة النظام الموحد لانتاج الطاقة فى وقت واحد مع انشاء منظومة نقل الطاقة . وتنفتح آفاق جديدة امام زيادة فعالية استخدام القدرات الانتاجية .

اما فيما يتعلق بمستهلكى الطاقة فان الخط الرامى الى الكهربة ينطوى بالنسبة لهم ايضا على عدد من الافضليات الهامة . فقبل كل شىء توفر الكهربة قاعدة ضخمة من الطاقة للانتاج ، وتجعل شتى الفروع والمناطق والمدن والقرى متساوية عمليا من حيث التزود بالكهرباء ، وتصبح باعثا على التغيير الجذرى للمعيشة وازالة الفوارق فى هذا المجال .

وتدل المعطيات الاحصائية على المنجزات الكبيرة التى احرزتها البلاد السوفييتية فى مجال الكهربة فى مجرى بناء القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية . فلقد ازداد

حجم انتاج الطاقة الكهربائية من ٢٩٢ مليار كيلواط-ساعة فى عام ١٩٦٠ الى ٧٤١ مليار كيلواط-ساعة فى عام ١٩٧٠ ، والى ١١٥٠ مليار كيلواط-ساعة فى عام ١٩٧٧ . وازداد استهلاك الصناعة للطاقة الكهربائية فى مرحلة ١٩٦٦-١٩٧٦ الى مرتين والنقل الى ٢,٢ مرة والزراعة الى ٤,٢ مرة ، والفروع الاخرى الى ٢,٤ مرة . وازداد تزويد العمل فى الصناعة بالطاقة خلال الفترة ذاتها الى ١,٧ مرة . وفى عام ١٩٧٥ استخدمت السوفخوزات والكولخوزات جميعها تقريبا الطاقة الكهربائية لاغراض الانتاج ، بينما كان هذا المؤشر فى عام ١٩٦٠ يبلغ ٩٦٪ فى السوفخوزات و٦٨٪ فى الكولخوزات . وان ما يقارب ٩٩٪ من دور السكن فى المناطق الريفية تعتبر الآن مستهلكة للطاقة الكهربائية .

وينبغى القيام بعمل كبير فى مجال تطوير قاعدة الخامات لاقتصادنا . والاتجاهات الاساسية هنا هى تطوير الميتالورجيا ، وفروع الوقود ، والصناعة الكيميائية ، وصناعة مواد البناء ، والزراعة التى تعتبر قاعدة الخامات الاساسية للصناعات الخفيفة والغذائية . وتقوم امام الميتالورجيا وصناعة الوقود وصناعة مواد البناء مهمة ان تتوصل الى تلك الاحجام فى الانتاج التى يمكنها ان تلبى بالكامل المتطلبات الحالية واللاحقة للتقدم التكنيكى . غير ان القضية لا تنحصر فقط فى زيادة الاحجام ، بل وفى التحسين التقدمى لبنية هذه الفروع بحيث تستجيب للحاجات المتزايدة من الخامات الاكثر تنوعا والاكثر اقتصادية . وينبغى على الكيمياء ان تساعد فروع الخامات الاخرى فى حل هذه المهام . فأولا ، يجب عليها ان توفر الى درجة كافية من حيث

الكمية والتنوع تلك المواد ذات الخصائص التى تتطلبها التصاميم والمخططات التكنولوجية التقدمية والتى لا تتمتع بها الانواع التقليدية من الخامات . وثانيا ، يجب عليها ، اذا تكلمنا بصورة مجازية ، ان تدخل فى «منافسة» مرغوب فيها بالنسبة للاقتصاد الوطنى ، مع مصادر الخامات التقليدية بحيث تقدم موادا ارخص بدلا عن المواد المستخدمة حاليا . وهذا ما يتيح مصادر كبيرة للتوفير امام الاقتصاد .

ويجدر الكلام بصورة خاصة عن تطوير الزراعة .

ان الاجراءات الاقتصادية المتخذة بعد دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى آذار (مارس) ١٩٦٥ قد مارست تأثيرا قويا للغاية على تطور الزراعة فى الاتحاد السوفييتى . وتدل التغيرات التى جرت فى السنوات الاخيرة على مدى قوة العلاقة القائمة فى الاقتصاد الاشتراكى المعاصر بين الادارة الاقتصادية الجارية وحل مهام اقامة القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية وبين مبدأ المحو التدريجى للفوارق الاجتماعية الاقتصادية والثقافية المعيشية لشتى الفئات الاجتماعية فى المجتمع السوفييتى . فلقد تم فى السنوات الاخيرة عمل الشىء الكثير فى جميع هذه الاتجاهات فى مجال الزراعة . بيد ان الامر الرئيسى يكمن فى انه تم ايجاد الطرق المبدئية والامينة لحل مجمل المهام الاقتصادية السياسية لهذا الفرع ، وللتوطيد الشامل للتحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين .

لقد اصبح قانونا للحياة الاقتصادية اليومية فى الاتحاد السوفييتى شعار «النهوض بالانتاج الزراعى – قضية الشعب بأسره» . ويتطابق هذا الشعار مع جوهر النظام الاشتراكى حيث يكمن التعاون والمساعدة المتبادلة بين اناس العمل فى اساس تنظيم الانتاج . ولقد كان على السلطة السوفييتية ان تنقذ الزراعة من وضع عصيب جدا سواء من حيث الناحية الاقتصادية ام فيما يتعلق بتشتت مصالح الناس المرتبطين بها على هذا النحو او ذاك . وكانت الزراعة تجرى ما قبل الثورة بأشكال متخلفة بواسطة ملايين الاستثمارات الفلاحية

الصغيرة ، وما يناقضها من حيث الوضع الاجتماعي الطبقي : الاراضى الكبيرة للملاكين العقاريين التى تزيد المخلفات الاقطاعية من ثقلها . وجاءت الملكية الاجتماعية لتوحد مصالح جميع المشاركين فى الانتاج الزراعى وجميع العاملين فى الفروع الاقتصادية فى المدن (اما العناصر المستغِلة غير العاملة فلم يبق لها وجود فى تلك الظروف) . وادى الاعتماد على التصنيع فى ظروف الاشتراكية الى تزويد الزراعة بالتكنيك وجعلها مكثفة . وان الوجه الانتاجى للزراعة حاليا هو المشروع الكبير التابع للدولة او التعاونى . ويجرى النضال على نطاقات واسعة من اجل عدم تبعية المحاصيل لتقلبات الطبيعة (حيث ان الظروف المناخية فى الكثير من المناطق فى الاتحاد السوفييتى هى معقدة جدا بالنسبة للزراعة) . وتقوم اساليب هذا النضال فى تغيير تكنولوجيا الانتاج ، واصطفاء المزروعات ، وتطوير زراعة البذور الى درجة عالية ، واصلاح الاراضى . وبكلمة واحدة : التحالف الوثيق بين التصنيع والعلم والتنظيم الطليعى فى هذا الفرع الذى كان اكثر الفروع تخلفا فى السابق .

وترتفع الى درجة جديدة العلاقة بين المدينة والريف . ان الريف والمدينة هما مفهومان اجتماعيان . اما التصورات المبتذلة عنهما كمناطق مأهولة صغيرة او كبيرة فانها تضرب صفحا عن جوهر قضية كبيرة للتقدم الاجتماعى تسمى بصورة موجزة «المدينة والريف» .

وعكس التعارض بين المدينة والريف عصرا كاملا من تطور المجتمع . ولقد نمت المدينة العصرية بفضل الفبارك واتساع النقل والمواصلات ، والتبادل التجارى

الهائل . بينما كان الريف محروما من ذلك كله موضوعيا ، ومن هنا نشأ على ما يبدو تخلفه المحتوم ، وخمول اشكال الانتاج فيه ، و«بلاهة الحياة الريفية» على حد تعبير ماركس .

اما فى الواقع فان الريف قد وصل الى طريق مسدود من حيث التطور الاجتماعى وبقى خارجه ليس بفعل التقدم التكنيكى بل بسبب الاشكال الرأسمالية لتطور الانتاج . واذا كانت المدينة قد اغتنت على حساب الريف عن طريق استغلاله ، فان السبب فى ذلك يعود لان الرأسمالى فى المدينة كان اقوى من اصحاب الملكية الخاصة فى الريف . وكانت الهوة بين المدينة والريف تتعمق بصورة متزايدة .

الا ان الاشتراكية اخمدت هذا الميل ووجهت الامور نحو القضاء على التناقضات بين المدينة والريف . ومن المناسب هنا ان نؤكد من جديد ان المقصود هو المميزات الاجتماعية الاقتصادية ، وازالة عدم المساواة فى تطور الانتاج والثقافة وظروف المعيشة وما الى ذلك .

ويجدر الكلام عن التأثيرات التى تركتها الخصائص التاريخية لبناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى على تطور المدينة والريف عندنا . فنحن اسرعنا جدا فى حل المهام الاساسية لبناء الاشتراكية . وكانت الاسباب الموجبة لذلك خطيرة للغاية : فلقد احدق بنا العدوان الامبريالى ، وسعت الرأسمالية لعزل البلد السوفييتى عن الاقتصاد العالمى . وكان تطور الصناعة ضعيفا ، وعلى وجه الخصوص الصناعة الثقيلة . وكان لا بد من الصناعة القادرة على اعادة تنظيم جميع فروع الاقتصاد .

ولذلك فقد تم الاسراع بالتصنيع . ونمت المدن بصورة عاصفة . وكما سبق القول اصبحت ملايين عديدة من الفلاحين عمالا ومستخدمين ومثقفين . ففى عام ١٩١٧ بلغ عدد سكان المدن ٢٩ مليونا ، وسكان الريف ١٣٤ مليونا . بينما اصبح هذان العددان فى عام ١٩٤٠–٦٣ و١٣١ مليونا على التتابع . اما فى عام ١٩٧٨ فيعيش فى المدن ١٦٣ مليون انسان وفى الريف ٩٧ مليونا . وكما هو واضح فان قضايا تقريب ظروف الحياة والعمل والمعيشة بين المدينة والريف لا تزال تمس بعد عشرات الملايين من الناس . ولكن امكانيات حل هذه القضايا نمت الى حد كبير ايضا . فالمدينة الاشتراكية تساعد الريف على التخلص من التخلف : فهى تورد اليه الماكينات والتجهيزات ، وتقوم باعداد الاختصاصيين ، وتأخذ على عاتقها جزءا كبيرا من الخدمات الثقافية والاجتماعية (التعليم والصحة) .

وتقوم استراتيجية مواصلة السير بعملية التساوى بين المدينة والريف على اساس شمولية الحلول والاعمال . ويجرى التغلب على تخلف الريف فى وقت واحد فى جميع المجالات التى تتمتع باهمية ما . ويؤخذ بالاعتبار ان الهدف ليس اقامة اشكال للانتاج والمعيشة فى الريف كما هى فى المدينة العصرية ، بل تطوير المدينة والريف بوصفهما كلا موحدا . اما مميزات الريف فهى تبقى . وتكمن المهمة فى ازاحة التخلف الانتاجى والثقافى المعيشى بالمقارنة مع المدينة .

وان الطريقة الشاملة فى المعالجة تفترض على الدوام ابراز الامور الاهم فى حل القضايا . وهناك اليوم مسألتان تحتلان المقام الاول . الاولى منهما : الاسراع

بتصنيع الانتاج الزراعى ، وتحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية والانتاجية لعمل سكان الريف . والثانية : رفع مستوى الرفاهية فى الحياة الريفية وتجاوز التخلف فى التطور الاجتماعى للريف .

ان تطوير الانتاج ، ورفع فعالية العمل الزراعى واى عمل ريفى على وجه العموم ، هما الاساس والمصدر لتغيير ظروف العمل والمعيشة فى الريف . ويوجه فى سنوات ١٩٧٦-١٩٨٠ مبلغ ١٧٠ مليار روبل لتطوير الزراعة وحدها بموجب برنامج العمل الشامل ، بما فى ذلك البناء الانتاجى والسكنى والثقافى المعيشى . وهذا ما يزيد عن ٢٧٪ من مجمل المبالغ الموظفة فى الاقتصاد الوطنى . ولقد قرر الاجتماع العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى الذى انعقد فى تموز (يوليو) عام ١٩٧٨ ، الحفاظ على مثل هذه الحصة العالية للزراعة فى المبلغ العام للتوظيفات . ولقد اصبحت مثل هذه المبالغ من التوظيفات امرا واقعيا بفضل تطور الصناعة ، والبناء ، والنقل ، والاجراءات المتعلقة بالنهوض بالزراعة التى تم تطبيقها فى الخطط الخمسية السابقة .

ولا تزال زراعتنا مستمرة بالاسراع فى عملية مكننتها وتقبل مباشرة على حل مهام المكننة الشاملة فى عدد من فروعها . ويجرى بالاضافة الى ذلك تحديث التكنولوجيا على اساس العلوم العصرية . بيد أنه لا تزال هناك بعض القضايا الآن ايضا : ظروف العمل الصعبة غالبا ، والتأرجحات الموسمية فى العمالة حسب مكان الاقامة ، وغير ذلك . ولكن هذه القضايا تحل على قدر تغير طابع العمل الزراعى ، وتحويله الى

نوع من العمل الصناعى المنظم والمزود بالتكنيك . وتتغلغل بصورة متزايدة فى الريف الصناعة ، وخدمات النقل ، والبناء ، والتجارة ، وفروع الخدمات المعيشية والثقافية . ويولد التخصص فى الزراعة نفسها فروعا وانواع انتاج ومهنا جديدة . ويبتدئ الريف بالمعيشة والعمل بوتائر متصاعدة ، ويقتبس من المدينة اساليب تنظيم الامور . كما يجرى التقارب بين المدينة والريف فى المجال الحاسم وهو مجال الانتاج ، وهذا ما يشكل الاساس للتقارب الجارى فى وقت واحد بينهما فى المجال الثقافى المعيشى ، الامر الذى سيرد الحديث عنه لاحقا .

وكل ما نتحدث عنه هنا حول تطوير الزراعة انما هو ايضاح لاحد بنود البرنامج الضخم لتطوير شتى فروع الاقتصاد الوطنى السوفييتى ، ذلك البرنامج الهادف الى اقامة القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية .

وستطرأ تغيرات مبدئية من حيث عمقها ومن حيث عواقبها الاجتماعية الاقتصادية على **طرق معالجة الخامات** ، وذلك على قدر اقامة القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية . وتشكل المكننة الشاملة ومن ثم الاتمتة الشاملة ، الاتجاه الرئيسى لهذه التغيرات . ان منجزات السيبيرنيتيك والعلوم الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والطبية وعدد من العلوم الاجتماعية ، واستخدامها فى وقت واحد مع المنجزات التكنيكية لعدد من الفروع الصناعية ، وبالدرجة الاولى بناء الماكينات ، ستغير بشكل جذرى طابع ادوات ووسائل العمل فى جميع الفروع على وجه التحديد ، وطابع العمل نفسه فى ذات الوقت . ويسير بخطى حثيثة منذ الآن تصنيع تلك الفروع الاقتصادية غير الصناعية مثل البناء ،

والتجارة ، والخدمات المعيشية والمرافق السكنية ، وما الى ذلك .

ويتحول العمل بصورة متزايدة فى جميـــع هذه الفروع الى نوع من العمل الصناعى . وترسم وتتبلور على الدوام علاقات جديدة بين الانسان ووسائل العمل . فباى شيء بالذات تكمن هذه العلاقات ؟ ان تكنيـــك وتكنولوجيا الانتاج المعاصرين هما على ذاك النحـــو بحيث يجعلان التخصص الضيق بما فيه الكفاية للنشاط المهنى امرا ضروريا . ويبدو انهما يربطان الانسان بصورة ما لامد طويل ، واحيانا على مدى حياته العملية ، بطراز معين من العمل . بينمـــا يؤدى تطور العلم ، وتطبيق منجزاته فى الحلول التكنيكية والتكنولوجيـــة والتنظيمية المعاصرة ، الى التقليص التدريجى للصلة الشديدة بين الانسان والتكنيـــك ، والى زوالهـــا فى فى المستقبل ، وكذلك الامر بالنسبة للاولوية المعينة التى تعود للتكنيك فى تحديد دائرة الوظائف التى ينفذها العامل واسلوب هذا التنفيذ . وتؤدى المكننة والاتمتة الشاملتان الى ازاحة العمل المرهق ، اليدوى وغيـــر المؤهل ، وتوفران المقدمات لرفـــع مستوى العاملين الثقافى التكنيكى ، ولتحويل العمل تدريجيا الى عمـــل ابداعى فى كل حلقة من حلقات تقسيمه الاجتماعى بلا استثناء . وعلى هذا النحو يرسى تطوير القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية الاسس لتقسيم العمل الجديد الذى لن يتلاءم مـــع عدم المساواة فى الوضـــع الاجتماعى الاقتصادى للعاملين .

ان انشـــاء قاعدتى الطاقـــة والخامات الجديدتين نوعيا من حيث مستوى تطورهما ، واساليب المعالجة ،

والنقل ، وتصنيع فروع الانتاج المادى بكاملها ، توفر ظروفا جديدة تماما واكثر ملاءمة الى حد كبير مما كان فى السابق ومما هو موجود حاليـــا ، لتكوين مستوى وبنية استهلاك الخيرات ، المادية منها والروحية عــلى السواء . وسيتم عمليا بذلــك بالذات انشاء القاعدة المادية التكنيكية الجديدة نوعيا لانتاج سلع الاستهلاك الشعبى والخدمات . وسيتحول مجال الاستهلاك ذاته (بما فى ذلك مجال الخدمات) الى فرع كبير منظم اجتماعيا فى الاقتصاد الوطنى ، وذى طابع عمل مصنع للعاملين فيـــه . وسيزداد بصورة لا تقاس التزويد المادى التكنيكى لفروع الانتاج الروحى وفعاليتها ايضا (العلم ، التعليم ، التربية الاجتماعية ، الثقافة ، الفن والخ .) .

ولا يعقل بناء القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية بدون التقدم المتواصل فى مجال **تنظيم الانتاج والعمل** . فمن المميز للمجتمـــع الاشتراكى التنظيـم المنهاجى للانتاج على جميع مستوياته بدون استثناء ابتداء من مكان العمل ، وانتهاء بالاقتصاد الوطنى بشكل عام . ويطرح برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى مهمة الانتقال الى درجة اكثر علوا فى تنظيم العمل والانتاج . وتجرى فى الاتحاد السوفييتى دراسات واسعة لقضايا التنظيم العلمى للعمل ، كما يجرى العمل المتعلق بالتطبيـــق العملى لذاك التنظيم فى فروع الانتاج جميعها . كمـــا تستمر الاعمال فى تحسين التوزيع الاقليمى والبنيـــة الفرعية للانتاج الاجتماعى . كما لا تزال مطروحة على جدول الاعمال قضايا التخصص ، والتعاون ، وتجميع الانتاج بوصفها قضايـــا من الاهمية الاولى . ويعار اهتمام متزايد لقضايا الادارة والتخطيط ، والمحاسبة ،

وتحسين اساليب ضبط المعدلات ، واساليب الحفز والتشجيع . وتفتح المكننة والاتمتة آفاقا رحبة امام تحسين عمليـات الادارة بواسطـــة استخدام الآلات الحاسبة الالكترونية ، وصنع واستخدام انظمة مؤتمتة لتنفيذ هذه او تلك من الوظائف الجزئيـــة للادارة الاقتصادية ، والتى هى اقل تعقيدا نسبيا (المحاسبة ، المراقبة ، تقدير الاحتمالات المتعادلة الممكنة للخطة ، التخطيط الجاري الفعال ، والضبط الجاري الفعال وبعض الوظائف الاخرى) . وتدل التجربة على انه لا يمكن حل القضايا المتعددة والمتنوعة لتنظيم العمل والانتاج الا فى حالـــة تطابـق مجموع اشكال واساليـب الادارة الاقتصادية مع الحاجات الملحة لتطور القاعدة المادية التكنيكية للمجتمع .

ولقد وصفت الخطة الخمسية العاشرة فى الوثيقة التى اتخذها المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى باسم «الاتجاهات الاساسية لتطور الاقتصاد الوطنى السوفييتى لسنوات ١٩٧٦-١٩٨٠» على انهـا مرحلة جديدة هامة فى اقامة القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية : «انها مرحلة تقويـة عوامل النمو الرأسى للانتـاج الاجتماعى ، والاستخدام الاكمـــل لامكانيات الاقتصاد الوطنى بغية مضاعفة الثروة الوطنيـــة ، وتعزيز الجبروت الاقتصادى والقدرة الدفاعية للبلاد» .

وان اهم خاصيـــة للاقتصاد المعاصر فى البلاد السوفييتية والتى انعكست بوضوح فى مواد المؤتمـر الخامس والعشرين ، هى الحاجة الموضوعيـــة لزيادة مردود الانتاج الاجتماعى عن طريق التقوية الشاملـــة لعوامل النمو الرأسى فيه ، والتحسين الكامل لنوعيـــة

العمل فى جميع حلقات الاقتصاد الوطنى . وقد تحولت تقوية عوامل النمو الرأسى وتحسين النوعية الى العاملين الرئيسيين لزيادة الفعاليـة الاقتصاديـة لان ابعاد الاقتصاد السوفييتى قد توسعت الى حد كبير . وتشمل اقتصادنا بصورة متزايدة الثورة الانتاجيـة الكلية . وذلك ما يخلق وضعـا متميزا جدا فى تطور القاعدة المادية التكنيكية للمجتمع السوفييتى .

فاولا ، ان اى بناء جديد (اى استخدام عامـل التوسع الافقى فى النمو) يتطلب فى الظروف المعاصرة تقليص آجال انجازه ، والا فسيحدث تأخر فى عمليـة البناء واستخدام المشاريع حسب التصاميم . كمـا ازدادت المطالب تجاه جدة وعصرية القدرات الانتاجية التى تدخل حيز الاستخدام . وبغية تلبية هذه المطالب تجاه القدرات الجديدة ينبغى ان تصبح حديثة بما فيه الكفاية ايضا القاعدة الانتاجية الموجودة والمستخدمة لاقامة تلك المشاريع . وذلـك ما يطرح المسألـة المتعلقة بأفضلية الابعاد المحتملة للبناء الجديد : هل نبنى بصورة اكثر ام نبنى بصورة اسرع ؟ وهل نعطى الاولوية لبناء المشاريع الجديدة ام لتحديث المشاريع القديمة ؟ .

وثانيا ، تزداد سرعة التقادم المعنوى للماكينات والتجهيزات والمنشآت والتكنولوجيا . وهذا ما يزيد من حدة المسألة المتعلقة بافضليات توجيه الاموال : فهل نوجهها الى البناء الجديد ام الى اعادة تجهيز وتوسيع المشاريع العاملة ؟

وثالثا ، لقد تراكمـت فى الاقتصاد السوفييتى احتياطات يمكن تعبئتهـا بنفقات غير كبيرة نسبيا .

ويمكن لذلك ان يتيح الحصول على زيادة فى الانتاج او تقليص نفقات الموارد المادية ، التى تعادل من حيث احجامها الزيادة الناجمة عن البناء الجديد .

ورابعا ، يتيح التطوير المنهاجى للانتاج الحصول على كسب من تناسق التقدم العلمى التكنيكى وتوافقه من حيث الزمن واتجاهه الواحد فى فروع ومجالات الاقتصاد المختلفة . وربما لم يسبق لهذا الكسب ابدا ، ولم يمكن له ، ان يكون كبيرا الى ذلك المقدار كما هو فى ظروف الثورة العلمية التكنيكية المعاصرة .

وان كل ذلك مأخوذا معا هو الذى يحدد الموقف من قضايا تطور القاعدة المادية التكنيكية فى المرحلة المعاصرة .

لقد اكد المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى على ضرورة تسريع وتائر التقدم العلمى التكنيكى وضمان ممارسة سياسة تكنيكية موحدة .

والسياسة التكنيكية الموحدة للدولة هى جزء مكون ضرورى جدا ، وجانب من العملية العامة لادارة اقامة القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية . وينعكس فى هذه السياسة بشكل واضح ومكثف التطابق بين النظام الاجتماعى الاقتصادى الاشتراكى وبين مستوى وطابع وسنن تطور القوى المنتجة فى عصر الثورة العلمية التكنيكية . وكما اشرنا سابقا فان الثورة العلمية التكنيكية قد شددت فى الحقيقة من التأثير المتبادل بين التغيرات التقدمية فى شتى فروع العلم والانتاج بحيث حولتها الى كل موحد فعليا . وهى قد عينت بذلك بالذات عدم امكانية وجود اتجاهات قليلة

الترابط فيما بينها ، وغير متناسقة مع بعضها البعض ، فى السياسة التكنيكية فى الفروع المختلفة . ولقد حلت هذه المسألة الآن فى اتجاه واحد : لا يمكن ادارة تطور القاعدة المادية التكنيكية للمجتمع فى عصر الثورة العلمية التكنيكية الا بواسطة سياسة تكنيكية موحدة تشمل الفروع بأسرها . وان الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج هى التى تتيح افضل الامكانيات لتحقيق ذلك من وجهة النظر الاجتماعية الاقتصادية ، واما افضل من يقوم بوظائف الادارة التكنيكية الموحدة فى الظروف المعاصرة ، فهو الدولة الاشتراكية التى تحقق الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج .

ومن الطبيعى انه لا يمكن تصور السياسة التكنيكية الموحدة للدولة الاشتراكية كسجل ما للارشادات التى تأتى بصورة مطلقة من اعلى حلقات ادارة الاقتصاد . والمقصود بذلك الدرجة العالية من الترابط والخضوع المتسلسل من الاسفل الى الاعلى لبرامج التطور التكنيكى التى يجرى تنفيذها فى المشاريع ، والاتحادات ، والفروع والقطاعات ، والمناطق ، والمجمعات الاقليمية الفرعية الكبيرة ، وفى الجمهوريات المتحدة . وان وضع وتطبيق السياسة التكنيكية الموحدة للدولة هما بمثابة قضية معقدة وجدية . ومما يزيد فى تعقيد ذلك ان حلقات الانتاج لا تمتلك بعد فى الوقت الحاضر تصورا دقيقا وكافيا عن تطورها التكنيكى .

وتنص مقررات المؤتمر الخامس والعشرين للحزب على برنامج عمل مفصل يتيح الامتلاك السريع لناصية منجزات العلم والتكنيك المعاصرين على اساس السياسة التكنيكية الموحدة . ويشمل برنامج العمل هذا جميع

الاجزاء المكونة للانتاج المعاصر : قاعدة الطاقة ، وانتاج المواد الانشائية ، وتحسين ادوات العمل ، وتكنولوجيا الانتاج ، وتنظيم عمليات الادارة علميا .

وتنطلق المرحلـــة المعاصرة فى تطور القاعدة المادية التكنيكية لمجتمعنا ، وكما كان الامر بالنسبة للمراحل السابقة ، من خضوع هذا التطور لحل المهام الاجتماعية الكبيرة . ولقد تجلت الوحدة العميقـة بين الاقتصاد والسياسة فى صياغة المهمة الرئيسية للخطة الخمسية العاشرة : «**تتلخص المهمة الرئيسية للخطـة الخمسية العاشرة فى التطبيق الدائب لنهـــج الحزب الشيوعى الرامى الى النهوض بالمستوى المادى والثقافى لحياة الشعب على اساس التطوير الديناميكى والمتناسب للانتاج الاجتماعى وزيادة مردوده ، وتسريـــع التقدم العلمى التكنيكى ، ونمو انتاجية العمـــل ، والتحسين الكلى لنوعيـــة العمـــل فى جميـــع حلقات الاقتصاد الوطنى*** .

---

* «مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى» ، ص ١٦٦ .

«...لا يجوز العمل دون برنامج محسوب لمرحلة طويلة ولاحراز نجاح جدى»

فى موسكو ، وفى جادة كارل ماركس ، يقع مبنى هيئة الدولة للتخطيط فى الاتحاد السوفييتى . وغالبا ما تراودنى – وانا اقترب من هذا المبنى – فكرة ان التاريخ ، اذ يشهد حدوث التحولات العظيمة ، فانه يقيم احيانا رموزا لها .

ومبنى هيئة الدولة للتخطيط فى الاتحاد السوفييتى انما هو رمز واضح . فهو يقوم فى ذاك المكان ، حيث كانت تقع ما قبل الثورة احدى اسواق موسكو الرئيسية والتى كانت تدعى اخوتنى رياد . فالسوق رمز للاقتصاد غير المخطط ، بينما هيئة الدولة للتخطيط فى الاتحاد السوفييتى هى المركز الذى ينظم العمل بموجب الخطة الموحدة للاقتصاد الوطنى . ولقد تجسّدت فى حلول احداهما مكان الاخرى ، التغيرات العميقة فى اساليب واشكال التطور الاقتصادى .

لقد اوضحنا فى الفصل السابق ان التطور الاقتصادى هو على الدوام ذو اتجاه طبقى (اى سياسى) . واكدنا من حيث حقيقة الامر ، فى معرض معالجتنا لمسألة التناسب بين الاقتصاد والسياسة ، على الحكم المتعلّق بانه **لا بد** من اولوية السياسة على الاقتصاد ، ومن اخضاع البناء الاقتصادى للمهام السياسية (مهام ازالة الظواهر

المتخلفة لعدم المساواة الطبقيـــة) وذلك بغية بناء الاشتراكية والشيوعية ، وبغية توجيه التطور الاقتصادى نحو الاشتراكية . بيد انه يجب علينا ، وقد اقتنعنا بان الامور هى كذلك ، ان نطرح مباشرة السؤال التالى : على اية صورة **يمكن** تحقيق ذلك ؟ اى انه امامنا سؤال عن مدى واقعية مهام البناء الاشتراكى ومدى صلاحياتها للتنفيذ العملى .

فلننظر اذن فى هذه المسائل بتفصيل اكثر . الى اى مدى تملك البشرية الحرية فى طرح هذه الاهداف او تلك ؟ يبدو انه يمكن تقديم اية اهداف ، بما فيها تلك التى يعرف مسبقا انه لا يمكن بلوغها . فالناس يضعون احيانا خططا غير قابلة للتحقيق ، ويجنحون بالاحلام ويتقدمون بافكار طوباويـــة . وحتى الفئات الاجتماعية الكبيرة تقع من حين الى آخر فى ربقة التخيلات المتعلقة باهدافها . بيد ان الحياة ترغم الناس بصرامة على الرجوع الى ارض الواقع فى كل حالة من تلـــك الحالات . وذلك ، وكما اشار ماركس ، فان «البشرية تضع امامها على الدوام تلك المهام التى تستطيع ان تحلها فقط ، وذلك باعتبار انه يتضح دوما ، لدى المعالجـة من قرب ، ان المهمة ذاتها تنبثق فقط عندما تكـــون الشروط المادية لحلها موجودة فى الواقع ، او على الاقل فى طريق تكوّنها» * .

وهكذا ، فان الحرية فى وضع الاهداف تتحدد موضوعيا بجملة الحاجات الضرورية اجتماعيا . ومـــن

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، الطبعة الروسية ، المجلد ١٣ ، ص ٧ .

الطبيعى ان دائرة الاهداف هذه واسعة جدا وهى تتسع وتزداد ارتفاعا بصورة متزايدة فى مجرى التطور الاجتماعى . ولكن ، ومع ذلك ، فان الحرية فى اختيار الاهداف لا تصل الى حد الارادية . فنحن احرار فى اختيار الاهداف ، ولكن الاهداف الضرورية موضوعيا . وان الموارد الاقتصادية محدودة موضوعيا فى كل مرحلة معينة .

الى اى حد يملك المجتمع الحرية فى تطوير الانتاج ؟ وهل يمكن الاقرار بان مفهوم «الحرية» غير قابل للاستخدام بشكل عام فى هذا المجال ؟ ان الانسان المفرد لا يستطيع فعلا ان يعمل شيئا كثيرا لتغيير المستوى العام لتطور القوى المنتجة وبنيتها ، ناهيك عن انه لا يستطيع باى حال من الاحوال ان يغير اسلوب الانتاج القائم موضوعيا . بيد ان المجتمع بكامله يتمتع بحرية معينة فى حل هذه المهام .

كانت البشرية تقوم بتجديد انتاجها على مدى آلاف السنين فى ظل ذاك المستوى من تطور القوى المنتجة الذى كان يتميز بتفكّك الخلايا وعدم ارتباطها ببعضها البعض من حيث علاقات الانتاج . ومع تطور القوى المنتجة وتعمق تقسيم العمل تنشأ الضرورة المتزايدة لتنسيق النشاط الاقتصادى لشتى الحلقات الانتاجية . وكانت دورة البضائع وقانون القيمة يضمنان لفترة طويلة من الزمن وبشكل مقبول عملية التعاون الاجتماعى فى العمل ، وذلك على الرغم من انه كانت تزداد فى الوقت ذاته ابعاد حلقات الانتاج ، التى كان قد اصبح الاسلوب الحاسم للتعاون داخلها هو التناسب المباشر ، المقام والذى تتم المحافظة عليه عن سابق وعى وادراك . ومع ذلك فان

المنهاجية ، ومهما تكن درجة تطورها ، فانها تعرف فى ظروف الملكية الخاصة لوسائل الانتاج اللحن الثانى وحسب : حيث يبقى الضابط **الحاسم** هو قانون القيمة ، ولذلك فان ضبط نسب تجديد الانتاج يجرى عفويا .

ولكن وعلى قدر تطور القوى المنتجة لاحقا تحل تلك اللحظة فى تطور تجديد الانتاج الاجتماعى ، عندما يغدو تطوره الفعال امرا غير ممكن بدون التنظيم على نطاق المجتمع ككل ، وبدون التخطيط والادارة المركزيين . ويدور الكلام فى تلك المرحلة عن استبدال الطابع العفوى للتطور الاقتصادى فى المجتمع بالطابع المنهاجى .

وتجدر الاشارة الى انه يمكن لبعض عناصر المنهاجية على نطاق المجتمع ان تتطور فى ظل الملكية الخاصة ايضا . وتقدم الاحتكارات الرأسمالية الكثير من الايضاحات العملية حول ذلك . وتتخذ الرأسمالية فى مرحلة الدولة الاحتكارية خطوات لاحقة فى قضية تنظيم اقتصاد البلاد باسره فى عدد من اهم مجالاته وقطاعاته . ولكن حلقات الاقتصاد المدارة منهاجيا تجتمع معا بصورة عفوية : فبنية الاقتصاد الوطنى ككل تتشكّل بوصفها حاصل الكثير من الاعمال المبعثرة ، الخاضعة للمصالح الاقتصادية الخاصة .

ومع ظهور المالك الواحد – الشعب – ، اى مع اقامة الملكية الاجتماعية الاشتراكية * ، يصبح بالامكان جعل

---

* يحق لنا لدى تحليل قيام اسلوب الانتاج الاشتراكى بوظائفه ان نتجرد من وجود شكلين لملكية وسائل الانتاج فى ظل الاشتراكية . فمن المعروف ان طابع الشكل التعاونى من الملكية يتوقف على طابع الشكل المسيطر من الملكية . وتقوم

ادارة الاقتصاد منهاجية ليس فى بعض الحلقات وحسب (المشاريع واتحاداتها ، والفروع) ، بل وعلى مستوى الصلة بين هذه الحلقات ذاتها ايضا .

ان تجديد انتاج منظومة العلاقات الرأسمالية لا تفترض على الاطلاق تنظيم تجديد الانتاج الاجتماعى تنظيما منهاجيا كمقدمة ضرورية لقيامه . وان تعميـــق عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية بين افراد المجتمع ، وتجديد انتاج الملكية الرأسمالية الخاصة ، هما امران ممكنان تماما بدون المنهاجية فى الاقتصاد الوطنى . ولا يغير تطور عناصر المنهاجية للاقتصاد الوطنى فى ظل الراسمالية (وعلى وجه الخصوص فى مرحلتها الامبريالية) اتجاه تطور بنيتها الاجتماعية الاقتصادية ، بل انه يسرّع فقط وتائر تعمق عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية . ويعود التخطيط ومركزية الادارة بنتائج اقتصادية فعالة حتى فى ظروف الرأسمالية ، بيد ان الرأسمالية تستخدم ذلك لما فيه مصالح الطبقات المستغلة . وان الدولة البرجوازية المتوحدة مع الاحتكارات اذ تتسلح ببعض الادوات الاقتصادية مثل التخطيط ومركزية الادارة ، فانها لا تزيل الصراع الطبقى ، بل على العكس تزيده حدته بين المستغلّين والمستغلّين . وعندما تستخدم الراسمالية هذه المنجزات الحديثـــة لعلم الاقتصاد والتكنيك وتقتبس شيئا ما من واقع «تكنولوجيـــا» التخطيط الاشتراكى ، فليس من جامع يجمعها فى ذلك مع الاشتراكية . قال لينين : «ان ممارسة المنهاجية

منهاجية تجديد الانتاج الاجتماعى بشكل عام على سيادة الملكية الاشتراكية لعموم الشعب ، الامر الذى يجعل تطور القطـــاع التعاونى فى الاقتصاد منهاجيا كذلك .

(فى ظل الرأسمالية – المؤلف) لا تنقذ العمال من كونهم عبيدا ، اما الرأسماليون فيحصلون على الربح بصورة اكثر «منهاجية» * .

وفى نهاية المطاف فان البروليتاريا تناضل من اجل تصفية الطبقات ، بينما يخضع واقع التخطيط والادارة فى الدولة الاحتكارية لمهمة مناقضة لذلك تماما . فالتخطيط الاقتصادى والادارة المركزية للاقتصاد يكتسبان الطابع الاشتراكى فقط عندما يصبحان وسيلتين لحل مهام بناء الاشتراكية . ويكمن فى فهم هذا الارتباط لطابع التخطيط والادارة المركزيين بطابع الملكية ، المفتاح لفهم الحجة العميقة ضد نظرية التقارب التى تقامر على بعض التشابه فى اشكال ادارة الاقتصاد بينما تتجاهل الفوارق الاجتماعية الجذرية لجوهرها فى ظل الاشتراكية والرأسمالية .

ويمكن للرأسمالية بوصفها اسلوبا للانتاج ان تتطور بدون التخطيط والادارة الاقتصادية العامة ، ويمكنها ان تستخدمهما الى حدما بغية تشديد الاغتصاب الرأسمالى الخاص . ودرجة الحرية فى النشاط الاجتماعى ، التى تتطلبها الرأسمالية من اجل تطورها ، انما تتحدد بذلك بالذات . ويبدو المجتمع البرجوازى بشكل عام فى ظروف التطور العفوى غير حر فيما يتعلق بالتنفيذ الواعى لحركته الخاصة . وتزداد درجة الحرية فى النشاط الاجتماعى لدى استخدام اساليب الضبط المخطط ، للاقتصاد الرأسمالى ، ولكن اتجاه تطور المجتمع يبقى على حاله ، ولذلك فان الذى يصبح اكثر

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣١ ، ص ٤٤٤ .

حرية بالفعل ليس المجتمع ، بل طبقة الرأسماليين التى تستفيد من الاستغلال ومواصلة التناقض بين الاوضاع الاجتماعية الاقتصادية للناس .

اما اسلوب الانتاج الاشتراكى فهو خلافا للاسلوب الرأسمالى غير ممكن اطلاقا بدون التخطيط والادارة المركزيين على نطاق تجديد الانتاج الاجتماعى باكمله . وان الحد الادنى من مستوى التعميم ومستوى مركزة وظائف الادارة الاقتصاديـــــة ، الضرورى لحل المهام الاشتراكية هو اعلى مما تم التوصل اليه فى ارقى البلدان الرأسمالية تطورا . وهذا مفهوم . فلا يمكن مبدئيـــا للنشاط الاقتصادى لبعض الافراد او الجماعات الانتاجية التى تعتمد كليا على المصالح الشخصية والفئويــــة والمنعزلة عن مصالح المجتمع بصورة عامة ، لا يمكن لذاك النشاط ان ينسجم مع هدف المجتمع الاشتراكى .

«فقط ما هو مفيد للمجتمع يجب ان يكون مفيدا للمشروع» ذلك هو مبدأ الصلة المتبادلة بين المصالح الاقتصادية الاجتماعية والمصالح المنفردة نسبيا فى ظل الاشتراكية . ويكمن جوهر ذلك فى الاولوية المصانة للمصلحة الاقتصادية الاجتماعية فى مجمل مصالح المجتمع الاشتراكى . واذا ما خرقت اولوية المصلحة الاجتماعية على المصالح المنفردة نسبيا (مصالح جماعات العاملين ، والمصالح الشخصية) فتنتفى عندئذ امكانية التوصّل المنهاجى الى المساواة الاجتماعية الاقتصادية ، وينشأ تجديـــــد الانتاج الموسّع ، اذا صح التعبير ، لعدم المساواة الاقتصادية القائمة . وهذا يعنى ان تحقيق المصلحة الاجتماعية فى ظل الاشتراكية يعتبر المقدمة الموضوعية لتحقيق المصالح الشخصية لافراد المجتمع .

وبالتالى ، فان التنظيم الفعال للصلات الاقتصادية المنهاجية بصورة عامة يعتبر فى ظل الاشتراكية ليس ممكنا وحسب ، بل وضروريا ايضا . وليس من قبيل الصدفة ان اشار لينين الى انه «يمكن ان يستحق اسم البناء الاشتراكى فقط ذاك البناء الذى سيجرى بموجب خطة عامة ضخمة» * . ولا يمكن لجملة العلاقات الاقتصادية للاشتراكية ولجملة قوانينها الاقتصادية ان تكون اشتراكية بدون النشاط الفعّال الرامى الى تنظيم القيام بوظائفها ، وبدون التخطيط والادارة المركزيين على نطاق الاقتصاد الوطنى بمجمله .

ان درجة حرية النشاط الاجتماعى التى تتحقق فى بناء الاشتراكية والشيوعية هى اعلى بما لا يقاس واجود من حيث النوعية من تلك الدرجة التى بلغها المجتمع البرجوازى حتى فى ظروف رأسمالية الدولة الاحتكارية المعاصرة . وكانت تلك الدرجة اعلى نوعيا منذ البداية من تلك التى يمكن من حيث المبدأ ان تبلغها الرأسمالية فى اى وقت من الاوقات . وذلك لان بداية البناء الاشتراكى كانت تعنى ان مجتمعنا يغير عن وعى (مع مراعاة القوانين الموضوعية) **اتجاه** التطور الاجتماعى الاقتصادى ذاته . ومنهاجية التطور الاجتماعى فى ظل الاشتراكية انما هى اعلى درجة لحرية النشاط الاجتماعى ارتقت اليها البشرية على مدى تاريخها كله .

ويفهم الماركسيون اللينينيون منهاجية التطور الاجتماعى على الطريق الاشتراكى والشيوعى بانها تلك

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٧ ، ص ٢١ـ ٢٢ .

الوسيلة العملية التى تتطابق مع الاهداف الاجتماعية السياسية العظيمة لاعادة بناء المجتمع ، اهداف بناء المجتمع اللاطبقى .

ومن المفهوم على ضوء كل ما تقدم لماذا طرحت مسألة منهاجية التطور والخطة الاقتصادية الموحدة فى مركز اهتمام الحزب الشيوعى بعد احراز الانتصار السياسى على المستغلين مباشرة . وكانت تلك المسألة تتعلق باستخدام الثوريين للوسائل الوحيدة التى تتطابق مع الاهداف الاستراتيجية للثورة الاشتراكية . وكانت المسألة تتعلق بواقعية تلك الاهداف . ومن الصعب ان نحدد دور الخطط الاقتصادية فى تطور الثورة الاشتراكية تحديدا اكثر صوابا ودقة مما فعل لينين . فلقد احلّ هذه الخطط مكان البرنامج الثانى التفصيلى للحزب .

ويبرز لينين جوهر الخطة العامة والموحدة على انها تركيز لاهتمام وقوى الشعب * . وقد لفت فى كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٢٠ انتباه كرجيجانوفسكى رئيس لجنة الدولة لكهربة روسيا (غويلرو) الى الحاجة لوضع ليس مجرد خطة تكنيكية ، بل خطة سياسية ، خطة للدولة تفهم على انها «مهمة البروليتاريا» . وكتب لينين : «يجب تقديمها الان بحيث تكون جلية ومبسطة وتجذب الجماهير بالافق الواضح والساطع (والعلمى تماما من حيث الاساس) . . .» * * .

وكشف لينين بصورة عميقة اهمية المنهاجية فى

---

* راجعوا لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ٢٢٧ .

* * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٠ ، ص ٦٢ .

التطور ، وذلك فى معرض خطابه امام المؤتمر الثامن للسوفييتات لعموم روسيا فى ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٢٠ : «لا يمكن لبرنامج حزبنا ان يبقى برنامج الحزب وحسب . بل ينبغى ان يتحول الى برنامج لبنائنا الاقتصادى ، والا كان عديم الجدوى حتى بوصفه برنامج الحزب . ينبغى ان يكتمل ببرنامج ثان للحزب ، بخطة اعمال لبعث الاقتصاد الوطنى كلـــه والسير به الى مستوى التكنيك العصرى . وبدون خطة للكهربة ، لا نستطيع الانتقال الى البناء العملى . ونحن اذ نتكلم عن بعث الزراعة والصناعة والنقليات ، عن ربطها بعضها ببعض باتساق وانسجام ، لا بد لنا ان نتكلم عن خطة اقتصادية واسعة» * .

وكانت اول خطة اقتصادية طويلة الامد فى العالم — خطة غويلرو — خطة اقتصادية عامة لاعادة بناء اقتصاد بلاد السوفييتات على اسس اشتراكية . واشار لينين الى ان «الاساس المادى الوحيد للاشتراكية يمكن ان يكون الصناعة الالية الكبيرة القادرة على اعادة تنظيم الزراعة ايضا» . وكان من الهام جدا بناء الاساس المادى للاشتراكية على قاعدة الحلول التكنيكية الاكثر طليعية وتقدما . ولذلك فقد اكتسبت الكهربة تلك الاهميـــة الحاسمة فى وضع الجانب التكنيكى للخطة الاقتصادية العامة . ومنذ ذلك الوقت لا يزال التطلع الى التكنيك والتكنولوجيا الاكثر تقدما فى العالم يشكل المطلب الملح ازاء الخطط الاقتصادية للدولة السوفييتية . وهذا المطلب مبرّر تماما ، حيث يملك النظام الاشتراكى

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ١٥٧ .

بالفعل الامكانيات الموضوعية لتسنم مكان الصدارة فى الاستخدام العملى لمنجزات الثورة العلمية التكنيكية .

لقد اغتنى التخطيط الاشتراكى منذ الغويلرو حتى الان بخبرة وضع وتنفيذ عدة خطط خمسية سوفييتية ، وكذلك بالخطط الخمسيـــة فى البلدان الاشتراكيـــة الاخرى . والى جانب الخطط الخمسية يجرى فى الاتحاد السوفييتى سنويا وضع واقرار وتنفيذ الخطط السنوية لتطوير الاقتصاد الوطنى . ولقد تكدست خبرة كبيرة فى وضع الخطط الطويلة الامد للاقتصاد الوطنى . وفى الواقع كان يجرى على الدوام وضع خطة عامة لتطوير الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفييتى لفترة ١٠-١٥ سنـة ، واما مواد هذا العمل فكانت تستخدم لدى اعداد الخطط المتوسطة الاجل (الخطط الخمسية) . ولقد تم تحديد الافاق العامة لتطوير الاقتصاد الوطنى لسنوات ١٩٦١ - ١٩٨٠ . وجرى فى السنوات الاخيرة وضع خطة بعيدة المدى حتى عام ١٩٩٠ . وتم استخدام نتائجها لدى اعداد الخطة الخمسية العاشرة .

اشار المؤتمـــر الخامس والعشرون للحـــزب الشيوعى السوفييتى الى ضرورة تحسين نظام الخطط المترابطة فيما بينها : الخطط الطويلة الامد ، والخطط الخمسية ، والخطط السنوية . وصدرت فى مواد المؤتمر قائمة واسعة من الاجراءات المتعلقة بتحسين التخطيط .

وليس من قبيل الصدفة ان تطرح مهام التحسين النوعى للتخطيط فى مركز النشاط المتعلق بتحسين الالية الاقتصادية . وليس فى الاتحاد السوفييتى وجود لعمليات اقتصادية لا يشملها التخطيط . فكل مشروع واتحاد ، وكل اقليـــم اقتصادى وكل فرع من فروع

الاقتصاد يعمل بموجب خطط موضوعة مسبقا ، تلك الخطط التى تعتبر تفصيلا للخطة العامة الموحدة للدولة . وتكمن المهمة الان فى رفع درجة التعليل العلمى لنظام الخطط باكمله ، وكذلك درجة فعالية كل خطة فيه . وليس من السهل حل هذه المهمة : فالتخطيط هو وظيفة معقدة جدا للادارة الاقتصادية يشتمل على العمل السابق للخطة والمتعلّق بالتنبؤ ، ووضع الخطة ، واعداد البرنامج لتنفيذها . وان تحسين التخطيط يعنى اتخاذ خطوات هامة نحو التنفيذ الاكثر فعالية لجميع هذه الاعمال .

ويتلخّص التنبؤ (او التكهن) بتحديد الخطوط الممكنة (الاحتمالات) للتطور . ويمكن ان يتحدد بصورة دقيقة على وجه الخصوص مستقبل تلك العمليات والظواهر التى ادركها العلم بصورة عميقة ، او المرتبطة بعدد قليل من العوامل التى تؤثر عليها ، ولذلك فانها تتغير بانتظام نسبى . ويصلح لان يكون مثالا ملموسا على ذلك التنبؤ بنمو عدد السكان ، وكذلك التغيرات فى بنيتهم الاجتماعية الطبقية ، وما الى ذلك .

ويسمح المستوى المعاصر للمنطلقات العلمية ان يجرى التنبؤ بما يكفى من الدقة بعمليات اكثر تعقيدا للتطور الاجتماعى الاقتصادى . ولقد طرح المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى مهمة توسيع استخدام تنبؤات التقدم العلمى التكنيكى والعمليات الاجتماعية الاقتصادية لدى وضع الخطط الاقتصادية .

ان العمل المتعلق بالتنبؤ هو هام بصورة خاصة للاقتصاد الوطنى ككل ، بيد انه يمكن استخدام التنبؤات

لتحسين عمل الفروع ، والمناطـق الاقتصاديـة ، والاتحادات . والغاية من التنبؤ انما هى وضع حد بين ما هو واقعى وما هو غير واقعى ، وما هو ممكن وما هو غير ممكن ، وما هوضرورى للتوصل الى هذا الهدف والاهداف الاخرى .

اما موضوعية القوانين الاقتصادية فهى لا تنتزع من المجتمع باى حال من الاحوال امكانية التحرك نحو الاهداف الاستراتيجية بشتى الطرق الملموسة ، وبوتائر مختلفة ، وان يضع امام نفسـه مختلف الاهداف الوسيطـة (المرحلية) . ويجرى لدى وضع الخطة اختيار احتمال وحيد للتحرك فى الاتجاه الموضوعى من بين الاحتمالات المتعددة . ومن الواضح ان التخطيط يحل هذه القضية بشكل افضل كلما كان يأخذ بالاعتبار بصورة اكمل معطيات التنبؤات العلمية ويستخدم الخبرة العلميـة المتراكمة سابقا .

ويعتبر جزءا مكونا هاما فى التخطيط وضع برنامج للاعمال المتعلقة بتنفيذ الخطة يحدّد الثبات والانتظام والصلة المتبادلة فى تنفيذها . وتبيّن التجربة ان تنفيذ الخطة يكون اكمل وبنفقات اقل عندما يكون هناك برنامج لتطبيقها تم امعان الفكر فيه مسبقا .

ويتطور بنجاح فى الظروف المعاصرة ذلك الجانب من برمجة التنمية الاقتصادية مثل وضع برامج شاملة لاهم القضايا العلميـة التكنيكيـة والاقتصاديـة والاجتماعية * . واما على مستوى حلقات الاقتصاد فان

* تدخل فى نطاق القضايا الاجتماعية تلك القضايا التى لها اهمية اجتماعية بمعنى اوسع من القضايا الاقتصاديـة الصرفة . ويمكن ان تكون امثلة على القضايا الاجتماعية : أ ــ

اسلوب البرامج الهادفة فى التخطيط يتحقق بشكل تخطيط التطور الاقتصادى والاجتماعى فى المشاريع والاتحادات والمناطق والمدن .

وتحسين التخطيط هو **قضية اقتصادية شمولية** وكبيرة . وقد اعترف انه لا بد لحلها بنجاح مما يلى : اولا ، اتساع التخطيط والتنبؤ فى المجال الاجتماعى الاقتصادى على المدى البعيد . وطبيعى ان هذه

ترسيخ وحدة المجتمع ، ب – تغيير البنية الاجتماعية الطبقية ، ج – العلاقات بين القوميات فى المجتمع ، د – مستوى النشاط الاجتماعى للشعب ، ودرجة مشاركة الجماهير فى حل الشؤون الاجتماعية وامور الدولة ، وطابع ادارة المجتمع ، هـ – الحياة الروحية للمجتمع ، بما فى ذلك تطور العلم والثقافة ، و – تكون الاخلاق الاجتماعية وقواعدها ومثلها العليا ، ز – المعدلات الاجتماعية لوقت العمل والراحة ، وظروف العمل وظروف الاستراحة ، ومدى طول وبنية الوقت خارج العمل (بما فى ذلك وقت الفراغ) ، ح – الظروف الاجتماعية للصحة وزيادة طول الحياة ، ط – الظروف الاجتماعية لتطور الشخصية بصورة شاملة ، ى – تكون نظام القيم السائدة فى المجتمع (بما فى ذلك الموقف من العمل ، والقيم المادية والروحية والاجتماعية وغيرها) ، ك – اوضاع تلك الفئات الاجتماعية كالنساء ، والاطفال ، والشبيبة ، والكهول ، وغير القادرين على العمل ، ل – تطور العلاقات داخل الاسرة ، وما الى ذلك .

وان القضايا الاجتماعية كانت على الدوام ولا تزال فى مركز اهتمام الحزب الشيوعى والدولة الاشتراكية . وقد تم بفضل ذلك ومنذ امد بعيد ايجاد حل نهائى للكثير من القضايا الاجتماعية فى البلاد السوفييتية (على سبيل المثال قضية البطالة والحق المضمون بالعمل ، قضية الامية ، والكثير غيرها) . وحظيت خبرة الاتحاد السوفييتى فى الحل المنهاجى للقضايا الاجتماعية باعتراف عالمى .

المهمة لا يمكن ان يجرى تنفيذها بنجاح الا من قبل هيئات التخطيط المركزية بالتعاون الوثيق مع المؤسسات العلمية .

وثانيا ، ينص على اعادة توزيع وظائف التخطيط بين الحلقات العليا والحلقات الدنيا ، وذلك بغية ان تضمن فى كل منها اعلى درجة من الملموسية والسرعة فى وضع الخطط وبرامج تنفيذها . وذلك يعنى نقل بعض وظائف التخطيط الى الاماكن ، وجعلها من صلاحيات المشاريـــع والاتحادات وهيئات الادارة الاقليميـــة والفرعية .

ان الاتجاه العام لتحسين التخطيط هو رفع مستواه العلمى . وان طرح المهمة على هذا الشكل يفترض قبل اى شىء آخر الربط المحكم بين واقـــع التخطيط وبين الدراسات الاقتصادية الحديثة ، ويتطلب من هيئات التخطيط المهارة فى ان تستخدم فى الوقت المناسب نتائج المعالجات العلمية وان تبدى المبادرة لتنظيم الجديد من الدراسات القادرة فعلا على المساعدة فى رفع فعاليـــة وواقعية التخطيط .

ويعنى رفع المستوى العلمى للتخطيط اعادة تنظيم العمل التخطيطى بحيث يستخدم الى الحد الاقصى كـــل المعارف المتراكمة عن السنن الاقتصادية الموضوعية ، ويراعى التقييم العلمى لخصائص المرحلة التاريخيـــة الملموسة من التطور ، ويضاعف هذه المعارف عـــلى اساس الخبرة الايجابية فى مجال الادارة المخططـــــة للاقتصاد الاشتراكى . ولذلـــك بالذات فان تطور الدراسات الاقتصادية الاساسية يكتسب اهمية مـــن الدرجة الاولى لتقوية اهم حلقات عمليـــة التخطيط ،

وبالدرجة الاولى فيما يتعلق بالاعداد المعمق لاهداف الخطط الطويلة الامد والخطط الخمسية ، وبالنسبة للتحديد المبدئى للوسائل التى تناسب حالة الاقتصاد الفعلية والاهداف المطروحة ، ولاستيضاح اتجاهات تحسين الآلية الاقتصادية .

وان المهمة الاولى ، وربما الحاجة الالح ، لتحسين تخطيط الاقتصاد الوطنى ، تلك المهمة التى لا يمكن لهيئات التخطيط ان تحلها بدون مساعدة العلم ، هى رفع المستوى النوعى للمعطيات التى تستخدم لتعليل اهداف الخطة . والمقصود بذلك ليس تحديد احجام وبنية الانتاج ، بل الاهداف الاقتصادية الاجتماعية التى تحدد خطوط التطور البعيد ، والتى تمثل الموجه المأمون لدى صياغة احجام وبنية الانتاج الاجتماعى .

وتتضمن الوثائق البرنامجية للحزب الشيوعى السوفييتى الصيغ المبدئية والعامة للاهداف الاجتماعية الاقتصادية . ولدى وضع البرنامج الاجتماعى لخطة الاقتصاد الوطنى تنمو الحاجة لجعلها ملموسة الى حد كبير ، ولربطها بالخصائص التاريخية الملموسة للمرحلة المخططة . وكان باستطاعة هيئة الدولة للتخطيط فى الاتحاد السوفييتى ان تعتمد لدى وضع الخطة البعيدة الامد والخطة الخمسية العاشرة على عدد من المنطلقات العلمية ذات الطابع التنبؤى ، الهامة للغاية والمفيدة ، بما فى ذلك تلك التى تتعلق بالتطور الاجتماعى .

ولكن ذلك بلا شك ما هو الا المشارف الاولى نحو الدراسة العلمية لمجموعة الحاجات الاجتماعية . وعلى الرغم من وجود خبرة كبيرة تراكمت على مدى سنوات طويلة فى

الاتحاد السوفييتي فيما يتعلق بالكشف عن حاجات ومطالب الاقتصاد والسكان ، الا ان واقـــع التخطيط يصطدم على الدوام ، وسيصطدم فى المستقبل ايضا على ما يبدو ، بعدم كفاية معارفنا عن الحاجات . فالحاجات ذاتها تتغير بصورة جامحة فى عصر الثورة العلميـــة التكنيكية . وتصبح خبرة الاختصاصى فى التخطيط وسيلة غير مأمونة بما فيه الكفاية فى وقتنا الراهن لتحديد تلك التغيرات . وفقط المنطلقات العلمية هى التى يمكنها ان ترفع مستوى تعليل الحلول التخطيطية فى مجال صياغة الاهداف الملموسة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية على اساس معرفة السنن العميقة لنمو الحاجات .

وفى الاونة الاخيرة اخذ التخطيط البعيد المدى يتحسن بصورة ملحوظة . وطرأت تغيرات على منهجية وضع الخطة الخمسية حيث اصبحت هادفة الى درجـــة اكبر . وتفرد فى مواد التخطيط اقسام خاصة لصياغة القضايا الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التى يجب اخضاع الخطة لحلها . ولقد ارتفع مستوى تعليل الحسابات التخطيطية ، وكذلك مستوى واقعية الخطط نتيجـــة لذلـــك . وجاء انجازا كبيرا وضـــع كل من الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة لتطوير الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفييتي لسنوات ١٩٧١-١٩٧٥ و١٩٧٦-١٩٨٠ ، اللتين تـــم اعدادهمـــا على اساس مقررات المؤتمرين الرابع والعشرين والخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتي . وقد استخدمت فى ذلك للمرة الاولى بعض الاساليب الجديدة للحسابات وعدد مـــن الموازين الجديدة وغير ذلك . ونتيجة لذلك فقد ارتفع المستوى العلمى للخطط . ويقدم الحزب حاليا مهمة

استخدام الطريقة الشاملة فى اتخاذ الحلول التخطيطية الكبيرة . ويدل عدد من البرامج الشاملة التى نفذت او تنفذ فى الاقتصاد الوطنى السوفييتى على فعالية تلك الطريقة .

والامثلة الملموسة على ذلك هى البرامج الشاملة للبناء السكنى ، ولاستثمار مناطق البترول فى سبيريا الغربية ، وغيرها الكثير . وسنتكلم عن البناء السكنى فيما بعد . اما الان فبضع كلمات عن فعالية تنفيـذ برنامج استثمار مناطق البترول فى سبيريا الغربية . فحاليا يتم استخراج مئات ملايين اطنان البترول من هذه المناطق ، بينما كانت قبل ١٠-١٥ سنة عبارة عن ادغال غير مأهولة ، مليئة بالمستنقعات صيفا ، وتهب فيها العواصف الثلجية شتاء . اما الان فتخترقها خطوط انابيب نقل البترول ، ومدت فيها السكك الحديدية ، ونشأت فيها بلدات ومدن جديدة . وقد تم عمل ذلك كله فى امد وجيز وعلى نطاق هائل .

ان الطريقة البرنامجية ضرورية وفعالة على وجـه الخصوص لدى التخطيط للتقدم العلمى التكنيكى . فالثورة العلمية التكنيكية تفترض اسبقية التطور فى تلك الفروع التى تضمن اعادة تزويد الاقتصاد باسره تكنيكيا طبقا لاخر منجزات العلم والتكنيك . وهذه الفروع هى فى الوقت الحاضر : صناعـة الماكينات ، والصناعـة الكيميائية ، والالكترونيك ، وصناعة الراديوتكنيك وبعض فروع الاقتصاد الوطنى الاخرى . وفى الوقت ذاته يجرى ارساء اسس التكنيك للثمانينات والتسعينات . وينبغى منذ اليوم معرفة كم من التوظيفات والى اين يجب توجيهها بغية تطوير القدرة الانتاجية فى العقود القادمة مـن

السنين ، تلك القدرة التى تستطيع من حيث مستواها وبنيتها ان تجسّد الى الحد الاقصى امكانيات العلم والتكنيك والاقتصاد . ويتطلب طابع هذه القضية بحد ذاته استخدام الطريقة البرنامجية الشاملة التى تراعى الجوانب العلمية التكنيكية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وغيرها من جوانب حلها .

لقد اتسعت الى حد كبير فى السنوات الاخيرة افاق التخطيط الاقتصادى . وبدون ربط الخطط الجارية ، وحتى الخطط الخمسية ايضا ، بالتطور الاقتصادى على المدى البعيد يكون من الصعب بمكان كبير تحسين اساليب التخطيط ، ومراعاة الحاجات والامكانيات الموضوعية للاقتصاد ، وحسبان حساب العواقب القريبة والبعيدة على السواء للحلول التخطيطية ، ومعالجة احتمالات التقدم الممكنة واختيار الامثل منها . قال ليونيد بريجنيف فى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى : «فى هذا المجال تقوم مسألة التخطيط البعيد المدى لتطوير الاقتصاد الوطنى ، والقائم على التنبؤ بنمو عدد سكان البلاد ، وحاجات الاقتصاد الوطنى ، والتقدم العلمى التكنيكى . ففى ظل هذه الطريقة التى تضمن الربط الدائم للخطط البعيدة المدى مع الخطط الخمسية والسنوية يمكن حل القضايا الجذرية فى تطورنا بصورة اكثر فعالية» .

وستتميز المرحلة الجديدة لاستخدام التخطيط البعيد المدى فى الاتحاد السوفييتى بصورة اساسية عن المراحل السابقة بزيادة نسبة التحليل السابق للخطة ، وتشديد الاهتمام بشكل حاسم تجاه القضايا الاجتماعية الاقتصادية . وتكتسب الصلة بالعلوم الاجتماعية اهمية

خاصة بغية ان تنعكس بصورة اكمل السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحزب الشيوعى السوفييتى فى الخطط البعيدة المدى والخطط الجارية .

ان تحقيق الاجراءات التى يرسمها الحزب فى مجال تحسين اساليب التخطيط وزيادة دوره فى تحديد المستقبل ، هو امر ممكن فقط فى حالة اعفاء هيئات التخطيط المركزية من حل المسائل الجارية الصغيرة الهائلة العدد . وستنقل بالتدريج الى صلاحيات هيئات التخطيط الادنى (فى الفروع والاقاليم والمصانع وغيرها) جميع وظائف التخطيط المتعلقة بالعمليات الاقتصادية الملموسة التى بامكانها ان تقوم بها فى ظل التحديد المركزى للنسب الحاسمة فى الاقتصاد الوطنى (النسب القصوى) . ويدخل فى عداد هذه الاخيرة تلك التى تحدد بنية الاقتصاد ككل ، بما فى ذلك حتى التناسبات ما بين الفروع . وتستطيع الهيئات غير المركزية ، اى الوزارات والاتحادات والمشاريع ، ان تمارس تخطيط النسب داخل الفروع . وطبيعى ان المقصود بذلك ليس توزيع هذه الوظائف التخطيطية او تلك على الهيئات الادنى بتسرع . بل جعل ذلك امرا ضروريا فى ظل الاعداد الكافى بغية عدم هدر الوقت ، وبالتالى تلك المنفعة الاقتصادية التى تبشر بها اللامركزية الرشيدة فى التخطيط .

ويجدر الاخذ بالاعتبار ان تكليف حلقات التخطيط الدنيا بعدد من الوظائف الجديدة يفترض تحسين واقع التخطيط فى حلقاته كلها . فعلى نشاط جهاز التخطيط فى الاماكن يتوقف الى حد كبير رفع فعالية التخطيط وجعله ملموسا اكثر . ويمكن ضمان هذا الامر ايضا بتعزيز الصلات بين واقع التخطيط وعلم الاقتصاد ، وباستخدام

الوسائل التكنيكية الحديثة والاساليب العلمية ، وبزيادة كفاءة العاملين فى التخطيط .

وهيئات التخطيط المركزية ، اذ تحل قضايا الاقتصاد الوطنى الضخمة ، فانها تقيم المقدمات الضرورية لتطوير الاقتصاد بأسره على المدى البعيد وبصورة فعالة . ولكن ذلك ما هو الا جانب واحد من القضية . اما الجانب الآخر فيكمن فى عدم هدر امكانيات الوضع الاقتصادى الجارى ،وفى الاستخدام الاقصى لجميع احتياطات الانتاج فى كل حلقة من حلقات الاقتصاد ، وفى العمل ، كما اشار لينين ، «مع المراعاة الكاملة للظروف القائمة فى الواقع الاقتصادى الملموس» * . وهنا لا يمكن العمل بدون اشكال واساليب مرنة فى التخطيط تضمن رد الفعل فى الوقت المناسب على الظروف الاقتصادية الملموسة السريعة التغير .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ٣٣٨ .

«مهمتنا الآن – انما هى تطبيق المركزية الديموقراطية فى مجال الاقتصاد . . .»

. . يحتوى التراث النظرى الغنى للينين على الكثير من المؤلفات المكرسة خصيصا لقضايا ادارة الاقتصاد الاشتراكى . ويرد فى هذه المؤلفات تعميم نظرى للنضال الشاق الذى خاضه الحزب الشيوعى فى المراحل الأولى لتطور الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى . وينبغى القول ان واقع اليوم الراهن ايضا يعتمد على الفهم اللينينى للقوانين الموضوعية لادارة الاقتصاد فى ظل الاشتراكية ، وعلى تلك المبادىء العامة للادارة الاقتصادية التى ستبقى على الدوام الأساس الذى لا يتزعزع للسياسة الاقتصادية واشكال تطبيقها فى الدولة الاشتراكية .

ففى مؤلفات مرحلة ما قبل ثورة اكتوبر يخوض لينين نضالا لا يعرف الهوادة ضد المذاهب التحريفية على اختلاف انواعها فى الماركسية . ويشكل جزءا مكونا فى ذلك نضال لينين من اجل نقاوة الماركسية فى القضايا المتعلقة بالدولة ومصائرها فى مجرى الثورة الاشتراكية . وقد حل لينين بصورة مبدئية عشية اندلاع الثورة ، وفى كتاب «الدولة والثورة» المسألة الخاصة بجوهر الدولة البروليتارية ووظائفها . يكتب لينين انه لا بد للبروليتاريا من سلطة الدولة من اجل قمع مقاومة

المستغلين ومن اجل قيادة جماهير السكان الغفيرة ، قيادة الفلاحين ، والبرجوازية الصغيرة ، واشباه البروليتاريين فى قضية تنظيم الاقتصاد الاشتراكى . ويظهر لينين بصورة مقنعة فى الوقت ذاته انه ليس هناك اية امكانية لاستخدام جهاز الدولة البرجوازية القديم من اجل تنفيذ الوظائف الجديدة ، وانه يجب حل مهمة مزدوجة فى مجرى الثورة : تحطيم الدولة البرجوازية وانشاء دولة من طراز جديد ، هى دولة ديكتاتورية البروليتاريا . وانما نحو ذلك بالذات جرى توجيه النشاط العملى للسلطة السوفييتية بعد انتصار اكتوبر سنة ١٩١٧ .

وان نواة التعاليم اللينينية حول ادارة الاقتصاد الاشتراكى هى الاحكام المتعلقة بالمركزية الديموقراطية باعتبارها الطراز الاشتراكى الصرف للادارة الاقتصادية . ويصلح التأويل الذى اورده لينين للمركزية الديموقراطية لان يكون مثالا على التحليل الديالكتيكى لأعقد الظواهر الاجتماعية .

من المناسب هنا الاشارة الى ان لينين قد عالج قضايا المركزية الديموقراطية تطبيقا على الاقتصاد الرأسمالى ايضا * . ولكن ذلك لا يعنى ان لينين كان يفترض وكأنه يمكن للمركزية الديموقراطية ان تطبق على قاعدة الملكية الرأسمالية الخاصة . فاستدلالات لينين تسير فى اتجاهين : اولا ، يكشف لينين عن التناقض بين حاجة الانتاج الاجتماعى الموضوعية الى الادارة المركزية

---

* راجعوا على سبيل المثال «ملاحظات انتقادية حول المسألة القومية» ، (المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٤) و«بصدد المسألة المتعلقة بالسياسة القومية» (المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٥) .

وبين الطابع المعادى للديموقراطية للنظام البرجوازى . ونتيجة لهذا التناقض فان الحاجة الى المركزية تؤدى فى ظروف المجتمع الرأسمالى الى توليد البيروقراطيـــة . وثانيا ، – وهذا مرتبط بالاتجاه الاول – يشير لينين بدقة الى مهام النضال الديموقراطى فى مجال الادارة . فلا يمكن النضال ضد المركزية ، حيث ان ذلك سيكون نضالا ضد السير الموضوعى للتطور . ولكن الامر ليس سيان بالنسبة للكادحين فيما يتعلق بكيفية تطبيق المركزية فى الاقتصاد الرأسمالى . «. . . اننا بدفاعنا عن المركزية ، انما ندافع فقط عن المركزية **الديموقراطية**» * . وينبغى النضال من اجل تطبيق المركزية بصورة اكثر ديموقراطيــة على قدر الامكان ، ذلك لان الديموقراطيـــة «تؤثر تأثيرهـا على الاقتصاد ايضا ، وتحفز تطوره ، وتتعرض لتأثير التطور الاقتصادى ، الخ . .» * * ، وذلك ما يوفر فى نهايـــة المطاف الظروف الاكثر ملاءمـة لتلاحـم البروليتاريـا فى روسيا ولنجاح نشاطاتها الثورية .

ان الافكار اللينينية حول النضال من اجل الاشكال الديموقراطية لتطبيق المركزية فى ظروف المجتمـــع الرأسمالى لا تزال تحتفظ بوقعها المدوى الآن ايضا بالنسبة للكادحين الذين ينغمرون فى الصراع الطبقى ضد الامبريالية، وفى سبيل الديموقراطية والاشتراكية . وكما كان الحال فى السابق فان الرأسمالية اليوم ايضا غير قادرة على تطبيق المركزية الديموقراطية نظرا للطابع المعادى للديموقراطية الذى يلازم الاستغلال ذاته . وان النضال من اجل اضفاء صفة الديموقراطية على الادارة سيؤدى حتما

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٤ ، ص ١٤٤ .

* * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٣ ، ص ٧٩ .

بكادحى العالم الرأسمالى الى النضال من اجل الاشتراكية .

وقد رأى لينين ان المركزية الديموقراطية تتحقق عمليا ، وهى تتحقق حتما ، فقط فى ظل الاشتراكيـــة . وكتب لينين فى آذار (مارس) سنـــة ١٩١٨ فى معرض اعداده للمهام المباشرة امام السلطة السوفييتية ، كتب يقول : «مهمتنـــا الآن - انما هى تطبيق المركزيـــة الديموقراطيـــة فى مجال الاقتصـاد ، وضمان الانتظام المطلق والوحدة فى عمل تلك المشاريع الاقتصادية مثل السكك الحديديـة ، والبريد ، والتلغراف وغيرهـــا من وسائل الاتصالات وما الى ذلك ، واما المركزية فانهـــا فى الوقت ذاته ، وبالمفهوم الديموقراطى الفعلى ، تفترض لأول مرة فى التاريخ اتاحة الامكانية لان تتطور على اكمل نحو وبدون عوائق ليس الخصائص المحلية وحسب ، بل والابتكار المحلى والمبادرات المحلية ، وشتى انواع الطرق والاساليب والوسائل للحركة نحو الاهداف العامـة» * . وبكلمات اخرى فان الاشتراكيـــة فقط ، حسـب افكار لينين ، يمكنها ان تتيح ، وهى تتيح لأول مرة فى التاريخ فعلا ، الامكانية للادارة المركزية الديموقراطية الحقيقية .

لقد استعصى على الانتهازيين فهم الفارق النوعى بين المركزية الديموقراطية بوصفها احد البنود البرنامجيـــة للصراع الطبقى فى ظروف الرأسمالية وبين المركزيـــة الديموقراطيـــة كضرورة موضوعيـــة لطراز الادارة الاقتصادية فى ظروف ديكتاتورية البروليتاريا . فقــــد اشار لينين الى ان «كاوتسكى ** لم يفهم بتاتـــا الفرق

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٦ ، ص ١٥٢ .

** كارل كاوتسكى (١٨٥٤-١٩٣٨) - احد زعمـاء الاممية الثانية . وتتصف مؤلفاته بالتناقض : فمن جهة تعرض

8—481

بين البرلمانية البرجوازيـــة التي تجمع الديموقراطية (**لا للشعـــب**) والبيروقراطيـــة (**ضد الشعـــب**) وبين الديموقراطية البروليتارية التي ستتخذ على الفور التدابير بغية اجتثاث البيروقراطية من الاصول ، والتي سيكون في طاقتها السير بهذه التدابير حتى النهاية ، حتى القضـــاء التام على البيروقراطية ، حتى اقامة الديموقراطية الكاملة من اجـــل الشعب» * . ويكمن هذا الخلط بالذات بين الديموقراطية البرجوازية والديموقراطية البروليتارية في اساس تلك الاشكال من النظريـــة البرجوازية المعاصرة للتقارب ، التي يعول عليهـا في اظهـار ان طرازي الادارة الاقتصادية الرأسمالي والاشتراكي همـا من نوع واحد . ولذلك فان التأويل اللينيني للمركزية الديموقراطية لا يزال الآن ايضا سلاحـــا نظريا ماضيـا ضد مثـل هذه التهجمات على الماركسية . ويفترض هذا التأويل فهـــم المركزيـة الديموقراطيـــة على انها وحدة عضويـة بين الاقتصاد والسياسة ، الامر الذي يعني رؤيـــة طرازين مختلفين مبدئيا للديموقراطية وراء التشابـــه الخارجي لتكنولوجيا الادارة الاقتصادية ؛ الا وهما الديموقراطية البرجوازية والديموقراطية الاشتراكية . ولا يمكن بدون

الماركسية وتقوم بالدعاية لها ، ومن جهة ثانية تتضمن عددا من التراجعات المبدئية ذات الطابع الانتهازي والاشتراكي-الشوفيني عن الماركسية . وانتقل كاوتسكي الى معسكر الاعداء السافرين للماركسية الثورية ابان الحرب العالميـــة الاولى (١٩١٤-١٩١٨) .

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٣ ، ص ١٠٩-١١٠ .

ذلـك ادراك خاصيـــة الادارة الاقتصاديـــة فى ظروف الاشتراكية .

ولنأخذ على سبيل المثال ذلك الجانب من عملية الادارة المتعلـــق بمركزة القرارات الاقتصاديـــة . ان مستوى تطور القوى المنتجة هو الذى يولد الحاجـــة الى المركزة ، يتطلب الاستخدام الفعال لتلك القوى ، حسب تعبير لينين ، وحدة الارادة التى توحد «كل ما هو موجود من الكادحين فى هيئة اقتصادية واحدة تعمل بدقة آليـة الساعة . فالاشتراكية هى وليدة الصناعة الآلية الكبيرة . واذا لم يكن بمستطاع جماهير الكادحين الذين يطبقون الاشتراكية ، ان يكيفوا مؤسساتهم على ذاك النحو الذى يجب على الصناعة الآلية الكبيرة ان تعمل فيه ، فعندها لا يمكن حتى مجرد الكلام عن تطبيق الاشتراكية» * .

ان هذه الكلمـات قد ازدادت حيويـــة فى ظروف الثورة العلمية التكنيكيـة التى اندلعت فى اواسط القرن العشرين . فالانقلاب الشامل فى الانتاج الذى ادت اليـه هذه الثورة يدفـــع بعيدا الى الامام عمليـات التخصص والتركز ، ويشترط الحاجة الملحة الى وحدة الاهداف والى تنسيق اعمال شتى اجزاء العضوية الانتاجية .

والمركزيـة لا تنحصر فقط فى ان هيئـات الادارة الاقتصادية العامة تصبح ضرورية وتجرى اقامتهـا (على نطاق الاقتصاد الوطنى ككل) وفى خضوع جميـــع حلقات الاقتصاد لتلك الهيئات . ففهم المركزية على انها مطابقة لوجود هيئات الادارة المركزية لا يعكس الامر الرئيسى : الخضوع الصارم من قبل كل حلقـة من حلقات الاقتصاد

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٥٧ .

الدنيا للحلقة الاعلى . واذا تكلمنا بصورة رمزية فان المركزية «تتوضع» ليس فى عاصمة البلد ، بل فى كل مكان وحيثما توجد علاقات بين الحلقات الصغيرة والكبيرة ، والحلقات الدنيا والعليا ، علاقات الفرقة تجاه القطاع ، وعلاقات القطاع تجاه الورشة ، وعلاقات الورشة تجاه المصنع والخ . . ولذلك فان عملية تشديد المركزية تشمل كذلك على الدوام تحسين عمل الهيئات المركزية للادارة ، وترسيخ آلية خضوع هيئات الاقتصاد الدنيا للاهداف التى تضعها امامها الحلقة الاعلى منها .

وبالتالى ، فان المركزية تفترض توزيع الوظائف والحقوق والواجبات بصورة محددة . ويمكن ان نميز فى اطار المركزية ، كجزئين مكونين لها ، القيادة الممركزة والحلقات المدارة التى تعمل بصورة مستقلة . ولا يجوز الخلط بين المركزية والقيادة الممركزة ، حيث ان الوظائف المستقلة تمارس ايضا على اساس الخضوع المركزى للاهداف العامة الواحدة .

وعلى الرغم من جميع خصائص ادارة الاقتصاد فى ظل الاشتراكية الا انه لا مفر من ان تتضمن عددا من مبادىء الادارة الاقتصادية المميزة بهذه الدرجة او تلك لاساليب الانتاج كلها . ويدخل فى عداد تلك المبادىء على وجه الخصوص الجمع بين المركزية واللامركزية ، والقيادة الفردية والجماعية ، والانضباط والاستقلالية ، والمبادرة والمسؤولية ، ومبدأ سلّم الخضوع المتبادل ما بين المصالح الاقتصادية ، وغير ذلك . ومن السهل ان نجد فى تحديد لينين للمركزية الديموقراطية جميع هذه الاجزاء التاريخية العامة المركبة للادارة الاقتصادية . ومما يفترض وجود المبادىء العامة فى المركزية

الديموقراطية انه توجد فى ظل الاشتراكية ايضا تلك الوظائف للادارة الاقتصادية التى يتشابه مضمونها وآلية تنفيذها فى كل المجتمعات . ويدخل فى نطاق تلك الوظائف : ضمان نسب تجديد الانتاج ، التوصل الى الوحدة الضرورية بين المصالح الاقتصادية المتناقضة ، استخدام الاشكال والاساليب الاقتصادية والسياسية والحقوقية والتنظيمية وغيرها التى تتطابق مع تلك المهام .

ولا يعقل بتاتا اقامة ادارة اقتصادية فعالة بدون المعرفة العميقة بكل جوانب الادارة تلك ، وبدون التحديد الصحيح للتناسب بين المركزية واللامركزية ، والمبادرة والمسؤولية ، والاستقلالية والانضباط . ولكن ماذا يعنى التناسب الصحيح بين تلك الجوانب ؟ انها جميعا تعتبر تاريخية ، ولذلك فانها تتطلب طريقة تاريخية ملموسة فى معالجتها ، اى بالدرجة الاولى مراعاة المستوى الملموس لتطور القوى المنتجة وخاصية النظام الاجتماعى الاقتصادى . وذاك هو السبب فى ان المركزية الديموقراطية لا تقتصر على المبادىء العامة للادارة . فجوهرها يكمن خارج حدود مضمون تلك المبادىء ، مهما كان المظهر الخارجى لذاك المضمون ، اى ليس فى مجال السمات المتشابهة بين المجتمع الاشتراكى والمجتمع الرأسمالى ، بل فى مجال الفوارق النوعية بينهما .

ان الفوارق فى النظام الاجتماعى الاقتصادى تحدد الفوارق الجذرية فى طابع واساليب المبادىء المشار اليها . ولذلك لا يمكن الكشف عن جوهر المركزية الديموقراطية الا على اساس تحليل علاقات الملكية

الاشتراكية ونظام المصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى .

وبغية فهم جوهر المركزية الديموقراطية لا بد من الاخذ بالاعتبار ان الملكية الاجتماعية الاشتراكية هى اولا ، تشمل جميع وسائل الانتاج الاساسية ، وثانيا ، تمثل وحدة ديالكتيكية للمساواة بين الناس والفوارق الهامة بينهم فيما يتعلق بالموقف من وسائل الانتاج ، اضف الى ذلك ان هذه المساواة هى جانب بارز للتناقضات ، اما اتجاه التطور فيعتبر تساوى الوضع الاجتماعى الاقتصادى للناس والانتقال «من المساواة الشكلية الى المساواة الفعلية ، اى الى تحقيق قاعدة «من كل حسب كفاءاته ولكل حسب حاجاته»» * . ان المستوى العالى لتعميم وسائل الانتاج فى ظل الاشتراكية يتيح ويجعل من الضرورى ممارسة شؤون الاقتصاد بصورة منهاجية . واما سنة تطور الاشتراكية من المساواة الاجتماعية الاقتصادية غير الكاملة الى المساواة الكاملة لجميع افراد المجتمع فتفترض النظام الاشتراكى البحت للمصالح الاجتماعية الاقتصادية . وتتلخص خاصية هذا النظام فى ان شتى المصالح (مصالح الشعب باسره والطبقات والفئات والجماعات والافراد) ، وعلى الرغم من جميع الفوارق القائمة بينها ، هى واحدة بالاساس ومن حيث الجذور : واحدة من حيث الاتجاه (التساوى التدريجى) ومن حيث الهدف النهائى (المساواة الاجتماعية الاقتصادية الكاملة) لحركتها . وان الوحدة العميقة لشتى المصالح ، وتطابقها من حيث الاساس ومن حيث

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٣ ، ص ٩٩ .

الامر الرئيسى ، يجعلان التناقضات فيما بينها غير تناحرية .

ومن هنا تصبح مفهومة خاصية المركزية الديموقراطية كطراز للادارة . ويعتبر بمثابة اهم وظيفة لادارة الاقتصاد الوطنى حل التناقضات بين شتى المصالح الاقتصادية وضمان وحدة اعمال المعبرين عن تلك المصالح المختلفة . وتتلخص الخاصية المميزة للمركزية الديموقراطية فى انها تمثل طرازا جديدا مبدئيا لم تعرفه البشرية قبل الاشتراكية فى علاقات الادارة ، طرازا يتميز **بالوحدة الجذرية بين مصالح الذى يدير والذى يدار .** وهذا الطراز الجديد للصلة المتبادلة بين المصالح انما هو الذى يشترط الطابع الديموقراطى للادارة الاشتراكية . وفقط من وجهة نظر خاصية الادارة فى ظل الاشتراكية – ديموقراطيتها – يصبح من الممكن الفهم الصحيح لتلك المبادئ العامة فى الادارة التى تبدو وكأن الاشتراكية «ترثها» من المراحل السابقة للتطور الاجتماعى (المركزية ، الاستقلالية العملياتية ، وحدة القيادة ، وما الى ذلك) .

وعلى هذا النحو بالذات تجرى المعالجة المنهجية لقضايا الادارة الاشتراكية فى مؤلفات لينين . وهذه القضايا هى على الدوام متعددة الجوانب بالنسبة للينين . فالمسألة لا تطرح اطلاقا على مستوى التبعية الصرفة فقط ، ومن وجهة نظر من يخضع لمن فقط ، وكيفية تحديد الوظائف الملموسة . ولم ينس لينين ابدا ان يؤكد فى معرض معالجته لآلية الجمع – فى ظل الاشتراكية – بين المركزية واللامركزية ، والقيادة الفردية ومشاركة الجماهير فى الادارة ، والمسؤولية

والمبادرة ، وما شابه ذلك ، ان يؤكد على خاصية مبادىء الادارة هذه جميعا ، تلك الخاصية التى تتأتى من ديموقراطية الادارة الاشتراكية (طوعية المركزية ، امكانية التطوير الكامل وبدون عوائق للمبادرة من الاسفل ، والانضباط الواعى ، وما الى ذلك) .

وتؤول المركزية الديموقراطية احيانا بصيغة ساذجة «المركزية مضافا اليها الديموقراطية» . ويجرى عندئذ خلط المركزية بالتمركز وبعمل الهيئات المركزية للادارة ، اما الديموقراطية فتقتصر على استقلالية الهيئات الدنيا فى اتخاذها وتنفيذها للقرارات . وتلك طبعا هى بعض التصورات غير السليمة التى لا تتيح ادراك الامر الرئيسى ، وهو ان الادارة المركزية هى ديموقراطية فى ظروف الاشتراكية الحقيقية ، وهى ديموقراطية الى تلك الدرجة ذاتها التى يرتبط بها جانب آخر من المركزية ، الا وهو العمل اللامركزى المستقل نسبيا .

وتحظى بأهمية منهجية فائقة فى هذا المجال تلك الاماكن فى مؤلفات لينين حيث يؤكد على الحاجة الملحة للنضال من اجل اقرار مبادىء ديموقراطية حقيقية فى عمل الهيئات المركزية لجهاز الدولة . وسنكتفى الآن بايراد مثالين فقط . ففى مقالة «ملاحظات انتقادية حول المسألة القومية» يحذر لينين من قصر مضمون المركزية على الشكل التاريخى الملموس لوجودها : «ان الناس عندنا يخلطون دائما بين المركزية من جهة وبين التعسف والبيروقراطية من جهة اخرى . وكان لا بد لتاريخ روسيا ان يؤدى بالطبع الى مثل هذا التشوش والخلط ، ولكن ذلك لا يجوز اطلاقا للماركسيين» * . ويقف لينين على هذا النحو

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٤ ، ص ١٤٤ .

الصارم ضد ذاك الخلط غير المسموح به لانه يفسح المجال امام عدم فهم امكانيات الانقلاب الجذرى فى طابع الادارة فى مجرى الثورة الاشتراكية .

يكشف لينين عن التعاقب فى خلط المركزية بالبيروقراطية من جهة ، ومن جهة ثانية بالفكرة الانتهازية حول محدودية الديموقراطية الاشتراكية ، وبما يزعمونه من ان الاشتراكية تقتبس بصورة حتمية جهاز الدولة القديم من الرأسمالية ، ويقول : «فقط الناس الذين حشيت رؤوسهم حشوا «بالايمان الخرافى الاعمى» البرجوازى الصغير بالدولة يستطيعون ان يروا فى القضاء على آلة الدولة البرجوازية قضاء على المركزية ! . . لا يمكن البتة ان يخطر لبرنشتين * ببال احتمال مركزية طوعية ، توحيد طوعى للكومونات فى امة ، تلاحم طوعى للكومونات البروليتارية فى امر تحطيم السيادة البرجوازية وآلة الدولة البرجوازية . فبرنشتين ، شأنه شأن جميع ذوى الذهنية البرجوازية الصغيرة ، يتصور المركزية بمثابة شىء لا يمكن فرضه والابقاء عليه الا من اعلى ، وعن طريق دواوين الموظفين والطغمة العسكرية» ** .

لقد ذاد لينين بدأب وثبات عن المركزية الديموقراطية بوصفها مبدأ للادارة الاقتصادية

---

* ادوارد برنشتين (١٨٥٠ـ١٩٣٢) ـ احد زعماء الجناح الانتهازى المتطرف فى الاشتراكية الديموقراطية الالمانية والعالمية ، ونظرى التحريفية والاصلاحية .

** لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٣ ، ص ٥٣ـ ٥٤ .

الديموقراطية الحقيقية ، يقع على طرفى نقيض مع المركزية البيروقراطية ، وعدم المسؤولية الفوضوية ، وعدم التنظيم ، وعدم الانضباط . واكد لينين : «اننا نقف الى جانب المركزية الديموقراطيـــة ، وينبغى الادراك بوضوح كم هو بعيد الفرق بين المركزية الديموقراطية وبين المركزية البيروقراطية من جهة ، وبينهـــا وبين الفوضوية من جهة اخرى» * . ويقدم النشاط العمـــلى الذى مارسه لينين بوصفه قائد الحزب والحكومة مادة غنية جدا لدراسة التنوع الهائل فى اشكال ووسائل التطبيق المتواصل لهذا المنطلق البرنامجى .

لقد كان لينين يرى فى البيروقراطية على الدوام الخطر الرئيسى فى مجال الادارة . ويعود الى لينين التحديد الدقيق لمضمون البيروقراطية ولجذورها الاجتماعيـــة

---

* لينين . المؤلفات الكاملـــة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٥١ .

التاريخية . والبيروقراطيون فى تعريف لينين ، هم اشخاص ذوو امتيازات ، منفصلون عن الجماهير ويقفون فوقها * . وجوهر البيروقراطية انما يكمن فى الانفصال عن الجماهير ، وعن مصالح الجماهير ، وما ينجم عن ذلك من تناقض مصالح الذين يديرون والذين يدارون ، وفى السعى لتفضيل مصالح اولئك الذين يقع فى ايديهم زمام الادارة . وتكتسب البيروقراطية فى ظروف الرأسمالية ، والامبريالية خاصة ، جذورا اجتماعية مكينة فى تقسيم المجتمع الى مالكين لوسائل الانتاج والى عمال مأجورين ، الى مستغِلين ومستغَلين . ومع ازالة الرأسمالية ، مع تصفية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، يقضى ايضا على الاساس الاجتماعى الطبقى للبيروقراطية . غير ان ذلك لا يقدم تلقائيا ضمانة كاملة ضد البيروقراطية . وكان لينين قلق البال على الدوام فيما يتعلق بالبيروقراطية فى جهاز الدولة وجهاز الاقتصاد السوفييتيين . وكان لا يخفى ولو بأقل الدرجات هذا الخطر عن الحزب ، مكررا تسمية البيروقراطية بانها تشويه للسلطة السوفييتية .

وبين لينين فى معرض تحليله للاسباب الاجتماعية التاريخية للبيروقراطية ان الاسباب الحاسمة بينها ناجمة عن صعوبات المرحلة الانتقالية ، المتعلقة بخاصية الثورة الاشتراكية فى روسيا . وكان احد اسباب البيروقراطية يكمن على وجه الخصوص فى ان الجهاز

---

* راجعوا لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٣ ، ص ١١٥ .

السوفييتي اضطر فى الاوقات الاولى لاستخدام الموظفين السابقين (القيصريين) . كما ان المستوى الثقافى فى البلاد كان منخفضا ، وكانت افضل قوى الطبقة العاملة منهمكة فى الحرب الاهليـــة . وكان الانتاج مبعثرا على ملايين الاستثمارات الفلاحية ، واقتصاد البلاد مدمرا . وكل ذلـــك كان يغذى بصورة متواصلـــة ميول انتشار البيروقراطية ، ولم يفقد قوته الا على قدر حل أهم المهام الاقتصادية والسياسية للمرحلة الانتقالية .

واذا تكلمنا بصورة عامة فان صعوبات المرحلة الانتقالية ليست خاصية وقفا على روسيا وحدها ، بل ان هذه الصعوبات كانت هائلة عندنا بسبب من تبعثر الاقتصاد وعواقب الاحداث الحربية فى البلاد . ولكن حتى تلك الثورة الاشتراكية

فى بلد رأسمالى متطور ليست فى مأمن من الصعوبات ، بما فيها فى المجال الاقتصادى ايضا . ان تلك البيانات التبسيطية لـ«اليساريين الجدد» الناجمة عن توهم ان الصعوبات كلها ستزول الى الابد فور ان يجرى تقديم مقاليد السلطة لهم على طبق من ذهب ، لاولئك «اليساريين» المزعومين ، لا تدل على اى شيء آخر سوى ان اصحاب تلك الوعود المتفائلة غير متضلعين بما فيه الكفاية فى الشؤون الاقتصادية .

ولم ينحن البلاشفـــة اللينينيون امام الصعوبات الاقتصادية ، بل نظموا الانتاج ، وتوصلوا الى انمـــاء مردوده . ولكن التاريخ يعرف امثلة اخرى ، عندما كان يتم التراجع امام تلك الصعوبات فى محاولـــة لاخماد الخوف منها بالصياحات الطنانة عن النجاحات الكبيرة . وكما تدل التجربة فان هذا الموقف يؤدى بصورة سريعة

على وجه الخصوص الى اشاعة البيروقراطية فى الدولة ، والى فقدان اهـــم المكتسبات الديموقراطيـــة للثورة الاشتراكية . وعواقب النهج الماوى للقيادة الصينية انما تؤكد هذه الحقيقة .

فبأى شيء رأى لينين خطر البيروقراطية بشكـــل ملموس ؟ اولا ، فى انها لا تتيح فى الواقـــع تطبيـــق الديموقراطية فى النظام الاشتراكى السوفييتى . وكما اشار لينين مرارا فان البيروقراطية تأخذ ميلا نحو اقامة طراز تقليدى واحد فى الادارة . وفى ذلك بالذات يكمن الخطر ، حيث ان المحاكاة والتقليد هما حاجزان مانعان يسدان الطريق امام المبادرة من الاسفل ، وامام الابتكار والمباراة اكثر ما يكون . وبذلك تنتفى امكانية تحقيق الافضليات الحاسمة للديموقراطية الاشتراكية والنظام الاشتراكى بوجه عام . وثانيا ، تشكل البيروقراطيـــة اخطر عائق امام ممارسة المركزية ، بغض النظر عن ان ذلك يبدو متناقضا للغاية للوهلة الاولى . فالبيروقراطية تملك الميل لمركزة حل المسائل الصغيرة الملموســـة الهائلة العدد ، وتفرض وصاية تافهـــة على الحلقات الدنيا ، وتؤدى الى جعل القرارات غير عملية وغيرمحددة . وتسعى البيروقراطية لان تأخذ فى نطاقها ما لا تقـــدر عليه ، ونتيجة لهذا الافراط تفوت اكثر الامور الحاحا . « . ان التدخل البيروقراطى فى المسائل المحليـــة (المنطقية ، القومية ، الخ .) **الخالصة** يشكـــل بصورة عامة عائقا من اكبر العوائـــق فى طريـــق التطور الاقتصادى والسياسى كما يشكل بصورة خاصة عائقا

من العوائق القائمة بوجه **المركزية** فى المسائل الجدية ، الهامة ، الاساسية» * .

ومن الواضح تماما ان النتيجتين السلبيتين المشار اليهما للبيروقراطية كانتا خطيرتين بصورة خاصة فى بداية المرحلة الانتقاليـــة ، حيث ان تركيز الموارد الاقتصادية ، وتطوير المبادرة ، والدعــم من جانب الجماهير كانت عوامل على غاية الاهمية بالنسبة لانتصار الثورة ، بينما كانت البيروقراطية تقضى على ذلك كله . وتلك هى بواعث عدم هوادة لينين فى النضال ضــد البيروقراطية !

وقام لينين فى احدى خطبه الاخيرة بلفت الاهتمام الى ضرورة مواصلة تحسين جهاز الادارة ، الامر الذى كان يلح عليه دائما ، واستخلص ايضا بعض نتائج عمل خمس سنوات فى هذا المجال . قال لينين : «اننا مقتنعون بان ثورتنا اذ احرزت النجاحات الراهنة فانما كان ذلك لاننا اولينا اكبر الاهتمام للسلطات المحلية ولخبرة الاماكن ذاتها على الدوام ... واننى اذ اقول ان الثورة ... قد انجزت قضيتها بمثل هذه السرعة فانما ذلك لاننا اعتمدنا كلية على العناصر المحلية ، ولاننا فتحنا امامها آفاقا رحبة للنشاط ، ولاننا كنا ننتظر من الاماكن بالذات تلك الحماسة التى جعلت اعمال ثورتنا سريعة ولا رجوع عنها ... ولقد شكلت علاقة الاماكن بالمركز مهمة كبيرة بالنسبة لنا ، ولا اريد البتة ان اقول اننا قد حللنا هذه المهمــة على الدوام بصورة مثالية ، فنحن لا يحق لنا حتى ان نحلم بمثل هذا الحل

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٤ ، ص ١٤٦ .

المثالى فى ظل المستوى الثقافى العام الذى نملكه . اما ان هذه المهمة قد حلت بشكل اكثر صدقا وحقيقة ورسوخا مما فى اى دولة اخرى مهما كانت – فذلك ما نستطيع قوله بكل جرأة واقدام» * .

لقد وجه لينين الحزب الى النضال الطويل والعنيف والذى لا يعرف المساومة ضد البيروقراطية وقال : «ان النضال ضد البيروقراطية فى بلد فلاحى منهك القوى للغاية يتطلب وقتا طويلا . ويجب القيام بهذا النضال بصورة صارمة دون ان تلين عزيمتنا . . .» * * .

ولم يضن لينين لا بالقوى ولا بالوقت من اجل قيادة العمل المتعلق بوضع ، وان يضع هو شخصيا ، عشرات ان لم يكن مئات الاساليب الملموسة لـ«ملاحقة» الروتين والبيروقراطية والتكاسل والتبطل على حد تعبيره . وكان المغزى الاستراتيجى لهذا العمل على غاية الوضوح دائما : «ان النضال ضد التشويه البيروقراطى للتنظيم السوفييتى انما تضمنه متانة الصلات التى تربط السوفييتات مع «الشعب» ، اى مع الشغيلة والمستثمَرين ، ومرونة هذه الصلات ومطاطيتها» * * * . واكد لينين على ضرورة تنويع اشكال واساليب الرقابة من الاسفل ، «بغية شل اى شبح لامكانية تشويه السلطة السوفييتية ، بغية استئصال الزؤان البيروقراطى تكرارا ودون كلل» * * * * .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، ص ٢٤٩ .

* * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٥٢ ، ص ١٩٤ .

* * * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ٢٠٥– ٢٠٦ .

* * * * المصدر نفسه .

وان الاسلوب الاكثر فعالية فى النضال ضد البيروقراطية هو مشاركة الكادحين الواسعة فى ادارة الشؤون الاجتماعية . وتعتمد الديموقراطية الاشتراكية على فعالية واستقلالية الجماهير . ولذلك فقد اعار الحزب اللينينى اهمية من الدرجة الاولى لهذا الجانب من اضفاء الديموقراطية على الحياة الاجتماعية منذ مرحلة المباشرة بالبناء الاشتراكى . وكان يجرى على الدوام تنويع اشكال المشاركة الفعالة للجماهير فى شؤون المجتمع . وكانت الحفلات الخطابية والاجتماعات اكثر الاشكال جماهيرية وتطورا عضويا فى مجرى الثورة . واصبحت الجماهيرية والحماسة فيما بعد من سمات المباراة الاشتراكية .

يمثل التراجع الفوضوى-النقابى عن المركزية الديموقراطية تشويها آخر لسنن الادارة الاشتراكية . فهو يؤدى عمليا الى تلك العواقب ذاتها ، والى تحطيم القيادة المركزية ،والى اقامة العوائق امام المبادرة من الاسفل ، تلك المبادرة التى تتطور لما فيه مصالح حل المهام الاجتماعية الكبيرة . ويعتمد انصار الانحراف الفوضوى-النقابى على المصالح الاقتصادية المحلية ، الاقليمية ، المنعزلة ، وبذلك بالذات فانهم يوجهون نشاط الكادحين وجماعاتهم وجهة مجانبة للمهام الاقتصادية العامة ، الرئيسية ، التى لا يمكن بدون حلها تلبية الحاجات الفردية والجماعية على الطريقة الاشتراكية . ولقد وقف لينين بمنتهى الحزم ضد التشويه الفوضوى-النقابى للاشتراكية . وصاغ الموقف العام من ذاك التشويه فى مسودة الاحكام الاساسية للسياسة الاقتصادية التى كتبها فى نيسان (ابريل) عام

١٩١٨ : «النضال غير المشروط والذى لا يعرف الهوادة ضد الموقف النقابى والمشوش من المشاريع المؤممة . والتطبيق الثابت والدؤوب للمركزية فى الحياة الاقتصادية على النطاق الوطنى العام» * .

وتفسر الى حد كبير اهمية التراث النظرى اللينينى فى قضايا الادارة بشمولية وتنوع تحليلها فى كل غنى صلاتها المتبادلة وتحولها المتبادل . وليس من شك فى ان مركز ثقل النشاط النظرى اللينينى فى هذا المجال يكمن فى وضع اساليب واشكال القيادة الاقتصادية فى ظل الاشتراكية . ويجرى النضال من اجل التطبيق الثابت والمنتظم للمركزية الديموقراطية **بالواقع** قبل كل شىء ، **وعمليا** قبل كل شىء ، اما المناقشة النظرية والسياسية فهى تكمل النضال العملى ، وتعتبر بالطبع اسلوبا لتحديد اتجاهات وخطط مواصلة النضال ، وتعبئة الحزب والشعب من اجل هذا النضال . ويشكل هذا التقليد اللينينى اليوم ايضا شرطا لا بد منه لتوطيد الدور القيادى للحزب فى البناء الشيوعى .

وسنسعى لاظهار النضال المتعدد الجوانب الذى خاضه لينين والحزب الشيوعى السوفييتى من اجل التطبيق العملى للمركزية الديموقراطية الاشتراكية ، وذلك على مثال معالجتهما النظرية والعملية لاهم قضيتين فى الادارة : اولا ، الجمع بين المركزية والاستقلالية ، وثانيا ، الجمع بين القيادة الفردية والقيادة الجماعية . ونشير على الفور الى ان هاتين القضيتين الملموستين كلتيهما تحلان المسألة الرئيسية فى القيادة الاقتصادية

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ٢١٨ .

الاشتراكية ، وهى المسألة المتعلقة بطرق واساليب التطبيق الفعال للمركزية والديموقراطية الاشتراكيتين . ولنلاحظ بانه يقوم هنا الجمع الذى اصبح معروفا لنا ، الا وهو وحدة الاقتصاد والسياسة . فالمركزية هى النتيجة الموضوعية لسير التطور السابق كله للقوى المنتجة ، والمطلب الذى يتأتى من وضعها المعاصر . اما الديموقراطية الاشتراكيـــة فهى اسمى انجاز لصراع البروليتاريـــا الطبقى ، وجزء لا يتجـــزء من الثورة الاشتراكية المتصاعدة .

لقد اوردنا سابقا الكثير من اقوال لينين الحاسمة ، المتعلقة بانه نصير للمركزية (المركزية الديموقراطية بالطبع ، وليس اى مركزية بوجه عام) . ولقد نمت الافضليات الاقتصادية للمركزية مرات كثيرة فى ظروف الملكية الاجتماعية . ولينين يهتم بالمركزية ليس بصورة مأخوذة بحد ذاتها ، وليس بمفهومها المجرد ، بل كمبدأ عام وواحد لتنظيم مجالات الادارة المتنوعة والملموسة .

وان اهم وظيفة للقيادة الاقتصادية هى وضـــع السياسة الاقتصادية . وهذه الوظيفة هى مركزية من حيث جوهرها ذاته . وكان لينين يسعى جهده عـــلى الدوام ، وهو على رأس الحزب والدولة ، لان يستميل افضل القوى لمناقشة وحل قضايا السياسة الاقتصادية . ولقد ادرك واوضح مدى تعقد مسألة وضع السياســـة الاقتصادية . وليست صالحة هنا على الاطلاق الطريقة التجريدية ، طريقة الكتب اذ ان «. . . الناس قد اعتادوا ان يعارضوا بصورة مجردة الرأسمالية بالاشتراكية ؛ وكانوا يضعون بينهما ، بوقار ورزانة كلمة : «قفزة» . . . ولا يكفى المرء ان يكون ثوريا ونصيرا للاشتراكية او

شيوعيا بوجه عام» * . ولا بد للنشاط الثورى الناجح فى مجال الاقتصاد من معرفة طرح المهمة طرحا تاريخيا ملموسا . «ان اصعب مهمة على الاطلاق فى التحولات الخطيرة والتغيرات فى الحياة الاجتماعية – هى مهمة حسبان حساب ميزة اى انتقال ... وهذا الانتقال (من الرأسمالية الى الاشتراكية – **المؤلف**) سيشغل سنوات كثيرة فى افضل الحالات . وتنقسم سياستنا فى هذه المرحلة الى عدد من الانتقالات الاصغر نطاقا . وان كل صعوبة المهمة الملقاة على عاتقنا ، وكل صعوبة السياسة ، وفن السياسة كله ، تكمن فى ان نحسب الحساب لخصوصية المهام المتعلقة بكل انتقال من هذه الانتقالات» * * .

ولقد حقق الحزب ، بقيادة لينين المباشرة وبمشاركته الحاسمة ، ثلاثة انتقالات من هذا النوع ، وتم وضع ثلاث سياسات اقتصادية مختلفة وتطبيقها بنجاح فى الواقع العملى : السياسة الاقتصادية فى الاشهر الاولى لوجود السلطة السوفييتية (فى ظروف انتصار الثورة الاشتراكية وحتى بداية الحرب الاهلية) ؛ والسياسة الاقتصادية للشيوعية الحربية ؛ والسياسة الاقتصادية الجديدة . وهى جميعا تشكل نماذج للعملية والمرونة والراديكالية ، التى تقوم على الادراك العميق والملموس للحاجات الواقعية والسنن الاقتصادية .

وتطلبت المرحلة الحالية فى تطور بلادنا جهودا

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ٢٠٤–٢٠٥ .

* * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٠ ، ص ١٠٤ .

جبارة من الحزب لوضع سياسة اقتصادية تراعـــــى خصائص هذا التطور .

والانتقاد الذاتى هو سمة للشيوعيين من الطراز اللينينى . وليس من قبيل الصدفة ان رأى لينين ان اهم مقدمة للادارة الاقتصادية الناجحة هى الموقف الانتقادى للمشرفين (وللهيئات القيادية) من نشاطهم والتلاحـــم الوثيق ، على هذا الاساس ، بين واقع الادارة والعلم . وكتب لينين : «. . . عندما يكون الشيوعى اداريا فان واجبه الاول ان يتجنب المبالغة فى اصدار الاوامر ، وان يراعى فى البداية ما قد انجزه العلم . . . وان ينجز فى

البداية دراسة (فى التقارير ، فى الصحافة ، فى الاجتماعات ، وغيرها) ، دراسة الموضع الذى ارتكبنا فيه خطيئة بالذات ، وعلى هذا الاساس فقط نتدارك ما وقعنا فيه . . . المزيد من الدراسة لاخطائنا العملية» * .
ومن المناسب ان نشير هنا الى ان لينين نفسه قد قيم مرارا تقييما انتقاديا للغاية عمل جهاز الدولة الذى كان يقوده . وهو اذ ادان الانتقاد الفارغ ، فانه كان يحفز على الانتقاد العملى والجدى . ورأى فى ذلك قوة خلاقة ، وكان يحلم بالانتقاد من جانب **جماهير** الشغيلة ، وبتحويل الانتقاد الى قوة مادية تهاجم الاخطاء وتدعم النجاحات .

ولننتقل الآن الى معالجة مسألة كيف كان لينين يتمثل الصلة المتبادلة بين القيادة الفردية والقيادة الجماعية ، والصلة المتبادلة بين القائد وجماهير الشغيلة . لقد اكد لينين انه لا يجب على القيادة الفردية ان يجمعها جامع ما بالبيروقراطية ، ولا يمكن للادارة ان تكون على قدر كاف من الفعالية بدون استمالة الجماهير بصورة واسعة للمشاركة فيها ، وبدون الرقابة والانتقاد من الاسفل .

ولقد جرى تكوين الجهاز السوفييتى للادارة الاقتصادية فى ظل اعتبارات تاريخية ملموسة خاصة للغاية . ووصف لينين فى نهاية آذار (مارس) سنة ١٩١٨ حالة هذه العملية على الوجه التالى : «ان المؤسسات السوفييتية . . . والهيئات الاقتصادية . . . لا تزال الآن فى مرحلة الاختمار وعدم التكون النهائى . ومن الطبيعى انه يغلب فى هذه الهيئات الجانب الجدلى ، كما يقال ، او

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ٣٤٧ .

جانب الاجتماعات الخطابية على الجانـــب العملى . ولا يمكن ان يكون الامر على خلاف ذلك ، لانه لا يمكن حتى مجرد الكلام عن اية تحويلات ثورية بدون استمالة فئات جديدة من الشعب الى البناء الاجتماعى ، وبدون ايقاظ فعالية الجماهير الواسعة ، التى كانت لا تزال نائمة حتى الآن» * .

ومن الطبيعى ان الاجتماعات الخطابية لا تعتبر شكلا الزاميا لانتقال الجماهير من الخمول الى المشاركة الفعالة فى الادارة وفى الحياة الاجتماعية . بل ان الاجتماعات الخطابية كانت شكلا لتنفيذ مثل هذه الوظيفة الاجتماعية نجم الى حد معين عن خصائص روسيا فى تلك السنوات . وفى الحقيقة فان غالبية العمال والفلاحين كانوا اميين تماما او شبه اميين . وكان من الصعوبـــة بمكان اصدار الصحف والنشرات (وذلك على الرغم من ان الميل الى القراءة كان عظيما) . ولم يكن من وجود عملى للاذاعة . اما السينما فقد كانت فى طور النشوء (اضف الى ذلك انها كانت صامتة) . وكانت خبرة الشيوعيين فى العمل ضئيلة ، حتى على قلة وسائل الاعلام الجماهيرى التى كانوا يتصرفون بها . وفى الوقت ذاته كانت عظيمة خبرة التحريض بين الجماهير ، ومعرفة الحياة كانت فائقة . وكل ذلك جعل من الاجتماعات الخطابية شكلا فعالا لتنظيم الجماهير . ومن الواضح ان مثل هذا الشكل بالذات يمكن ان لا يكون الشكل الرئيسى فى البلدان الاخرى ، وفى ظروف تاريخية اخرى . غير ان السنة الحتمية التى اشار اليها لينين واوضحها مرارا هى ايقاظ الفعالية الاجتماعية

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٥٤ .

لدى الجماهير الخاملة سابقا . وبدون ذلك ليس للثورة ما تعتمد عليه فى قضية تحطيم جهاز الادارة القديم وانشاء الجهاز الجديد .

وبرأى لينين ، ينبغى على عملية بعث الفعالية الاجتماعية لجماهير الكادحين ان تكون عملية دائمية . وان التطور العارم للديموقراطية الاشتراكية لا يتعارض ، ولو بأدنى الدرجات ، مع ضرورة اشاعة التنظيم الدقيق والصارم بصورة متزايدة . ولقد اعار لينين اهتماما كبيرا للغاية لشرح وايضاح ديالكتيك الصلة المتبادلة فيما بينهما . واهتم لينين بهذه القضية على وجه الخصوص من وجهة نظر الجمع بين الديموقراطية والقيادة الفردية ، والقيادة الفردية والقيادة الجماعية ، اذ ان الحاجة الى ايجاد الادارة الدقيقة والعملية للانتاج كانت احدى اكثر الحاجات الحاحا التى كان يعانيها الاقتصاد السوفييتى انذاك .

صاغ لينين على الشكل التالى الاتجاه العام للعمل المتعلق بالجمع بين القيادة الفردية والمشاركة الواسعة للجماهير فى الادارة : «. . . يجب علينا ، دون ان نوقف اطلاقا تحضير الجماهير لمشاركتها فى ادارة الدولة والاقتصاد وجميع شؤون المجتمع ، ودون ان نعرقل اطلاقا مناقشتها المسهبة للمهام الجديدة (بل على العكس مساعدتها بكل الوسائل للقيام بهذه المناقشة بغية ان تتوصل بصورة مستقلة الى الحلول الصحيحة) ، يجب علينا فى الوقت ذاته ان نبتدئ بصرامة بتحديد مرتبتين من الوظائف الديموقراطية : المناقشات والاجتماعات الخطابية من جهة ، ومن جهة اخرى فرض اصرم المسؤولية عن الوظائف التنفيذية وبدون شك عن التنفيذ العملى ،

الانضباطى ، الطوعى للتوجيهات والتعليمات ، تلـــك الامور الضرورية لان تعمل الآلية الاقتصادية كما تعمل الساعة بالفعل» * .

ومن الهام ان نشير هنا الى ان لينين ينظر الى المسؤولية الصارمة والانضباط كمرتبة من مراتب الوظائف الديموقراطية . ويتجلى فى طرح المسألة على هذا الوجه ، وبصورة دقيقة على وجه الخصوص ، الفهـــم اللينينى التاريخى الملموس للديموقراطيـــة . وان الانتاج الاشتراكى المعاصر يولد بصورة حتمية درجات مختلفة من مركزة شتى وظائف الادارة ، وذلك على الرغم من انه يجب ان يجرى تنفيذها جميعا وبدون استثناء على اسس الديموقراطية الاشتراكية . ومن هنا تنجم الاشكال والطرق المختلفة لتطبيق هذه الديموقراطيـــة الاشتراكية .

ومن الهام جدا فهم الفكرة اللينينية المتعلقة بان مبادئ التنظيم الديموقراطى لهيئات الادارة الدنيا والعليا هى واحدة . ويؤدى انفصال الحلقات التى تدير عـــن الحلقات التى تدار ، فى هذه الهيئات وفى تلك ، الى البيروقراطية ، والى الغطرسة والمبالغة فى الصلاحيات ، والى الطغيان . واستمالة الجماهير بصورة واسعة الى الادارة هى وحدها التى يمكنها ان تنقذ هذه الهيئات وتلك من البيروقراطية . وفى الحقيقـــة ، فان اشكال هذه الاستمالة لا يمكن ان تكون واحدة بالنسبة لادارة شتى حلقات الاقتصاد . ففى ادارة المشاريع يمكن للاجتماع

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٥٥- ١٥٦ .

الانتاجى ان يلعب دورا كبيرا نسبيا ، بينما فى ادارة الفرع فان هذا الدور يلعبه مثلا ، المجلس العام او الهيئة العامة وما الى ذلك . ولكن القضية لا تنحصر فى الشكل بل فى الجوهر .

وتصادفنا فى مؤلفات لينين الاحكام المتعلقـــة بضرورة المسؤولية الصارمة ، والانضباط ، ومبدأ القيادة الفردية وما شابه ذلك ، اكثر الى درجة كبيرة مما تصادفنا الاحكام المتعلقة بانه ينبغى للجماهير ان تملك حق انتخاب القادة ، وتغييرهم ، والحق فى الرقابة عليهم وما الى ذلك . ويفسر هذا الامر بانه كان على لينين ان يقوم بنضال دؤوب من اجل الجمع على افضل وجه بين وحدة القيادة والاستقلالية ، والانضباط والمبادهة ،

والمسؤولية والمبادرة ، وذلك عندما كانت هنالك النزعة نحو الاجتماعات الخطابية ، بينما كانت تظهر فى الحزب مرارا قوى تبالغ بالقيادة الجماعية وبالمناقشات لما فيه الحاق الضرر بمبدأ وحدة القيادة . ولقد عين لينين فى مؤلفاته بما يكفى من الدقة حدود القيادة الفردية ، وحدد بصورة مبدئية وظائف (مجال عمل) القائد الفرد والهيئات الجماعية التى تمثل الجماهير وقال : «علينا ان نتعلم كيف نؤالف روح الجماهير الكادحة الديموقراطى كما تتجلى فى الاجتماعات الحاشدة العاصفة ، الفياضة كفيضان الربيع – مع الطاعة **الحديدية** فى اثناء العمل ، مع **الخضوع المطلق** فى اثناء العمل لارادة فرد واحد ، لارادة القائد السوفييتى» * .

ان مقياس تحديد مجالات القيادة الفردية والجماعية هو مدى ملموسية وسرعة ادارة الانتاج . وما من شك فى ان المناقشة الواسعة لبرنامج النشاط واتخاذ الحلول بصورة جماعية يساعدان على التحليل المعمق لحاجات الاقتصاد ، وعلى ايجاد الحلول الاقتصادية الاكثر فعالية . بيد انه لا يمكن هنا التغاضى عن عامل الوقت . فالاقتصاد يتطلب حلولا عملية سريعة بصورة دائمة ، بينما لا تستطيع الهيئات ، ناهيك عن الاجتماعات والمجالس العامة ، وما شابه ذلك من اشكال العمل ، ان تضمن المستوى اللازم من العملياتية . ولا ينبغى للجماعية برأى لينين «ان تعرقل سرعة وثبات الحلول ، وان تخمد

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ٢٠٣ . كرر لينين فيما بعد هذه الفقرة فى خطابه امام المؤتمر التاسع للحزب عام ١٩٢٠ (المجلد ٤٠ ، ص ٢٧٢–٢٧٣) .

مسؤولية كل عامل على حدة» * . وفى الوقت نفسه فان القيادة الفردية القادرة على ضمان المسؤولية ، وسرعة وثبات الحلول ، ليست قادرة دائما على ضمان العمق الكافى والكفاءة الكافية لمستوى الحلول . والجماعية وحدها هى التى تتمتع بتلك المزايا . ومن هنا يأتى تعيين الحدود : فالمسائل الجذرية يجب ان تحل بصورة جماعية ، بينما يمكن ان يوكل الى القيادة الفردية تنفيذ هذه الحلول ، اى اتخاذ الكثير من الحلول ذات الطابع الجارى (على ان تكون القيادة الفردية خاضعة بالطبع على الدوام للرقابة من جانب الجماهير) .

ولقد تناول لينين بالمعالجة فى مؤلفاته المكرسة للمركزية الديموقراطية وارساء اسس قيادة الاقتصاد على النمط الاشتراكى ، تناول مسائل ذات اهمية حيوية دائمة . ولذلك فان قضايا تحسين الادارة لا تزال اليوم ايضا ، وعلى الرغم من مدى تغير ظروف تطور الاقتصاد السوفييتى ، هى ذاتها كما عالجها لينين .

ولا تزال المسألة الاساسية هى تطبيق المبادئ اللينينية المتعلقة بالمركزية الديموقراطية فى الواقع العملى . فالاقتصاد الاشتراكى المعاصر يتطلب ، الى درجة اكبر بكثير مما كان عليه الحال قبل بضعة عقود من السنين ، تشديد المركزية بوصفها وحدة صارمة (درجات المرؤوسية والتبعية) لجميع النشاطات الاقتصادية . ولا بد للتوصل الى ذلك من تحسين اشكال واساليب عمل هيئات الادارة المركزية ، ومواصلة توسيع النشاط الابداعى للشغيلة ولجماعات العاملين ومبادراتهم . ولا

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٩ ، ص ٣٠٨ .

يمكن حل هذه المهام الا بالسير على طريق مواصلة اضفاء طابع الديموقراطية على الادارة ، اى على اساس الصلة المترسخة باستمرار بين الادارة وبين مصالح الشعب الكادح ، واستمالة الشغيلة الى عملية الادارة ، وتعزيز الانضباط الواعى العملى والاقتصادى .

لقد عالجنا بما يكفى من التفصيل فى الفصلين السابقين من هذا الكتاب ضرورة تشديد المركزية فى ظروف الاقتصاد الاشتراكى المتطور ، وكذلك الطرق والاساليب الاساسية لهذا التشديد . اما التوجيه السياسى الصائب للتطور الاقتصادى ، والجمع العضوى بين منجزات الثورة العلمية التكنيكية وبين افضليات الاشتراكية بواسطة اساليب مثل هذا الجمع المميزة للمجتمع الاشتراكى ، وضرورة العمل بموجب خطة واحدة للاقتصاد الوطنى ، وطرق تحسين التخطيط فى الظروف المعاصرة – ان كل ذلك وبعض المسائل الاخرى المرتبطة مباشرة بقضية تشديد المركزية ، فقد نوقشت بما فيه الكفاية ، كما تذكرون ، فيما سبق . وستجرى فى الفصول اللاحقة معالجة عدد من الظواهر الاجتماعية الاقتصادية ، التى يمثل الكثير منها شكلا خاصا لاستمالة الشغيلة الى المشاركة الواسعة فى الشؤون الاجتماعية وفى ادارة الاقتصاد . ومن بين تلك المسائل : المباراة الاشتراكية ، والانضباط العملى والواعى ، والمصلحة الاشتراكية فى العمل ، وغير ذلك . وعلى هذا النحو تتخلل الكتاب بأسره المعالجة الايجابية لكيفية تطبيق الادارة المركزية الديموقراطية فى الواقع العملى .

وسنتوقف فى نهاية هذا الفصل عند وصف تلك الظواهر التى وجه المؤتمر الخامس والعشرون للحزب

الشيوعى السوفييتى المواطنين السوفييت للنضال ضدها بصورة حازمة . ونولى اهتمامنا لهذه الظواهر السلبية ليس لأنها تسود حياة البلد الاقتصادية ، فهى ليست من الامور المميزة للمجتمع الاشتراكى . بل ان «القضية تكمن فى شىء آخر . ان التمسك الثابت بالاسلوب اللينينى فى العمل هو مقدمة النجاح لنشاط المنظمات الحزبية ومجالس السوفييتات والهيئات الاقتصادية ، ولتطبيق جميع خططنا» * . وورد فى تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب ان الاسلوب اللينينى هو اسلوب ينفى الذاتية ، ومشبع بالموقف العلمى ازاء كل العمليات الاجتماعية . انه اسلوب خلاق . «وهو يتطلب تشددا كبيرا ازاء النفس وازاء الآخرين ، ويستبعد الغرور ، ويعارض اى مظهر للبيروقراطية والشكلية» * * .

ولا تزال حيوية للمجتمع الاشتراكى فى ايامنا ايضا مهام النضال الثابت والدؤوب والذى لا يعرف المهادنة ضد مظاهر البيروقراطية ، وعدم الانضباط ، وعدم الرغبة بمراعاة اوامر حلقات الادارة العليا .

ان البيروقراطية تملك العديد من المظاهر . وطرازها النموذجى السابق هو التعسف والرغبة فى اصدار الاوامر دون معرفة كافية ببواطن الامور . ويمكن ان نصادف الآن ايضا بيروقراطيا من هذا الطراز . فهو

---

* «مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى» ، ص ٦٩ــ٧٠ .

* * المصدر نفسه ، ص ٦٨ .

لا يرغب ان يستمع لاى اعتراض ، ولا يتعمق فى جوهر الحجج التى يجرى تقديمها ، ويقرب اليه اناسا مستعدين للتضحية بالمصالح العامة لقاء المصالح الشخصية ، والوصوليين غير المبدئيين ، الذين يندر ان يوجد بينهم اشخاص مطلعون وعارفون بالفعل .

وتغير فى ظروفنا الحالية ايضا رجل الاقتصاد ذو العادات الفوضوية . فهو لا يلقى الخطب التى تمجد الاستقلالية الخارقة ، ولا يدعو الى عصيان هيئات الادارة الاعلى . بل انه يسعى جهده لتنفيذ ذلك كله بنشاطه العملى . ولكن كيف ؟ بشتى الاساليب .

واحد هذه الاساليب خرق معدلات النشاط الانتاجى ، ونظام استخدام الموارد وما شابه ذلك . وعلى سبيل المثال فقد تم الكشف عن خروقات لنظام اسبوع العمل المحدد من قبل الدولة فى عدد من المناجم ، وذلك بنتيجة التحقيق الذى اجرته الهيئات الحكومية السوفييتية عقب مقال نشرته صحيفة الشبيبة «كومسومولسكايا برافدا» فى تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٥ . ويمكن ضرب امثلة اخرى عندما كانت المشاريع تلوث الانهار والهواء بالفضلات الصناعية على الرغم من تحريم القوانين لذلك . ونحن نرى انه يجب فى جميع مثل هذه الحوادث لعدم الانضباط الاقتصادى ايجاد ليس المخالف وحسب ، وبل وايضا تلك الحلقة الادارية التى تغافلت عن ذلك الخرق .

وهناك نوع آخر ، الا وهو الرغبة فى التأويل الكيفى لقرارات هيئات الادارة العليا . وغالبا ما يحصل مثل هذا الخرق فى تلك الاماكن حيث تصدر توجيهات

غير دقيقة ، واوامر لا تتصف بالملموسية والدقة . ورغبة فى تخفيف وقع الضرر الذى يمكن ان ينجم عن التنفيذ الدقيق للاوامر السيئة (غير الملموسة وغير العملية) فان المشاريع والاتحادات وبعض العاملين يكتسبون ما يشبه نوعا ما من المراس للتملص من الاوامر الصادرة من الاعلى ، ويبدؤون بعد ذلك بمواجهة توجيهات الهيئات العليا ، المعللة بما فيه الكفاية ، يواجهونها بخصومة عنيدة . ويسعون جهدهم فى ذلك لتأويل تلك التوجيهات على هواهم ، ولعدم تنفيذها بصورة دقيقة ، طارحين فى المقام الاول مصلحتهم الخاصة الضيقة .

ان الكلام عن البيروقراطية وعن الميول الفوضوية يمكن ان يجرى فقط بوصفه استثناءات من القاعدة العامة . ومن اجل حصر الظواهر من هذا النوع فى اطار الاستثناءات ينبغى القيام بعمل دؤوب فى مجال التطبيق الواقعى للمركزية الديموقراطية بالذات . وان تشديد القيادة المركزية عن طريق رفع مستواها العلمى ، وتحسين الاسلوب ، والرقابة من الاسفل ، وزيادة صرامة التحقق من تنفيذ القرارات وزيادة المسؤولية على جميع المستويات ، ومن ثم حفز فعالية ومبادرات الحلقات المدارة والشغيلة ، وزيادة الانضباط الواعى ، واتساع المباراة من اجل التنفيذ الافضل للمهام التى تضعها الدولة – كل ذلك يشكل الطرق الاساسية لتطوير المركزية الديموقراطية فى الظروف المعاصرة .

«ينبغى اقامة انضباط جديد فى العمل ، واقامة أشكـــال جديدة من الصلات الاجتماعية بيـــن الناس ، وايجاد أشكال وطرق جديدة لاستمالــة الناس الى العمل ...»

لقد غيّرت الاشتراكيـــة طابـــع العمل بصورة جذرية . . . وأنا أعرف ذلك من الكتب فقط ، حيث أن الانقلاب حصل قبل بداية حياتى . وليس من داع لعدم الثقة بالكتـــب ، ولكن المعرفــة المدعمة بخبرة الحياة الخاصة تتحول من معلومات نافعـــة الى قاعدة وطيدة فى معرفـــة العالـــم . وعلى سبيـــل المثال نعرف نحن السوفييتيين منذ نعومة أظفارنـــا وعن ظهر قلب القول الشائع : «ان العمل فى الاتحاد السوفييتى اصبح قضيـــة شرف ، قضية مجيدة ، قضية جرأة وبطولـــة» . غير ان موقف الاحترام من العمل قد ترسخ فى صدورنا ليس من خلال تلك الجملة : بل عبر التجربة الخاصة .

. . . فى الصباح الباكر أنطلق من محطة المترو الى مصنع المصابيح الكهربائية حيث أعمل . ويتدفق الناس من جميـــع الشوارع ، ويزداد تيار العمال كبرا ويتحرك بسرعة وبخطوات موزونة وهائلـــة . اننا ذاهبون الى العمل . وأنـــا أعرف عن كل واحد من ألوف الناس هذه الأمر الأهم : فأنا واياهم ذاهبون للمباشرة بالعمـــل . وبعد ذلك يبتدىء يوم العمل ، ومن ثم التيار المنطلـــق باتجاه العودة من أبواب المصنع . وكذلك هو الحـــال يوما بعد آخر . ويملأ جناحيك على الدوام شعور يغمرك

بالفخار بصورة لاارادية وتروح تنظر الى العالم بهدوء وثقة . انه شعور الانسان بالمشاركة فى قضية مجيدة ولائقة بالانسان . وكما تصدح أغنية تحظى بالشعبية عندنا ، فهناك ما أشكر عليه «بوابة المصنع تلك ، لأنها أدخلتنى فى غمار الناس» .

يورد عالم الاجتماع السوفييتى يانكوف معطيات ممتعة . فمن بين آلاف الموسكوفيات اللاتى قمن بالاجابة على أسئلة استمارة الاستفتاء فان ٨٦٪ منهن قد أكدن أنهن يعملن بغية «المشاركة فى العمل الاجتماعى النافع» ، و٧٢٪ منهن قلن من أجل «أن يكن موجودات ضمن الجماعة» . ومن الطبيعى أنهن ذهبن الى العمل من أجل الحصول على النقود أيضا . فقد أجابت نسبة ٩١٪ من النساء اللاتى جرى بينهن الاستفتاء أنهن يعملن بغية «الحصول على أجور اضافية» للأسرة . بيد أن الأجرة بعيدة جدا عن أن تحدد لوحدها رغبة النساء بالمشاركة فى العمل المنظم اجتماعيا . فقد طرح علماء الاجتماع السؤال التالى : «هل ستواصلين العمل فيما لو أصبح زوجك يحصل على أجرة تعادل ما تحصلان عليه أنتما الاثنان معا الآن ؟» وقد أجابت نسبة تقارب ٧٠٪ من النساء اللاتى جرى بينهن الاستفتاء بـ«نعم» .

واننى أثق بهذه الأرقام لأننى لمست مثل هذا الموقف من العمل لدى الغالبية العظمى من الناس الذين التقيت بهم فى الحياة . وان ما يذهلنى أكثر شىء : هو أننى لا أستطيع أن أتمثل موقفا آخر من العمل ، بينما كان أجدادى على ما يبدو لا يستطيعون أن يتمثلوا أن الأمور ستصبح هكذا . وانها لتغيرات سريعة وعميقة بالفعل .

فما هو المقصود بطابع العمل ؟ قبل كل شيء هناك جانبان على غاية الأهمية ، وهما طراز التنظيم الاجتماعى للعمل ، وموقف العاملين أنفسهم من العمل . ويحصل انقلاب جذرى فى كلا الجانبين على السواء فى مرحلة البناء الاشتراكى . وقد كشف لينين بشكل عميق عن جوهر هذا الانقلاب . وأشار فى مقالة «المبادرة الكبرى» على سبيل المثال الى أن : «. . . البروليتاريا تمثل وتحقق ، بالقياس الى الرأسمالية ، النموذج الأعلى لتنظيم العمل فى المجتمع . ذلك هو جوهر المسألة . ومن هنا تنبع القوة ، من هنا ضمان انتصار الشيوعية التام المحتوم .

. . . وكان التنظيم الرأسمالى للعمل الاجتماعى يرتكز على طاعة الجوع ؛ وكان السواد الأعظم من الشغيلة يظلون ، حتى فى أكثر الجمهوريات المتمدنة والديموقراطية تقدما ، ورغم كل التقدم الذى حققته الثقافة البرجوازية والديموقراطية البرجوازية ، جماهير مرعوبة وجاهلة من العبيد المأجورين أو الفلاحين المرهقين ، تنهبهم وتستبد بهم حفنة من الرأسماليين . أما التنظيم الشيوعى للعمل الاجتماعى ، الذى تشكل الاشتراكية الخطوة الأولى فى سبيله ، فانه يرتكز وسيرتكز أكثر فاكثر على طاعة واعية يتقبلها الشغيلة أنفسهم بملء حريتهم ، بعد أن يخلعوا نير الملاكين العقاريين والرأسماليين على السواء» * .

فما هى التغيرات الأساسية فى العمل التى ضمنتها الاشتراكية ، والتى تسمح بالاعتقاد بأن طابع العمل قد

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٩ ، ص ١٣ـ ١٤ .

طرأ عليه تغير جذرى ؟ ان التغير الأهم والأروع الذى طرأ على طابع العمل فى مجرى البناء الاشتراكى هو **تحرره من الاستغلال وتحوله فى الوقت ذاته الى حق لا ينزع للانسان** . وينص دستور الاتحاد السوفييتى ، خلافا لدساتير الكثير من البلدان الرأسمالية ، على حق كل مواطن سوفييتى فى العمل . ويبين واقع البناء الاشتراكى أن نظامنا يضمن بالفعل الحق لكل مواطن فى العمل .

وأدت الاشتراكية الى **ارتقاء النشاط العملى** وذلك باتاحتها الكشف عن أهميته الاجتماعية الى أقصى الدرجات . ولقد كان العمل على الدوام أساس حياة المجتمع ، وكانت نتائجه تخصص دائما وفى نهاية المطاف لتلبية حاجات الانسان . ولكن العمل كان خاضعا للملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ومستغلا من قبلها . ولذلك فانه أولا ، لم يستطع أن يؤدى على الوجه الأكمل وبدون عوائق وظيفته الاجتماعية الحقيقية ، وهى انتاج السلع لتلبية حاجات الناس وتطورهم الشامل . وثانيا ، ان حالة الاضطهاد التى كان يعانيه العمل قد ولدت التصوّر وكأنه ليس هو ، بل الرأسمال أو نوع آخر من الملكية الخاصة هو الذى يشكل أساس حياة المجتمع ورفاهية أفراده . ولقى هذا الوهم الدعم المركز من جانب ايديولوجيى الطبقات الاستغلالية . وكان العمل يعتبر منذ القدم لعنة وعقابا .

ان الاشتراكية بتحريرها للعمل من الاستغلال ، وبقضائها على الملكية الخاصة ، قد أظهرت بصورة جلية للعالم كله الدور الحقيقى للعمل ، وأزالت الحواجز التى كانت تقف على طريق التحقيق التام لغايته الاجتماعية

الحقيقية . ويكمن أحد مبادىء البناء الاجتماعى ، التى يثبتها دستور الاتحاد السوفييتى ، فى الآتى : «يحدد العمل النافع اجتماعيا ونتائجه وضع الانسان فى المجتمع» . والمقصود بذلك ليس الرفاهية المادية وحسب . فالاشتراكية قد حولت النشاط العملى الى أنبل مهمة ، والى مصدر للقيم الأخلاقية السامية . وكان يسود عبر القرون السعى لـ«شق الطريق فى الحياة» بواسطة اقتناء المتلكات الخاصة والتحرر من العمل على هذا الأساس . أما الاشتراكية فقد قوضت هذه المثل ، وأرست أسسا وطيدة للاهتمام الأخلاقى بالعمل . وأوجد تاريخ البناء الاشتراكى أشكالا هائلة ومتنوعة لهذا الاهتمام ، وذلك يعنى أن الشغيلة يدركون جيدا أهمية نشاطهم بالنسبة للمجتمع ، بينما ترسخ فى المجتمع نظام من القواعد والقيم الأخلاقية يعتبر العمل النزيه فى سبيل المصلحة العامة احدى الفضائل السامية فى ظله .

وجهت الاشتراكية تطور العمل فى مجرى جديد ، ووفرت الظروف الموضوعية **لتحول العمل تدريجيا الى المطلب الحيوى الأول لكل فرد من أفراد المجتمع .**

ومن الطبيعى أن عملية اغتناء النشاط الانسانى بسعادة الابداع والمبادرة والبحث ، قد جرت أيضا فى تلك المجتمعات القائمة على الملكية الخاصة . بيد أن الطبقات الاستغلالية قد وقفت على نفسها احتكار الحق فى العمل الابداعى ، أما نصيب الجماهير الواسعة من الكادحين فقد بقى على الغالب «العمل الأسود» المرتبط بالارهاق ، والضرر بالصحة ، والرتابة البليدة ، وما الى ذلك . ومرت القرون ، وتطور الانتاج ، وتغيرت الحدود الملموسة لتقسيم العمل الجائر والاستغلالى . ولكن

الملكية الخاصة تذود اليوم أيضا عن عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية بين عمل الجماهير الواسعة ونشاط الفئات المتميزة فى المجتمع .

وتوفر الملكية الاجتماعية المقدمات لازالة التناقضات بين العمل الفكرى والجسدى ، والعمل الابداعى وغير الابداعى . فالمجتمع الاشتراكى يبنى منذ البداية قاعدته المادية الانتاجية مع مراعاة التصفية التدريجية للعمل الشاق والضار والرتيب والممل . وتحقق الاشتراكية الثورة الثقافية التى يعتبر النمو السريع لمقدرة الناس على العمل ، واغناء هذه المقدرة ، من نتائجها الأساسية .

ومن الطبيعى أن عملية تحول العمل الى المطلب الحيوى الأول لا تزال بعيدة من نهايتها اليوم أيضا . فمن الصعب فى أمد تاريخى وجيز ردم تلك الهوة العميقة التى أوجدتها الملكية الخاصة بين العمل الابداعى والعمل غير الابداعى . غير أن بحوث علم الاجتماع تبين باقناع مدى العمل الذى تم انجازه فى هذا المجال . ويمكن التأكيد بأن الجانب الابداعى فى العمل قد أصبح ضرورة بالنسبة لغالبية الشغيلة السوفييت ، وأصبحت امكانية اظهار المقدرة فى العمل حاجة موضوعية . وعلى الرغم من أن هذه الأخيرة لا تزال فى الوقت الراهن أقل الحاحا من الحاجة الى تأمين الوسائل المادية للمعيشة ، الا أنه لا يعقل مع ذلك وجود العامل المعاصر بدون تلبية مطالبه الابداعية . وذلك يعنى أن الاهتمام المادى والمعنوى ، والحوافز المادية والمعنوية على العمل لا يمكن أن تحل بالكامل الآن قضية المصلحة فى العمل وحفز العامل . بل يجب أن يجرى استكمالها بتلك الحوافز

للعمل التى هى ضرورية لتلبية مطالب الشغيلة الابداعية وتوليد الاهتمام الابداعى الضرورى لديهم .

ويترسخ لدى الشغيلة فى ظل الاشتراكية **موقف جديد ازاء العمل ، كما وتتطور علاقات متبادلة جديدة فى مجرى العمل** . ويتجلى ذلك فى الطراز الجديد من الانضباط العملى وفى الطراز الجديد من المباراة فى العمل .

ان الانضباط والمباراة يعتبران سمتين لازمتين لأى عمل مشترك منظـم اجتماعيـا . ولكن طابعهما يرتبط بصورة حاسمة بالظروف الاجتماعية الاقتصادية التى يتم العمل فيها ، وبتلـك الحوافـز على العمل التى تميز هذا النظام أو ذاك . وتبقى الحوافـز الماديـة فى ظـل الاشتراكيـة أهم البواعث التى تحضّ على الانضباط ، والفعالية فى العمل ، والمبادرة ، وعلو الهمّة . وبالاضافة الى ذلك فان الاشتراكية ، بتأمينها الحق فى العمل لكـل فرد ، فانها تقضى الى الأبد على تلك الطاعة التى يولدهـا الخوف من عدم الضمان المادى . ويتغير طابـع المباراة من حيث جذوره : فعلاقات المزاحمة تزول الى الأبد ، وتنشـأ علاقات المباراة **الاشتراكية** القائمة على أساس التعاون الرفاقى والمساعدة المتبادلة .

ولكن التحـرر من خوف الاملاق والافلاس لا يعنى البتة اضعاف الانضباط والمباراة . ذلك لأن الاشتراكية تتيـح بأقصى القوة استخدام وسائـل جديدة لتعزيز الانضباط واتسـاع المباراة . وان تطـور الحوافز الماديـة والمعنوية على العمل يوقظ الانضباط الواعى (الانضباط الذاتى) ، ويضفى على المباراة طابع التعاون الرفاقى ، والمساعدة المتبادلـة ، والاغنـاء الابداعى المتبادل .

والاشتراكية تعنى **التقدم فى مجال تنظيم العمل أيضا**، حيث أنها تقيم موضوعيا أفضل المقدمات الاجتماعية الاقتصادية لتطبيق المنجزات العلمية والمكتشفات والتحسينات والخبرة الطليعية فى تنظيم عمل العمال المنفردين والفرق والورشات والمشاريع . ويتيح التخطيط المركزى للاقتصاد الوطنى تنظيم العمل على أسس علمية على نطاق البلد بأسره وحتى الكثير من البلدان الاشتراكية معا . كل ذلك يجعل من الممكن زيادة حصة العمل النافع اجتماعيا والضرورى اجتماعيا فى مجمل نفقات العمل ، وتقليص نفقات وعدم فعالية بذل العمل الى درجة بالغة .

تلك هى بصورة موجزة السمات الأساسية للعمل الاشتراكى . وبفضلها تفتح الاشتراكية آفاقا جديدة أمام زيادة فعالية (انتاجية) العمل الاجتماعى ، وبذلك بالذات فانها توفر ، كما أشار لينين ، المقدمة الأهم ، المقدمة الرئيسية ، لانتصارها على الرأسمالية .

ولننظر الآن بتفصيل أكبر فى قضايا التنظيم الاجتماعى للعمل وتكون الموقف الجديد للناس ازاء العمل . فالسلطة السوفييتية قد أولت منذ البداية أهمية استثنائية فائقة لقضايا التنظيم المنطقى للعمل فى المجتمع ، ولاستمالة أوسع ما يمكن من الجماهير وكل قادر على العمل للمشاركة فى العمل من أجل خير الشعب ، وللبناء الاشتراكى ، كما أن السلطة السوفييتية بذلت الكثير من القوى على وجه الخصوص لحل هذه القضايا .

وكانت الصعوبة الرئيسية تكمن فى أن البلاد لم تكن تملك فى تلك المرحلة المبكرة امكانية تقديم العمل لكل مواطن من مواطنيها . وقد تقلص بمرتين عدد أماكن

العمل فى الاقتصاد نتيجة للتدميرات الحربية ، وأصبح فيض السكان فى الريف ملموسا أكثر من ذى قبل ، وازداد ضغطه على سوق العمل فى المدن . وكان واحد من كل ثلاثة عاطلين عن العمل بالمتوسط يتوجهون الى بورصة العمل بعد الحرب الأهلية ، فى بداية العشرينات ، يبقى بدون عمل . وفى تلك المرحلة كان يقابل كل ١٠٠ عامل فى الصناعة ٨-١٩ عاطلا عن العمل حسب مختلف شهور السنة .

ان وجود جيش العاطلين عن العمل فى المجتمع البرجوازى ما هو الا أحد أنواع الاحتياطات . فهناك احتياطى من القدرات الانتاجية ، وهناك أراض غير مستعملة ، وهناك احتياطات من المواد ، كما أن هناك أناسا لا يشتركون فى الانتاج الاجتماعى . . . وان الحفاظ على أى احتياطى يتطلب النفقات . واذا كانت الطبقة العاملة نشيطة فى النضال ضد أصحاب الأعمال فانها ترغمهم على الانفاق لاعالة العاطلين عن العمل بشكل اعانات بسبب البطالة . ولكن البطالة فى كل الأحوال هى ظاهرة طبيعية وعادية وحتمية بالنسبة للرأسمالية . ويمكن للعاطلين عن العمل أن يكونوا عدة ملايين ، أو أن لا تكون هناك بطالة بشكل عام فى بعض الأوقات ، بيد أن السبب الاجتماعى للبطالة ووجودها المألوف لا يمكن فصلهما عن الرأسمالية .

وان النظام الاجتماعى الاقتصادى الاشتراكى هو مناف للبطالة من حيث المبدأ . وذلك ليس فقط لأن الاشتراكية ، كمجتمع يتميز بالانسانية ، تتناقض مع مآسى الناس الذين يجدون أنفسهم بلا عمل وفى وضع من عدم الثقة الاجتماعية وما شابه ذلك . بل ومن الممكن

أيضا اظهار تنافى البطالـــة مع الاشتراكية على أساس المناقشـــة العلمية «الهادئة» . وكما سبق القول فان البطالة هى أحد الاحتياطات بالنسبة للرأسماليـــة . وطبيعى أنه لا بد من الاحتياطات للاقتصاد المنظـــم منهاجيا أيضا . ولكن البطالة غير مقبولة عندنا كشكـــل لتأمين احتياطات العمل . وذلك أولا ، لأن البطالـــة هى تبديد سافر للقوة العاملـــة التى هى المورد الرئيسى للانتاج . وثانيا ، لأنه لا يمكن لعاطل عن العمل ان يكون مواطنا ذا فعالية اجتماعية كافية فى ظروف الاشتراكية ، حيث يتحدد الوضع الاجتماعى للانسان بمشاركتـــه الفعلية فى الانتاج . والانسان الكادح هو الذى يشكـــل القاعدة الاجتماعيـــة السياسية والقاعدة الاجتماعيـــة الاقتصادية للاشتراكية . ومن هنا ينجم أن البطالة تقوض أسس الاشتراكية . وذلـك هو السبب فى أن المهمـــة الأولى التى قامت أمام شعبنا فى بداية طريقه الاشتراكى هى مهمة تأمين العمل لكل قادر عليه ، والتطبيق الواقعى للحق فى العمل والزامية العمل .

وقد تمـــت تصفية البطالة بالكامل فى الاتحـــاد السوفييتى فى نهاية عام ١٩٣٠ ، ولم تظهر منذ ذلـــك الوقت اطلاقـــا كظاهرة اجتماعيـــة . وان التوظيفات الضخمة فى الاقتصاد الوطنى ، وفى البناء وفى اعادة تجهيز المشاريع قد ضمنت ولا تزال تضمن اليوم أيضـــا ازديادا سريعا بمافيه الكفاية لعدد أماكن العمل وأعداد العاملين فى الانتاج الاجتماعى .

ان العدد الفعلى لأماكن العمل التى يتم ايجادهـا سنويا هو أكبر بعض الشىء من ازديـاد عدد العاملين ، وفى السنوات الأخيرة كان هذا التفوق يشكل ٥٠٪ كحـد

أدنى . ويكمن الأمر فى أن التقدم العلمى التكنيكى للانتاج يؤدى الى اخراج قسم من العاملين من أماكن عملهم السابقة ، وينبغى لذلك ايجاد العمل لهم فى أماكن عمل جديدة . وكما نرى فان أفضليات النظام الاشتراكى لا تتحقق تلقائيا ، بل بفضل التطور المنهاجى للانتاج ، الذى ينطوى على الحفاظ الواعى على التناسب بين عدد أماكن العمل وأعداد السكان القادرين على العمل .

وقد نشأت بعض القضايا الجديدة فى مجال الاهتمام الاجتماعى بصدد الاستخدام الرشيد للموارد البشرية ، وذلك على قاعدة المنجزات الكبيرة والثابتة المتعلقة بضمان الظروف الاجتماعية لشمولية العمل والعمالة الكاملة . والقضية الأكثر أهمية بين هذه القضايا هى من دون شك قضية ضمان المزيد من التطابق بين قدرات الناس على العمل والمحتوى الفعلى للعمل الذى يقومون به .

وتدل المقارنة بين المعطيات الاحصائية التالية على مدى عمق وحدة هذه القضية . فمن جهة أولى فان ٧٨٪ من جميع العاملين فى الاقتصاد الوطنى يتمتعون بتعليم لا يقل عن المتوسط غير الكامل ، أى لا أقل من سبعة أو ثمانية صفوف . ويعمل فى الاقتصاد ما يزيد عن ٢٤ مليون اختصاصى ، ويدرس فى المعاهد التعليمية العليا وفى المعاهد المتوسطة المتخصصة ٩,٦ مليون شخص ، ويتخرج أكثر من ٣ ملايين شخص سنويا من المدارس الثانوية الكاملة . ولم تملك بلادنا فى أى وقت من الأوقات سابقا مثل هذا المدى من التعليم ومثل هذا المستوى من سعة معارف الكادرات . ومن جهة ثانية ، وعلى الرغم من الوتائر العالية للتقدم العلمى التكنيكى

وجهود الدولة السوفييتية فى مجال مكننة العمليات التى تطلب جهدا واسعا من العمل ، فان ما يزيد عن نصف نفقات العمل فى الاقتصاد الوطنى لا تزال تعود بعد الى العمل اليدوى . ففى نهاية الستينات كان ٧٢,٧٪ من جميع الشغيلة يعملون عملا جسديا على الغالب (بموجب معطيات احصاء السكان عام ١٩٧٠) . وان أكثر من نصف نفقات العمل فى الصناعة ، و٦٦٪ من نفقات العمل فى البناء ، وما لا يقل عن ثلثى نفقات العمل فى الزراعة كانت عملا يدويا * . ولا تزال عالية بعد حصة العمل المرهق ، كما أن العمل الضار بالصحة لم تتم ازالته بعد . وتنشأ فى هذه الظروف مهمة تأمين ليس مجرد مكان العمل لكل عامل ، بل ضمان مكان العمل ذاك الذى يستطيع العامل أن يكشف ويظهر فيه جميع قدراته والذى يمكن أن يضمن له امكانية مواصلة تطوره .

وهذه المهمة هى مهمة جامعة من حيث أسلوب حلها . فهى تفترض من جهة أولى ، وضع وتنفيذ برنامج من قبل الدولة لمكننة وأتمتة الانتاج بصورة شاملة ، ومن جهة ثانية رفع المستوى العلمى لتخطيط تحضير الاختصاصيين ، وزيادة تأهيل الكادرات ، وتحسين عملية الدراسة ، والتنظيم المنهاجى لاعادة تأهيل العاملين الذين يجرى تحريرهم من العمل فى مجرى التقدم العلمى التكنيكى .

وبقدر حل المهام من هذا النوع يجرى بشكل واقعى توسيع الحق فى العمل . وقد تم تحديد هذا الحق بصورة واسعة وملموسة فى دستور الاتحاد السوفييتى

---

* تعود هذه المعطيات الى سنة ١٩٧٢ .

الذى أقر عام ١٩٧٧ : «لمواطنى الاتحاد السوفييتى الحق فى العمل ، أى فى الحصول على عمل مضمون ومدفوع الأجر حسب كمية العمل ونوعيته ، على ان لا يقل الأجر عن الحد الادنى الذى اقرته الدولة ، بما فى ذلك الحق فى اختيار المهنة ونوع الأشغال والعمل حسب الميول والمؤهلات والاعداد المهنى والتعليم ومع أخذ حاجات المجتمع بعين الاعتبار» * .

ان مسألة التنظيم الاجتماعى للعمل هى مسألة حيوية ليس فقط من وجهة نظر الحقوق التى يتمتع بها الشغيلة فى المجتمع الاشتراكى ، بل وأيضا من حيث الاستخدام الفعلى لهذه الحقوق ولقد سبق ان تكلمنا عن الامكانيات التى يملكها المواطنون السوفييت لتطبيق هذه الحقوق فى مجتمعنا . يضاف الى ذلك أن الحكومة لا ينثنى لها عزم عن توفير الظروف الموضوعية الأكثر ملاءمة بغية أن يحقق كل عامل حقوقه وامكانياته (ويمكن أن ندرج فى عداد هذه الظروف : تحسين تخطيط الانتاج ، والامداد المادى التكنيكى ، وتزويد المشاريع بالكادرات الضرورية بصورة كاملة ، وما شابه ذلك) .

وقد قدم المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى فى اطار برنامج التنمية الاجتماعية فى الخطة الخمسية العاشرة ، مهمة **تحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية والانتاجية للعمل** ، وتقوية طابعه الابداعى ، والتخفيض الكلى للعمل اليدوى ، والقليل التأهيل ، والعمل الجسدى المرهق .

---

* دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (القانون الاساسى) . ص ١٨ .

ويمكن أن ندرج فى عداد الظروف الاجتماعية الاقتصادية للعمل درجة تأمين أماكن العمل للسكان القادرين عليه ، ونظام تغيير أماكن العمل المعمول به فى المجتمع ، والموقف الاجتماعى من هذه المهنة أو تلك ، أى سمعتها ، وما يحدده القانون من طول يوم العمل وأسبوعه وسنته وما شابه ذلك من مواصفات الوضع الاجتماعى الذى يجرى فيه العمل . أما الظروف الانتاجية للعمل فتعود اليها مواصفات مكان العمل ومجرى العمل نفسه . وهذه المواصفات هى : توتر العمل (شدته) ، وعبؤه ، ونظام يوم العمل (جدوله) ، ووجود تأثيرات ضارة على عضوية الانسان ، وحالة صيانة العمل والأمن الصناعى ، ومدى تزويد مكان العمل بالتجهيزات (الاضاءة ، نظام الحرارة ، الرطوبة ، المساحة ، وجود الهاتف ، وما الى ذلك) ، وأخيرا حالة مجالات خدمات العامل فى المصنع (الفابريكة) (المعونة الطبية ، الرقابة الوقائية ، مطعم المصنع ، مكان الاستراحة ، الحمام ، غرفة خلع الملابس ، وما شابه ذلك) . ويتم فى الخطة الخمسية العاشرة تنفيذ تدابير ترمى الى تحسين ظروف العمل بمجملها .

ولا يمكن غض النظر عن ذاك التأثير الذى يتركه على ظروف العمل الاجتماعية والانتاجية النهج المطبق فى الاتحاد السوفييتى نحو تشديد عوامل النمو الرأسى فى الانتاج وزيادة الفعالية بصورة شاملة . وتواصل الخطة الخمسية العاشرة هذا الخط وتقدم متطلبات جديدة اضافية تجاه الانتاج فيما يتعلق بزيادة جودة العمل باكمله . ومن المخطط فى الوقت نفسه ممارسة

اجراءات توفر امكانيات واقعية لتحسين العمل من جهة ، والحفاظ على المستوى العالى من اهتمام الناس بالعمل ونتائجه من جهة أخرى .

ويتم التوصل الى تحسين جودة العمل ونمو الانتاجية فى الظروف المعاصرة بالدرجة الأولى عن طريق التحسينات التكنيكية السريعة ، وتطبيق المنجزات العلمية فى الانتاج ، وتغيير التكنولوجيا . ويمكن للتقدم العلمى التكنيكى فقط أن يكون قاعدة مكينة لتشديد عوامل النمو الرأسى فى عملية الانتاج ونمو فعاليته بصورة شاملة . وتنص توجيهات المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى على تعجيل اعادة التجهيز التكنيكى ، والتطبيق الواسع للأساليب الطليعية فى تنظيم العمل .

ان الوضع المعاصر للقاعدة المادية التكنيكية للانتاج فى البلد السوفييتى يتميز بوجود فوارق كبيرة فى تجهيز العمل ، وفى ظروف العمل . وتتجاوب أحكام وثيقة «الاتجاهات الأساسية لتطوير الاقتصاد الوطنى السوفييتى لسنوات ١٩٧٦-١٩٨٠» التى أقرها المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى ، تلك الأحكام المتعلقة بتقليص بالغ لنسبة العمل اليدوى فى الصناعة ، وبالأتمتة والمكننة فى الفروع الأخرى ، تتجاوب مع المصالح الملحة للشغيلة . فتعجيل مكننة الانتاج يفتح أمام الكثير من العمال آفاقا نحو تسهيل العمل ، والانتقال الى تنفيذ الاعمال التى تتطلب كفاءة أعلى ، والتى تتيح امكانيات أكثر اتساعا للابداع .

وتنص الوثيقة المشار اليها على تحسين الظروف من أجل أن يزيد العاملون من كفاءاتهم . ومن المعروف

أن التقدم العلمى التكنيكى فى الانتاج من شأنه ان يوفر وقت العمل ، ولذلك فانه يجعل من الممكن والضرورى تحرير قسم من العاملين من أماكن عملهم السابقة . وفى ظل الاشتراكية ، التى لا تعرف البطالة ، فان هذه العملية لا تترافق اطلاقا بالخصائص السلبية الملازمة لها فى ظل الرأسمالية . وعندما يأخذ التقدم العلمى التكنيكى للانتاج بالتسارع تجرى بسرعة أيضا عمليات تحرير العاملين وتنمو الحاجة لتوزيعهم على اماكن عمل جديدة . وستجرى تبعا لذلك مواصلة تطوير تنظيم الدولة لتلك القضية الاجتماعية الهامة التى هى توزيع العاملين على أماكن عمل أكثر ملاءمة وأرحب آفاقا . ويتجاوب هذا الأمر جملة وتفصيلا مع مصالح الانسان العامل ، ويتطابق مع مبادئ المجتمع الاشتراكى الذى لا يعلن فقط عن حق كل انسان فى العمل ، بل ويضمن أيضا هذا الحق فى الواقع .

وتنص الخطة الخمسية العاشرة على تحسين ظروف وصيانة العمل ، واستخدام المنجزات العلمية والتكنيكية بصورة أوسع ، وتحسين التكنولوجيا والتجهيزات من أجل ضمان الظروف لأمن العمل . وتزداد أهمية اعادة تجهيز المصانع والمشاريع القديمة . وفيما لو جرى تنفيذ هذا العمل بصورة شاملة فان نتائج اعادة التجهيز لن تقتصر على نمو الفعالية وحسب ، بل وتحسين ظروف العمل أيضا .

وتتطابق مصالح الشغيلة أيضا مع شعار تحسين جودة العمل بأسره . وان أى عامل ليس عديم الاكتراث بالنفع الذى يقدمه للمجتمع وللناس . فذلك ما يتيح له امكانية الرضاء المعنوى السامى بعمله وبالنفع الذى

تعود به نتائجـــه .

كما وتتسع دائرة المنتجات العالية الجودة . وما من شك فى أن ذلك كله يعود بالنفع ليس فقط على المجتمع وعلى مستهلكى المنتجات ، بل ويحمل أيضا سعادة معنوية كبيرة للمنتجين أنفسهم .

ولكن العامل لا يستطيع دائما انتاج منتجات عالية الجودة ، حتى ولو سعى جهده لذلك . فلا يزال من غير النادر حتى الآن نقصان المواد اللازمة ، وتخلخل ايقاع العمل ، ومن هنا ينجم الاضطرار للتعويض عن ذلـــك بترك مسائل الجودة فى المقام الثانى . كما أن التكنولوجيا ليست حديثة بما فيه الكفاية فى كل مكان . وهناك غير قليل من الأسباب التى تذهب هباء بالمقدمات المتوفرة للعمل ذى الجودة العالية . وقد نهجت الخطة الخمسية العاشرة نحو تحسين الجودة واستخدام جميع الاحتياطات لحل هذه المهمة .

من المؤكد ان الشغيلة ينظرون الى هذه المهمة على أنها هدف واقعى ومطروح فى وقته وضرورى بشكل ملح . وتنخرط أعداد متزايدة من العمال والمستخدمين والفلاحين التعاونيين فى المباراة من أجل تحسين الجودة . وتسعى الدولة لتعزيز حماس الشغيلة ليس بالحوافز المادية اللازمة وحسب ، بل وبالوسائل التنظيمية ، وكذلك باقامة المقدمات المادية للعمل العالى الجودة .

وتطرح الخطة الخمسية أمام العمال مهاما معقدة الى حد كبير . فمن الواجب زيادة الانتاجية بصورة ملحوظة وتوطيد انضباط العمل بصورة أكبر ، واستخدام

قدرات الماكينات والتجهيزات بشكل أكمل . وبغية القيام بكل ذلك اضافة الى زيادة الجودة من الضرورى أن تتوفر للعامل ظروف أكثر ملاءمة ليس للعمل وحسب ، بل وللراحة ولاشباع دائرة احتياجاته المتزايدة باستمرار . وقد أخذ الكثير من هذه الحاجات بالاعتبار فى «الاتجاهات الأساسية لتطوير الاقتصاد الوطنى السوفييتى لسنوات ١٩٧٦-١٩٨٠» . فهنا نجد مكافحة عدم ثبات الكادرات ورعاية نشاط منظمى الانتاج علميا ، وتحسين التغذية العامة فى المشاريع ، والكثير غير ذلك . ويعار فى الوقت نفسه اهتمام كبير لتوفير حوافز مادية فعالة تحض على العمل العالى الانتاجية والعالى الجودة .

ان معالجة الظروف الاجتماعية للعمل وقضايا مواصلة تحسينها ستكون غير كاملة اطلاقا بدون القاء الأضواء على مسائل وقت العمل ، والموقف الاجتماعى من المهن ومن النشاط فى شتى فروع العمل .

وفيما يتعلق بوقت العمل ، فان السنّة العامة للاشتراكية هى تقليص وقت العمل الالزامى (المحدد بالقانون بوصفه معدلا اجتماعيا) . ويجدر بالتأكيد أن الاحزاب الماركسية اللينينية لم تكن لتنظر أبدا الى تقليص يوم العمل ، تقليص وقت العمل بشكل عام ، على أنه هدف بحد ذاته ، بل كانت تعالج هذه المهمة على الدوام بربطها بالهدف الجذرى ، ألا وهو تحرير العمل من الاستغلال وبناء الشيوعية . وكان البرنامج الأول لحزب العمال الاشتراكى الديموقراطى فى روسيا * ينص

---

* هكذا كان يسمى الحزب الشيوعى السوفييتى حتى ما قبل آذار (مارس) سنة ١٩١٩ .

على تحديد يوم العمل بثمانى ساعات ، وذلك ضمن تلك المطالب التى تقدم بها الحزب «لما فيه مصالح حماية الطبقة العاملة من الانحلال الجسدى والمعنوى ، وكذلك لما فيه مصالح تطوير مقدرتها على النضال التحررى» . وينبغى أن يجرى حل مسألة حدود يوم العمـــــل فى الظروف المعاصرة مع الأخذ بالاعتبار تأثيرها على توفير الظروف اللازمة لتطور العامل بصورة شاملة ، واستراحته وما الى ذلك .

وقد تقلص متوسط طول أسبوع العمل بما يقارب ١٨ ساعة فى أثناء سنوات السلطة السوفييتية . وفى ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩١٧ صدر مرسوم مجلس مفوضى الشعب «حول يوم العمل من ثمانى ساعات» . وكانت الحكومة تسهر بصورة صارمة على تطبيق هذا المعدل ليوم العمل . وتم الانتقال فى سنوات ١٩٢٨-١٩٣٢ الى يوم العمل من سبع ساعات وأسبوع العمل من خمسة أيام (خمسة أيام عمل مع يوم استراحة) . أما فى سنة ١٩٤٠ ، عندما أصبح واضحا خطر العدوان الهتلرى واضطرت البلاد لاستجماع قواها من أجل صد العدو ، فقد اتخذ قرار بصدد الانتقال الى يوم عمل من ثمانى ساعات وستة أيام عمل فى الأسبوع . وعقب المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى (سنـــة ١٩٥٦) جرى من جديد تقليص يوم العمل فى الاتحاد السوفييتى الى سبع ساعات ، وتم الانتقال من ثم الى أسبوع عمل من خمسة أيام مع يومى استراحة .

وهناك يوم عمل مقلص للعمال والمستخدمين الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من عمرهم ، وللعمال الذين يعملون فى ظروف عمل ضارة ، ولبعض فئات العاملين

(المعلمين والأطباء وغيرهم) . كما أن طول النوبة فى العمل الليلى هى أخفض بساعة واحدة مما فى النوبة النهارية . ويجوز تطويل يوم العمل لتنفيذ أعمال اضافية فى حالات استثنائية ، على أن لا يتجاوز ذلك ١٢٠ ساعة فى السنة (٦٪ من طول سنة العمل) . وان متوسط الطول الفعلى لأسبوع عمل جميع العمال والمستخدمين فى الاقتصاد الوطنى السوفييتى يبلغ الآن ٣٩,٤ ساعة . ويعتبر اجراء اجتماعيا ضخما الانتقال الى أسبوع عمل من خمسة أيام مع يومى استراحة .

متوسط طول يوم العمل وأسبوع العمل
لعمال الصناعة فى روسيا وفى الاتحاد السوفييتى

(بالساعات)

السنة	يوم العمل	أسبوع العمل
١٩٠٠ (بدون الأعمال الاضافية)	١١,٢	٦٧,٢
١٩٠٤	١٠,٦	٦٣,٦
١٩٠٥ (بدون الأعمال الاضافية)	١٠,٠	٦٠,٠
١٩١٣	٩,٩	٥٨,٥
١٩١٧	٨,٩	٥٣,٤
١٩٢٠	٨,٦	٥١,٦
١٩٢٨	٧,٤	٤٤,٤
١٩٣٣	٧,٠	٤٠,٣
١٩٥٥	٨,٠	٤٧,٨
١٩٦١	٦,٩	٤٠,٠
١٩٧٥ (مع يومى استراحة)	٨,١	٤٠,٧

وتجدر بايضاح اضافى حركة معطيات السنوات العشرين الأخيرة . فيوم العمل قد تقلص ، ولكن عاد فازداد طوله بسبب أن أحد أيام العمل (السبت) أصبح يوم استراحة ثانيا ، أى أن أسبوع العمل من ستة أيام تحول الى أسبوع عمل من خمسة أيام .

ولكن ماذا حدث لطول أسبوع العمل المحدد ؟ لقد تقلص فى البداية بتأثير تقلص يوم العمل (ولنقارن : حوالى ٤٨ ساعة فى سنة ١٩٥٥ و٤٠ ساعة فقط فى سنة ١٩٦١) . وبعد ذلك ازداد من جديد متوسط طول أسبوع العمل المحدد بما يقارب ٤٠ دقيقة . فلماذا ؟ ان طول أسبوع العمل المحدد بالقانون لم تطرأ عليه زيادة فى أى مكان عمل . بل ان القضية كلها تكمن فى أننا نعالج **متوسط** الطول . وحاليا وفى ظروف عمل اجتماعية عادية فان أسبوع العمل يعادل ٤١ ساعة . وفى الواقع فان قسما من العاملين فى الانتاج يعملون فى ظروف مرهقة أو ضارة بالصحة ، والقانون يحدد أسبوع عمل أقل من ٤١ ساعة فى مثل هذه القطاعات . ونظرا لهذه التسهيلات فان **متوسط** طول أسبوع العمل يبدو أقل من ٤١ ساعة . وبعد سنة ١٩٦١ وبتأثير من تحسين ظروف العمل فان الفوارق أصبحت أقل ، واقترب متوسط الطول بـ٤٠ دقيقة من المستوى العادى .

وعند تحديد درجة الاستعداد للانتقال الى المرحلة التالية من تقليص يوم العمل يجب الأخذ بالاعتبار الجانب الاجتماعى والحاح حل القضايا الأخرى ، بما فى ذلك قضايا الفوارق القائمة فى العلاقات الاجتماعية الاقتصادية من حيث طول وقت العمل لدى مختلف فئات الشغيلة .

وعلى سبيل المثال هناك فوارق حاليا بين العامل وبين الفلاح التعاونى ، بين العاملين فى المدن والعاملين فى الريف من حيث سنة العمل ، التى يختلف طولها بسبب الموسمية ، والفوارق فى مستوى تنظيم العمل وتطور القاعدة المادية التكنيكية ، وفى طول الاجازات ، وما الى ذلك .

ولذلك فان الكثير من اجراءات الدولة فى السنوات الأخيرة كانت موجهة لتخفيف هذه الفوارق وتسويتها .

ان المقدمة لمواصلة تقليص يوم العمل ووقت العمل بشكل عام هى تحسين استخدامهما . ويمكن ان تكون الاحتياطات لذلك قبل كل شىء هى فى تقليص وقت العمل المهدور . فالتعطـــل الاجبارى اثناء الورديات (الدوريات) فى المشاريع الصناعية لا يزال يشكل حتى الآن نسبة ملحوظة فى مجمل يوم العمل . كما أن هناك وقائع من الغياب والتخلف وغير ذلك من الخروقات . ويجرى على أكمل وجه ضمان البنية العلمية ليوم العمل وتقليص الهدر فى وقت العمل بواسطة التنظيم العلمى للعمل . وان الأساليب الفعالة لتحسين استخدام يوم العمل هى تعزيز الانضباط فى العمــــل ، والمباراة الاشتراكية ، والحوافز المادية والمعنوية .

ولننظر أخيرا فى مسألة الموقف الاجتماعى من المهنة ونوع الأشغال . وهذه المسألة هى مسألة هامة ، جرى حلها مبدئيا منذ وقت بعيد وبصورة نهائية . وان كل عمل يعود بالنفع للمجتمع يحظى بالاعتبار والاحترام . تلك هى قاعدة فى مجتمع الشغيلة . ولكن للأسف فان هذا الموقف المبدئى لا يجرى تطبيقه فى الواقع على الدوام بما يجب من الحزم والثبات . فالسمعة الاجتماعية للمهن

بعيدة عن أن تكون واحدة فى جميع الحالات . وقد تركت تأثيرها هنا الى حد كبير قوة الاستمرار لمنظومة الافضلية النسبية للمهن والفروع التى تكونت فى مرحلة التصنيع والتمدين عندما كانت مهام الاعداد السريع للكادرات لفروع الصناعة الثقيلة والنقليات والشؤون الحربيـــة تعتبر طليعية ، وكانت المهن المطابقة لذلك تعتبر ذات سمعة كبيرة ، أما الاختصاصات المرتبطة مثلا بمجال الخدمات فلم تكن تحظى باعتراف اجتماعى . وحتى الآن لم يتم التغلب على بعض التصورات المتأصلة التى لا تسمح للناس أن يعتبروا كأصحاب مهن متساوية مثلا : الخباز وعامل التجميع ، والنادل وعامل ضبط الاجهزة ، والبائع وعامل السبك ، وما الى ذلك .

أما الآن فالموقف يتغير . وتصبح هامة للغاية من وجهة النظر الاجتماعية فروع النشاط تلك التى «ترجع الى الانسان» وتوصل للمستهلك نتائج عمل الكثيرين والكثيرين من العاملين . وأما التصورات البالية عن الأهمية النسبية للمهن والفروع فهى تعرقل تكون موقف اجتماعى من عمل الكثيرين من العاملين يتطابق مـــع متطلبات الزمن .

ولم يكن فى امكاننا فى سنوات التصنيع والحرب ، واعادة اقامة الاقتصاد ما بعد الحرب ، أن نخصص ما يكفى من القوى والموارد لتطوير المجال غير الانتاجى . وكانت تعمل فى هذا المجال نسبة ضئيلة من العاملين وحسب . الا أن الحياة قد أظهرت أنه لا يمكن بمثل تلك البنية تأمين مستوى عال من خدمات السكان ، وتوفير أفضل الظروف لاستخدام الوقت خارج العمل ، وتحرير النساء من العمل المنزلى الشاق . وأخذ مجال

الخدمات يتطور فى السنوات الأخيرة بصورة أسرع من بقية فروع الاقتصاد جميعها . وقد أدت النظرة الشائعة سابقا الى مجال الخدمات كمجال هامشى الى صعوبات فى اختيار الكادرات . ويجرى الآن اتخاذ تدابير بغية تسوية الأمور هنا أيضا .

ان الظروف الاجتماعية للعمل التى يوفرها الاقتصاد الاشتراكى والنظام الاجتماعى الاشتراكى تعتبر نتيجة للتغير النوعى الذى طرأ على دور العمل فى المجتمع ، وتعكس التحولات العميقة جدا فى الوضع الاجتماعى الاقتصادى للانسان الكادح ، وتشكل أساسا موضوعيا مكينا لتكوين موقف جديد للناس تجاه عملهم ، وطراز جديد للعلاقات المتبادلة بين الكادحين فى مجرى العمل المشترك .

فى سنة ١٩١٩ ، فى ذاك الزمن البعيد عنا الآن ، وفى الموقف العصيب للغاية بالنسبة لقضية الثورة الاشتراكية ومض بسطوع جلى المستقبل الشيوعى فى المبادرة الكبرى للعمال الشيوعيين الذين تملؤهم الحماسة المخلصة . فقد ضربوا بعملهم الطوعى والمجانى فى «السبوت الشيوعية» * المثال لجماهير الكادحين .

---

* دعيت بالسبوت الشيوعية تلك الحركة الوطنية الطوعية التى يكمن جوهرها فى العمل المجانى لما فيه النفع العام ، وذلك زيادة عن المعدل المحدد بالقانون . وقد ابتدا هذه الحركة فى سنة ١٩١٩ عمال السكك الحديدية فى موسكو ، الذين قاموا بتصليح عدة قاطرات خارج أوقات العمل . وهم لم يقوموا بذلك طمعا باجرة اضافية أو بزيادة على حصصهم الغذائية الضئيلة . بل انهم سعوا جهدهم لمساعدة سلطتهم الثورية فى التغلب على الصعوبات الخارقة الناجمة عن الدمار ما بعد الحرب .

وتكمن اهمية السبوت الشيوعية لذلك الزمن فى ان المثل الشيوعية العليا قد اخترقت كل ما تكدس من الصعوبات الحياتية والاقتصادية ، والجوع ، والدمار ، والجهل ، والظروف الاقتصادية الموضوعية غير الملائمة ، وكل ما كان ينوء بكاهله على وعى الكادحين ولا يتيح لهم أن يروا بصورة واضحة وتامة وأن يدركوا ويشعروا بمصالحهم الاجتماعية الاقتصادية الجذرية . والعمال ، الذين وجدوا أنفسهم فى أزمة نتيجة للحرب الأهلية العصيبة ، نهضوا بتفان للدفاع عن مكتسبات الثورة اذ أدركوا بوضوح أن الثورة الاشتراكية هى الطريق الوحيد لتحرير العمل . وفى ذلك انما يكمن جوهر الحفز المعنوى والمصلحة المعنوية : فالانسان يدرك وحدة مصالحه مع مصالح الطبقة ومصالح الشعب ، ولن يكون بمقدور أية اعتبارات أخرى (بما فى ذلك المصالح المادية) أن تخمد حماسته أو تثنيه عن أن يخضع نشاطه عن طوعية ووعى للمصالح العامة . هكذا ينشأ الوعى الشيوعى وعلى ذلك يقوم .

ومن الهام هنا أن نفهم بدقة أهمية الوعى الشيوعى ومكانه الاجتماعى . فطبيعى أن عظمة المبادرة المتجسدة فى السبوت الشيوعية لا تكمن فى أنه تم العثور على شكل العمل الذى يتطابق بالكامل مع اعتبارات المكان والزمان والذى يصلح للتطبيق والانتشار بصورة واسعة . لا ، بل ان هذه العظمة تكمن فى أن طليعة الطبقة العاملة قد انطلقت الى قمم الوعى التى لم تصبح مميزة للجماهير الا بعد مرور الزمن . ولقد غدا هذا الانطلاق ولا يزال الصلة الحية ما بين العصور ، ومثالا لنهوض الانسان العامل الى مستوى استجلاء المهام

التاريخية من حيث نطاقها والى مستوى النشاط الواعى الفعال فى حقل الابداع التاريخى . وولد ما نسميه الآن بموقف العامل العادى من العمل من وجهة نظر الدولة .

لقد أولى لينين أهمية عظيمة للسبوت الشيوعية بوصفها نبتات الموقف الجديد من العمل . وكتب يقول : «اذا كان فى نظام روسيا الحالي شيء ما شيوعي ، فهو السبوت الشيوعية فقط ، أما الباقي ، فليس غير النضال ضد الرأسمالية من أجل توطيد الاشتراكية التي لا بد أن تنشأ منها ، بعد انتصارها التام ، تلك الشيوعية بالذات التي نراقبها فى السبوت الشيوعية ، لا فى الكتب بل فى الواقع الحي .

تلك هي الأهمية المبدئية للسبوت الشيوعية التي بينت أنه ينشأ بصورة العمل المجاني المنظم على نطاق واسع لتلبية حاجات الدولة بأسرها ، شيء جديد تماما يتناقض مع جميع القواعد الرأسمالية القديمة ، شيء أسمى من المجتمع الاشتراكي الذي يتغلب على الرأسمالية» * .

وطبيعى أنه كان سيبدو من الطوباوية الأمل بأن الموقف الشيوعى من العمل سيشمل حالا جماهير الشغيلة بأسرها . وقال لينين فى نهاية سنة ١٩٢٠ فى معرض معالجته للمسألة المتعلقة بتجسيد حماس الشغيلة الذين تغلبوا على العدو الطبقى فى جبهات الحرب الأهلية ، تجسيد ذلك فى الواقع على أفضل نحو : «لقد ورثنا عن الرأسمالية ليس فقط الثقافة المدمرة ، وليس فقط المصانع المدمرة ، وليس

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٠ ، ص ٣٦ .

فقط المثقفين اليائسين بل ورثنا أيضا الجماهير المفرقة الجاهلة ، وأصحاب الاستثمارات المنفردة ، وورثنا عدم المعرفة وعدم التعود على التضامن فى العمل العام ، وعدم ادراك أنه من الضروري طي صفحة الماضي وقطع الأمل فيه .

. . .علينا ادراك أنه ينبغي استخدام المزاج السائد اليوم بغية أن نبعثه فى شكل طويل المدى فى عملنا ، ومن أجل أن نقضي على كل تشتت حياتنا الاقتصادية . ان الرجوع الى الماضي قد اصبح مستحيلا . واننا باسقاطنا لسلطة المستغلين قد أنجزنا النصف الأكبر من العمل . وينبغي لنا الآن أن نجمع فى وحدة واحدة جميع العاملات والعاملين ونجعلهم يعملون معا» * .

ومن البديهى أن الموقف الجديد من العمل هو ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب . ولكن أهم ما فيه هو الحرية والوعى فى انضباط الشغيلة أنفسهم الذين يعملون لانفسهم وللشعب الكادح . وليس من قبيل الصدفة أن فكرة الانضباط الواعى ترد عند لينين فى جميع مؤلفاته التى كتبها ما بعد ثورة أكتوبر . والانضباط هنا مفهوم واسع ، اجتماعى ، بوصفه تدبيرا للمشاركة الواعية فى الابداع التاريخى ،بوصفه تدبيرا للفعالية الاجتماعية . الانضباط «الحر والواعى» ، ذلك هو الانضباط الذى يمكن اعتباره مرادفا للتنظيم الذاتى للانسان الكادح ، وللجماعة الانتاجية . وكان لينين يقصد فى كلامه عن الانضباط الجديد : «علاقة

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ٥ .

اجتماعية جديدة ، أرقى ، وطاعة اجتماعيـــة جديدة ، أرقى : هي طاعة الشغيلة الواعين المتحدين ، الذين لا يعرفون فوقهم أي نير ولا أية سلطة غير سلطـــة اتحادهم ، غير سلطة طليعتهم التي هي أكثر وعيـــا واقداما ، وتجانسا ، وثورية ، وثباتا» * .

والمهمة المزدوجة للثورة الاشتراكية – تحطيم نمط حياة المجتمع الاستغلالى وخلق نمط الحياة الجديد – تجد التجسيد لها فى مهام تحرير العمل أيضا . ولاحظ لينين «. . . لقد أظهرنا أننا نقوم بالانتقـــال مــن الانعتاق الاقتصادى نحـــو الانضباط الذاتـــي فى العمل . . .» * * . ويجب فهم ذلك على النحو التالى : ان مهمة تحرير العمل لا تقتصر فقط على التحرر مـــن الاستغلال ومن ربقة الرأسمال . ولا يمكن طرح المهمة بصورة ضيقة على هذا الشكل الا من مواقع صاحب العمل الصغير والبرجوازية الصغيـرة «التـــى تخاف الانضباط والتنظيم والحساب والمراقبة كما تخاف من الشيطان الرجيم» * * * . أما البروليتاريا ، التى يرتبط ظهورها ووجودها بالصناعة الآلية الكبيرة ، فهـــى تنظر الى الانضباط من مواقع مغايرة وذلك بطرحهـا مهمة أن تصل الى وعى الجماهير الضرورة الموضوعية للانضباط فى الانتاج المعاصر والمجتمع المعاصر مـــن جهة ، ومن جهة أخرى تطابق الانضباط العالى مـــع مصالح الكادحين الجذرية . وحل هذه المهمة يعنى :

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٩ ، ص ١٧ .

* * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ٢٦١ .

* * * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ٢٦٢ .

«انقلابا أوفر صعوبة وأكثر جدية وأعمق جذورا وأشد حزما من اسقاط البرجوازية ، لأن هذا انتصار على الخمول الذاتي والاستهتار الذاتي والأنانية البرجوازية الصغيرة ، على هذه العادات التي تركتها الرأسمالية الملعونة ارثا للعامل والفلاح . وعندما يتوطد هذا الانتصار ، آنذاك وآنذاك فقط ينشأ الانضباط الاجتماعي الجديد ، الانضباط الاشتراكي ، وآنذاك وآنذاك فقط تستحيل العودة الى الوراء ، الى الرأسمالية ، وتصبح الشيوعية حقا وفعلا منيعة لا تقهر» * .

ان الانتظام والانضباط الواعيين والطوعيين للعامل ينموان تدريجيا على قدر ازدياد التنظيم الاجتماعى للعمل والانتاج ، وينمو هذا الأخير بصورة مضطردة على قاعدة تعميم الانتاج المتزايدة اتساعا باستمرار . ولذلك بالذات ، وعند القيام بتنظيم العمل فى المجتمع ، وتكوين ظروفه الاجتماعية ، واقامة وتحسين نظام أشكال وأساليب استمالة الناس للعمل ، يجب الانطلاق فى نهاية المطاف من التقييم الواقعى للدرجة الفعلية التى تم بلوغها فى تعميم الانتاج .

ومع اقامة الملكية الاجتماعية قام الانتاج المعمم بقفزة نوعية وظهرت امكانية وضرورة التخطيط الموحد للاقتصاد الوطنى . ومع ذلك فان عملية التعميم لا تزال بعيدة بعد من نهايتها ، حيث لن يتم انجازها الا ببناء الشيوعية فقط . وان التسيير اليومى لشؤون

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٩ ، ص ٥-٦ .

الاقتصاد لا يكون فعالا الا عندما يراعى هذه العملية غير المنتهية بعد ، أى عندما يراعى ليس فقط الوحدة الجذرية ما بين المصالح الشخصية والجماعية والاجتماعية ، بل والتناقض غير التناحرى القائم بينها . وذلك يعنى أنه يجب البحث عن أشكال لتوحيد المصالح (أشكال الاهتمام) وايجاد هذه الأشكال ، وليس الأمل بأنها ستتطابق تلقائيا .

ويعتبر العمل فى ظل الاشتراكية ليس حقا وحسب ، بل وواجبا أيضا لجميع أفراد المجتمع القادرين على العمل بدون استثناء . وانها غير مقبولة بالنسبة لنا تلك التعليلات لعدم المشاركة فى النشاط النافع بالنسبة للمجتمع مثل : اننى لا أعمل ، ولكننى لا أسرق ، وصحيح أننى لا أقدم شيئا للمجتمع بيد أننى لا آخذ منه أى شيء ، بل ان والدى وأقاربى وأصدقائى وما الى ذلك هم الذين يقومون باعالتى . ونحن نقول ان ذلك غير صحيح ، انه وهم . فالمجتمع السوفييتى مبنى على ذلك النحو ، بحيث أنه لا يمكن لأى انسان الا أن يتمتع بالخيرات الاجتماعية . فهو حتما يدرس على حساب المجتمع ويعيش عادة فى بيت مبنى باموال المجتمع ، ويحصل على حساب المجتمع على الكثير من الخدمات الثقافية المعيشية والخدمات الصحية . ولذلك ولكونه قادرا على العمل ، ولكن لا يعمل ، فانه يتحول الى طفيلى يعيش عالة على عمل جميع أفراد المجتمع العاملين . ولذلك يجب على كل قادر على العمل أن يعمل ، وأن يؤدى وظائف نافعة للمجتمع . ذلك هو واجبه ، وليس مجرد قاعدة أخلاقية فحسب . وهذا الواجب موثق بالقانون فى المجتمع الاشتراكى .

ويضمن التنظيم المنهاجي للعمل الاجتماعى درجة عالية من العمالة ، وشمولية العمل ، والقضاء التام على البطالة .

فهل يعنى ذلك أن السوفييتيين لا يعانون من صعوبات فى الحصول على العمل ؟ كلا ، لا يعنى . فالصعوبات تحصل . ولكنها لا تنجم اطلاقا عن عدم كفاية أماكن العمل فى الاقتصاد الوطنى . بل ان الصعوبات فى الحصول على العمل تنجم عن عدم مطابقة اختصاص أو تأهيل العامل لحاجة المشروع المعين . وتلعب دورها كذلك الأخطاء فى التقدير لدى تخطيط اعداد الاختصاصيين والعمال المؤهلين . ويتقدم المجتمع لمساعدة الفرد فى كل مرة تنبثق فيها مثل هذه الصعوبات .

وتولى الدولة الاشتراكية اهتماما كبيرا لأن يجرى اعداد الكادرات بتناسب صارم مع حاجات الاقتصاد . بيد أن الانتاج المعاصر ينمو بشكل متزايد الاندفاع . ولا يندر ان تفرض الثورة العلمية التكنيكية تغيير تكنولوجيا الانتاج بصورة جذرية ، والتعجيل بتطوير بعض فروع الانتاج وايقاف تطوير بعضها الآخر ، وتوسع مجالات استخدام الماكينات الأوتوماتيكية ، وتعقد العمليات الانتاجية وتصل بتخصصها الى الحدود التى يصبح لا بد معها من توحيدها والخ . ونتيجة لذلك كله تنشأ مهن جديدة ، ويتغير مضمون المهن السابقة ، ويتحرر الناس من بعض مواقع العمل ليصبحوا ضروريين فى بعضها الآخر . . . ويتلخص الميل العام ، الذى يلاحظ تبعا للثورة العلمية التكنيكية ، فى نشوء

الحاجة بصورة متزايدة أكثر فأكثر الى العاملين ذوى الكفاءة العالية ، والى أناس يتمتعون بمعارف منتظمة عميقة ومدارك واسعة ، وقادرون على القيام لا بعملية انتاجية واحدة ، بل على تأدية مجموعة متكاملة من الأعمال المرتبطة ببعضها البعض .

ان هذه المطالب الجديدة كلها التى يقدمها الانتاج ازاء العامل تتوافق مع الهدف الاجتماعى الأعلى للمجتمع الاشتراكى : توفير أفضل الظروف لتطور كل انسان بصورة شاملة . ولذلك فان مجتمعنا يأخذ على عاتقه ، كما سبقت الاشارة الى ذلك ، ليس فقط مهمة ضمان مكان عمل لكل فرد ، بل ويهتم بنمو كفاءة العامل ، ويسهر أيضا ، وهذا أمر هام جدا من وجهة نظر التقدم ، على تغيير مكان العمل على قدر تطور قدرات الانسان .

وقد ترسخ نظام معين من أشكال وأساليب حل هذه المهام . ففى بداية القرن العشرين (قبل الثورة) كانت غالبية الأطفال فى بلادنا لا تذهب الى المدارس ، والكثيرون من الذين درسوا «أنهوا» صفين أو ثلاثة فقط من الصفوف الابتدائية . أما الآن فقد أنجز عمليا الانتقال الى التعليم الثانوى من ١٠ صفوف . واتسعت كثيرا نتيجة لذلك قاعدة اختيار الشبيبة الموهوبة لمتابعة الدراسة فى المعاهد التعليمية العالية والمتوسطة المتخصصة .

وأما ذلك الجزء من الشبيبة الذى لا يدخل المعاهد التعليمية العالية والمتوسطة المتخصصة فهو يملك مجالا واسعا فى اختيار المدارس المهنية التكنيكية التى يمكن أن يحصل فيها على تأهيل انتاجى عال .

ويحصل قسم من الشبيبة على هذا التأهيل فى الانتاج مباشرة عن طريق عملهم بعض الوقت تحت اشراف عمال وفنيين اكفاء . ويتمتع كل فرد من الشبيبة بهذا الشكل أو ذاك بامكانية أن يحصل على تأهيل أولى طبقا لمستوى اعداده العام . أما أولئك الذين يملكون مهنة فباستطاعتهم مواصلة الدراسة ، وتغيير المهنة ، وزيادة التأهيل ، والانتساب الى المعاهد التعليمية العالية أو المتوسطة المتخصصة .

وها هى ذى بعض الأرقام التى تتيح تصور أبعاد الدراسة فى الاتحاد السوفييتي . ففى سنة ١٩٧٧/٧٨ الدراسية كان يدرس فى مدارس التعليم العام ٤٥,٤ مليون انسان ، وفى الكليات والمدارس ذات التعليم المهنى التكنيكى والتى تدرس المهن والتأهيل ٣,٧ مليون انسان ، وفى المعاهد التعليمية المتوسطة المتخصصة ٤,٧ مليون ، وأما فى المعاهد التعليمية العالية فقد كان هناك ٥ ملايين طالب . وقد تعلم ٣٤,٢ مليون شخص مهنا جديدة ورفعوا كفاءاتهم فى الانتاج مباشرة وفى الدورات الخاصة القصيرة الأمد . وكان مجموع الدارسين فى تلك السنة ٩٣ مليونا * .

وبغية تطبيق الحق فى العمل واقعيا فان المجتمع يبدى لكل فرد الدعم فى السعى لتطوير قدراته ، ولأن يصبح أكثر معرفة ، وأكثر نفعا للمجتمع . وتنظم الدولة شبكة من المعاهد التعليمية ، وتحرص على

---

* بلغ عدد سكان الاتحاد السوفييتى فى ١٩٧٨ — ٢٦٠ مليون شخص .

تقديم أماكن العمل للأشخاص الذين يبدؤون بالعمل فى الاختصاصات التى اكتسبوها لتوهم . وترعى الدولة كذلك شبكة من الهيئات الخاصة المتشعبة للغاية التى تساعد الناس فى تغيير المهنة والاختصاص ومكان العمل والانتقال الى العمل فى مناطق أخرى من البلاد . وبالاضافة الى ذلك يوجد فى كل مشروع قسم الملاكات الذى يدخل فى نطاق واجباته ليس اختيار القوة العاملة اللازمة للانتاج وحسب ، بل ومساعدة كل عامل فى الحصول على العمل طبقا لمؤهلاته وميوله .

ومن الهام على وجه الخصوص مساعدة الانسان لدى اختيار العمل للمرة الأولى وهو فى سن الشباب . ولقد مضى وقت طويل والاقتصاديون وعلماء النفس وعلماء الاجتماع يمعنون التفكير بكيفية وضع نظام فى دراسة الميول الفردية للشبيبة والارشادها فى اختيار المهن طبقا للقدرات الفردية . ولا يزال من غير النادر حتى الآن أن يختار الشباب مهنهم القادمة دون أن يملكوا معلومات كافية عنها ، ودون أن يتأكدوا كما ينبغى من مقدراتهم العملية . وبسبب من ذلك يبقى قسم ما من الموهوبين فى الظل ، ويغدو قسم ما من العاملين غير راض عن عمله .

ومن البديهى أن المجتمع يسعى جهده لتنفيذ العمل المتعلق بالارشاد المهنى بواسطة الوسائل المتوفرة . فمنذ سنوات الطفولة يراقب الوالدان والمربون ميول الطفل ، وما يستطيع تأديته بشكل أفضل ، وما لا يستطيع تأديته . وتلقن فى المدرسة دروس فى العمل ، كما تعمل شتى حلقات الهواية الذاتية التى يتعرف فيها الأطفال على دائرة واسعة

من الأشغال الموجودة فى الاقتصاد . ويجرى تنظيم الزيارات الى مشاريع مختلف فروع الانتاج . ولكن ذلك ليس كل ما فى الأمر . فهناك الكثير من المؤلفات والمراجع التى تساعد على اختيار المهنة . وتقام «أيام الأبواب المفتوحة» فى المعاهد التعليمية العالية ، أى الأيام التى يجرى فيها بصورة مسهبة اطلاع التلاميذ والعمال الشباب وغيرهم على الاختصاصات التى يمكن الحصول عليها فى تلك المعاهد ، وعلى مناهجها التدريسية ، ومختبراتها ، وكادراتها العلمية والتعليمية . . . وتتحدث الاذاعة ويعرض التلفزيون بانتظام كيف يشتغل أفضل العمال والبائعين والمهندسين والعلماء والفلاحين التعاونيين . وتهدف جميع أشكال التأثير هذه على الانسان الشاب الى تحقيق مهمة استراتيجية واحدة ، الا وهى افهام الشباب والفتيات أن عملهم سيكون نافعا للمجتمع مهما تكن المهنة التى يختارونها ، ولكن المجتمع يفضل أن يختاروا ذلك العمل الذى يشعرون أن لديهم من الميول والقدرات والأسس نحوه أكثر مما نحو غيره .

ان مسألة اختيار المهنة ، «قضية العمر» ، قد تبسطت وفى الوقت نفسه تعقدت أيضا فى ظل الاشتراكية وذلك بالمقارنة مع النظام البرجوازى . فهى تبسطت من حيث الموقف الاجتماعى الاقتصادى فى اختيار المهنة . وانفتحت الامكانية كاملة أمام كل فرد لاختيار أى مهنة وأى نوع من العمل النافع اجتماعيا . وأصبح التدريس والتعليم مجانيين ، أما الفوارق العنصرية والقومية ومن حيث الجنس وغيرها من الحواجز فهى لا تتوافق مع الاشتراكية .

ويغرس المجتمع الاحترام تجاه أى نوع من العمل . وكل ذلك لم يكن ولا يوجد فى ظل الرأسمالية . أما فى ظل الاشتراكية فان ذلك يشكل المبادئ الجذرية التى تقوم عليها الحياة الاجتماعية بأسرها . وينص الدستور السوفييتى على أنه «وفقا للمثل الأعلى الشيوعى : «التطور الحر لكل فرد هو شرط التطور الحر للجميع» ، تضع الدولة نصب عينيها توفير المزيد من الفرص الفعلية للمواطنين لأجل استخدام قواهم الخلاقة ومؤهلاتهم ومواهبهم ولأجل تطوير الفرد من جميع النواحى» * . وجعلت الاشتراكية الطريق أقصر نحو تحقيق الأمانى ، ونحو الابداع ، والكشف عن المواهب واستخدامها .

ولكن وفى آن واحد مع ذلك ظهرت صعوبة جديدة : فعلى الانسان أن يختار مهنته من ضمن امكانيات لا نهاية لها . ومما يزيد فى تعقيد الأمر على وجه الخصوص أنه يجب على المرء اختيار مهنته عندما لا يكون بمقدوره بعد أن يعتمد على تجربته الخاصة فى الحياة . ويضطر الانسان للتعرف والتجريب واستشارة من هم أكبر منه سنا . ولذلك فان رعاية المجتمع واهتمامه بالانسان الشاب فى مجال اختيار المهنة تعتبر قانونا غير مدون لنمط حياتنا . وتتصف قضية استمالة الناس الى العمل بتعدد جوانبها ، وما المباشرة الأولية فى الانتاج الاجتماعى سوى جانب واحد منها . بينما هناك جوانب أخرى هامة لهذه

---

* دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (القانون الاساسى) . المادة ١٢ .

القضية أيضا . فلنأخذ على سبيل المثال ما يسمى بتحرك الكادرات ، اى درجة تجدد ملاك العاملين فى المشروع بسبب خروج بعضهم من العمل ومباشرة بعضهم الآخر فيه . وغالبا ما يجرى الكلام عن هذه القضية من وجهة نظر سلبية ، وذلك بلفت الاهتمام فقط الى الضرر الذى تلحقه بالمؤشرات الفنية الاقتصادية للانتاج . بينما يمكن للانسان فى الواقع أن ينتقل من مصنع الى مصنع بحثا عن مكان عمل يمكن أن يستخدم فيه مؤهلاته وميوله بشكل يعود على المجتمع بنفع أكبر . وبما أنه ليس هناك من خوف من البقاء بلا عمل فى البلاد السوفييتية فان العامل والموظف يملكان امكانية واسعة جدا لاختيار العمل وتغيير مكانه .

وبديهى أن ما قيل لا ينطبق على أولئك الناس المستهترين الذين يسمحون لأنفسهم بسوء استخدام هذه الامكانيات لاختيار وتغيير مكان العمل . ومثل هؤلاء الناس يلقبون عندنا ازدراء بـ«الطيارين» وهؤلاء «الطيارون» يجعلون من التحرك والتنقل أمرا مفرطا يلحق الضرر بالاقتصاد .

منذ عدة سنوات خلت ، وعندما أخذ يشعر بعدم كفاية الأيدى العاملة فى المدن الكبرى نظرا لنمو الانتاج بصورة سريعة فان الرأى العام راح يناقش الأساليب المحتملة لتثبيت العمال والمستخدمين فى المشاريع . وكانت هناك آراء ومقترحات متنوعة . فبعضهم طالب بمواقف أكثر حزما تجاه «الطيارين» . وهناك من بلغ به القول أنه من المجدى أن يصار الى منع الانتقال من عمل الى آخر بدون موافقة الادارة

أو اللجنة النقابية فى المشروع . ومن الطبيعى أن مثل هذه المقترحات قد املتها النوايا الطيبة والاهتمام بمصالح الانتاج . ولكن الغاية لا تبرر الواسطة . بل يمكن ويجب حل قضية التنقل المستمر على اساس ديموقراطى بوسائل التأثير الاقتصادية والمعنوية العادية . ومما يؤكد ذلك تلك الخبرة الايجابية التى تتوضع الآن فى مجال مكافحة التغير المستمر للكادرات .

وقد اعار لينين اهمية عظيمة لمهمة «تعلم الشيوعية» وللموقف الواعى من الأمور فى مجرى العمل المشترك . وتنطوى هذه المهمة على أهمية خاصة بالنسبة للشبيبة .

ويتمتع المجتمع السوفييتى اليوم بخبرة قيمة فى مجال التربية العملية للشبيبة واستمالتها الى العمل فى الجماعة الانتاجية . وأصبحت من التقاليد الرعاية العمالية للعمال الشباب ، كما نشأ وانتشر الارشاد فى كل مكان . والمرشد انما هو عامل خبير تكلفه الادارة والمنظمات الاجتماعية بتلقين الخبرة الانتاجية للعامل المبتدئ وخبرة الانضباط فى العمل ، وتعريفه على تقاليد جماعة العاملين ، وتربيته بالصفات الأخلاقية العالية للعامل السوفييتى . ولقد بين التطبيق العملى ازدياد سرعة نقل الخبرات العملية وتوطيد انضباط العمل . ولكن ذلك لا يشكل النتيجة الوحيدة للرعاية والارشاد ، ولعله ليس النتيجة الأهم . بل أن الأمر الرئيسى يكمن فى توطيد التعاون بين العمال الاقدم سنا والشباب واقرار علاقات متبادلة طيبة بينهم . ويقف العمال الشباب موقفا على غاية

الاهتمام تجاه الرعاية والارشاد مبدين رغبتهم الكبيرة فى استيعاب الخبرة الانتاجية .

ولا بد فى معرض الكلام عن تربية الانسان الجديد من أن نقدم فى المقام الأول جماعة العاملين بوصفها مربية . وينص برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى على «ان عمل أعضاء المجتمع عملا مشتركا ومنظما بصورة منهاجية ، واشتراكهم اليومى فى ادارة شؤون الدولة والمجتمع ، وتطوير العلاقات الشيوعية ، علاقات التعاون الرفاقى والتعاضد ، كل هذا يفضى الى اعادة تربية وعى الناس بروح الجماعية وبحب العمل وبالفضائل الانسانية» * .

ان الناس العاملين فى مشروع اشتراكى يشكلون جماعة عمل ليس بالانطلاق من الميول والارتباطات الشخصية او من الاتفاقات ، بل نظرا لأنهم يقومون بعمل مشترك . وفى الوقت نفسه فان جماعة العاملين ليست مجرد جماعة من الناس الذين يعملون فى مكان واحد . ولا ينبغى الاعتقاد وكأن لجماعة العاملين وظائف اقتصادية فقط ، وكأن العلاقات التى تنشأ بين أفراد هذه الجماعة هى علاقات اقتصادية فقط ، وفيما يتعلق بالعمل فقط . كلا ، بل ان جماعة العاملين هى ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب الى حد كبير . فحياة الانسان فى جماعة العاملين تمس جميع مصالحه حرفيا . ويطلع الانسان جماعة العاملين بهذا الشكل أو ذاك على جميع اهتماماته وأفراحه وأتراحه (الوظيفية منها والمنزلية والشخصية) . وللانسان أكثر ما يكون

---

* «برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى» ، ص ١١٧ .

من الأصدقاء والمعارف فى جماعة العاملين التى يعمل ضمنها بالذات ، فهنا يرى الناس الذين يمكن أن يتوجه اليهم بطلب النصيحة وأحيانا بطلب المساعدة . وهكذا فان جماعة العاملين تشارك على هذا النحو أو ذاك ليس فقط فى الحياة الانتاجية لأعضائها ، بل وفى حياتهم خارج الانتاج أيضا . وجماعة العاملين هى التى تسهر على ظروف الناس السكنية ، وعلى معيشتهم ، وهى التى تنظم التدابير الثقافية ، وتوزع بطاقات الاستراحة فى المصحات ودور الراحة ، ورياض الأطفال ومعسكرات الطلائع الاحداث وغير ذلك . . .

ومن البديهى أن جماعة العاملين فى المشروع هى عضوية معقدة . ويمكن أن نميز داخل المشروع جماعات العاملين فى الورش والقطاعات والفرق . ولكن الأمر الرئيسى الذى يميز جماعة العاملين ينطبق على كل من تلك الجماعات أيضا .

وما ذلك الا وحدة القضايا ، ووجود المصلحة الانتاجية والمصلحة الاقتصادية أيضا . وذلك هو الأساس الموضوعى لجماعة العاملين الذى يحدد ثبات أهم مميزاتها . وجماعة العاملين عرضة لأن يدخلها أناس جدد ، ويخرج منها أعضاء قدماء لأسباب مختلفة ، غير أنها تواصل العيش حسب القواعد نفسها ، وتتوخى المصالح نفسها . وحتى أكثر من ذلك ، فان الوحدة المبدئية للمهام الاساسية التى تنشأ فى مجرى العمل تؤدى الى تماثل مبدئى للعلاقات بين الناس فى شتى جماعات العمل ، وتجعل من كل جماعة عمل خلية لنمط الحياة الاجتماعى .

ويحب الناس عندنا أن يتكلموا عن تقاليد العمل ، وتقاليد جماعات العاملين . وذلك أمر طبيعى ومشروع . فنمط الحياة العملية ليس عبارة عن نزوة ما ، بل هو نتيجة لموقف الناس الموضوعى من الانتاج الاجتماعى . ولذلك بالذات فان مبدع وحارس تقاليد العمل هذه أو تلك وهذه السمات أو غيرها من نمط الحياة ، لا يعتبر جماعة العاملين المنفردة ، ولا حتى جماعات العاملين المنفردة ، بل طبقات وفئات المجتمع : الطبقة العاملة والفلاحون والمثقفون . أما جماعات العاملين فهى التى تعبر عن هذه السمات وهذه التقاليد فى الواقع العملى ، فى الحياة بصورة ملموسة . وطبيعى أن جماعات العاملين هى المكان الذى تولد فيه الامور الجديدة وتتوطد بوصفها القواعد العامة والتقاليد وسمات نمط الحياة .

وليس صحيحا ذلك المفهوم لتقاليد جماعة العاملين الذى يقصر أحيانا على الأمور الخاصة التى تميز عمل وحياة هذه الجماعة عن عمل وحياة سائر الجماعات الأخرى . ومن الطبيعى أن الانسان عندما يزور للمرة الأولى هذا المصنع أو ذاك فانه يهتم أول ما يهتم بما هو غير عادى ، وما هى الأمور الموجودة فى حياة وعمل الناس فيه ، والتى يمكن الا تتواجد فى جماعات العاملين الأخرى . غير أنه يجدر بنا أن نعالج موضوع التقاليد بصورة مغايرة لذلك اذا أردنا أن ندرك أهم ما فيها وآلية ظهورها فى مجرى العمل . وينبغى فى هذه الحالة معالجة السمات النموذجية لجماعات العاملين السوفييتية .

والسمة الجذرية بين تلك السمات هى النظرة العامة الى العمل باعتباره المعيار الأساسى لفضائل الانسان . وتنشأ مثل هذه النظرة الى العمل تحت تأثير الحالة الاجتماعية لشمولية والزامية العمل . فالذى يتمتع بالاحترام والتأييد فى جماعة العاملين هو بالدرجة الاولى من يتقن العمل ويحبه والذى ينقل خبرته للآخرين . واذا تكلمنا مع أى عامل عن عمله فانه سيحدثنا حتما عن الذين علموه وذلك لانه يذكرهم ويحمل فى قلبه لهم آيات العرفان بالجميل . واذا سألنا أى عامل عن رفاقه فى العمل فانه سيتحدث عنهم بالتأكيد وقبل كل شىء من حيث موقفهم من العمل ، وكذلك من وجهة نظر هل يعمل كل منهم بصورة جيدة أم سيئة .

وتظهر جماعة العاملين أجلّ ما يكون من الاحترام تجاه العمال المحنكين وقدماء العاملين المتقنين لعملهم . وان قانون حياة أى جماعة من جماعات العاملين هو أسبقية العامل المحنك بالمقارنة مع العامل المبتدئ . وليس الاحترام الكبير هو فقط ما يتمتع به العمال المحنكون ، بل انهم يحصلون ايضا على تسهيلات وخيرات مادية اكبر لدى توزيع ما يخصصه المصنع من أموال للمكافآت وللاجراءات الاجتماعية الثقافية . ويتمتع العامل المحنك بأولوية الحصول على الجوائز فى نهاية العام ، ولدى توزيع المساكن أيضا . وتسعى الادارة جهدها لأن تعطى العامل المحنك اجازته فى الوقت المناسب له ، وغير ذلك . ولا يثير «نظام أولوية المراعاة» هذا تجاه العمال المحنكين أى اعتراض من جانب الغالبية من العمال ، بل على العكس يحوز على رضاهم وتأييدهم .

والى جانب ازدياد مقادير الحوافز الماديــــة فان تطوير الحوافز المعنوية يلعب دورا هاما أيضا . وهذه الأخيرة متعددة ومتنوعة ولا تقتصر فقط على الشكر المتضمن فى قرار الادارة وعلى المكافآت الحكوميـــة . ان الأشكال التقليدية للتشجيع المعنوى قد بررت نفسها بصورة جيدة ، ولكن لا يمكن استخدامهــا فى جميع الحالات . فالمكافآت الحكوميـــة تمنح للعاملين الذين يتفوقون بشكل خاص ، ولذلك لا يمكـــن ان يستحقها كل واحد . وأما الشكر المتضمن فى قرار الادارة أو فى شهادة التقدير فهو أحد أشكال التشجيع الأكثر انتشارا ، غير أنـــه لا يمكن أن ينطبق بدرجة واحدة على العامل المبتدئ والعامل الخبير . وان الناس يتذكرون الشكر الأول ويفتخرون بشهادة التقديـــر الأولى ، ولكن الموقف يتغير عندما يصبح ذلك بمثابة ظاهرة اعتيادية . ولذلك فقد أخذت جماعات العاملين العديدة فى البلاد السوفييتية تسعى لأن تنوع الى الحد الأقصى فى السنوات الأخيرة أشكال التشجيع المعنوى .

ان المهارة فى العمل والموقف منه ومن الرفاق فى العمل قد أصبحت تشكل الآن المعيـــار الرئيسى لتقييم الانسان ومؤشر نموه الأخلاقى . والتشجيـــع الأخلاقى والمعنوى ما هو الا شكل واحـــد من هذا التقييم . وأما الشكل الآخر فهو ادانة جماعة العاملين للموقف غير الصحيح من العمل وما ينجم عن ذلك من عقوبات معنويـــة تترافـــق أحيانـــا بعقوبات ماديـــة أيضـــا .

والمثال الملموس عن الموقف غير الصحيح من العمل هو التخلف عنه . واذا نظرنا فى الاحصـــاءات

فانها تدل على تقلص نسبى فى عدد المتغيبين . ففى سنة ١٩٢٠ كان هناك فى الصناعة السوفييتية ٢٣٦ يوم غياب لكل عشرة عمال ، وفى سنة ١٩٢٥- ٧٤ يوما ، وفى سنة ١٩٣٠- ٤٥ يوما ، وفى سنة ١٩٤٠- ١٧ يوما ، وفى سنة ١٩٥٠- ٩ أيام ، وفى سنة ١٩٦٥- ٨ أيام ، أما فى سنة ١٩٧٣- فقد أصبح هذا العدد ٦ أيام . ويدل مثل هذا التقدم الملحوظ فى تعزيز الانضباط العملى «بالمتوسط» على أن غالبية العمال تصبح أكثر انضباطا باطراد . ويأخذ عدد المتغيبين بالتقلص على الدوام .

ولكن من الذى يخرق الانضباط على الغالب ؟ وهل توجد هنا سنن موضوعية ما ؟ سنعرض فيما يلى الاستنتاجات التى توصل اليها العلماء السوفييت على أساس تحليل المعطيات فى أحد المصانع المتوسطة العادية لصناعة بناء الماكينات .

هناك رأى يقول بأن الغياب يحصل أكثر ما يكون بين العمال الشباب . ولكن ظهر أن ذلك غير صحيح على الاطلاق . وليس هناك من أى فارق هام فى هذا المجال بين فئات العاملين ذوى الأعمار المختلفة . وقد تبينت بالاضافة الى ذلك خاصية هامة تتعلق بالشبيبة : فهم أكثر تقبلا للاجراءات التربوية . وتحت تأثير مكافحة الخروقات فى انضباط العمل فان عدد المتغيبين يتقلص فى فئات العمر الأصغر أسرع مما هو عليه الحال فى الفئات الأكبر سنا .

وقد ظهرت سنة موضوعية أخرى : فان غالبية الذين يخرقون الانضباط هم من أولئك الذين لم تمض

على عملهم فى المصنع ثلاث سنوات ، وذلك على الرغم من أن العاملين من هذه الفئة يشكلون أقل من ثلث العدد الاجمالى للعاملين فى المصنع . وذلك يعنى أنه كلما كانت مدة عمل الانسان فى المصنع أطول فـان الانضباط فى العمل يغدو مفهوما له وضروريا بصورة اكبر . وكقاعدة فان الذى يخرق الانضباط هو ذلك الانسان الذى لم يمض عليه وقت طويل فى جماعـة العاملين ، والذى لم يشعر بعد بالمسؤولية أمام رفاقه فى العمل ، والذى لمّا تصبح مصالح جماعة العاملين بالنسبة اليه كمصالحه الشخصية بما فيه الكفاية .

وتجرى مكافحة مخالفى الانضباط بأشكال متنوعة . وتتحلى جماعة العاملين بالنزعة الانسانية وبالصبر والأناة فى تربية الانسان . ولكن العمال لا يمكن أن يكونوا «طيبى القلب» ويسمحوا لبعض رفاقهم بالتكاسل . بل ان الصرامة العادلة والتشدد وعدم التهادن ازاء من يعرقل سير العمل الطبيعى ، كل ذلك سمة مميزة لأناس العمل الذين أصبحوا أسياد حياتهم فى ظل الاشتراكية . ويمكن ايجاد الأمثلة التى تدل على ذلك فى كل مكان . وسنورد آراء عمال معروفين كانوا فى عداد مندوبى المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى :

قال نيكولاى روساكوف عامل البرادة فى مصنع «اليكتروسيلا» فى لينينغراد : «. . . لا يزال لدينا

للأسف أولئك الذين لا يحافظون على شرف العامل . ولا نريد أن نتساهل الآن مع المتهاملين والذين يخرقون انضباط العمل . فالأمور تجرى أحيانـــا كمـــا فى الأسطورة : نأخذ بتربية انسان غير مجتهد ، ونعمل فوق طاقتنا ، أما هو فيواصل شرابه وغيابه عن العمل . ان الذين يخرقون الانضباط والمتغيبين يلحقون ضررا كبيرا بالانتاج . وذلك ما يفترض ان نكون أشد حزما تجاههم» * .

وقالت زويا بوخوفا عاملة النسيج فى فابريكة الغزل والنسيج فى ايفانوفو : «. . . يجب أن نقف موقفا أشد حزما تجاه مخالفى انضبـــاط العمـــل ، ويجب . . . أن نعمل بالفعــــل من أجل أن تحترق الأرض ، كما يقال ، من تحت أقـــدام أولئك الذين يعرقلون حركتنا نحو الأمـــام ، الذين يعرقلـــون عملنا» * * .

أما لوبوف سيسوييفا ، الحلابـــة من سوفخوز «زفينيغورودسكى» فى ضواحى موسكو ، فقد قالت : «ان الاهتمام والرعاية تجاه العامل السوفييتى الشريف هما قانون لحياتنا . واذا كان يجرى عندنا القيام بكل ما يلزم بغية أن يتمتع الانسان بما يستحقه لقـــاء

---

* «المؤتمـــر الثالث والعشرون للحزب الشيوعـــى السوفييتى» ، المحضر الاختزالى ، موسكو ، ١٩٦٦ ، المجلد ١ ، ص ٢٠٤-٢٠٥ .

* * المصدر نفسه ، ص ٣٥٤ .

عمله ، فانه لا يمكن أن يكون هناك أى تساهل تجاه من لا يريد أن يعمل ، تجاه من لا يصون شرف العامل . ولا يمكننا أن نكون طويلى البال ازاء من يخرق انضباط العمل . وانه لمن الواضح للجميع أن الكسالى والمتغيبين ومدمنى الكحول يلحقون بمجتمعنا ضررا ماديا ومعنويا كبيرا» * .

ان النظام الاشتراكى قد أوجد طرازا جديدا تماما من العمل ، وطرازا جديدا تماما من العلاقات فى جماعة العمل . وان العمل ، والنشاط العملى فى جماعة العاملين ، والحياة ضمن هذه الجماعة ، ان كل ذلك هو الجزء الاساسى والحاسم لحياة الانسان السوفييتى . فالوضع الاجتماعى للانسان يتحدد بكيفية عمله ويتكون موقف الانسان من قضايا الحياة جميعها بلا استثناء تحت تأثير عمله .

والأمر الرئيسى الذى يغرسه العمل فى الناس هو الشعور بالجماعية وبالمسؤولية عن القضية المشتركة ، والمشاركة مع جمهور الكادحين والشعور بعدم الانفصال عنهم وعن مصالحهم واهتماماتهم .

ومن السمات الرائعة التى تميز الكثيرين من العاملين السوفييت هى الشعور بالجدارة الشخصية ، وعدم التهادن تجاه أى نوع من أنواع الاجحاف ، سواء كان ذلك يتعلق بالشخص مباشرة ، أم بشخص آخر يمكن تماما ان لا يكون من معارفه .

---

* «المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى» ، المحضر الاختزالى ، المجلد ١ ، ص ٥٦٣-٥٦٤ .

وان شعور الانسان بأنه سيد حياته ، وادراك الأهمية الاجتماعية لعمله ، والفعالية الاجتماعيـــة العالية ، والثقة بقواه ، وفى الوقت نفسه التواضـــع والانضباط واحترام الأكبر سنا ، والتفاؤل القائم على أسس واقعية ، كل ذلك تجرى تربيته فى الانســـان السوفييتي الى درجة حاسمـــة فى العمل بالذات وفى جماعة العاملين .

وعندما يصفون بايجاز العلاقات المتبادلة بين الناس فى جماعة العاملين الاشتراكيـــة فانهم يقولون أنها علاقات التعاون الرفاقى والمساعدة المتبادلـــة . وتتجلى الرفاقية والمساعدة المتبادلة فى العمل بأشكال متنوعة ، وغالبا ما تكون فريدة من نوعها بسبـــب ملموسيتها ، وأحيانا غير منتظرة ، ولكنها تدل دائما على اخلاص وشهامة الكادحين فى علاقاتهم المتبادلـــة تجاه بعضهم البعض .

ان المباراة الاشتراكية هى المجال الرحب الذى تتجلى فيه هذه الصفات . وسنتحدث عن ذلك بصورة خاصة وبالتفصيل فى الفصل التالى .

وقد بذل لينين فى وقته الكثير من الجهود لايجاد الأشكال الاولية لـ«الانتقال الى القضاء على تقسيم العمل بين الأفراد ، وتربية الأفراد وتعليمهم وتدريبهـــم ، ليكونوا **متطورين من جميع النواحي ومتعلمين من جميع النواحي ، وباستطاعتهم عمل كل شيء** . ان الشيوعية تسير نحو هذا الهدف ويجب أن تسير نحوه ، وهي **ستدركه** ، ولكن فقط بعد سنـــوات طوال . ان من يحاول اليوم أن يتوصل عمليا الى النتائج التي تعود بها فى المستقبل شيوعية متطورة للغايـــة ، وطيدة

ومستقرة تماما ، شيوعية واسعة وناضجة تماما ، لهو كمثل من يحاول تعليم الرياضيات العاليـــة لطفل فى الرابعة من العمر» * .

ولقد انقضى منذ ذلك الحين وقت طويل ، وتم انجاز عمل كبير ، وأصبح الموقف الجديد للناس من العمل أمرا واقعيا فى بلادنا . ولكن كلمات لينين التالية لا تزال تدوى اليوم أيضا كبرنامج عمل كبير ومعقد ومحسوب لسنوات كثيرة . الى الأمام : «اننا سنبذل جهدنا لكى نغرس فى ادراك الجماهير ، فى عاداتها ، فى سلوكها اليومى ، القاعدة القائلة : «الجميع فى سبيل الفرد والفرد فى سبيل الجميع» ، القاعدة القائلة : «من كل حسب كفاءاته ، ولكل حسب حاجاته» ، لكى نطبق تدريجيا ، ولكن بلا انقطاع ، الانضباط الشيوعى والعمـــــل الشيوعى . . . ولسوف نتوصل الى انتصـــار العمل الشيوعى !» * * .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤١ ، ص ٣٣ .
* * لينين ، المصدر نفسه ، ص ١٠٨–١٠٩ .

«. . . ان تنظيم المباراة على أسس اشتراكية يجب أن يغدو واحدة من أهم وأنبل المهام . . .»

تكمن احدى أهم أفضليات الاشتراكيـــة على الرأسمالية فى توفير الظروف المناسبة لابداع الجماهير الشعبية ولمشاركتها الفعالة فى بناء المجتمع الجديد وفى الاسراع بالتقـــدم الاجتماعـــى . ولا تنحصر ديموقراطية النظام الاجتماعى الاشتراكى فى عمل كل شىء من أجل الانسان ومن أجل خيره وحسب ، بل وفى أن جماهير الشغيلة تضع بنفسها المهام الاستراتيجية والمباشرة للتنمية الاجتماعية وتتوصل الى حلها بمثابرة ودأب (وذلك عن طريق استخدام منظماتها السياسية — الحزب الشيوعى والدولة الاشتراكية) .

ولقد نجمت عن تجربة بناء الاشتراكية أشكال متنوعة للفعالية الاجتماعية ومبادرات الجماهيـــر الشعبيـــة . وتميزت المباراة الاشتراكيـــة مـــن بين جميع هذه الأشكال بأهميتها وجماهيريتها على مدى مراحل تطورنا كلها .

كان لينين قد أكد مرارا عـــلى الأهمية الخاصـــة التى تحظى بها المباراة الاشتراكية بالنسبة للاسراع بالتقدم الاجتماعى . وهو الذى أرسى أسس التعاليم عن المباراة الاشتراكية وعمل الشىء الكثير من أجل تنظيمها عمليا . وتشكل الأحكام اللينينية عن جوهر

ووظائف المباراة الاشتراكية ، ومبادئها التنظيمية ، وجهة نظر متكاملة ومتطورة الى أبعد الحدود .

وقد شرح لينين هذه الأحكام بأكثر ما يكون من التفصيل فى مقالته «كيف ننظم المباراة ؟» وفى البند العاشر من «المسودة الأولية لمقالة «المهام المباشرة امام السلطة السوفييتية» . كما تجرى معالجة أهم قضايا العمل والمباراة فى مقالة «المبادرة الكبرى» وفى بعض المؤلفات الأخرى التى كتبها لينين فى مرحلة «الشيوعية الحربية» . وقام لينين بتطوير مبادئ المباراة الاشتراكية عقب تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة وذلك بالنسبة لتنظيم الاقتصاد على أسس الميزان الاقتصادى (الخوزراشوت) .

ينبغى أن نتكلم بادئ ذى بدء عن مكان المباراة فى نظام الظواهر الاجتماعية الاقتصادية . فالمباراة تتعلق بآلية تسيير الاقتصاد ، أما اذا تكلمنا بصورة أكثر تحديدا فهى تتعلق بعلاقات الادارة . وقد يبدو ذلك غريبا للوهلة الأولى حيث أنه لا يندر أن يربطوا بين المباراة الاشتراكية وبين الطوعية ، وأما الادارة فيربطونها بالأوامر التوجيهية وبالطاعة . ولكن الواقع هو الواقع . فالادارة (الضبط) هى التوصل الى الوحدة بين أقسام المجتمع المرتبطة ببعضها البعض جميعا ، وضمان ما يكفى من التنسيق فى أعمال أصحاب شتى المصالح (أعضاء المجتمع المنفردين ، والفئات الاجتماعية ، والطبقات ، والشعب بشكل عام) . وتقوم المباراة بتنفيذ جزء من هذه المصالح .

وذلك ما يفسر لماذا طور لينين أفكار المباراة الاشتراكية بارتباطها الوثيق ، كقاعدة ، بقضايا تنظيم

الادارة . ولا يخلو من متعـــة أن نشير الى أن لينين يسوق تعريفاته الكلاسيكية المعروفة على نطاق واسع للمركزية الديموقراطية فى معرض معالجته لقضايـــا المباراة بالضبط وبهـــدف الادراك الصحيح لهـــذه القضايا * . وطرح لينين مهمة تنظيم المباراة أمـــام الحزب وأمام الطبقة العاملة بوصفها جزءا مكونا لمهمة تنظيم الادارة فى روسيا الجديدة ، روسيا الاشتراكية .

ويجرى فى سياق الادارة ضمان خضوع ما تقوم به الحلقة الأولى من أعمال اقتصادية لمطالب الحلقـــة الأعلى اما على أساس الطاعة الاقتصادية واما على أساس المصلحة المادية . ومن الهام لافكارنا القادمة أن نوجه الاهتمام الى ما يلى . ان الطريقة المباشرة (التوجيهية) للادارة تفترض وجود تلك العلاقات المتبادلة بين الذى يدير وبين الذى يدار بحيث يجرى فى ظلها تنفيـــذ الأمر بصورة دقيقة ولا يكون لدى الذى يدار امكانية الاختيار بين عدة احتمالات . وعلى سبيل المثال اذا صدر أمر الى مشروع اشتراكى بأن يدرج فى الميزانية ما يتبقى لديه من الأرباح ، فلن يكون هناك مجال لدى هذا المشروع لأن يفكر بتنفيـــذ أم عدم تنفيذ هذا الأمر ، وهل يدرج هذا الربح كله أم جزءا منه فقط ، وهكذا دواليك .

أما الادارة غير المباشرة (من خلال الحوافـــز) فتتخللها علاقات مغايرة لذلك تماما . فعندما يضـــع الذى يدير الحوافز فانه يسعى لاثارة اهتمام الذى يدار

---

* راجعوا لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٥ ، ص ٢٠٣ ؛ المجلد ٣٦ ، ص ١٥١–١٥٢ .

بأن يعمل بصورة محددة تماما . ومثلا فان الدولة الاشتراكية تحفز المشروع على تبنى مهام تخطيطية عالية (ذات جهد كبير) . ومن مصلحة المشروع أن يزيد من حجم الخطة باعتبار أنه سيحصل من الدولة فى حالة تنفيذه لها على المزيد من التشجيع . ولكن هناك ايضا احتمال الخسارة فى حالة زيادة الخطة وعدم تنفيذها ، وذلك بسبب من الاجهاد غير المبرر . وينشأ ذلك الوضع الذى يكون بامكان المشروع فى ظله أن يختار القرار فى حدود الاتجاه الذى تشير اليه الحوافز .

ان التمركز وعدم التمركز هما شكلان ضروريان موضوعيا فى ظل الاشتراكية لضمان المركزية (الديموقراطية بالطبع كما سبق القول) . وتجعل الملكية الاجتماعية الاشتراكية من الممكن والضرورى تمركز عدد من أهم وظائف الادارة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد الوطنى بأسره . أما عدم التمركز فيشمل تلك الوظائف التى تنطوى على أهمية محلية وغير كبيرة . ومن الطبيعى بالاضافة الى ذلك أن توضع ، فى اطار الشؤون التى لا يشملها التمركز ، أشكال وأساليب محددة لتنفيذ أوامر الهيئات الاقتصادية القيادية .

ان ضرورة عدم التمركز لبعض الوظائف الى جانب تمركز بعضها الآخر يستدعيها التنوع الموضوعى فى ظروف تسيير الاقتصاد المحلية منها والفرعية وغيرها . ومن شأن تمركز دائرة واسعة جدا من الوظائف أن يؤدى الى اهمال هذا الاختلاف الواقعى والى فرض التقليد الأعمى والتماثل من الأعلى بصورة لا مبرر لها . بينما أكد لينين أنه «لا الابتذال ولا فرض

وحدة فى الشكل من أعلى يمتان بأي صلة الى المركزية الديموقراطية والاشتراكية» * .

وان أى تسيير عقلانى وفعال للاقتصاد يفترض اتقان التكيف فى الوقت المناسب لتنوع الظروف الموضوعية . فقد كتب لينين : «ان الزراعة فى محافظة كالوغا هي مغايرة لما هو موجود فى محافظة كازان . وهذا ما يخص أيضا الصناعة كلها ، وهذا ما يخص أيضا الادارة كلها أو التوجيه . وان عدم مراعاة الفوارق المحلية فى جميع هذه المسائل قد يعني الوقوع في براثن المركزية البيروقراطية وما اليها ، وقد يعني وضع العراقيل في وجه العاملين المحليين لأن يأخذوا بالاعتبار الفوارق المحلية بتلك الدرجة التي هي الأساس لأي عمل صائب» * * .

وتتأتى الحاجة الى الجمع الديالكتيكى بين المركزية واللامركزية من الوحدة الموضوعية لأهداف مختلف خلايا الانتاج الاشتراكى وشتى جماعات العاملين والفئات الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى (هذه الوحدة التى تتجلى فى وجود المصلحة الاقتصادية الاجتماعية) والتنوع الموضوعى فى ظروف ممارسة الاقتصاد وظروف التوصل الى هذه الأهداف الواحدة .

ويؤدى عدم التمركز فى بعض الحلول الاقتصادية بصورة أكيدة الى توليد التنوع فى الأساليب العملية لتنفيذ المهام الانتاجية والاقتصادية الواحدة أو

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٥ ، ص ٢٠٣ .

* * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، ص ١٩٨ .

المتشابهة من قبل مختلف العاملين والمشاريع والفروع وفى مختلف الأماكن . وان نتيجة مثل هذا التنوع هى اختلاف الفعالية الاقتصادية من جهة ، وسعى المتخلفين الى اعتناق التجربة الأفضل من جهة ثانية . وفى ذلك بالذات يكمن مضمون تلك العلاقات الاقتصادية بين الناس التى تسمى بالمباراة .

وتكمن فكرة ضرورة التنوع وطابعه التاريخـــى الخاص فى أساس الشرح اللينينى للمباراة . ويشير لينين فى «المسودة الأولية لمقالة «المهام المباشرة أمام السلطة السوفييتية»» الى أن جوهر الوظيفة الاقتصادية للمباراة ينحصر فى ايجاد الطريق الأكثر صوابا والأكثر توفيرا لحل المهام الاقتصادية التى يجرى حلها بصورة لامركزية ، علما بأن تنفيذ هذه المهمة يجرى بشكل اجتماعى محدد ، أى أنه يسبب نشوء علاقات اقتصادية بين الناس محددة تماما . ويلاحظ لينين أن «. . . مهمة تنظيم المباراة تتألف من شقين : فهي تتطلب من جهة تطبيق المركزية الديموقراطية . . . وهي تعني من جهة ثانية امكانية ايجاد الطريق الأكثر صوابا والأكثر توفيرا لاعادة بناء النظام الاقتصادي في روسيا . واذا تكلمنا بصورة عامة فان هذا الطريق معروف . فهو يكمن في الانتقال الى الاقتصـــاد الكبيـر القائـم على الصناعة الآلية ، في الانتقال الي الاشتراكية . ولكن شروط هذا الانتقال وأشكاله الملموسة هي حتما ويجب أن تكون متنوعة ومرتبطة بتلك الظروف التي تبتدئ في ظلها الحركة المتجهة لاقامة الاشتراكيـــة . وان الفوارق المحلية ، وخصائص النمط الاقتصـــادي ، وأشكال المعيشة ، ودرجة استعداد السكان ، ومحاولة

تنفيذ هذه الخطة أو تلك ، كل ذلك يجب أن ينعكس على اختيار طريق خاص نحو الاشتراكيـــة في هذه الكومونة العملية أو تلك للدولة . وكلما كان هذا التنوع كبيرا – بالطبع اذا لم يؤد الى الشـــذوذ – سيكون من الأوثق والأسرع ضمان توصلنـــا الى المركزية الديموقراطية واقامة الاقتصاد الاشتراكي على السواء» * .

وتتمثل المباراة أمامنا هنا كعملية اقتصاديـــة معقدة ، وكجزء مكون لآلية حركة تجديد الانتـــاج الاجتماعى ، والتى تنطوى على بنيتها الداخلية المميزة . وبغض النظر عن الطراز التاريخي الملموس للمباراة ، (أى فى ظل أى نظام اجتماعى اقتصـــادى) فان دائرة وظائفها فى مجال تجديد الانتاج تتضمن :

أولا ، تنوع احتمالات حل المهـــام الانتاجيـــة والتكنيكية والاقتصادية الواحدة وذات الطراز الواحد أو المتشابهة من هذه الناحية أو تلك ؛

ثانيا ، مقارنة هذه الاحتمالات المتنوعة ، واظهار (اختيار) الأفضل والأكثر فعالية والتى تستجيب لمقياس التطـور التقدمى فى هذا المجـال أو ذاك من مجالات النشاط الانسانى ؛

ثالثا ، جعل التجربة الأفضل ، والاحتمال الأفضل لحل المهام ، قاعدة عامة (مقبولة من قبل الجميـــع والزامية للجميع) .

وتمثل هذه الوظائف الثلاث فى مجموعها عمليـة

---

* لينين . المؤلفات الكاملـــة ، المجلـــد ٣٦ ، ص ١٥٢ .

ايجاد أقصر الطرق للتقدم الاجتماعى فى ظل تنـــوع الظروف الموضوعية لتحقيقه ، عملية تحديد الاحتمال الامثل .

ونعيد الى الأذهان مرة أخرى أنـــه لا وجود فى الحياة الواقعية «للمباراة بشكل عام» . ومـــع ذلك يسعى الايديولوجيون البرجوازيون جهدهم اما «لعدم ملاحظة» الفوارق فى الأشكال الاجتماعية الاقتصاديـــة للمباراة ، واما «لاظهار» عدم أهمية أو عدم علميـــة طرح المسألة المتعلقة بهذه الفوارق . وهم يقومون بذلك بمختلف الأشكال .

والأسلوب الأكثر «عراقة» فى ذلك هو الاعلان عن أن المباراة ليست ظاهرة اجتماعية ، بل ظاهرة بيولوجية نفسية . وكما يزعمون فان المباراة تنجـــم طبقا لهذا التأويل عن الرغبة الغريزية لدى كل انسان لأن ينتصر فى الصراع من أجل الحياة ضد الآخرين ، وعن التوق الطبيعى الى التملك والى السلطة ، وما الى ذلك . والنتيجة أن المزاحمة الرأسمالية وما يلازمها من صراع حاد ما هى الا تجلى الجوهر الطبيعى للانسان ، ولا يمكن تغيير أى شىء هنا .

أما الماركسيون فيواجهون هذه الأفكار بالتعاليم عن المباراة باعتبارها ظاهرة اجتماعية صرفة . وقد كشف كلاسيكيو الماركسية فى مؤلفاتهم عن الأسباب التى لا مفر للمباراة من أن تتحول بموجبهـــا وفى ظل الملكية الخاصـــة الى شكلهـــا «الوحشى» ، أى الى المزاحمة . فالملكية الخاصة تفرق ما بين النـــاس وتضطرهم لا الى مجرد المباراة بل الى مصارعة بعضهم البعض من أجل أن يشغلوا مكانا فى الانتاج وفى السوق

وفى الحياة السياسية . ولا يمكن للجميع أن يربحوا بموجب قانون هذا الصراع ، بل لا بد لبعضهم ان يخسروا . بينما توفر الملكية الاجتماعية الاشتراكية خلافا لذلك ، الظروف من أجل المباراة التى يمكن للجميع ولكل فرد على حدة أن يربحوا فى ظلها . وقد تنبأ نظريو الماركسية بمثل هذا الطابع للمباراة فى ظل الاشتراكية استرشادا باستنتاجاتهم العلمية بصدد المباراة بوصفها ظاهرة اجتماعية . وأقر واقع البناء الاشتراكى هذا الاستنتاج تماما ، الأمر الذى يشكل حجة حاسمة ضد التأويل البيولوجى النفسى للمباراة .

وبقدر ما كانت المباراة الاشتراكية تعرض افضلياتها أمام المزاحمة الرأسمالية فان الايديولوجيين البرجوازيين كانوا ينشرون بصورة متزايدة الاتساع رواية أخرى عن المباراة . فقد راحوا يكررون أن للمزاحمة ، على نقائصها كلها ، أفضليات كبيرة . فهى ، على حد زعمهم تربى فى الناس صفات قيمة للغاية . وبموجب كلمات الايديولوجيين البرجوازيين فان الاشتراكية بقضائها على الطابع الرأسمالى للمباراة «تغلق المدرسة» التى يمكن للناس أن يتعلموا فيها هذه الصفات .

فماذا يمكن أن نسوق ضد مثل هذه الحجج ؟ ليس من جدال فى أن المزاحمة تربى المراس ، وفن المخاطرة الحذرة ، والشعور المرهف بما هو جديد ، والعملية ، والسرعة ، والمسؤولية عن اتخاذ القرار . ولكن المباراة غير التناحرية يمكنها أيضا أن تربى مثل هذه الصفات ، ناهيك عن أنها تقوم بذلك بفعالية أكبر بكثير . أما المزاحمة الرأسمالية فهى تضيف

عليها حتما ما يميز البرجوازية من النفعية والقسوة والأنانية المتطرفة . هذا بالنسبة للأقوياء . أما ما يتعلق بالضعفاء «فان أى ملكية خاصة بحد ذاتها تشعر – **على أقل تقدير** تجاه الملكية الخاصة **الأغنى منها** – بالحسد والتعطش لبلوغ مستواها ، وهكذا فان هذين الأمرين الأخيرين يشكلان جوهر المزاحمة» * . ويتجلى ذلك فى السعى لشق الطريق نحو الثروة أو البقاء فى عداد الأثرياء بأى ثمن (بما فى ذلك بإرتكاب الجرائم والمغامرات ، والاحتيال ، والخداع وما الى ذلك) . وان اسطورة ما يزعمونه من «الامكانيات المتساوية» التى تتيحها المزاحمة لكل فرد ، تتحطم بمجرد أن نتذكر ملايين الضحايا التى تذهب نتيجة لهذه المزاحمة . ويكفى أن نذكر العاطلين عن العمل ، أولئك «الناس الزائدين» عن حاجة المجتمع البرجوازى .

ولا يمكن الا أن نأخذ فى اهتمامنا أيضا ذلك الرأى الهام جدا الذى قدمه لينين . فقد أشار فى مقالة «كيف ننظم المباراة ؟» الى أن محتوى ومكان المزاحمة فى المجتمع الرأسمالى قد تغيرا جوهريا مع انتقال الرأسمالية الى المرحلة العليا ، المرحلة الامبريالية فى تطورها . «ان المزاحمة فى ظل رأسمالية **كهذه** تعني خنق مبادهة **جماهير** السكان ، أغلبيتهم الساحقة ، تسعة وتسعين بالمائة من الشغيلة ، خنق همتهم وجرأة مبادرتهم ، خنقا وحشيا لم يسمع بمثله من قبل ، تعني كذلك الاستعاضة عن المباراة بالاحتيالات المالية ،

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٤٢ ، ص ١١٤–١١٥ .

ومحاباة الأقارب ، والاستخذاء فى قمة السلم الاجتماعى» * .

وتتمكن الاحتكارات أحيانا حتى من تأجيل أو تلافى صراع المزاحمة ، وذلك باحتكارها لاستخدام هذا الاكتشاف الطليعى أو ذاك أو بفرضها «الفيتو» عليه بواسطة السر التجارى . وبذلك بالذات فان الاحتكار يعرقل المباراة موضوعيا ويكبح تطورها .

ويحاول الاقتصاديون البرجوازيون أن يقنعوا الناس بأن الاشتراكية بضمانها لتعميم الانتاج بصورة لم يعرفها التاريخ ، فانها بذلك بالذات تقضى على المباراة بصورة حتمية على حد زعمهم . غير ان الواقع يختلف عن ذلك تماما . وقد دحض لينين مزاعم أعداء الاشتراكية من هذا القبيل ، وكتب يقول : ان «الاشتراكية لا تخمد المباراة ، وليس هذا وحسب ، بل تخلق بالعكس ، وللمرة الأولى ، امكانية تطبيقها على نطاق **واسع** فعلا ، على نطاق **جماهيري** فعلا ، وامكانية اجتذاب أغلبية الشغيلة فعلا الى حلبة عمل يستطيعون فيها أن يبدوا مؤهلاتهم ، ويطلقوا كفاءاتهم ، ويكشفوا المواهب التي هي في الشعب ينبوع لا ينضب والتي سحقتها الرأسمالية وضغطت عليها وخنقتها بالآلاف والملايين» * * . والاشتراكية لا تخمد المباراة لسببين : أولا ، لأنه لا يمكن لأى مركزية أن تقوم على التمركز المطلق وتجنب ضرورة عدم التمركز

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٥ ، ص ١٩٥ .

* * المصدر نفسه ، ص ١٩٥ .

في الشؤون الاقتصادية ، وثانيا ، لأن المركزيــة الاشتراكية هى مركزية ديموقراطية لا يشكل طابــع العلاقات الاجتماعية فى ظلها عقبة في وجه المباراة ، بل على العكس يشجع على تطورها بصورة شاملة ،

ان المباراة الاشتراكيــة ، خلافا للمزاعم التى يرددها الايديولوجيون البرجوازيون ، لا تقلص بــل على العكس تزيد من عدد النـــاس الذين يتعلمون الأفضل . وكما سبق القول فان المبــاراة في ظروف الاشتراكية تجرى فى جو يعبق بالتعاون الرفاقــى والمساعدة المتبادلة ، وتربى في الانسان الصفــات الأخلاقية العالية : الشرف والانسانيــة والعدالــة والجماعية والخ . .

وان ما سبق قوله يساعدنا على التمعن فى عيوب النظرية البرجوازية المنتشرة للغاية حاليا ، الا وهى نظرية التقارب التى تزعم أنه يجرى الآن التقارب بين الرأسمالية والاشتراكية في جميع المجالات . ويقول أنصار هذه النظرية فى معرض تطبيقهم لها على المباراة أن الوضع المعاصر يؤدى الى اختلاط المزاحمة والمباراة الاشتراكية ببعضهما البعض . ويقتبس المجتمــع البرجوازى من الاشتراكية عددا من مبادئ تنظيــم المباراة (التشجيع المعنوى ، والديموقراطية وغيرهما)، بينما «تسمح» البلدان الاشتراكية بأن تنشط لديها بعض عناصر المزاحمة (التشجيع المادى ، والمباراة فى مجال التداول : فى السوق وما الى ذلك) . ويصورون الأمور وكأن المباراة تقوم فى ظروف الاشتراكية وفى ظروف الرأسمالية على السواء بتنفيذ وظائف واحدة ، وكل ما هنالك أنه يوجد فرق طفيف فى أشكال تنفيذ

هذه الوظائف ، علما بأن الفوارق تغدو مع مر الزمن ضئيلة وتتقلص أهميتها .

ولدى امعان النظر فى هذه الحجج يصبح من الواضح جدا أنها قائمة على أسس واهية ومبتذلة .

وتتجلى قبل كل شيء المبالغة بالأهمية الواقعية لما يسمى باقتباس الرأسمالية لسمات وأساليب المباراة الاشتراكية . أما فى الواقع فان الاستغلالى المعاصر يبحث عن امكانيات جديدة لزيادة أرباحه . وكان هذا الاستغلالى قد اتبع فى وقته نصائح تايلور فشدد من عمل العامل معولا بالأساس على «اعتصار العرق» ، أى على استغلال امكانيات العامل الجسدية . أما الآن فان هذا الاستغلالى يسير لاحقا . فعندما أدرك الرأسمالى ومدير أعماله قوة الحوافز المعنوية والابداعية أخذا يسعيان لاستغلال ليس قوة العامل الجسدية وحسب ، بل والذهنية أيضا . وبينما كان يلزمهما فى السابق العامل المنفذ فقط ، فقد راحا الآن يعملان على تطوير مبادرته لما فيه مصلحة الشركة ، وتوسيع رغبته فى أن يكون جديرا لا بالتشجيع المادى فقط ، بل والتشجيع المعنوى من قبل صاحب العمل .

وتلك الأهداف بالذات هى ما ترمى اليه نظرية وواقع «العلاقات الانسانية» التى تحاول ان تخمد التناقضات التناحرية الاجتماعية الطبقية وأن تغرس الوهم بالتعاون والمساعدة المتبادلة بين المستغِل والمستغَل . أما فى الواقع فان موعظة «العلاقات الانسانية» ما هى الا شكل متأنق لتحطيم التضامن

الطبقى ، واشعال نار المزاحمة بين العمال ، وهى فى نهاية المطاف وسيلة لتشديد استغلالهم .

وتخلو من أى أساس أيضا موضوعة أخرى من موضوعات الواعظين بالتقارب التى تزعم وكأن الاشتراكية «تسمح» لديها ببعض وقائع المزاحمة الرأسمالية . ولكن ماذا بالذات ؟ يقولون مثلا التشجيع المادى ، والاستقلالية النسبية للمشاريع (الاتحادات) . بيد أنه ينشأ التساؤل : لماذا يعتقد نظريو التقارب ان مبدأى الادارة الاقتصادية المشار اليهما هما راسماليان و«غريبان عن الاشتراكية» ؟ من الجلى أنهم يعتقدون ذلك بسبب أنهم أنفسهم أخذوا يصدقون بذلك النمط المشوه من الاشتراكية الذى مضت عليهم سنوات طوال وهم يرسمونه مصورين الاشتراكية على انها «اقتصاد مقاد» تسودها المركزية المطلقة والارغام على العمل ، وعلى أنها وحيدة الشكل بصورة كلية ومفروضة من الأعلى . ولكن الاشتراكية الحقيقية ليست كذلك . وحتى فى تلك المراحل عندما كان الوضع الاقتصادى يحتم علينا أن نسير نحو تشديد المركزية فان المصلحة المادية كانت الأسلوب الحاسم فى استمالة الجماهير للعمل . كما يمكن الكلام عن وجود درجات مختلفة لاستقلالية المشاريع فى شتى مراحل البناء الاشتراكى ، الا ان نفى ضرورتها الموضوعية ووجودها الفعلى ولو فى مرحلة ما ، فان ذلك يعنى انكار الوقائع .

ان الاجراءات التى تمارس فى الاتحاد السوفييتى فى الظروف المعاصرة ، والمتعلقة بتحسين أشكال وأساليب التخطيط والادارة ، ترمى الى توسيع حقوق

المشاريع والاتحادات والفروع والأقاليم الاقتصادية ، ولكنها لا تعنى الاستقلالية المطلقة بأى حال من الأحوال . أما لو كانت الأمور تجرى فى الاتجاه المعاكس فما كان بالامكان بالفعل الاستغناء عن مباراة من طراز المزاحمة الرأسمالية . ولا بد من توسيع الاستقلالية الاقتصادية التى لا تعنى التقليل من الدور الموجه للخطة الاقتصادية المركزية الواحدة ، بل على العكس تعزيز هذا الدور . ويزداد فى هذه الحالة الدور الحافز للأجور والمكافآت والأرباح . ولكن ومن جديد فان هذه الأمور لا تسير فى الاتجاه الذى يفترضه بعض أنصار نظرية التقارب . فالربح لا يغدو عندنا هدفا بحد ذاته وغرضا مطلقا . ولا تشجع الأجور والمكافآت على الاهتمام بالمصالح الأنانية والرغبة بالحصول على المال بأى ثمن . بل ان نشاط المشاريع والعاملين المنفردين أيضا يخضع لمصالح المجتمع بوصفها المصالح العليا . ولا يزال يعمل كالسابق المبدأ القائل : «فقط ما هو مفيد للمجتمع بشكل عام يجب أن يكون مفيدا للمشروع وللعامل المنفرد» .

وكما نرى فليست هناك أية أسس تسمح لنا بالقول ان الفوارق فى الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية بين المباراتين الرأسمالية والاشتراكية تزول ولو فى جانب واحد هام الى حد ما ، أو أنها تصبح أقل أهمية . فماذا يبقى فى جعبة الواعظين بالتقارب ؟ يبقى لديهم الاعتماد على السمات العامة لأية مباراة مهما كانت ، وعلى أن المباراة هى أسلوب لايجاد حلول متنوعة للمهام التى تحل بصورة غير مركزية واختيار الأساليب الأفضل من بينها . وتوضع «تحت المخرج العام» فى

هذه الحالة عمليات مختلفة بصورة مطلقة من حيث جوهرها فى مجال تغير دور المبـــاراة الاشتراكيـــة والمزاحمة الرأسمالية فى آلية الادارة الاقتصاديـــة . وينقل الرأسمال الاحتكارى مركز صراع المزاحمة الى مجال «صراع العمالقة» تاركا للمشاريـــع والشركات امكانيات أقل فأقل فى مجال اتخاذ الحلول المستقلـــة والمباراة . بينما يجرى فى البلدان الاشتراكية توسيع دائرة المسائل التى تحل لا مركزيا ، وتتـــاح بذلك بالذات امكانيات أوسع فأوسع أمام المباراة . ويتلخص عدم علمية الأسلوب الذى يستخدمه نظريو التقارب فى أنهم يصورون هذه العمليات على أنها تحرك باتجـــاه الالتقاء وعلى أنهـــا تقـــارب ما بين الرأسماليـــة والاشتراكية . كما أنهم ينفون ان الطرازين الاجتماعيين الاقتصاديين للمباراة على طرفى نقيض ، ويصورون التطور فى اتجاهات مختلفة على أنه تحرك نحو الالتقاء .

وتكمن أفضليات المباراة الاشتراكية تجـــاه المزاحمة الرأسمالية قبل كل شيء فى أنها تتطور فى ظل الدور الموجه للتخطيط المركزى ، ونظرا لذلك فهى لا تؤدى بالاقتصاد الى الفوضى والاخلال بالتناسب . بل على العكس تساعد المباراة الاشتراكية على ايجاد اكثر الطرق فعاليـــة لحل المهام التى تطرحها الخطة . وان عيوب المزاحمة غريبة عن المباراة الاشتراكية . أما كل ما هو ايجابى وما تتوصل اليـــه المزاحمـــة بتكاليف باهظة وضحايا كبيرة (تربية الروح العملية والهمة العالية وغيرها) فان المباراة الاشتراكية تقوم بتطويره على أساس جديد ، على أساس التعاون الرفاقى والمساعدة المتبادلـــة ، والى درجـــة يستحيل على

الرأسمالية بلوغها . الا أن الايديولوجيين البرجوازيين يضربون صفحا عن ذلك .

والاشتراكية بحاجة الى المباراة أكثر من أى أسلوب انتاج آخر عرفه التاريخ . وقد عبر لينين عن هذه الفكرة وشرحها مرارا كثيرة . وكانت البلاد السوفييتية قد بدأت ببناء الاشتراكية لأول مرة فى التاريخ ، وفى ظروف التطويق الرأسمالى المعادى . وذلك ما فرض بصورة خاصة الحاجة الملحة الى الاسراع باستمالة جماهير الشغيلة الواسعة لحل المهام التنظيمية والادارية ، وضرورة البحث المتواصل والدؤوب عن أشكال وأساليب جديدة وفعالة لتسيير الاقتصاد تتطابق مع السنن الموضوعية للانتقال الى الاشتراكية . وقد أوضح لينين : «. . . ان التجربة الجماعية ، ان تجربة الملايين من الناس هي وحدها التي تستطيع أن تعطي التوجيهات الحاسمة بهذا الصدد . . .

. . . نحن نعرف أن قضية التنظيم التي تشكل مهمة السوفييتات الرئيسية والأساسية والجوهرية ، ستحمل لنا حتما كثرة من التجارب والخطوات والتعديلات ، والمصاعب ، ولا سيما فيما يتعلق بطريقة وضع كل انسان فى مكانه ، لأننا لا نملك أي تجربة فى هذا الميدان ؛ ففي هذا الميدان ، يجب علينا أن نضع كلا من التدابير بأنفسنا . . .» * .

وعلى هذا النحو كانت هناك فى البلاد السوفييتية

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ٣٧٩-٣٨٠ .

فى بداية البناء الاشتراكى جملة من العوامل الخاصة المشترطة تاريخيا ، وقبل كل شيء طابع الريادة الذى اتخذه هذا البناء ، ومن ثم اعتبارات أخرى ، ولو كانت أقل أهمية ، مثل التخريب من جانب الاختصاصيين البرجوازيين ، والتنوع الهائل فى الظروف الاقتصادية ، والظروف غير الملائمة اطلاقا لتجلى المواهب والمبادهات والمبادرات وما شابه ذلك فى روسيا ما قبل الثورة بالمقارنة مع البلدان الرأسمالية الأخرى . وقد نشأ بفعل هذه الاعتبارات وضع استطاعت فيه تلك السنة العامة للمجتمع الاشتراكى ، التى هى تطور المباراة ، أن تتجلى بصورة ساطعة على الفور ، وأن تعود بمردود اقتصادى كبير للغاية . وقال لينين فيما يتعلق بذلك : «فى روسيا وفى الوقت الراهن بالذات ، وعلى أسس السلطة السياسية التي اقامتها الجمهورية السوفييتية ، وفي ظل تلك الخصائص الاقتصادية التي تميز روسيا بمساحاتها الشاسعة والتنوع الهائل للظروف ، الآن بالذات يجب أن يمثل تنظيم المباراة على أسس اشتراكية احدى أهم وأنبل المهام لاعادة بناء المجتمع» * .

وأشار لينين بالتحديد الى الاتجاهات التى يجب أن يسير فيها تنظيم المباراة بغية أن تعود بأفضل مردود . وقد روعيت فى تحديد هذه الاتجاهات (وظائف المباراة الاشتراكية) خصائص الاشتراكية وامكانياتها الغنية بالمقارنة مع الرأسمالية لتطوير واستخدام المباراة .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٥١ .

ان الوظيفة الاقتصادية المركزية للمباراة الاشتراكية ، شأنها شأن المباراة فى أى مجتمع آخر ، هى وضع الحلول للمهام الاقتصادية بصورة عملية ومستقلة وأكثر معقولية وتوفيرا . فالاشتراكية تصفى الملكية الخاصة وتزيل الموانع والحواجز التى تضعها على طريق نشر التجربة الاقتصادية الأفضل واستخدامها بصورة اجتماعية (جماهيرية) . وكتب لينين : «ان أهمية مثال منفرد . . . كانت بالضرورة محدودة الى أقصى حد فى ظل أسلوب الانتاج الرأسمالي . . . أما بعد انتقال السلطة السياسية الى البروليتاريا ، بعد مصادرة ملكية مغتصبي الملكية ، فان الوضع يتغير بصورة جذرية . . . وحينذاك يمكن للمثال ، للمرة الأولى ، أن يفعل فعله في الجماهير . يجب على الكومونات النموذجية أن تكون وستكون مربية ، مرشدة ، حافزة للكومونات المتأخرة» * .

والوظيفة الهامة الأخرى للمباراة الاشتراكية (المميزة للاشتراكية فقط) هى اتاحة أفضل الامكانيات لأن يبدى كل عامل ، وكل جماعة من العاملين الهمة والمبادهة والابداع والاستقلالية فى مجال بناء الاشتراكية . وتمثل المباراة فى ظروف الاشتراكية شكلا فعالا فى متناول أوسع الجماهير للمشاركة النشيطة والواعية فى الابداع التاريخى ، وفى حل المسائل ذات الأهمية على نطاق الدولة بأسرها . وأصبحت المباراة الاشتراكية أحد الأشكال التى يتكون ويتجلى فيها الموقف الجديد من العمل .

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٩١ .

وتنفذ المباراة الاشتراكية وظيفة هامة ثالثة (مميزة لنظامنا وحده كذلك) ، الا وهى أنها تشكل وسيلة لاضفاء الطابع الديموقراطى على ادارة الاقتصاد الاشتراكى . وتتحقق الديموقراطية فى هذا المجال قبل كل شيء عن طريق مشاركة الجماهير بصورة واسعة وفعلية فى الادارة . وقد علم لينين أنه بقدر ما تكون مركزية الادارة أكثر صرامة ، يجب أن تكون أشكال واساليب الرقابة من الأسفل أكثر تنوعا . فالمباراة تساعد على زيادة فعالية الجماهير ، ولذلك فانها تخدم فى مكافحة البيروقراطية . والمباراة الاشتراكية ، بتعبئتها لجماهير الشغيلة للبحث عن أفضل الحلول للمهام اليومية ، فانها تعتبر الحلبة المناسبة التي يجب على أساسها «ان تبرز **عمليا المواهب التنظيمية** وتترقى الى أعلى ، الى ادارة الدولة بأسرها . وهي كثيرة في صفوف الشعب . الا أنها مسحوقة . فيجب مساعدتها على النهوض والتطور . وبتأييد الجماهير ، تستطيع **وحدها دون غيرها** ، أن تنقذ روسيا وتنقذ قضية الاشتراكية» * .

وكان لينين يؤكد على الدوام أن الامكانيات الغنية جدا المرتبطة بتطوير المباراة الاشتراكية تفترض ليس مجرد الموقف الودى منها ، بل عملا حزبيا وحكوميا كبيرا وفعالا يرمى الى تنظيم المباراة بصورة واعية وهادفة .

فما هى المبادئ التى ينبغى أن تكون في أساس هذا التنظيم للمباراة ؟

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٥ ، ص ٢٠٥ .

ان للمباراة حدودا موضوعية . فهى تشمل تلك المجالات من نشاط الناس والحلقات التى تعمل على اساس الميزان الاقتصادى حيث يجرى اتخاذ القرارات بصورة لامركزية (مستقلة) . وبكلمات أخرى فان المباراة تجرى بالأساس في تلك الأماكن ، حيث من الممكن والضرورى وضع أشكال ملموسة للتوصل الى الهدف الواحد .

ان تنظيم المباراة يعنى تنظيم المبادهة والمبادرة من الأسفل ، ووضع حلول متنوعة للمهام التى يحددها الهدف الواحد . وتعتبر المركزية الديموقراطية المبدأ العام فى تنظيم المباراة الاشتراكية .

فهل نملك الحق لأن نتكلم بشكل عام عن تنظيم المبادرة والمبادهة والفعالية ؟ وهل أنه لا يمكن أن تتم المبادرة بصورة عفوية من الأسفل ، وان تجرى المبادهة بشكل غير منظم ؟

ينبغى التنويه قبل كل شىء أن «التنظيم» لا يعنى «الاجبار» و«اصدار الأوامر من الأعلى» و«الفرض» . والمباراة من حيث جوهرها هى حركة طوعية لجماهير الشغيلة . ويمكن أن تنشأ الأنواع الملموسة للمباراة بأشكال مختلفة : منظمة وعفوية . ولكنها تنشأ على الغالب بصورة منظمة كنتيجة لوضع مهام انتاجية محددة أمام الشغيلة وشرح أهمية حلها . الا أنه لا تندر فى ظروف الوعى السياسى العالى ، بل وتزداد باستمرار ، تلك الحالات التى تنشأ فيها المباراة كمبادرة من الأسفل . ويمكن للمباراة أن تنشأ عفويا الا أنها يجب أن تجرى بصورة منهاجية ومنظمة .

فما هى المبادئ اللينينية لتنظيم المباراة ؟

أ – وحدة أهداف المباراة والخطة الاقتصادية .

باعتبار أن قيادة المجتمع الاشتراكى تقوم على اساس المركزية الديموقراطية ولا يمكن موضوعيا أن تكون مغايرة لذلك ، فان جميع حلقات الاقتصاد تعمل على ذاك النحو بحيث تضمن دائما أسبقية المصلحة الأكثر عمومية ازاء المصالح المنفردة نسبيا (مصلحة المجتمع بشكل عام أمام مصالح الفروع والمشاريع ، ومصالح جماعات العاملين أمام المصالح الشخصية ، وما الى ذلك) . وكما سبق القول فان المباراة تهدف الى ايجاد أفضل الحلول للمهام التى يجرى حلها لامركزيا . غير أن هذه المهام بحد ذاتها تتحدد بصورة مباشرة أو غير مباشرة بواسطة الخطة . وعلى هذا النحو فان المباراة الاشتراكية ترمى دائما فى حالة تنظيمها بشكل صحيح الى ايجاد أقصر الطرق لحل المهام التى تضعها الخطة . وبالمناسبة فان الخطة تحدد أيضا المعايير التى تستخدم لتقييم نتائج المباراة .

وترسم مؤلفات لينين بصورة واضحة مبدأ وحدة اهداف المباراة والقيادة الاقتصادية . وكان يرى فى مرحلة كتابته لمقالة «كيف ننظم المباراة» (كانون الأول – ديسمبر –١٩١٧) أن المهمة الاقتصادية الرئيسية هى تنظيم الحساب والرقابة . ودعا لينين الجماهير لأن تتولى الحساب والرقابة ، وأن تبدى فى هذه القضية أقصى ما يمكن من المبادرة والفعالية والابداع . وكتب يقول : «يجب على الكومونات ، على الخلايا الصغيرة في القرية وفي المدينة أن تضع بنفسها آلاف الأشكال والوسائل للحساب العملى والرقابة العملية على الأغنياء والمحتالين والطفيليين ، وأن تتثبت

منها فى التطبيق . ان التنوع هنا هو كفالة الحيوية ، وضمانة النجاح فى بلوغ الهدف الواحد المشترك . . . وكلما تنوعت السبل ، تحسنت واغتنت التجربة المشتركة وكان نجاح الاشتراكية أضمن وأسرع ، وكان من الأسهل على التطبيق أن يضع – لأن التطبيق وحده يستطيع أن يضع ، **خير** أساليب ووسائل النضال» * . ويشير لينين فى هذه المقالة ذاتها الى الاساليب والوسائل الممكنة لتنظيم الحساب والرقابة .

وعمل لينين فى آذار (مارس) – نيسان (ابريل) سنة ١٩١٨ على وضع «المهام المباشرة أمام السلطة السوفييتية» ، وقد طرح فى المقام الأول مهمة «انشاء نظام اجتماعى أعلى من نظام الرأسمالية ، أى : زيادة انتاجية العمل ، وبالارتباط مع هذا (ولأجل هذا) ، تنظيم العمل تنظيما أعلى» ** . ومن الطبيعى أن تناول تنظيم المباراة أصبح أعمق وأشمل . وصاغ لينين وطور عددا من المبادئ الاساسية لتنظيم المباراة (العلنية ، مقارنة النتائج ، امكانية التكرار العملى للتجربة) ، وعالج الامكانيات والأساليب الملموسة لتطبيقها فى الواقع .

وأيد لينين بحرارة فى مطلع عام ١٩١٩ مبادرة الشغيلة فى مجال تنظيم السبوت الشيوعية ، وذلك فى ظروف الدمار والحرب الأهلية . وقد كانت السبوت

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٥ ، ص ٢٠٤ .

** لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٨٧ .

الشيوعية شكلا من أشكال المباراة الاشتراكية مميزا لظروف «الشيوعية الحربية» .

واقترح لينين فيما بعد وفى مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة أن يجرى تقييم عمل المنظمات الحزبية والسوفييتية المحلية من مواقع مشابهة لذلك : الى أى مدى تنطابق المبادرة من الأسفل مع المهام الجذرية لهذه المرحلة من التطور ، مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة .

وتجلى بوضوح مبدأ وحدة اتجاه المباراة وأهداف القيادة الاقتصادية فى المراحل التالية أيضا من البناء الاشتراكى . وولدت مرحلة التصنيع أشكالا مميزة للمباراة . ويكفى أن نذكر الحركة الستاخانوفية التى دعيت كذلك باسم ألكسى ستاخانوف عامل المناجم وأحد أصحاب المبادرة . وكانت تلك عبارة عن حركة جماهيرية واسعة للطليعيين فى العمل ، ابتدأت فى أواسط الثلاثينات وكانت ترمى الى زيادة انتاجية العمل عن طريق استخدام التكنيك الجديد وتنظيم الانتاج بصورة طليعية .

وفى سنوات الحرب الوطنية العظمى ضد الفاشية (١٩٤١-١٩٤٥) والى جانب التغير الذى طرأ على المهام المطروحة أمام الشعب نشأت أشكال جديدة للمباراة . واتخذت أبعادا واسعة فى نهاية الخمسينات الحركة التى جعلت شعارها «لنتعلم العمل والحياة على الطريقة الشيوعية !» .

وفى الظروف الحالية عندما أصبحت المهمة الاقتصادية المركزية هى زيادة مردود الانتاج الاجتماعى فقد اندلعت فى البلاد بأسرها المباراة من أجل أفضل

المؤشرات الاقتصادية ، ومن أجل زيادة عوامل النمو الرأسى فى الانتاج ، ومن أجل تحسين جودة العمل كله . وتكتشف فى سير المباراة وتستخدم احتياطات كبيرة للتعجيل بتطوير اقتصادنا .

ان مبدأ وحدة أهداف المباراة والخطط الاقتصادية يحدد امكانية وضرورة أن تنص الخطط على النتائج التى تنجم عن تنظيم المباراة أو على رسم الطرق لتقليص آجال تنفيذ المهام المخططة .

وهذه الطريقة فى تناول الخطة هى ذات آفاق واسعة للغاية حيث أن أساليب تنفيذ الخطة توضع مع مراعاة المباراة ، وتتضمن الخطة هدف الحصول على الفائدة من تنظيم المباراة . وتتيح هذه الطريقة تعبئة واستخدام مبادرات الشغيلة بصورة منهاجية ، وتتجاوب على أكمل نحو مع طبيعة المجتمع الاشتراكى .

ب – الطابع الملموس للأهداف والمهام التى توضع أمام المتبارين .

ان اضفاء الطابع الملموس على المهام التخطيطية هو أسلوب فعال لاستثارة المبادرة من الأسفل . وتنشأ المبادرة بصورة أسرع وتنتشر بصورة أوسع كلما كان مرسوما بصورة واضحة فى الخطة الامر التالى : مَنْ مِنَ العاملين ، وأية جماعات انتاجية ، ولأى شىء بالذات يجب أن يعيروا اهتماما خاصا ، وأين ، وفى أية آجال ، وعلى أية قضايا يكون من الأجدى تركيز جهود المتبارين قبل كل شىء .

وينبغى التعلم لدى لينين المهارة فى اضفاء الطابع الملموس على الأهداف والمهام العامة تطبيقا للظروف الاقتصادية السياسية الواقعية .

وسنكتفى بتوضيح واحد فقط . فى نيسان (ابريل) سنة ١٩٢١ كتب لينين كراس «عن الضريبة العينية» . وشرح فى هذا الكراس جوهر السياسة الاقتصادية الجديدة ، وطرح مهام ملموسة تخضع للاستراتيجية العامة لتلك السياسة . وكتب لينين فى خاتمة هذا الكراس : «تطوير مبادرة المنظمات المحلية ، تطوير نشاطها المستقل ، تطويره فى جميع الاتجاهات ، الى أقصى حد ، بأى ثمن كان ، بغية تشجيع التداول بين الزراعة والصناعة . دراسة التجربة العملية فى هذا الميدان . جعل هذه التجربة متنوعة قدر الامكان . . . يجب على الشيوعيين ألا يخشوا من «التعلم» على أيدى الاختصاصيين البرجوازيين بمن فيهم التجار ، وصغار الرأسماليين التعاونيين ، والرأسماليون . . . ويجب التثبت من نتائج هذا «العلم» بالتجربة العملية وحدها : افعل خيرا من الاختصاصيين البرجوازيين الذين يعملون الى جانبك ، توصل بهذه الوسيلة ، ثم بتلك الوسيلة ، الى انهاض الزراعة ، الى انهاض الصناعة ، الى تطوير التداول بين الزراعة والصناعة» * .

ان التطبيق المعاصر لتنظيم المباراة الاشتراكية فى المشاريع والفروع والأقاليم الاقتصادية فى الاتحاد السوفييتى لا يمكن أن يجرى بدون تحديد دقيق لاهدافها الملموسة . وتدل التجربة على أنه فى حالة التراجع عن هذا المبدأ فان الغموض يكتنف الالتزامات المتخذة بحيث يصبح من الصعب للغاية مراقبة

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٣ ، ص ٢٤٤ .

تنفيذها . بينما تسير المباراة بنجاح باهر فى الأماكن التى تتحدد فيها الأهداف بوضوح .

وترتبط باضفاء طابع الملموسية على أهداف المباراة وفرة عدد المبادرات أيضا . وان تنوع المبادرات هو سنة مشروعة ، الا أن ذلك لا يعنى البتة أننا نسعى الى نشر أى مبادرة فى كل مكان . فالمهام الملموسة يمكن أن تكون مختلفة . ولذلك نعتقد أنه من الهام ابراز المهام الملحة والتى تتطلب الحل السريع فى كل مصنع وفرع واقليم ، وصياغتها بدقة وجعلها حلبة للمباراة . وعندما يتم تنفيذ المهمة يجب استخلاص نتائج المباراة ، وتحليل النجاح والفشل ، وتسمية الطليعيين والمتخلفين . وبعد ذلك فقط يصبح من المناسب تقديم هدف جديد والابتداء بمباراة جديدة . وبكلمات أخرى فأننا ننطلق من أنه ينبغى أن يعيّن بدقة فى المباراة دائما محتوى الأهداف وآجال بلوغها على السواء . أما اذا جرت الأمور على خلاف ذلك فستكون المباراة شكلية وخاملة ولا تثير اهتمام الجماهير .

ج – موقف الدولة من المباراة وضرورة أن يشترك فيها جميع الشغيلة .

لقد أكد لينين أكثر من مرة على أهمية هذه السمة للمباراة . وكتب فى «المهام المباشرة امام السلطة السوفييتية» ان كل حلقة من حلقات الاقتصاد لا تملك الحق فقط ، بل ويجب عليها أن تنوّع أشكال التطبيق العملى للقواعد العامة فى تسيير الاقتصاد . وأضاف يقول : «ففى ظل الرأسمالية كانت هذه القضية «شأنا خاصا» من شؤون الرأسمالى أو الملاك العقارى

أو الكولاكى . أما فى ظل السلطة السوفييتية فانها لم تبق شأنا خاصا ، بل غدت قضية ذات أهمية عظيمة من قضايا الدولة» * .

وتتطابق بشكل تام مع مثل هذا الطرح للمسألة تلك الفكرة التى يرددها لينين كثيرا ، وهى أن **أفضل نماذج وسبل الحلول** التى يتم ايجادها فى سير المباراة يجب أن لا تقدم فقط على سبيل الاقتباس والاستخدام، بل ينبغى أن تصبح الزامية للجميع . وكتب لينين : «. . . يمكننا ويجب علينا ان نتوصل الى أن تصبح قوة المثال نموذجا معنويا فى البداية ، ومن ثم نموذجا الزامى التنفيذ لتنظيم العمل فى روسيا السوفييتية الجديدة» * * . ويشير لينين فى مكان آخر ، وفى معرض معالجته لاحدى المهام التى ينبغى أن تحل فى مجرى المباراة ، الى أن «. . . جميع الاجراءات التى تتخذ لتحقيق ذلك – وكلما تنوعت ، كان ذلك أفضل – انما يجب أن يصار بكل عناية الى تسجيلها ، ودراستها ، وترتيبها ، وامتحانها فى تجربة أوسع ، واضفاء صفة شرعية عليها» * * * . ويمكن ايراد الكثير من الآراء المشابهة .

وكما يبدو لنا فانه من المناسب هنا أن نرد ببضع كلمات على أولئك النقاد للماركسية الذين يعتبر

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٩١ .

* * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٤٨ .

* * * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ٢٠٤ .

أسلوبهم المفضل معارضة اشكال تطبيق حرية الفرد فى ظل الاشتراكية بمواعظ مجردة عن هذه الحرية . فهم يتساءلون كيف يمكن الجمع بين حتمية والزامية المشاركة فى المباراة مع طوعيتها ومع حرية الفرد ؟ ويخرجون باستنتاج مفاده أنه لا يمكن التوفيق بين هذه الأشياء ، وبالتالى فان الاشتراكية هى عدو لحرية الفرد . بيد أنه ليس من الصعب اظهار البدائية الفكرية لمثل هذه الأحاديث .

فلقد سبق لنا أن تحدثنا عن حرية الفعل الاجتماعى . وأوضحنا أن الاشتراكية توفر الظروف الاجتماعية التى يصبح الشغيلة فى ظلها أحرارا ليس فقط فى اختيار أشكال السلوك اليومى ، بل وأيضا فى اختيار أهداف نشاطهم ، وكذلك الوسائل المبدئية لبلوغها . واذا نظرنا من هذه المواقع الى حتمية والزامية المشاركة فى المباراة فان المسألة تغدو واضحة للعيان .

ويتم بجهود الطليعيين فى الانتاج ايجاد أساليب للعمل أكثر توفيرا . وتقام بفضل تطور التكنيك والتكنولوجيا وتنظيم الانتاج المقدمات الانتاجية الضرورية والكافية لأن تحرز جماهير الشغيلة مؤشرات انتاجية متوسطة ذات مستوى أكثر علوا . وطبيعى أن ذلك يغدو معدلا . ولكن أى معدل ؟ هكذا يتساءل «المدافعون» البرجوازيون عن حرية الفرد المجردة . وهناك فرق بين أن يكون هذا المعدل الزاميا أم اختياريا بالنسبة لكل شخص .

يبدو لنا أنهم يصورون العمال والمستخدمين فى هذه المناقشات على أنهم عنيدون الى تلك الدرجة التى

يمتنعون فيها عن تقبّل الجديد فيما لو كان سيغدو معدلا الزاميا ، ولكنهم يكفون عن عنادهم بمجرد أن يبتدئ هذا الجديد يلوح أمام ناظريهم بشكل اختيار حر للفرد الحر . ولكن الحياة تبين الاختلاق الفاضح للمعارضة بين واجبات وحرية الفرد فى المجتمع الاشتراكى . ان المعدل يصبح الزاميا فيما لو كان تنفيذه فى مقدور غالبية الشغيلة ، وهو يعبر فى تلك الحالة عن موقف هذه الغالبية مما هو ضرورى والزامى فى الظروف المعينة . ويتقبل الناس هذا المعدل بصورة واعية ، ويدركون أنه يتجاوب ومصالحهم الخاصة بوصفهم عاملين فى انتاج معين وبوصفهم أصحاب الاقتصاد الاجتماعى أيضا . ويبقى هناك السؤال المتعلق بهل أنه من الضرورى أن يصاغ المعدل الآخذ بالتزايد صياغة حقوقية ، أم هل يكفى «الاعتراف المعنوى الحر» بذلك . الا أن هذا السؤال فارغ تماما ، حيث أن الانتاج المعاصر يستحيل بدون تنظيم حقوقى .

وهكذا ، فعندما يجرى الكلام عن الزامية المشاركة فى المباراة الاشتراكية فان المقصود بذلك هو كيفية دفع الجماهير نحو أقصر طرق التقدم التى يتم ايجادها فى سير المباراة . والمقصود بذلك أن يعتنق التجربة الأفضل ليس فقط واحد أو اثنان أو بضعة عمال ، بل جميع المشاركين فى تلك المجالات التى يمكن فيها استخدام هذه التجربة . وعلى أن يكون ذلك بأقصر الآجال قدر الامكان . وان دور التنظيم هنا عظيم بصورة خاصة .

ولقد أوجد واقع البناء الاشتراكى الكثير من الأساليب لجعل أفضل المنجزات الانتاجية معدلا ضروريا

اجتماعيا . ويساعد على ذلك قبل كل شيء المخالطة الواسعة بين المتبارين ، ونقل التجربة الأفضل بصورة طوعية وتقبلها بصورة طوعية . وقد تم تنظيم شبكة من مدارس التجربة الطليعية حيث يقدم فيها مجددو الانتاج خبرهم لرفاقهم فى المهنة .

وبغية الاسراع بنشر التجربة الطليعية يجرى وضع معدلات متزايدة للانتاج يراعى فى تحديدها التجربة الطليعية والتحسينات فى التكنيك والتكنولوجيا وتنظيم الانتاج . ويتطلب استخدام هذه المعدلات أن يجرى وضعها بصورة مبررة علمية ، والا فان التشويه يلحق المبادئ الاشتراكية لتقنين العمل . فلا يمكن مثلا تطبيق معدلات متزايدة فى المشاريع اذا لم يطرأ التغير على تكنيك وتكنولوجيا الانتاج ، واذا لم تعتن الادارة بتحسين وتنظيم ظروف العمل ، كما أنها لا تستحسن وضع الأساليب الطليعية فى العمل موضع الاستخدام الجماهيرى ، ولم توفر الظروف لأن يتقنها كل عامل من العمال . أما اذا توفرت كل هذه المقدمات لزيادة الانتاجية فان استخدام المعدلات المتزايدة لا يصبح ممكنا وحسب ، بل وضروريا أيضا طبقا لدرجة التغير نحو تحسين ظروف العمل .

ويصلح هذا المبدأ ذاته للتطبيق فيما يتعلق بجماعات كاملة من العاملين أيضا . فزيادة المهام التخطيطية ، والمعايير الصارمة لتقييم العمل ، وأسس التشجيع ، هى ممكنة وضرورية الى تلك الدرجة التى تتحسن فيها الظروف الموضوعية لتسيير الاقتصاد ، والتى يمكن فيها اعتناق تجربة جماعات العاملين الطليعية . والى جانب التحسين المتواصل للظروف

الموضوعية فى تسيير الاقتصاد (التزويد بالماكينات والتجهيزات ، وحجم رصيد الأجور ، وشروط التموين والتصريف والخ) يعار فى الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الأخرى فى السنوات الأخيرة اهتمام خاص للاجراءات الرامية الى تشجيع استخدام ذلك العامل الهام فى تحسين العمل ، الا وهو تجربة الطليعيين . ويجدر أن نشير من بين هذه الاجراءات قبل كل شىء الى تقوية دور الاهتمام المادى والمصلحة المادية فى ضبط الانتاج . فلقد دفعت زيادة حجم الأرصدة التشجيعية ، وتحسين نظام تكوينها وتوزيعها ، وتخصيص المكافآت من الأرباح ، دفع ذلك كله جماعات العاملين فى الكثير من المشاريع الى تحسين العمل . كما ازداد الاهتمام بتجربة الزملاء فى المهنة . وأخذ الضبط المعيارى للاقتصاد يلعب دورا فعالا فى زيادة متطلبات المجتمع تجاه المشاريع .

د – علنية المباراة .

يتطلب هذا المبدأ من مبادىء تنظيم المباراة أن يزداد الى الحد الأقصى الاعلام المتبادل ما بين الشغيلة والمشاريع والفروع والأقاليم فيما يتعلق بالخبرة العملية ، ولفت الاهتمام العام نحو التجربة الأفضل والأسوأ على السواء ، وعلى حد تعبير لينين ، الى «قرحات حياتنا الاقتصادية» * . وقال لينين : «ان ممارسة العلنية فى هذا المجال ستكون اصلاحا هائلا بحد ذاتها ، وستعمل على استمالة الجماهير الشعبية

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٤٩ .

الواسعة الى المشاركة الذاتية فى حل تلك المسائل التى تمس الجماهير أكثر ما يكون» * .

وقد ربط لينين امكانية تطبيق علنية المباراة بصورة حقيقية بترسيخ الملكية الاجتماعية والغاء السر التجارى . وانهارت مع زوال السر التجارى الحواجز الاقتصادية الموضوعية على طريق ضمان العلنية الحقيقية ، وظهرت امكانية تجنّب الموازاة التى لا لزوم لها فى العمل المتعلق بالبحث عن الجديد ، والاسراع بنشر التجربة وما الى ذلك .

وتلعب وسائل الاعلام الجماهيرى دورا هائلا فى ضمان علنية المباراة (الصحافة ، الاذاعة ، التلفزيون ، السينما) . وقد اعار لينين أهمية من الدرجة الأولى لهذه الوظيفة التى تؤديها وسائل الاعلام الجماهيرى . وأشار الى أنه : «. . . يجب على الصحافة . . . أن تغدو وسيلتنا الأولى والأساسية لزيادة الطاعة الذاتية لدى الشغيلة ، وللانتقال من أساليب العمل القديمة غير الصالحة اطلاقا» * * . ووضح هذه الفكرة بقوله : «ينبغى لنا الآن بالذات الاهتمام بان تصبح المعلومات القيمة الرائعة التى توجد تحت أيدينا بشكل التجربة الجديدة لتنظيم الانتاج فى المدن المنفردة ، والأقاليم المنفردة ، والمشاعات الريفية المنفردة ، بغية أن تصبح هذه التجربة فى متناول الجماهير» * * * .

ويجد المرء اليوم فى صدر الصفحة الاولى من أى صحيفة سوفييتية أخبارا عن التزامات المشاركين فى

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ . ص ١٤٩ .

* * لينين . المصدر نفسه ، ص ١٤٧ .

* * * لينين . المصدر نفسه ، ص ١٤٩ .

المباراة الاشتراكية ، ومعلومات عن سير تنفيذها ، وانباء تنفيذ الخطط ، واحاديث عن الطليعيين ، الأمر الذى يقدم بشكل عام معلومات غنية عن الأساليب الطليعية فى العمل . وتنشر الصحافة فى آن واحد مع ذلك غير قليل من المواد المكرسة لانتقاد النواقص والأخطاء فى العمل ، والسبل غير الصالحة فى تسيير الاقتصاد . وهدف الانتقاد هو تصحيح الوضع ومساعدة المتخلفين وايجاد سبل لتحسين حالة الأمور .

وطبيعى أنه ليس بامكان الصحافة والاذاعة والسينما والتلفزيون أن تغطى سير المباراة فى جميع مشاريع البلاد بلا استثناء . فالصحف تنشر الأنباء عن كيفية عمل الزملاء فى المهنة فى المدن الأخرى ، كما يمكن رؤية أساليب عملهم من خلال الأشرطة السينمائية . ويتحدث الطليعيون عن تجربتهم عبر الاذاعة والتلفزيون . ولكن العامل لا بد له من معرفة ما يجرى فى ورشته ذاتها ، وفى مصنعه ، وفى مؤسسته . وتأتى للمساعدة فى هذا الشأن صحيفة المصنع والاجتماعات وصحف الحائط والأحاديث الشخصية . وتستكمل هذه الأشكال لضمان علنية المباراة بالكثير من الأشكال الأخرى فى الأماكن التى يجرى فيها تنظيم المباراة بصورة جيدة .

هـ – مقارنة النتائج .

لا يقتصر هذا المبدأ لتنظيم المباراة على ضرورة مقارنة نتائج عمل المتبارين واظهار من عمل بصورة افضل ومن عمل بصورة أسوأ . بل ان المقصود نظام المقارنة ، وقابلية النتائج للمقارنة فيما بينها ، وان المقارنة يجب أن تجرى لا بصورة ميكانيكية أى

بواسطة مقارنة الأرقام النهائية ، بل على أســـاس التحليل العميق الذى تتضح فى مجراه الاختلافات فى ظروف العمل غير المرتبطة بالمتبارين ، ونقـــاط الانطلاق التى ابتدأ منها مختلف المتبارين ، وما الى ذلك . ومثل هذه المقارنة فقط هى التى تتميـــز بالصواب ، وهى التى تضمن تقييم جهود المتبارين تقييما اجتماعيا عادلا .

ان تحسين الآلية الاقتصادية الذى يجرى تطبيقه فى البلاد حاليا يوفر الظروف المناسبة لضمان مقارنة نتائج المباراة . وتنتشر بصورة واسعة وتحظى بأهمية متزايدة المؤشرات القيميـــة فى العمـــل التى تعكس موضوعيا المساهمة الفعلية للمشاريع والعاملين بها فى الانتاج الاجتماعى ، وذلك ما يفوق أهمية المؤشرات التى كانت تستعمل سابقا مثل «الاجمـــالى العـــام» و«البضاعة» وغيرها .

وكان الأمر الحاســـم لدى استخلاص نتائـــج المباراة قبل التحسين الاقتصادى يعود على الغالب الى النسبة المئوية لتنفيذ الخطة زيادة عن المعدل ، وذلك ما كان يشجع محاولات المشاريع لأن تحصل على مهام تخطيطية مخفضة ، الأمر الذى يشوه مغزى المباراة .

كما أن تطور المباراة كان يعيقه أمر آخر . ففى حالة ارتكاب الأخطاء فى تخطيط تشكيلة البضائع فان المنتجات كانت تتكدس فى المستودعـــات وتبـــور بوصفها شحنات لا فائدة منها .

أمـــا الآن فان حجم العمـــل يتحدد بالمنتوج المصرّف ، أى المدفوع ثمنه من قبـــل المشترى . ويجرى حساب النتائج حاليا بالمقاييس التى ولّدهـا

واقع الحياة الاقتصادية ، وهذا ما يزيـــد من مدى مقارنتها لدى تنظيم المباراة . وبذلك بالذات تتوسع امكانيات العاملين والجماعات الانتاجية للتبارى فيما بينهم ، وليس بأرقام الخطة والتزاماتها .

و - امكانية التكرار العملى للتجربة الأفضل .

من الواضح جدا الأهمية الكبيرة التى تنطوى عليها علنية المباراة ، ومقارنة نتائجها العملية ، والكشف عن الاحتياطات ، وذلك بالنسبـــة لضمان امكانية التكرار تلك . ولكن المقصود ليس فقط الكشف عن الاحتياطات والامكانيات ، وليس مجرد تبيان أساليب العمل الأفضل للمتخلفين مؤقتـــا ، بل ان المقصود أيضا توفير مجموعة الظروف الضروريـــة والكافية لتكرار (نشر) التجربة الطليعية .

ولقد انتقدت الصحافة السوفييتية أكثر من مرة هواة تنظيم الأرقام القياسية التى يمكن ضربها فقط فى ظروف مصطنعة وملائمة للغاية ، ولكن لا يمكن تكرارها على نطاق جماهيرى . وسيكون الأمر مغايرا لذلك فيما لو جاء الرقم القياسى أو المبادرة كنتيجـــة لأساليب جديدة فى العمل وفى ظروف انتاج عادية . فهو ينطوى عندئذ على أهمية اجتماعية كبيرة .

ولنأخذ على سبيل المثال مبادرة غاغانوفا رئيسة الفرقة فى احدى فبارك الغزل والتى انتقلت من فرقة طليعية الى فرقة متخلفة ، فأمنت فيهـــا تنظيما جيدا للعمل ، وبذلت فيها خبرتها . فهل أن الظروف التى جرى فيها هذا الأمر النافع هى ظروف عادية ؟ ليس من شك فى ذلك ، حيث توجـــد فى كل مشروع فرق طليعية وفرق متخلفة . وقد عادت مبادرة غاغانوفـــا

بنفع كبير لأنه يمكن تطبيقها ونشرها فى كـل مكان . وتتطابق هذه المبادرة مع رأى لينين بصدد امكانية التكرار العملى للتجربة الطليعية : «. . . ضمان امكانية تبادل تلك القوى المادية — والقوى البشرية — التى تجلت على أفضل نحو فى المجال المعين من الاقتصاد الوطنى أو ادارة الدولة» * .

ان التكرار العملى للتجربة الطليعية يعنى تبيان حدود النشر المحتمل لهذه المبادرة أو تلك ، ولضمان الجماهيرية الفعلية لأشكال المباراة هذه أو تلك .

ز — ترسيخ المباراة بما يكفى من الحوافز .

ينطوى نظام تشجيع العمل العالى الانتاجية على الحوافز المادية والمعنوية والابداعية . وقد أعار لينين أهمية كبيرة لتلك الحوافز جميعا ، ونفى امكانية التفريق فيما بينها ، وعالجها على الدوام بارتباطها معا .

ورأى لينين أنه من الضرورى أن تمنح الجوائز لقاء أفضل النجاحات . وكتب أنه فى المجتمع الاشتراكى «لا بد أن يترافق المثال الأفضل لتنظيم الانتاج بتسهيل العمل وزيادة حصة استهلاك أولئك الذين قاموا بهذا التنظيم الأفضل» * * . وعلى العكس من ذلك اقترح لينين تطبيق تدابير اقتصادية صارمة بحق من لا يرغب بتحسين عمله .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٥٣ .

* * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٥٠ .

وعلى هذا النحو أيضا يجب أن تكون الأمور فيما يتعلق بالحوافز المعنوية . فالاجلال والاحترام والمكافأة لقاء العمل الطليعى ، بينما الاستنكار العام جزاء التخلف غير المبرر فى العمل .

وأكد لينين على ضرورة مراعاة الدرجة الواجبة من التشجيع . وأصر على أن يكون التشجيع المادى بالغ التأثير ، وعلى الا يتحول الى رمز فارغ .

وفى الوقت نفسه استنكر لينين عدم التقدير الكافى لحماس الجماهير ، ونزعتها واندفاعها نحو الجديد ، وبالتالى عدم تقدير الحوافز المعنوية تقديرا كافيا . وحذر لينين بالاضافة الى ذلك من خطر الافراط بالحافز المعنوى : «ان كلمة «كومونة» قد غدت سهلة الاستعمال جدا عندنا . . . ولقب الشرف هذا ، انما ينبغي الظفر به بعد القيام بجهد طويل جهيد ، ينبغي الظفر به بعد احراز نجاح جلي عملى فى البناء الشيوعى حقا» * .

وقد توثّق الارتباط فى سير الاصلاح الاقتصادى بين مصالح العامل ومصالح جماعة العاملين ، وبين مصالح جماعة العاملين ومصالح المجتمع بشكل عام . وتقام الظروف المناسبة بشكل متزايد بغية التطبيق العملى اليومى لتلك الوحدة العميقة والموضوعية بين الحوافز المادية والمعنوية التى أوجدها النظام الاقتصادى الاجتماعى للاشتراكية . وكل ذلك يساعد على تنشيط المباراة .

ج – اضفاء صفة التنظيم على المباراة .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٩ ، ص ٢٦ .

ينحصر جوهر هذا المبدأ فى أنه يجب على الحزب ، والدولة ، والنقابات ، وهيئات القيادة الاقتصادية أن تعمل يوميا على توجيه سير المباراة . ففى هذه الحالة فقط يمكن للمباراة أن تعود بالنتيجة المرجوة وأن تتطور فى المجرى الضرورى . وبكلمات أخرى لا بد من حماية المباراة من العفوية .

ان الدرجة العالية لتنظيم سير المباراة هو الشرط المناسب على أكمل وجه للمبادرة الواسعة ولظهور المبادهات وما الى ذلك . ولقد سبق لنا أن تكلمنا عن أن المبادهات يمكن أن تنشأ عفويا (ويزداد ذلك كلما كانت الفعالية الاجتماعية السياسية للشغيلة عالية) . ولكن تطوير ونشر هذه المبادهات يجب أن يجريا بصورة منظمة ، حيث أن أهميتها الاجتماعية ستكون ضئيلة فى حالة العكس . وان المبادهة من الأسفل وتنظيم المباراة ليسا مخالفين لبعضهما البعض ، بل هما جانبان للمباراة الاشتراكية مرتبطان ببعضهما البعض .

ويوفر التطبيق العملى جملة من الأشكال والسبل والطرق والأساليب المتنوعة لتنفيذ خطط البناء الاشتراكى ، وأما مهمة قادة هذا البناء فهى التشجيع على التنويع ، والكشف عن ما هو قيّم ، وذو آفاق واسعة ، واختيار ما هو جدير بالنشر ، والعمل على تطبيق الجديد بصورة ثابتة ودائبة . وينبغى على منظمى المباراة بغية تجنب الخطأ فى الاختيار ، ان يعرفوا بدقة علمية آفاق الحركة ، وان يسبقوا الجماهير كثيرا فى ادراك هذه الآفاق ، وأن يحللوا بصورة معمقة التطبيق العملى لهذه التجربة أو تلك .

ان قيادة المباراة بالاعتماد على المعرفة العلمية المسنن التاريخية للتطور الاجتماعى وعلى التجربة الحية اجماهير الشغيلة – ذلك هو جوهر المبادئ اللينينية التنظيم المباراة الاشتراكية .

* * *

تتخذ المباراة الاشتراكية أبعادا جديدة بفضل تحسين الآلية الاقتصادية فى الوقت المناسب .

وأشار لينين الى وجوب أن تشمل المباراة جميع مجالات الحياة الاجتماعية بلا استثناء لأن الاشتراكية والشيوعية يجرى بناؤهما من قبل الشغيلة أنفسهم ، ومن قبل الشغيلة فقط ، ولا يمكن أن يكون هناك ولا جانب واحد فى الاقتصاد الجديد والحياة الجديدة ليس من ابداعهم . الا أن لينين أولى أهمية خاصة للمباراة الاقتصادية . ورأى أنه من الهام لنجاح الاشتراكية ان تجرى المباراة فى المجال الاقتصادى بالذات ، على الرغم من أن تنظيمها هنا هو أكثر صعوبة .

«... من اجل ضمان الرفاهية التامة والتطور الحر الشامل لجميع افراد المجتمع»

... قبل انعقاد المؤتمر الثانى لحزب العمال الاشتراكى الديموقراطى فى روسيا (سنة ١٩٠٣) حيث كان يجب اقرار البرنامج الاول للحزب ، جرت فى صفوفه مناقشة حول اهم مسائل البرنامج . ومن بين المسائل الكثيرة كانت الصيغة المتعلقة بتلبية الحاجات فى ظروف المجتمع القادم موضوعا للصراع ذى الطابع الايديولوجى والمبدئى . فقد ورد فى مشروع البرنامج الذى انتقده لينين : «ان هذه الثورة الاجتماعية ستكمن فى الغاء علاقات الانتاج الرأسمالية واستبدالها بعلاقات اشتراكية ، اى فى مصادرة المصادرين بغية تحويل وسائل الانتاج وتداول المنتجات الى ملكية اجتماعية وفى التنظيم المنهاجى لعملية الانتاج الاجتماعى من اجل تلبية حاجات المجتمع بأسره وحاجات اعضائه المنفردين على السواء» . وعارض لينين بشدّة الفقرة الاخيرة التى تبتدئ بكلمات «فى التنظيم المنهاجى» ، واشار الى ان ذلك «ليس دقيقا ، **فمثل** هذه «التلبية» «تتيحها» الرأسمالية ايضا ، ولكن ليس **لجميع** افراد المجتمع وليس **بصورة متساوية**» * . وعلّل ذلك باسهاب

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٦ ، ص ٢٤٨ .

قائلا : «ان ذلك قليل ، فلربما ان التروستات ايضا تقوم بمثل هذا التنظيم . وسيكون من الاكثر تحديدا ان نقول «على حساب المجتمع **بأسره**» (لان هذا يتضمن المنهاجية ويشير الى من يوجه المنهاجية) ، وليس فقط من اجل تلبية حاجات الافراد ، بل من اجـــل ضمان الرفاهية **التامة** والتطور الحر **الشامل لجميـــع** افراد المجتمع» * .

ان الموقف اللينينى من هذه القضية منطقى جدا ومحدد سياسيا : فعلى البرنامج ان يعين ويبرز مـــا تستطيع الاشتراكية والشيوعية وحدهما ان تقدماه وما لا تستطيع الرأسماليـــــة تقديمه : توفير الظروف للرفاهية التامة والتطور الحر الشامل **للجميع** . . .

ان معالجة قضية الحاجات والاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى تقود حتما الى النظر فى خصائصهما العامة بالنسبة للمجتمع بأسره . ولكن لا يجوز الاقتصار فقط على هذه الخصائص ، بل لا بد من الكشف عن الاشكال الخاصة لتجلّيها فى المجتمع الاشتراكى .

وان احدى السنن العامة على صعيد المجتمع بأسره هى **ارتقاء الحاجات** . وتجرى هذه العملية فى اى نظام اجتماعـى اقتصادى ، الا ان طابعهـا ، واشكالهـــا الملموسة ، وآلية تحقيقهـــا تختلف نوعيا باختلاف التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية .

ولا بد من ايضاح كيفية تغيّر بنيـــة الحاجات والاستهلاك بغية ادراك عملية ارتقاء الحاجات ، اى انه ينبغى ايضاح اية تغيرات هامـــة طرأت على تناسب

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٦ ، ص ٢٣٢ .

شتى الحاجات (الجسدية والذهنية والاجتماعية) ، واية تغيرات طرأت تبعـــا لذلك على التناسب فى رصيد استهلاك مختلف انواع الخيرات الاستهلاكية ، وكيف تغيرت من حيث المضمون كل مجموعة من مجموعات الحاجات ، وما الى ذلك . ويجب الاخذ بالاعتبـــار ان التغيرات النوعية الهامة فى تناسب شتى الحاجات تجرى على مدى زمن طويل لدرجة ما . وقام لينين بتحليــل تأثير قانون ارتقاء الحاجات على الشكل التالى . فقد كتب فى معرض معالجته لتأثير تطور الرأسمالية على الحاجات الشخصية للسكان ، وللبروليتاريا بشكـــل خاص : «. . . لقد تبلور قانون ارتقاء الحاجات بكل قواه فى تاريخ اوربا – قارنوا مثـــلا البروليتارى الفرنسى فى نهاية القرن ١٨ ونهاية القرن ١٩ ، او العامل الانكليزى فى الاربعينـــات من القرن ١٩ والعامـــل الانكليزى المعاصر . ويتجلى تأثير هذا القانون فى روسيا ايضا ، حيث ادى التطور السريـــع للاقتصاد البضاعـــى والرأسمالية فى عصر مـــا بعد الاصلاح * الى ارتفاع مستوى حاجات «الفلاحين» : فقد اخذ الفلاحون يعيشون بشكل «انظف» (فيما يتعلق بالملابس والمساكن وما الى ذلك)» * * .

وبالتالى ، يجب علينـــا ان ناخذ بالاهتمام لدى دراســـة فعل قانون ارتقـــاء الحاجات ليس فقط

* يقصـــد لينين هنا المرحلة التى ابتدأت فى تاريخ روسيا ما بعد سنة ١٨٦١ ، السنة التى تم فيها الغاء نظام الرق الاقطاعى . **المترجم** .

* * لينين . المؤلفات الكاملـــة ، المجلـــد ١ ، ص ١٠١–١٠٢ .

نمو حجم الاستهلاك ، بل وايضا التغيرات النوعية الحتمية فى بنيته . ويتلخص قانون ارتقاء الحاجات فى انه تطرأ تغيرات نوعية على بنية الحاجات فى مجرى نمو الحاجات الموجودة وظهور حاجات جديدة . وتتجلى هذه التغيرات النوعية مباشرة باشكال مثل ضرورة زيادة مستوى المعيشة ، وتقليص الامية ، ونمو المستوى التعليمى ، وازدياد الفعالية الاجتماعية ، وتحسين ظروف العمل والانتاج ، وتنظيم الاستراحة بصورة رشيدة ، وتحسين التغذية وظروف السكن وغيرها . ويمكن تعميم جميع هذه التغيرات النوعية الجزئية فى بنية الحاجات على النحو التالى : تزداد حصة **الحاجات الذهنية والاجتماعية فى عملية ارتقاء الحاجات ، بينما «يعظم شأن» الحاجات الجسدية** ، بمعنى ان الجوانب الاجتماعية الثقافية تأخذ تلعب دورا متعاظما **فى نشوئها وتحديد اساليب تلبيتها .**

وتنعكس هذه العمليات جميعا فى تغير مستوى وبنية الاستهلاك . وبهذا المعنى يمكن الكلام عن ارتقاء الاستهلاك .

ويمكن لتعبير «تعظيم شأن» الحاجات الجسدية ان يبدو غامضا . فللوهلة الاولى يظهر ان هذه الحاجات تبقى ثابتة على حالها لفترة طويلة من الزمن ، ولا تطرأ عليها اية تغيرات هامة مع تطور المجتمع . ولكن الامر ليس كذلك . فالحاجات الجسدية تتطور على قدر تطور الانتاج الاجتماعى ليس كميا وحسب ، بل ونوعيا ايضا ، وهى لا تنمو مجرد نمو فقط ، بل **وترتقى** ايضا . وكتب ماركس : «ان الجوع هو الجوع . بيد انه هناك فرق بين الجوع الذى يجرى اشباعه باللحم

المسلوق وبواسطة السكين والشوكة ، وبين الجوع الذى يلتهمون فيه اللحم النىء بواسطة الايدى والاظافر والاسنان . فالانتاج اذن هو الذى يخلق ليس سلع الاستهلاك فقط ، بل واسلوب الاستهلاك ايضا . . .» * .

ويستنتج العلماء البرجوازيون من واقع وجود انواع مختلفة من الحاجات ، ان الحاجات الجسدية تتحدد بالعوامل الفسيولوجية ، والحاجات الذهنية بالعوامل النفسية ، بينما ترتبط الحاجات الاجتماعية وحدها بقوانين تطور المجتمع . وانه لواضح جدا خطأ مثل هذه الاستنتاجات . فالانسان لا يمكن له ان يعيش خارج نطاق المجتمع . وان متطلبات الانسان المعاصر ، ابتداء من التى تمليها ضرورة التبادل مع الطبيعة وانتهاء بالحاجات الراقية جدا الى احدث منجزات المدنية ، ان هذه المتطلبات تعتبر اجتماعية من حيث طابعها وتحمل طابع التطور التاريخى للمجتمع . وليس ذلك من قبيل الصدفة حيث ان الخيرات التى تلبّى بواسطتها الحاجات الموجودة وتنطور الحاجات الجديدة تعتبر حصائل للانتاج الاجتماعى . ولذلك فان طابع تطور الحاجات بكليتها يتحدد بالسنن الاجتماعية الاقتصادية .

ويتوقف طابع تطور الحاجات والاستهلاك قبل كل شىء على طابع تجديد الانتاج وخصوصا على طوره الحاسم الذى هو الانتاج . ويعمل قانون ارتقاء الحاجات فى ظل

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ١٢ ، ص ٧١٨ .

الاشتراكية باشكال مغايرة تماما . ويرتدى سمات مميزة تختلف جوهريا عما هو الحال فى ظل الرأسمالية . وينجم هذا الامر عن ان تجديد الانتاج الاشتراكى يتحدد بالملكية الاجتماعية ، وذلك ما يضفى على جميع عملياته طابعا يختلف كليا عن طابع تجديد الانتاج الرأسمالى .

ويجرى تطور الحاجات والاستهلاك فى التشكيلات الطبقية ما قبل الاشتراكية كعملية متناقضة تناحريا . فتوزيع الدخل القومى يتحقق فى تلك التشكيلات بحيث تتراكم الثروة فى قطب بينما يجرى فى القطب الآخر ، اى لدى جماهير الشغيلة «تراكم الفقر ، وآلام العمل ، والعبودية ، والجهل ، والقسوة ، والانحطاط المعنوى» * . ففى الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال تعود فى الوقت الراهن نسبة ٥٧٪ من مجموع الثروة القومية الى ٣٪ من اثرى الاثرياء الامريكيين ، اما بقية ٩٧٪ من الشعب فتتصرف بـ٤٣٪ فقط . ولدى التوزيع السنوى للمداخيل الشخصية فى فترة ١٩٤٧–١٩٧٠ فان ٢٠٪ من السكان حصلوا على ٤٢٪ من مجموع الخيرات الاستهلاكية ، بينما حصل ٨٠٪ من السكان على ٥٨٪ منها فقط . وواضح جدا ان مثل هذا التوزيع يؤدى الى الحد الاقصى من عدم المساواة فى امكانيات الاستهلاك وفى تطور الحاجات والقدرات .

ان القول بان الاستهلاك والحاجات لا تتطوران فى ظل الرأسمالية هو قول خاطئ . ولكن علاقات الانتاج

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ٦٦٠ .

الرأسمالية تحد من نمو القوى المنتجة ، بينمـــا لا يفترض نمط الحياة فى البلدان البرجوازية مشاركـــة واسعة من قبل الكادحين فى الحياة الاجتماعية السياسية والثقافية وفى ادارة الاقتصاد . ولذلك فان الرأسمالية نظرا لطابعها الاجتماعى الاقتصادى لا توفر الظروف لتطور القدرات المناسبـة ، وتحد من تطور الكادحين الضرورى لتحسين الانتاج . وبذلك بالذات تكبـــح العلاقات الرأسمالية عملية ارتقاء حاجات الكادحين .

اما الوضع فى ظل الاشتراكية فهو مغاير لذلــك مبدئيا . وطبيعى انه ليس بمقدور الاشتراكية ان تزيل فورا وبصورة كاملـــــة عدم المساواة الاجتماعيـــة الاقتصادية التى ترسخت فى جميــــع مجالات الاقتصاد والثقافة والتعليم والنشاط الاجتماعى السياسى على مدى قرون عديدة من تطور المجتمع على اساس الملكيـــة الخاصة . ومع ذلك فان قانون ارتقاء الحاجات يكتسب سمات اشتراكية صرفة واشكالا مميزة جديدة تماما . ويعود ذلك الى انه فى ظل الاشتراكية يجرى بالتدريج التعادل الاجتماعى الاقتصادى فى احجام وبنية الحاجات والاستهلاك . وتجدر هذه العملية بمعالجة مفصّلـة من حيث المضمون والاشكال والآلية .

ولا بد من الاشارة قبل كل شيء الى ان التعادل الاجتماعى الاقتصادى للقدرات والحاجات لا يجمعه اى جامع بالتصورات البرجوازية عن الشيوعية كمجتمـــع يجرى فيــــه تعيين وتوحيد قدرات وحاجات الناس . كتب لينين : «عندما يتكلم الاشتراكيون عن المساواة فانهم يقصدون بها دائما المساواة **الاجتماعية** ، مساواة

الاوضاع الاجتماعية ، ولكن ذلك ليس باى حال مساواة القدرات الجسدية والروحية لافراد مختلفين» * . ولا يعنى التعادل الاجتماعى الاقتصادى للحاجات والاستهلاك فى ظل الاشتراكية تسوية ومعادلة التوزيع بصورة آلية . ولا يتجاهل احد الفرق فى مستويات تطور القدرات فى ظل الاشتراكية ، بل تتم مراعاة هذا الفرق بصورة صارمة وتحقيقه لدى تحديد حجم تلبية الحاجات . ويجرى التعادل على اساس نمو وارتقاء حاجات الشغيلة **بقدر تغير وضعهم فى الانتاج الاجتماعى** . وتنطوى اقامة القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية على اهمية حاسمة فى هذا المجال . وستكون السمة الاساسية المميزة لها بالمقارنة مع القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية هى المستوى العالى بما لا نظير له لتطور التكنيك والتكنولوجيا وتنظيم الانتاج مع المستوى الواحد تقريبا لتطورها جميعا فى كل حلقات تقسيم العمل . وستنمو انتاجية العمل الى درجة كبيرة ، وفى الوقت نفسه سيجرى تعادل مستواها بصورة نسبية فى مختلف المشاريع والفروع والاقاليم . وان مثل هذا التطور للقاعدة المادية التكنيكية يفترض ويجعل من الممكن تحقيق ارتفاع كبير فى المستوى التعليمى والثقافى والتأهيلى للشغيلة وتعادل هذا المستوى فى الوقت ذاته . ويضمن المجتمع الاشتراكى ببنائه المنهاجى للقاعدة المادية التكنيكية للشيوعية ، يضمن خلق الظروف الحاسمة من اجل ان تتعادل اوضاع الشغيلة فى الانتاج الاجتماعى بصورة تدريجية ، ولكن سريعة .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٤ ، ص ٣٦٤ .

وترتبط بهذا التعادل عملية اخرى وهي تعادل مستويات الاستهلاك وفى الوقت ذاته نمو المداخيل الفعلية لجميع العمال والمستخدمين . وينص برنامج الحزب الشيوعي السوفييتى على «ان جماهير العمال والمستخدمين غير المؤهلة تصبح مؤهلة اكثر فاكثر ، واما تقليل الفوارق فى مستوى الكفاءة وانتاجية العمل فسيترافق بتقليص مناسب للفوارق فى مستوى الاجور . ومع النهوض برفاهية مجموع السكان يجرى رفع مستوى الدخول المنخفضة ، والتقليص التدريجى للفوارق بين مداخيل الفلاحين والعمال ، والشغيلة ذوى الاجور العالية والمنخفضة ، ومداخيل السكان فى شتى مناطق البلاد» * .

ويتم فى عملية ارتقاء الحاجات والاستهلاك فى ظل الاشتراكية لا مجرد التعادل الاجتماعى الاقتصادى لاحجام الاستهلاك ، بل وتطرأ تغيرات على تركيبه ، وتحولات بنيوية تقدمية على الاستهلاك ومجموع الحاجات .

وتنحصر القضية فى انه يوجد بين الحاجات عدد منها ينطوى تلبيته على اهمية خاصة بالنسبة لتطور قدرات اعضاء المجتمع . وباعتبار ان المجتمع الاشتراكى يهتم بالتعادل الاجتماعى الاقتصادى التدريجى لمستويات تطور افراده ، فمن الواجب عليه ان يضمن تلبية هذا النوع من الحاجات بدرجة متساوية ، او على اى حال بفوارق اقل من الفوارق القائمة فعليا فى مستويات تطور القوة العاملة (سنتكلم عن ذلك

---

* «برنامج الحزب الشيوعي السوفييتى» ، ص ٩١-٩٢ .

بالتفصيل فى الفصل التالى) . ان اتجاه وآليـــة تحقق قانون ارتقاء الحاجات فى ظروف الاشتراكية يحددان اهم السمـــات التى تميز ارتقاء حاجات افراد المجتمـــع الاشتراكى . وتكمن جملة من هذه السمات فى**المنهاجية والاستمرار والوتائر السريعة** . وهذه السمات مميزة للاشتراكية لان ارتقاء الحاجات والاستهلاك هو صفـة ملازمة لاى تجديـــد للانتاج الاجتماعى ، بينما يتصف تجديـــد الانتاج ، الاشتراكى ، الذى يتم على اساس الملكية الاجتماعية بالمنهاجية وبالوتائر العاليـة ولا يعرف الانقطاع بسبب الازمات الاقتصادية .

اما فى ظل الرأسمالية فالحالة على العكس ، حيث يجرى تجديـــد الانتاج بصورة عفويـــة ، والازمات الاقتصادية لا مفر منها . ويتخلف الاقتصاد الرأسمالى عن الاقتصاد الاشتراكى الى درجة كبيرة من حيث وتائر التطور . ولذلك يجرى ارتقاء الحاجات فى ظل الرأسمالية بوتائر ابطأ بعدة مرات مما فى ظل الاشتراكية . وان الطابع الدورى لتطور الاقتصـــاد الرأسمالى يشترط تحقق ذلك القانون كميل فقط . وينقطع ارتقاء الحاجات فى مراحل الازمات الاقتصاديـــة ، وحتى انه يتقهقر فى بعض الاحيان .

وتعتبر الخاصية الاخرى لعمليـة ارتقاء الحاجات والاستهلاك فى ظل الاشتراكية هى **الشمولية والتنوع** . وينبغى ان نفهم من ذلك ما يلى : ان الشغيلة انفسهم هم الذين يقومون بالانتاج الاشتراكى لما فيه مصالح افراد المجتمع جميعا . ويهتم المجتمع الاشتراكى بان تتطور بصورة شاملة المبادرة والفعالية الاجتماعيـــة لدى **جميع** افراده . وتكمن القضية فى تربيـة الموقف

الابداعى من العمل لدى كل عامـــل ، وتوسيع دائرة معارفــه الى الحد الاقصى ، وتنظيم راحته بشكـــل منطقى ، وتحويـــل نشاطه اللاانتاجـــى الى امر غنى المضمون ونافع للمجتمع ، ومـــا الى ذلك . وبكلمات اخرى فان المجتمـــع الاشتراكى يسعى لضمان التطور الشامل لمجموع افراده ولكل منهم على حدة . وتتوقف على ذلك فى نهاية المطاف سرعة التقدم الاجتماعى .

وتقيم الاشتراكية ظروفا واقعية من اجل التطور الشامل للقدرات ومن اجل الارتقاء الشامل للحاجات . ولا يقتصر التطور على تلك الحاجات التى تكون نتيجة تلبيتهـــا تجديد انتاج القوى العاملـــة (القدرات على العمل) ، بل وتتطور ايضـــا تلك الحاجات التى يغدو الانسان بنتيجة تلبيتها اغنى روحيا ، واسمى خلقيا ، واكمل جسديا . وتزداد ثقافة الانسان فى المعيشة ، وفعاليته فى الشؤون الاجتماعية ، ومبادراته ليس فى الانتاج وحسب ، بل وخارجه ايضا ، ويشعر باهتمام كبير وبمسؤولية كبيرة عن سير التطور الاجتماعى الذى يقترب رويدا رويدا من المثل العليا التى ينص عليها برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى .

وتتحقـــق منهاجيـــة ارتقاء الحاجات فى ظروف الاشتراكية عن طريق تخطيط الانتاج والاستهلاك على السواء . وينطوى تخطيط الاستهلاك على خصائص معينة يجدر ان نتوقف عندها .

ان الخطة الجيدة هى تلك التى يسبق وضعهـــا تعليل علمى موضوعى لمختلف الاحتمالات الممكنـــة . ويتطلب تخطيط الاستهلاك (مستواه وبنيته) ان يكون هناك تنبؤ علمى ما قبل الخطة باحجام الاستهلاك بشكل

عام وحسب اهم الجوانب ، وليس فقط على نطاق البلاد ككل ، بل وحسب الاقاليم ، وحسب اهم فئات السكان الاجتماعية .

ان التحديد الاعم لنمـــو (ومن الافضل القول «تطور») الاستهلاك هـــو التقدير التنبؤى او المؤشر التخطيطى (الحد) لمتوسط مستوى الاستهلاك . ويتيح الطابع المتواصل والمتصاعد لتطور الاقتصاد الاشتراكى استخدام الاستكمال البسيط لدى التنبـــؤ بمتوسط مستوى الاستهلاك . الا ان هذه الطريقة هى تقريبيـة وغير دقيقة ولا تصلح سوى للتقييمات الاولى فقط .

فقد تضاعفت مثلا فى فترة ١٩٦١–١٩٧٥ المداخيل الفعلية للفرد الواحد من السكان فى الاتحاد السوفييتى (وذلك يعنى الحجم الفعلى للسلع المستهلكة وتكاليف الخدمـــات) . ويمكن ان نستنتج من هذا الامر وجود امكانية واقعية لمضاعفـــة هذا المؤشر خلال السنوات الخمس عشرة التالية . الا انه بالكاد يمكننا القول ان هذا الاستنتاج يقوم على اساس علمى ، حيث اننا قد توصلنا اليه عن طريق الافتراض المبسط بان الوتائر التى تم احرازها سابقا ستبقى على حالها فى المستقبل ايضا . ويمكن لهذا الاستنتاج ان يصبح علميا فقط عندما نقوم بتحليـــل مقارن لظروف تطور الاقتصاد وعوامله واهدافـــه فى سنوات ١٩٦١–١٩٧٥ وفى سنوات ١٩٧٦–١٩٩٠ . ويتحول هذا التحليل عمليا الى تعليل قائم بذاته لوتائر النمو وعوامله ومصادره فى المرحلة القادمة .

وعندما يتنبأ العلماء السوفييت بالاستهلاك فانهم لا يربطون هذا العمل فى البداية عادة بفترة ملموسة .

بل انهم يسعون جهدهم بالانطلاق من معرفـة الحاجات وسنن تطورها لان يعللوا درجة الاستهلاك القريبة التى تعقب الدرجـة المعاصرة وتفوقها نوعيا . وفقط بعد ان يقارنوا تلك الدرجة بالدرجة التى تم التوصل اليهـا فعليا ، ومع مراعاة الموارد الموجودة وظروف التطور التاريخية الملموسـة ، فانهـم يحددون آجال بلوغ المستوى الجديد ، والمراحل الاساسيـة على طريق التوصل اليه ، والسرعة النسبيـة لحل شتى المهام الملموسة فى اطار المهمة الاستراتيجية العامة .

ان المقولة الاساسية فى طريقـة التنبؤ تلـك بمتوسط مستوى الاستهلاك هى الميزانية الاستهلاكية الرشيدة . وتنعكس فى هذه الصيغة بصورة مكثفـة الآراء العلمية المعاصرة عن حاجات الناس الضروريـة اجتماعيا فى درجة الاستهلاك التالية الاعلى من الدرجـة الموجودة واقعيا لخطة القيام بالتنبؤ . ويجرى وضـع الميزانية الاستهلاكية الرشيدة لا لسنة معينة ، بـل بوصفها مستوى استهلاك جديد نوعيا . ومثلا ، فان الميزانية الاستهلاكية الرشيدة الموضوعة حاليا فى الاتحاد السوفييتى تعكس الآراء العلمية الحديثة عن مستوى الرخاء المادى فى ظروف المجتمع الاشتراكى السوفييتى المتطور .

فلماذا اذن تعار هذه الاهمية الكبيرة لنمـو **مستويات** الاستهلاك ؟ لقد اخذ علماؤنـا وكتابنـا الاجتماعيون فى الآونة الاخيرة يناقشون بنشاط قضايا تحسين نمط الحياة السوفييتى . وتتردد احيانا بعض الآراء التى تقول ان القضية لا تكمن فى نمـو مستوى الحياة بقدر ما تكمن فى طابعها الاشتراكى . وكمـا

يقولون فان افضليات الاشتراكية تتجلى هنـــا بالذات قبل كل شيء ، وليس فى احجام الاستهلاك . ونعتقد انه ليس من شك فى صحـــــة الفكرة الاساسية فى هذه المناقشات . وبالفعل اذا افترضنا وجود مستوى واحد من الاستهلاك فى الاشتراكيـــــة والرأسماليـــــة فان الاشتراكية تتيح للناس امكانيات كبيرة جدا للتطور الحر الشامل ، ولتجلى القدرات الابداعيـــة والمبادرات والفعالية الاجتماعية . الا انه لا ينبغى ابراز افضلية واحدة للاشتراكيـــــة واغماض العين عن الافضليات الاخرى . بل من الهام جدا ايضا ان الاشتراكية تضمن للشغيلة **نموا** ثابتا وسريعا للاستهلاك مع تحسين بنية الخيرات المستهلكة فى وقت واحد .

لقد ازدادت المداخيل الفعلية للفرد الواحـد من السكان فى الاتحاد السوفييتى بنسبة ٦٥٪ خلال فترة السنوات العشر فقط (١٩٦٦–١٩٧٥) . واما مقارنـة متوسط مستوى الاستهلاك الحالى مع مستوى سنـــــة ١٩٤٠ (السنة التى سبقت الحرب) فتظهر انـــه ازداد خمس مرات . ويجب ان يبلغ ازدياد المداخيل الفعلية للسكان (محسوبة للفرد الواحد) نسبة ٢١٪ فى الخطة الخمسية لسنوات ١٩٧٦–١٩٨٠ .

وسنوضح جانبين او ثلاثة ممـا يكمن وراء هذه المؤشرات العامة لنمو مستوى الحياة . ولنبتدئ بمستوى استهلاك السلع الغذائية الاساسية وغيرها .

كما نرى يجرى على الدوام ازدياد الاستهلاك من حيث جميع المؤشرات . وانخفض فقط استهلاك البطاطا والخبز ، الامر الذى يدل ، كما سنبين لاحقـــا ، على التحسن النوعى لبنية الاستهلاك بصورة عامة .

استهلاك المنتجات الغذائية الاساسية واهم البضائع غير الغذائية ذات المنشأ الصناعى
(للفرد الواحد من السكان فى السنة)

	١٩١٣*	١٩٥٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٧
السلع الغذائية (بالكيلوجرام)					
اللحوم ومنتجاتها	٢٩	٢٦	٤١	٤٨	٥٧
الحليب ومشتقاته	١٥٤	١٧٢	٢٥١	٣٠٧	٣٢٢
البيض (بالوحدة)	٤٨	٦٠	١٢٤	١٥٩	٢٢٤
الاسماك ومنتجاتها	٦,٧	٧,	١٢,٦	١٥,٤	١٧,٧
السكر	٨,١	١١,٦	٣٤,٢	٣٨,٨	٤٢,٠
الزيوت النباتية	...	٢,٧	٧,١	٦,٨	٧,٩

	١٩١٣*	١٩٥٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٧
البطاطا	١١٤	٢٤١	١٤٢	١٣٠	١٢٢
الخضار	٤٠	٥١	٧٢	٨٢	٨٩
الفواكه	١١	١١	٢٨	٣٥	٤١
الخبز والمعجنات	٢٠٠	١٧٢	١٥٦	١٤٩	١٤٠
البضائع غير الغذائية					
الاقمشة (بالمتر المربع)	١٣,٤	١٦,٥	٢٦,٥	٣٠,٤	٣٣,١**
منتجات التريكو والبسة					
التريكو الداخلية	...	١,١	٤,٢	٥,٣	٦,١**
الاحذية الجلدية (بالزوج)	٠,٤	١,١	٢,٤	٣ر	٣,٢**

* ترد المعطيات العائدة لهذه السنة حسب المتوسط بالنسبة لمجموع السكان . واما استهلاك الشغيلة فقد كان اقل من المتوسط (ونعيد الى الاذهان ان ذلك كان ما قبل الثورة) . ومثلا فقد كان استهلاك اللحوم ٢٠ كغ ، والحليب حوالى ١٢٠ كغ فى السنة .

** فى عام ١٩٧٦.

ونكمل المعطيات المتعلقة بكمية البضائع التى يستهلكها الانسان بالمعطيات التى تدل على كمية ما يوجد بحوزة الانسان من البضائع ذات الاستخدام الطويل . ويتضمن الجدول التالى بعض هذه المعطيات .

مدى تموين السكان بالبضائع الثقافية المعيشية ذات الاستخدام الطويل

(لكل الف انسان ، قطعة)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٧
الساعات من جميع الانواع	٧٩٤	١١٩٣	١٤٠٨
اجهزة الراديو والبيك آب	١٢٩	١٩٩	٢٤٠
اجهزة التلفزيون	٢٢	١٤٣	٢٢٩
اجهزة التصوير	٤٩	٧٧	٨٠
البرادات	١٠	٨٩	٢١٠
الغسالات	١٣	١٤١	٢٠٠
الدراجات النارية	١٠	٢١	٢٧
المكانس الكهربائية	٨	٣١	٦٤

وسنركز الاهتمام من بين سائر قضايا الاستهلاك على قضية التغذية ، تلك القضية التى يناقشها حاليا العالم بأسره . فكيف يجرى طرح وحل هذه القضية فى الاتحاد السوفيتى ؟

سنتكلم فى البداية عن المستوى العام للتغذية . ان قيمة التغذيــة من حيث الطاقة ، المعبر عنهـا بالحريرات ، هـى فى الاتحاد السوفييتى فى حـدود المعدلات التى يقدمها العلم على انها المعدلات الافضل .

ويجرى تحسين تركيب الاستهلاك بصورة متواصلة . فلقد ازداد عدد سكان الاتحاد السوفييتى فى خلال ٢٧ سنة (من ١٩٥١ الى ١٩٧٧) بنسبة ٤٤٪ (اى بحوالى ٧٩ مليون انسان) . ولكن وبغض النظر عن هـذا النمو السريع فقد ازداد بصورة كبيرة الاستهـلاك الفردى لمنتجات تربية المواشى (على الرغم من انه لم يبلغ بعد المعدلات الرشيدة للاستهلاك) . ويمكن قول الكلام ذاته فيما يتعلق بالخضار والفواكه . ففى سنة ١٩٥٠ تم انتاج ٤,٩ مليون طن من اللحوم و٣٥,٣ مليون طن من الحليب و١١,٧ مليار بيضة . بينما اصبحت هذه الارقام اكبر كثيرا فى سنـة ١٩٧٧ : اللحوم ١٤,٨ مليون طن ، الحليب ٩٤,٨ مليون طن ، البيض ٦١ مليار بيضة .

وتقوم المهمة الآن على النحو التالى : يجب جعل انتاج اللحوم والحليب ومنتجات تربية المواشى الاخرى اكثر ثباتا وديناميكية . واما فيما يتعلق بالخضـار والفواكه فالى جانب التطوير السريع للفروع التى تنتجها ينبغى القيام بتحسين جدّى لنقلها وحفظها ومعالجتها . ولا بد من مراعاة انه توجد فى الاتحاد السوفييتـى مساحات شاسعة لا تصلح من حيث ظروفها المناخيـة لانتاج الخضار والفواكه . ولا يزال يفقد الكثير مـن المنتجات وتنخفض نوعيتها كثيرا فى اثناء نقلها من مكان انتاجها الى مكان استهلاكها .

ان تطوير الانتاج هو اساس التموين الجيـد بالمواد الغذائية .

وتساعد سياسة الاسعار والمداخيل التى تمارسها الدولة السوفييتية على حفز التحسين النوعى السريع للتغذية . ولننظر فى الجدول الذى يوضح بصورة جلية سياسة الدولة السوفييتية فى مجال اسعار المواد الغذائية . انها سياسة الاسعار الثابتة . فهى بمراعاة النمو الدائم للاجور والمداخيل الاخرى تضمن ان تكون التغذية ذات القيمة العالية فى متناول الشغيلة واسرهم بصورة متزايدة على الدوام . فماذا نقصد بذلك ؟ ان عامل بناء (على سبيل المثال) يحصل على اجرة متوسطة فى فرعه ، يستطيع الآن ان يشترى كيلوغراما من لحم البقر من النخب الاول لقاء اجرته لفترة عمل تقل عن ساعتين . اما قبل خمس عشرة سنوات فقد كانت هذه الكمية ذاتها تكلفه ٣ ساعات من العمل .

اسعار المفرق الحكومية على المواد الغذائية فى الاتحاد السوفييتى

(بالنسبة المئوية)

	١٩٥٠	١٩٧٦
مجموع المواد الغذائية	١٠٠	٧٥,٩
بما فى ذلك		
اللحوم والدواجن	١٠٠	٨٤,٩
الزبدة	١٠٠	٨٢,٧
السكر	١٠٠	٧٣,٢
الخبز والمعجنات	١٠٠	٥٨,٧

وينفق العمال مقدار الثلث من ميزانيات اسرهم على التغذية ، بينما ينفق الكولخوزيون ٣٧٪ . وهذه النفقات تنخفض بصورة متواصلة عند هؤلاء واولئك ، بيد ان القيمة المطلقة لما يشترونه من مواد غذائية ترتفع من سنة الى اخرى على قدر ازدياد المداخيل . وطبيعى ان الناس يزداد استهلاكهم من حيث الكمية ايضا . الا انهم يتحولون فى الوقت ذاته الى استهلاك المواد ذات النوعية الاعلى . ومن السهل قياس هذه العملية فى ظروف ثبات الاسعار (والاسعار فى الاتحاد السوفييتى انما هى كذلك بالذات) . فاسعار المشتريات الفعلية تنمو بالمتوسط ب٠,٩٪ سنويا . وان هذا النمو السار الذى يعكس ازدياد نوعية التغذية ملحوظ على وجه الخصوص فى البضائع التى لم يتم اشباع الطلب عليها . ومثلا فان متوسط سعر اللحوم التى يشتريها السكان يرتفع سنويا بالمتوسط بنسبة ١,٩٪ . وهذا يعنى ان اختيار المشترى السوفييتى يقع اكثر فاكثر على منتجات التغذية ذات النوعية الافضل .

ان تغذية الشغيلة واسرهم كانت على الدوام ، ولا تزال اليوم ايضا ، موضع الاهتمام الفائق من جانب القيادة الحكومية والحزبية فى الاتحاد السوفييتى . ومن المرسوم فى عداد التدابير العاجلة ان تتحسن بصورة حاسمة ادارة شؤون التغذية فى البلاد . وذلك الامر هو عامل اضافى يساعد فى حل المهمة الكلية والكبيرة التى هى ضمان مستوى وتركيب للتغذية يتناسبان مع توصيات العلم لكل اسرة سوفييتية فى المستقبل .

وتعتبر قضية السكن واحدة مـــن اهم ظروف النشاط الحيوى للناس . وان نجاحات البناء السكنى فى الاتحاد السوفييتـــــى هى موضع افتخار خـــاص للسوفييتيين .

فلننظر من اين ابتدأنا .

كان كادحو روسيا يعيشون ما قبل الثـــورة فى اسوأ الظروف على الاطلاق . فى الاقبية وما شابهها ، وفى شقق مشتركة مكتظة بسكانها . وبينما كان ملك النسيج بروخوروف يعيش فى قصر مؤلف من ٧٤ غرفة ، كان ٤٣٪ من العمال المتزوجين و٧٠٪ من العمـــال المنفردين لا يملكون ولو غرفة منفردة . وبمجرد ان انتقلت السلطة الى ايدى الكادحين جرى اسكان العمال فى قصور البرجوازيين . غير ان مشكلة السكن ظلت الح ما يكون . وكانت المهمة الاولى هى تصنيع البلاد الذى كان لا بد منه من اجل حل الكثير من المهام الاجتماعية والسياسية ، بمـــا فى ذلك من اجل الاسراع ببنـــاء البيوت . ولذلك فقد تم توجيه الجزء الاكبر من الاموال الى الصناعة . ولكن تم ايضا بناء المنازل السكنيـة باعداد كبيرة (وقد جرى اسكان اولئك الذين اتوا من الريف الى المصانع والفبارك ومواقـــع البناء فى تلك البيوت بالاساس) .

الا ان النجاحات التى تم احرازها بفضل السلطة الشعبية السوفييتية فى عقدين من الزمن عقب الثورة ، سرعان ما فقدت الى درجـــة كبيرة بنتيجة العدوان الهتلرى . ومن الممكن ادراك ذاك العبء الهائل الذى وقع على عاتق الدولة السوفييتية ، التى يكمن هدفها الرئيسى فى رفاهية الشعب ، اذا عرفنا انه تم خـــلال

الحرب الاخيرة تدمير ١٧١٠ مدن و٧٠ الف بلدة وقرية و٦ ملايين بناية ، وان ٢٥ مليون انسان فقدوا مأواهم ، كما يمكن تصور مدى ازدياد حدة ازمة السكن .

وقد اتخذت الدولة بعد مرحلة اعادة الاقامة مباشرة (وبالتحديد فى سنة ١٩٥٧) برنامجا واسعا للبناء السكنى فى الاتحاد السوفييتى . وقد ادى تنفيذ هذا البرنامج فى السنوات العشرين الاخيرة الى تغيير حاسم فى الظروف السكنية . وتم فى خلال المرحلة من سنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٧٧ بناء ٢,٢ مليار متر مربع من المساكن ، كما حصل ٢٤١ مليون انسان على شقق جديدة او حصلوا على مساحة سكنية اضافية .

وفى اواسط الخمسينات ، عندما كانت الحاجة الى المساكن ماسة جدا بعد ، كان يعود الى حصة الفرد الواحد من سكان المدن ٧ امتار مربعة من مجمل المساحة السكنية بالمتوسط . واصبحت هذه المساحة ٨,٩ مترا مربعا فى نهاية ١٩٦٠ ، و١٠ امتار مربعة فى عام ١٩٦٥ ، و١١ مترا مربعا فى ١٩٧٠ ، و١١,٩ مترا مربعا فى عام ١٩٧٥ .

وينتقل ٤٠-٤٢ مليون مواطن سوفييتى الى مساكن جديدة فى سنوات الخطة الخمسية العاشرة ، بينما سيتمكن ١٥ مليونا على الاقل من توسيع شققهم او الحصول على شقق فى بنايات مشيدة سابقا . وذلك ما يشكل خمس سكان البلاد .

ولكننا نعتقد ان قضية السكن بعيدة عن ان تكون قد حلت بالكامل اليوم ايضا . فالحاجة الى

المساحة السكنية ، كغيرها من الحاجات ، يدرسها العلم . وقد وضعت معدلات رشيدة لنسبة المساحة السكنية تعكس الآراء العلمية المعاصرة عن مستوى عال لحياة الناس يفوق ما هو موجود حاليا . ومع مراعاة متوسط حجم الاسرة ، ومراعاة كون الحاجات مختلفة لدى الاسر المختلفة من حيث عدد افرادها ، فان المعدل المتوسط الرشيد من المساحة السكنية للفرد الواحد يتحدد بما يقارب ١٨-١٩ مترا مربعا . وعلى هذا النحو فان نسبة المساحة السكنية كانت تشكل فى اواسط الخمسينات ثلث المعدل الرشيد ، بينما تشكل حاليا ثلثى هذا المعدل تقريبا .

وتنشأ ثقة وطيدة بانه سيتم التوصل الى درجة من تأمين المساكن جديرة بالانسان ، وبانه يمكن لأى مواطن سوفييتى ان يأمل بما يلزمه من الظروف السكنية ، تنشأ تلك الثقة من الضمانات التى تقدمها الدولة الاشتراكية الشعبية ، والتى هى ضمانات اكيدة باعتبار ان الدولة هى مالكة وسائل الانتاج ولذلك فهى تتصرف بالدخل القومى بالكامل . ولقد نص الدستور الجديد للاتحاد السوفييتى (سنة ١٩٧٧) على انه : «لمواطنى الاتحاد السوفييتى الحق فى السكن» .

وهذا الحق يضمنه تطوير وصيانة المساكن التابعة للدولة والمنظمات الاجتماعية ، وتقديم المساعدات للبناء السكنى التعاونى والفردى ، والتوزيع العادل تحت الرقابة الاجتماعية للمساكن التى تقدم للمواطنين بمقدار ما يتحقق برنامج بناء

المساكن المريحة ، وكذلك البدل الزهيد عن المساكن والمرافق» * .

ولقد تم توفير المقدمات المناسبة من اجـــل مواصلة تحسين الظروف السكنية . فكما اشيـــر فى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى فان المساكن الجديدة توزع الآن بالاساس حسب المبدأ التالى : شقة لكل اسرة . وسيجرى فى المستقبل توزيع المساحة السكنية **باجمعها** حسب هذا المبدأ .

ان جوهر الاشتراكية انما يكمن فى انها تطرح مثل تلك المهام من اجل تلبية حاجات كل **اسرة** وكل **انسان** . واذا نظر المرء الى برنامج البناء السكنـــى السوفييتى بدون مراعاة هذا الاعتبار فقد يبدو له :

---

* دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (القانون الاساسى) . ص ٢٠ .

ان السوفييتيين يعيشون فى بيوت تتخلف من حيث نوعيتها ووسائل راحتها عن بيوت الاثرياء او الاختصاصيين ذوى المرتبات العالية فى البلدان الرأسمالية . وربما كان من الممكن ايضا ان ما سنبنيه على نطاق جماهيرى فى غضون السنوات العشر القادمة لن يقارن بالفيللات الفاخرة . فنحن لا نملك بعد تلك الوسائل اللازمة لان تقطن كل اسرة فى شقة كبيرة جدا ومجهزة على افضل طراز . ولكن كل ما نملكه يوجه نحو تلبية الحاجات العامة ، وتستطيع **كل اسرة** ان تأمل بصورة واقعية بتحسين ظروفها السكنية مرة كل ٥–١٠ سنوات على ابعد تقدير . والشقق الجيدة هى فى متناول الجميع بلا استثناء ، وليس ذلك فقط لانها تبنى باموال المجتمع اساسا ، بل وبفضل مخصصات الدولة لصيانة المساكن والتى تغطى ٦٠–٦٥٪ من نفقات الاستخدام والترميم .

وسنتكلم بعض الشىء عن الجانب التمويلى للبناء السكنى . ولنأخذ معطيات سنة ١٩٧٥ مثلا عندما تم بناء ١٠٩,٩ مليون متر مربع من المساكن ، منها ٧٧,٥ مليونا باموال الدولة . وقد قدمت هذه الشقق للشغيلة مجانا وبدون اى مقابل لقاء الاستلام . وهناك ١٤ مليون متر مربع بنتها ووزعتها الكولخوزات . وهنا ايضا لم يدفع الناس اية نقود . وتم بناء ١٨,٤ مليون متر مربع بنفقات ميزانيات الاسر : منها ٥,٨ ملايين بنتها الجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، والبقية على حساب الاشخاص المنفردين . وقدمت الدولة فى كلتا الحالتين مبالغ كبيرة من السلف لمدة ١٥–٢٠ سنة .

اما اذا تكلمنا عن المدفوعات لقاء صيانة المساكن وترميمها ، فان اسرة عامل صناعى مثلا تنفق ٢,٥٪ بالمتوسط من دخلها على اجرة الشقة ولقاء الخدمات العامة او على صيانة المنازل الخاصة .

ان بلادنا تبنى كثيرا ، علما بان المنازل التى تبنيها هى متينة ومدفأة (ينبغى الاخذ بعين الاعتبار ان الجزء الاكبر من اراضى الاتحاد السوفييتى يقع فى منطقة الشتاء الطويل البارد والخريف الماطر) ومزودة بالتجهيزات الهندسية والصحية الفنية الضرورية . كما يجرى بنشاط تحديث البيوت السكنية التى لا يقرر هدمها . غير ان الحياة تسير نحو الامام ، وتظهر قضايا جديدة .

وتكمن احدى المهام الرئيسية من مهام تلبية الحاجات السكنية الآن فى زيادة جودة البناء السكنى ووسائل راحته وتحسين تصميم مساحته . فما كان يرضينا تماما البارحة لا يبدو مريحا الى تلك الدرجة اليوم ، ومن المؤكد انه لن يرضينا غدا . ونتأفف اليوم لكون المطبخ صغيرا فى الشقة ، او لعدم وجود الشرفة ، او ان الممر ضيق . ولكن هذه الامور لم تكن تعكر سعادة السكان الجدد قبل ١٥ سنة .

فبأية اتجاهات ستجرى زيادة اسباب الراحة فى المنازل ، علما بأن المقصود هو المنازل العادية المتوسطة المخصصة لأسر الشغيلة العادية ؟ يكمن ذلك قبل كل شىء فى التنويع الكبير لاسباب الراحة . فهناك مخططات بوشر بتنفيذها لبناء منازل تحتوى على قدر اكبر من وسائل الراحة وممرات ومطابخ رحبة

ومزودة بتجهيزات عصرية مثل مصاف لتنقية الهواء ، وحمامات تمتلىء بالمياه من الاسفل (بدون ضجيج) ، وستكون مؤسسات الخدمات موجودة فى كل عمارة : نقاط استلام الملابس للتنظيف والغسيل ، والادوات المنزلية للتصليح ، وغرف لالعاب الاطفال ، ومقهى يحتوى على قسم لبيع المواد الغذائية نصف الجاهزة ، ونقاط لحجز وايصال المأكولات الى البيت ، ومستودعات لحفظ عربات الاطفال والدراجات وغيرها . وليس من المفترض تنفيذ ذلك كله فى الخطة الخمسية العاشرة ، ولكن ابتدأ تنفيذ الكثير من ذلك او انه تم اعداده للتطبيق .

ان تلبية حاجات السوفييتيين المادية والروحية بصورة اكمل تفترض حتمية تحسين ظروف المعيشة . ويعار اهتمام خاص فى الخطة الخمسية العاشرة لتنويع وزيادة الخدمات المتعلقة بتسهيل العمل المنزلى وتحسين استراحة السوفييتيين .

ولا يزال مجال الخدمات عندنا غير متطور كما ينبغى ، وذلك على الرغم من ان حجم الخدمات يزداد بسرعة . وقد ازداد فى سنة ١٩٧٥ بالمقارنة مع سنة ١٩٦٥ باكثر من ٣ مرات بالنسبة للفرد الواحد من السكان .

وطبيعى ان القضية لا تنحصر فى حجم الخدمات فقط . بل من الهام تنويعها وزيادة جودتها . وتنص الخطة الخمسية العاشرة على مهمة زيادة حجم الخدمات المعيشية للسكان بـ٥٠٪ ، ورفع مستوى الخدمة وجودة تنفيذ الطلبيات ، وتوسيع شبكة مشاريع المعيشة ، وتزويدها بالتكنيك المعاصر .

وقد اصبحت الآن مهمـــة تطوير الخدمات التى تسهّل العمل المنزلى واحدة من الح حاجات المجتمع . وهى تغدو الاتجاه الاهم للنضال من اجل زيادة اوقات الفراغ وتوفير المزيـــد من الظروف المناسبـة لتطور الفرد .

وتدل مواد البحوث الاجتماعية لبنية الوقت خارج العمـل على ان الانســان السوفييتى المعاصر يعيش اهتمامات متنوعة وغنية اكثر ممـا كانت لدى والديه واجداده . وقد نجم ذلك الى درجة كبيرة عن زيـادة وقت الفراغ ، الامر الذى يتيح للانسان تطوير قدراته بصورة اكبر . ولكن الحاجة الى زيادة وقت الفراغ لا تزال ملحة اليوم ايضا . فيلزمنا وقت اكبر من اجل رفع مستوى تعليمنا وكفاءتنا ، ومن اجل تلبية عدد من المتطلبات الثقافية . ونشعر بالحاجة لان نقضى وقتا اطول مـــع الاطفال ، وللمشاركة الانشط فى الحيـاة الاجتماعية ، ولمزاولة الرياضة ، وما الى ذلك . ويدل ذلك فى الوقت نفسه على نجاحات تطورنا ، وعلى القضايا الجديدة التى تولدها الحياة . ومن الهام مبدئيا ان نحدد كيف وعن ايـــة طرق ستحل البلاد السوفييتية هذه القضية فى السنوات القريبة القادمة .

لقد اجاب المؤتمـر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى على هذا السؤال . فان الطريق الاكثر واقعية وفعاليـــة لضمان نمو ملحوظ فى وقت الفراغ خلال المرحلة القادمة هو التقليص البالغ لنفقات العمل فى التدبير المنزلى .

فهذه النفقات لا تزال كبيرة اليـــوم ، ويعزى ذلك الى عدم كفاية تطور مجال الخدمات . ان تنظيم

التجارة بشكل افضل فى الريف يوفر على الاسرة الريفية ولو قسما من الوقت الذى تهدره الآن على السفر الى المدينة لشراء البضائع . كما ان تحسينا طفيفا فى الخدمات سيعود بتوفير بالغ فى الوقت والقوى ، وقبل كل شيء على النساء العاملات . فتحضير الطعام ، وما يستتبعه من شؤون ، يستغرق من المرأة العاملة ما يزيد عن ١٠ ساعات بالمتوسط فى الاسبوع . وهى مضطرة ايضا لانفاق ما يقارب ذلك من الوقت على العناية بالملابس والبياضات والاحذية وتنظيف الشقة وما الى ذلك . اما النفقات الملحوظة فى الوقت لدى الرجال فهى اعمال الترميم المنزلية .

ان توسيع دائرة خدمات المعيشة وزيادة جودتها ترميان بالدرجة الاولى الى تقليص هذه النفقات من الوقت . فتنظيف الملابس كيميائيا ، واصلاح الادوات المنزلية ، وترميم الشقق وتنظيفها ، وخدمات مكاتب ايجارات مختلف اللوازم ، وغسيل البياضات – تلك هى انواع الخدمات التى ستتطور سريعا على وجه الخصوص . كما تنص الخطة على توسيع شبكة مشاريع الخدمات وتحسين توزيعها .

وسيساعد انتاج واستخدام بضائع طويلة الاستعمال وادوات منزلية جديدة على تسهيل العمل المنزلى الى درجة كبيرة .

تلك هى اهم التغيرات نحو الافضل التى ستطرأ فى السنوات الخمس القادمة على مجال الخدمات عندنا . وسيزداد وقت الفراغ وسنتمكن من استخدامه من اجل التعليم الذاتى ، والاستراحة النشيطة ، والهوايات الابداعية .

ويفترض تحسين حيـاة السوفييتيين ان تزداد درجة تنظيم الاستراحة ، وتسهيل الانتقال من اشكالها الخاملة الى اشكالهـــا النشيطة ، وملء وقت الفراغ بنشاطات مفيدة . وتشير «الاتجاهات الرئيسية لتطور الاقتصاد الوطنى السوفييتى لسنوات ١٩٧٦-١٩٨٠» الى ضرورة «تحسين تنظيم الاستراحة النشيطة للشغيلة بغية تقوية صحة السكان واستخدام وقت الفراغ بوجه افضل» * .

واننا نملك ما يلزم من الشروط لحل هذه المهمة . فشبكة المصحات ودور الاستجمـام تنوف الآن عن ١٢,٢ الفا وتحتوى على ١,٩ مليون مكان . وبموجـب معطيات ادارة الاحصاء المركزية فى الاتحاد السوفييتى فقد عولج واستراح فى سنة ١٩٧٦ فى المصحات ودور الاستجمام والقواعد السياحية ٤٨ مليونا من الكادحين وافراد اسرهم ، من بينهم ٣٢ مليونا تمتعـــوا بفترة علاج واستراحة طويلـة ، و٧ ملايين استراحوا ليوم واحد ، و ٩ ملايين قضوا استراحتهم على شكل مسيرات سياحية فى ايام العطل .

ولكن وعلى الرغـم من ازديـــاد عدد المصحات والقواعد السياحية الا ان الحاجة اليهـا تزداد بصورة اسرع ، الامـر الملحوظ بصورة خاصة فى السنوات ١٠-١٥ الاخيرة . وان الاسباب هنا متعددة . اولا ، ارتفع مستوى حياة السكان ، وبالتالى فان الاستراحة

---

* «مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى» ، ص ٢٢٢ .

خارج البيت وبعيدا عن مكان الاقامة الدائم اصبحت فى متناول الكثيرين .

ثانيا ، ادى نمو المستوى الثقافى والتعليمى للكادحين الى توسيع دائرة اهتماماتهم ، وساهم بتطوير متطلباتهم السياحية .

ثالثا ، ان تزايد وتيرة الحياة وخصوصا الانتاج قد جعل مشكلة الارهاق العصبى ، الذى ليس بالامكان دائما ازالته خلال الراحة المنزلية ، جعلها من المشاكل الملحة وذلك رغم تقدم التنظيم العلمى للعمل . وقد نشأت واصبحت واسعة جدا الحاجة الى الراحة المرتبطة بتبديل الجو المألوف للعمل والمعيشة .

رابعا ، تجب مراعاة واقع ان صلات الكثيرين من سكان المدن بالريف والاقارب المقيمين هناك كانت لا تزال متينة قبل الحرب وفى السنوات العشر الاولى بعدها . فكانت الرحلات الى القرية ، حيث الاهالى او الاصدقاء شكلا منتشرا للراحة . اما اليوم فان هذا الشكل قد فقد اهميته السابقة . هذا مع العلم ان مرد ذلك ليس الى ضعف صلات اكثرية سكان المدن بالريف وحسب بل وكذلك الى ان هذا النوع من الراحة قد كف عن ان يتفق والاحتياجات المتنامية اليوم .

واخيرا ، خامسا ، ثمة سبب هام آخر لتزايد طلب الخدمات فى ميدان تنظيم الراحة تزايدا سريعا وكبيرا ، الا وهو تقديم قسم كبير من بطاقات الاقامة فى المنتجعات مجانا او بشروط مسهلة . وهذا ما يزيد الطلب بصورة اضافية .

ومن المرتأى فى الخطة الخمسية العاشرة توسيع شبكة مؤسسات الاستجمام ودور الراحة والبانسيونات

والقواعد والمراكز السياحيــة والفنادق والمخيمــات للسواح بالسيارات .

واصدر المؤتمر الخامس والعشرون للحزب توجيها مفاده «تقديم المساعدة فى تنظيم جمعيات البستنــة للعمال والمستخدمين وتحسين عملها» * . وتثبت تجربة هذه الجمعيات انها تقوم بوظيفة اجتماعية هامة جدا . فان العمال والمستخدمين يقضون ايام الراحة فى الصيف بل حتى مدة اجازتهم حيث يستريحون ويعملون فى الوقت نفسه فى البساتين وتتسع امكانيات تربية حب الطبيعة والعمل لدى الاطفال ويزداد استهلاك العنبيات والفواكه والخضروات . ويمكن التأكيد ان اكثر هواة البستنـة نشاطا هم المتقاعدون الذين غالبا ما يقضون كل الصيف مع احفادهم فى البساتين مساعدين فى تربية الاولاد . وهذا مـــا يسهل تلبية الطلب على الاماكن فى رياض الاطفال ومخيمات الطلائع والمصحات .

واجمالا يزداد عدد المواطنين السوفييت الذيـن تجاوزوا درجة اليسر التى ينفق فيها القسم الاكبر من مداخيل العائلــة على تأمين الحاجــات الاكثر ضرورة وحسب . ولذلك يعير الشغيل اليوم مزيدا من الانتباه الى ظروف عمله وشدته ومكانة المهنـة وامكانيات تطوير مؤهلاته الخ . وعلى اساس نمو المداخيل اتسعت دائرة الخيرات والخدمات المادية التى هى فى متناول المستهلك العادى بما فى ذلك مجموعات الاثاث ووسائل النقل الفردية والشقق التعاونية والرحلات السياحية فى ربوع البلاد وخارج حدودها الخ . .

---

* «مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى» ، ص ٢٢٢ .

ان توسع طلبات المستهلكين وامكانيات تنويع الخيرات المستهلكة قد جعـل مسائل تربيـة ذوق المستهلكين وتأثير المجتمـع بمزيد من النشاط عـلى عمليات تكون بنية الاستهلاك الشخصى من اكثر المسائل الحاحا وحيوية .

ويجرى تحسين بنية الاستهلاك فى ظل الاشتراكية بصورة منهاجية بمراعاة السمات والقوانين الاساسيـة لنمط الحيـاة السوفييتى الاشتراكـى وعلى اساس التوصيات العلمية الخاصة بالتغذيـة والراحة والسكن والالبسة الخ . . وتتلخص اهميـة ميزان الاستهلاك العقلانى بالدرجـة الاولى فى التعليل العلمى لبنيـة الاستهلاك فى المستقبل . ويصبح بالامكان تحديد اهم التغيرات فى الاستهـلاك والتنبـؤ بمتطلبـات قانون ارتقاء الحاجات طبقا لمرحلة محددة من التطور ووضع التدابير اللازمة لتحقيق هذه المتطلبات بصورة منهاجية ووفقا للحاجات الموضوعية .

ان بنية ميزان الاستهلاك العقلانى انما هـى الهداية بالنسبة لهيئات التخطيط السوفييتية . وهى اذ تضع خطط انتاج سلع الاستهلاك الشعبى وتطوير الخدمات تسعى الى تأمين تقريب بنية الاستهلاك الفعلية تدريجيا من البنية العقلانية وذلك مع زيادة المداخيل الفعلية بالنسبـة للفرد الواحد من السكان . وستكون الخطة الخمسية العاشرة احدى الخطوات فى هذا التقدم المنهاجى . وتشير «الاتجاهات الاساسيـة لتطوير الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفييتى لاعوام ١٩٧٦-١٩٨٠» الى مجموعة من الاجراءات التى يؤمن تحقيقهـا المقدمات الكافية لمواصلة تقريب بنيـة الاستهلاك

الحالى من ميزان الاستهلاك العقلانى . ونكتفى هنـــا بالاشارة الى بعضها .

يزداد وفقا للخطة الخمسية العاشرة انتاج منتجات الزراعة وتربية المواشى لتلبيـــة حاجات السكان الى المواد الغذائية على شكل اكمل . وعلى وجه التحديد يزداد انتاج البطاطس والخضروات والقرعيات ويتكاثر عدد انواعها وتتحسن نوعيتها . كمـــا يتحسن تزويد السكان بالخضروات والفواكه الطازجة خلال السنـــة كلها .

ويزداد انتاج الصناعة الخفيفة والصناعة الغذائية خلال السنوات الخمس بنسبة ٢٦–٢٨ بالمئة وصناعة اللحـــوم والالبان بنسبة ٢٠–٢٢ بالمئـــة ، وانتاج المواد الغذائية من السمك بنسبة ٣٠–٣٢ بالمئة ، وانتاج السلع ذات الاستخدام الثقافى والمنزلى بنسبـة ٦٠ بالمئـــة . وفى سياق ذلك يعار اهتمام خاص الى تحسين نوعية الانتاج وتنويع المنتجات وانتاج سلـع جديدة تتفق وطلبات المشترين المتغيرة . ويزداد حجم الخدمات التى تقدمها وسائط نقل الركاب بنسبة ٢٣ بالمئة كما يزداد عدد اجهزة التلفون بنسبة ٤٠ بالمئة ويرتفـــع مستـــوى مختلف انواع المواصلات التى يستخدمها السكان .

وتساعد زيادة انتاج السلع والخدمات ورفـــع نوعيتها وتنويعها على تحسين نسبة الطلب والعرض . ومن المهم السعى الى تناسب اكبر بين حجم وبنيـــة السلع المباعة والخدمات المقدمة وبين طلبات المشترين والمنتفعين . وهذا ما يفيد كل مستهلك .

اذا قصدنا تكوين الحاجات وبنية الاستهلاك فى المجتمع البرجوازى فان الرأسمالية تختم على مجرى هذه العملية بخاتمها الخاص . فان الخضوع لمصالح رأس المال والاكتساب ثم التفاوت واشتداد عدم المساواة الاجتماعية تلك هى السمات الاساسية لمجرى هذه العمليات فى ظروف الرأسمالية . فان الحد من العنصر العفوى وارتفاع دور التوجيه من قبل رأسمالية الدولة الاحتكارية لا يقضيان على هذه السمات بل بالعكس يقويانها .

ان مسألة نظام القيم التى يتطلع اليها اعضاء المجتمع هى فى حقيقة الامر مسألة طابع الحياة الاجتماعية . وقد ضخم المجتمع البرجوازى المعاصر السعى الى الاستهلاك بحد ذاته وفعل كل ما فى وسعه لجعل الاستهلاك نوعا من عبادة الاشياء . اما الاشتراكية فان نزعة الاستهلاك وتصويره بصورة المثل العليا لغريبان عنها . فان هدفنا هو تحقيق المساواة الاجتماعية الكاملة بين الناس على اساس تأمين الرفاهية التامة وتطور جميع افراد المجتمع بحرية ومن جميع النواحى .

وتتلخص فظاعة النزعة الاستهلاكية البرجوازية ولاانسانيتها بالدرجة الاولى فى كونها تسعى الى صرف الانسان عن اكثر الحاجات طابعا انسانيا ، اى عن الابداع وعن النضال ضد اللامساواة الاجتماعية . وتود البرجوازية لو تستهوى الجماهير بعدد هائل من الاشياء والخدمات وتوجه كل مساعيها فى مجرى النزعة الاستهلاكية مزحزحة مسألة طابع العمل والاستغلال والتحرر منه بعيدا الى الوراء .

لقد قدمت الاشتراكية العمل المفيد اجتماعيا ، العمل الخلاق الى مصاف القيم البالغة الاهمية وكونت موقفا جديدا من العمل لدى الناس . وعلى هذا الاساس يقوم كل نظام القيم الملازم لافراد المجتمع الاشتراكى . فان الموقف من العمل كأنما يحدد سابقا الموقف من القيم المادية والروحية والاجتماعية وهو الذى يؤثر فى آخر المطاف وبصورة حاسمة على تكون الاخلاق الاجتماعية وقواعدها ومثلها العليا .

ان الدولة الاشتراكية اذ تخطط مستوى تلبية الحاجات وبنيتها تنطلق من نظام القيم الملازم للاشتراكية على وجه الضبط . وفى الظروف المعاصرة فان توسيع حجم الانتاج وزيادة انواع السلع ورفع المداخيل تجعل الانسان اكثر حرية فى اختيار مجموعة الخيرات والخدمات الملموسة لتلبية الحاجات . ونظام القيم التى يتوجه اليها الانسان يكتسب دورا هاما فى ميدان استهلاكه ايضا .

ان تأمين التقارب المتواصل بين مستويات وبنية استهلاك مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية والشعوب فى البلاد السوفييتية كان ولا يزال فى جميع مراحل تطور الاشتراكية مهمة بالغة الشأن فى مضمار التكوين المنسجم للحاجات والاستهلاك . اما الطرق المؤدية الى حل هذه المهمة فنتحدث عنها عند تحليل قضايا سياسة الدولة الاشتراكية فى ميدان التوزيع .

«... يطالب الاشتراكيون برقابة صارمة جدا من جانب المجتمع ومن جانب الدولة على مقياس العمل ومقياس الاستهلاك ...»

ان مواصلة ترسيخ وحدة المجتمع السوفييتى ، والتقارب الثابت والمنتظم فى الوضع الاجتماعى الاقتصادى للطبقات والفئات الاجتماعية ، والامم والاقوام فى الاتحاد السوفييتى – تلك هى المهمة الرئيسية للسياسة الاجتماعية فى الدولة الاشتراكية السوفييتية . ويخضع لحل هذه المهمة تطوير الاقتصاد الاشتراكى وتحسين الآلية الاقتصادية وتنظيم العلاقات الاجتماعية كلها بوجه عام . ولقد عالجنا فيما سبق الكثير من جوانب ومجالات تطور النظام الاقتصادى الاشتراكى من وجهة النظر هذه بالذات . ولا بد بالانطلاق من ذلك أيضا من معالجة مجال علاقات التوزيع ، وآلية التوزيع التى تساعد الدولة السوفييتية على الممارسة الثابتة والدائبة للخط الرامى الى ترسيخ وحدة المجتمع والتقارب بين الطبقات والفئات الاجتماعية .

وتنطلق نظرية وواقع التوزيع الاشتراكى فى الظروف المعاصرة من الحكم اللينينى القائل بأن الملكية الاجتماعية الاشتراكية تضمن تلك المساواة الاجتماعية الاقتصادية

، وتحدد توزيع

واستخدام النتائج الاقتصادية لتجديد الانتاج **بشكل**

كامل لصالح الكادحين والكادحين فقط . الا أنه لا يتم بعد فى طور الاشتراكية التوصل الى المساواة الكاملة فى أوضاع الناس الاجتماعية الاقتصادية ، ولا تزال هناك فوارق كبيرة الى تلك الدرجة التى ما برح المجتمع ينقسم فيها الى طبقات وفئات اجتماعية من الشغيلة . أن هذا التقسيم يخرق وحدة المجتمع العميقة

. وهو الأساس

لعدم تطابق معين ، وللتناقضات

بين المصالح الشخصية والفئوية والاجتماعية ، لا يزال باقيا طالما بقى الانفسام الطبقى .

ان هذه الوحدة الديالكتيكية بين المساواة الاجتماعية الاقتصادية الآخذة بالتطور والترسخ وبين اللامساواة (المساواة غير الكاملة) ، التى تذلل بالتدريج ولكن الواقعية تماما ، ان هذه الوحدة تحدد طراز وأشكال التوزيع المميزة للاشتراكية وكذلك مبادئ سياسة التوزيع فى الدولة الاشتراكية .

ويعتبر العامل الحاسم فى ضمان العدالة الاجتماعية لدى توزيع الخيرات المادية والروحية فى ظروف الاشتراكية هو أن هذه الخيرات توزع بالكامل بين الكادحين وأسرهم . والاشتراكية مناقضة من حيث المبدأ للمداخيل غير الناجمة عن العمل . ويجرى ضمان الحرية الناجمة عن عدم الاستغلال ، والحق فى العمل وواجب المشاركة فى العمل النافع اجتماعيا بالنسبة لكل فرد قادر عليه ، يجرى ضمان ذلك بمجمل النظام الاجتماعى السياسى والاجتماعى الاقتصادى للاشتراكية . وتجرى مكافحة حالات بعث الطفيلية

والانانية والمضاربة والخ . ، الغريبة عن طبيعة الاشتراكية بكل الوسائل الموجودة بحوزة الدولة الاشتراكية ، بما فى ذلك الوسائل الاقتصادية .

وبغض النظر عن كون أفراد المجتمع اصحابا متكافئين للانتاج الاجتماعى فانهم قادرون على المساهمة ، وهم يساهمون فعلا ، بقسط غير متساو فى الانتاج الاجتماعى . وتبعا لذلك فان ضمان وحدة المجتمع الاشتراكى تنطوى ايضا على جانب استمالة الناس المختلفين من حيث الكفاءة ومن حيث مستوى التطور الى عملية تجديد الانتاج الواحدة . وان الاسلوب الاساسى لحل المهمة الاجتماعية الاقتصادية المعقدة جدا – التى هى استمالة الناس الى العمل بموجب خطة الاقتصاد الوطنى الموحدة – هو التوزيع حسب العمل ، الذى من شأنه ضمان المصلحة المادية للكادحين لان يعملوا بكامل قدراتهم .

ومبدأ التوزيع المميز للاشتراكية وحدها هو : «من كل حسب قدراته ، ولكل حسب عمله» . وأما فى ظل الشيوعية فان توزيع الخيرات المادية والروحية سيجرى حسب قاعدة : «من كل حسب قدراته ، ولكل حسب حاجاته» . فلماذا اذن لا يجرى التوزيع الآن حسب القاعدة الشيوعية ، حيث ان ذلك أكثر انسانية ويضمن مساواة اكمل بين الناس وهلمجرا ؟ ولكن ليس كل ما فى الاقتصاد يتوقف على النوايا الطيبة ، بل يجب أن يكون هناك ما يكفى من المقدمات لتحقيقها . وعندما يقال «من كل حسب قدراته» يجب ادراك أن قدرات افراد المجتمع الاشتراكى هى أقل تطورا بالمتوسط مما ستكون عليه قدرات الناس فى ظل

الشيوعية . كما ان الامكانيات المادية الانتاجيـــــة لاستخدامها اقل الى درجة كبيرة . ومن هنا المستوى المناسب لانتاجية العمل : فهو لا يضمن بعد وفرة من الخيرات المادية والروحية . ولا ينظر الناس بمجموعهم بعد الى العمل على أنه الضرورة الحيوية الاولى ، ولذلك يجب اثارة اهتمامهم بالعمل ، وذلك بتفاوت المداخيل طبقا للفوارق فى كمية ونوعية العمل الذى يقومون به .

ولقد دافع لينين على الدوام عن مبدأ المصلحة المادية فى ضوء مهامها الاجتماعية بالضبط . وأوضح فى مؤلفه «الدولة والثورة» أن الاشتراكيـــــة تنشئ الضرورة الموضوعية والامكانية لتطوير المســــاواة الاقتصادية فى التوزيع الى درجة تساوى الاجور لقاء العمل المتساوى فقط ، وأن احراز هذا المقياس الجديد للعدالة الاجتماعية يتطلب حماية الدولة وايجاد أشكال لتطبيقه واقعيا من قبلها أيضا . وكشف لينين فيما بعد فى مجرى المناقشة الحادة مع تروتسكى سنـــــة ١٩٢٠ عن عدم صلاح التعادل لان يكون بمثابة سياسة للتوزيع فى الدولة الاشتراكية . ان التعادل هو تشويه بيروقراطى لمبادئ التوزيع الاشتراكية ، لانه يؤدى الى فصل ادارة الدولة عن المصالح الاقتصادية لجماهير الشغيلة ، ولا يتيح التوصـــــل الى الأمر الرئيسى الضرورى من أجل انتصار النظام الجديد وهو نمـــــو انتاجية العمل وزيادة مردود الانتاج . وقد أورد لينين فى سير تعليل السياسة الاقتصادية الجديدة ، التى تلخص جوهرها فى ايجاد سبل صائبـــــة تاريخيا فى الموقف من جماهير الشغيلة ، وفى التعزيز الواقعى للدور القيادى للحزب والدولة فى البناء الاقتصادى ،

أورد تعريفا كلاسيكيا للدور الاجتماعى الاقتصادى الذى تلعبه المصلحة المادية كأسلوب ضرورى موضوعيا لاستمالة جماهير الشغيلة الى البناء النشيط للاشتراكية والشيوعية . وكتب لينين فى تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٢١ : «لقد كنا نحسب ، وقد حملتنا موجة الحماسة . . . أننا سنحقق بفضل هذه الحماسة مباشرة ، مهمات اقتصادية جليلة (كما هى عليه المهمات السياسية العامة ، والمهمات العسكرية) . كنا نحسب ، – وقد يكون من الاصح القول : كنا نفترض ، دون حساب كاف – بأننا سنتمكن بالاوامر الصريحة تصدرها الدولة البروليتارية ، من أن ننظم ، فى بلد من صغار الفلاحين ، انتاج وتوزيع المنتجات على الطريقة الشيوعية من جانب الدولة . الا أن الحياة بينت خطأنا . وتبين أنه لا بد من سلسلة من الدرجات الانتقالية . . . فليس بالاعتماد على الحماسة مباشرة ، بل بواسطة الحماسة التى تولدها الثورة العظمى ، وبتحريك المصلحة الشخصية والفائدة الشخصية ، وبالاستناد الى الميزان الاقتصادى ، يجب عليكم أن تبنوا ، بادئ الأمر ، جسورا متينة تقود . . . الى الاشتراكية ؛ والا فانكم لن تقتربوا من الشيوعية ؛ والا فانكم لن تقودوا عشرات وعشرات الملايين من الناس الى الشيوعية . هذا ما كشفته لنا الحياة . هذا ما كشفه سير تطور الثورة الموضوعى» * .

ولكن تطبيق مبدأ المصلحة المادية فى ادارة الاقتصاد له حدود موضوعية . وتتطابق هذه الحدود

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ١٥١ .

من حيث الاطار التاريخى مع حدود اسلوب الانتاج الاشتراكى ، أى أن المصلحة المادية هى ضرورية موضوعيا طالما لم يتم التوصل الى المساواة الاجتماعية الاقتصادية الكاملة المميزة لطور الشيوعية . الا ان تطبيق المصلحة المادية كأسلوب لادارة الاقتصاد فى أطر الاشتراكية يقتصر موضوعيا على ذلك المجال الذى يملك فيه العاملون أو جماعاتهم امكانية الاختيار المستقل لهذا الحل الاقتصادى أو ذاك . وباعتبار أنه لا يمكن أن تكون فى المجتمع الاشتراكى استقلالية اقتصادية مطلقة للحلقات فلذلك لا يمكن للمصلحة المادية أن تصبح اسلوبا شاملا فى الادارة الاقتصادية . كما لا يمكن للمصلحة المادية أن تطبق بصورة صحيحة الا بترافقها مع تعزيز الطاعة الاقتصادية (العملية) . وهى خاضعة للتطبيق فقط فى تلك الأماكن حيث يمكن أن تكون المؤشرات النهائية للنشاط الاقتصادى مختلفة فيها ، وحيث يجب التحسين الدائم لهذه المؤشرات ، وحيث يتم التوصل الى أفضل النتائج بواسطة تعبئة جهود جماعة العاملين المعينة أو العامل المعين . أما فى تلك الأماكن التى لا يجوز أن يطرأ فيها تغير على المؤشرات وحيث لا يمكن أن يتم فيها ضمان الاستمرارية المطلوبة بواسطة المصلحة المادية ، فانه لا بد فيها موضوعيا من تطبيق الادارة التوجيهية المباشرة القائمة على أساس الطاعة الاقتصادية (العملية) .

ويوجد شكلان من المصلحة المادية : الشخصية والجماعية . وتسمى بالمصلحة الشخصية تلك المصلحة التى يكون فيها العامل مهتما بنتائج عمل جماعة

العاملين والمجتمع بوجه عام عبر تلبية مصالحه الشخصية . وأما فى ظل المصلحة الجماعية فان مصلحة جماعة العاملين تعتبر «وسيطا» ، تلك المصلحة التى تصبح تلبيتها حافزا كافيا على الاعمال النشيطة الرامية الى تحقيق المصالح الاجتماعية .

ويجرى تطبيق مبدأ المصلحة المادية فى جماعة العاملين الاشتراكية بشكل التشجيع القائم على أساس الميزان الاقتصادى ، والذى تخصصه الدولة بمثابة حافز من مداخيلها لتلبية الحاجات الاقتصادية لجماعة العاملين . ويجرى تكوين ارصدة التشجيع القائمة على أساس الميزان الاقتصادى طبقا لنتائج عمل الحلقات (المشاريع والاتحادات وغيرها) التى تعمل على أساس الميزان الاقتصادى .

ولقد بلغت جميع أرصدة الحفز الاقتصادى فى قطاع الدولة ما قبل عام ١٩٦٥ مبلغ ٥,٢ مليار روبل ، بما فى ذلك ٢,٥ مليار روبل فى الصناعة .

تمت اعادة تنظيم مجموع ارصدة التشجيع القائمة على أساس الميزان الاقتصادى ، وشغلت المكان الرئيسى فيه ثلاثة ارصدة : رصيد التشجيع المادى ، رصيد الاجراءات الاجتماعية الثقافيـة والبنـاء السكنـى ، رصيد تطوير الانتاج . وجرى تطبيق اجراءات مماثلة فى فروع الاقتصـاد الوطنى الاخرى .

ويجرى تكون المصلحة المادية الجماعيـــة فى المزارع التعاونية بمراعاة خصائص الشكل التعاونى للملكية . ويعتبر تشجيعا قائما على مبادئ الميزان الاقتصادى هنا (مداخيـــل على أســـاس الميزان الاقتصادى) كل ما يتبقى من المدخول الاجمالى ، أى ما يتم الحصول عليه بعد اقتطاع المدفوعات الالزامية والمخصصات لمداخيل المجتمع التى تجرى اقتطاعهـا بصورة مركزية . وقد أشارت دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى آذار (مارس) ١٩٦٥ الى أن أحد أسباب تخلف الزراعة الذى لوحظ آنذاك هو خرق مبدأ المصلحة المادية للفلاحين التعاونيين فى النهوض بالاقتصاد الاجتماعى ، وفى الجمع الصائب بين المصالح الاجتماعية والشخصية * . وتمت بعد ذلك ممارسة اجراءات ترمى لزيادة المصلحة المادية للعاملين فى الريف بنتائج عملهم . ومن بين تلك الاجراءات زيادة أسعار شراء المحاصيل الزراعية ، وتخفيض ضريبـة الدخل من المزارع التعاونية ، وتطبيق أتعاب العمـل المضمونة فى المزارع التعاونية ، وتحسين انظمـــة المكافآت المعمول بها وغير ذلك .

ان التطبيق الثابت والدؤوب لمبدأ المصلحـــة المادية فى مجـــال الحفز القائم على اســـاس الميزان الاقتصادى يتطلب اجراء تغييرات هامة فى العلاقـــات المالية المتبادلة بين الحلقات العاملـــة على مبادئ

---

* «الحزب الشيوعى السوفييتى فى مقررات وقرارات المؤتمرات والاجتماعات ودورات اللجنة المركزية» ، المجلد ٨ ، ص ٥٠٣ .

الميزان الاقتصادى وبين الدولة . وتجرى اعادة بناء هذه العلاقات المتبادلة بالاتجاهات التى رسمها برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى لتطبيقهـــــا فى المزارع التعاونية : «فمن الضرورى ضمـــان توفير الظروف الاقتصادية المتساوية باستمرار لزيادة مداخيـــــل المزارع التعاونية الواقعة فى ظروف طبيعية اقتصادية مختلفة فى شتى المناطق وكذلك داخل المناطق المعينة بغية التطبيق المنتظم لمبدأ الاجور المتساوية لقـــاء العمل المتساوى على نطاق النظام التعاونى بأسره» * . وتعتبر مهمة ضمان امكانيات متساوية للتشجيع القائم على أساس الميزان الاقتصادى لقاء جهود جماعـــات العاملين المتساوية مهمة ملحة بالنسبة للاقتصــــاد الوطنى بمجمله .

ويتطلب ذلك أولا ، ازالة تأثير العوامل التى لا ترتبط بعمل جماعات العاملين على حجم التشجيع القائم على أساس الميزان الاقتصادى ، وثانيا ، ضمان أكثر ما يمكن من التأثير المباشر على درجة تلبية المصلحة الاقتصادية الجماعية من جانب العوامل المرتبطة بعمل جماعة العاملين .

ومن شأن الآلية الخاصـــة بتعادل امكانيـــات التشجيع ان تضمن الانتقال من النتائج غير المقارنة الى النتائج المقارنة للنشاط القائم على اســـاس الميزان الاقتصادى . وتنشأ بذلك بالذات امكانية تشجيـــع جماعات العاملين بالتطابق التـــام مع النتائج التى تحرزها بجهودها الخاصة .

---

* «برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى» ، ص ٨٣ .

وكما أشير سابقا فان المصلحة المادية الشخصية تتوضع تحت تأثير نظام اشكال وأساليب التوزيع حسب العمل . وتعتبر اشكاله الاساسية هى الأجور والمكافآت من أرصدة التشجيع الاقتصادى . ولا يزال التوزيع حسب العمل فى المزارع التعاونية ينطوى على خصائص معينة ويجرى تطبيقه بشكل المدفوعات حسب العمل والمدفوعات الاضافية . وبموجب مبدأ المصلحة المادية ينبغى على أشكال وأساليب التوزيع حسب العمل أن تضمن التفاوت فى الأجور طبقا للفوارق فى كمية ونوعية العمل ، وأن تراعى الاختلافات فى الظروف الطبيعية والمناخية لأماكن العمل ، وصعوبة العمل وضرره (كما ينبغى على التوزيع حسب العمل أن يجرى بمراعاة أهمية الفروع الاقتصادية فى ظروف التغيرات الهيكلية الكبيرة فى الاقتصاد) .

والآن أيضا ، وفى ظل التنامى الحتمى لتأثير حوافز العمل المعنوية والابداعية فان المصلحة المادية لا تزال الباعث الرئيسى على تكوين الموقف الاشتراكى للناس تجاه العمل . ولقد تحققت فى السنوات العشر الاخيرة جملة من الاجراءات الهامة للغاية فى مجال تقوية المصلحة المادية . ويرى الحزب أن زيادة الرفاهية هى واحدة من أهم المقدمات الاقتصادية لنمو الانتاج بصورة سريعة . ومن البديهى بالاضافة الى ذلك أن زيادة رفاهية الشعب تتطابق مع ذات الجوهر الانسانى للاشتراكية . فقد ازدادت الأجرة الشهرية المتوسطة للعمال والموظفين فى الاتحاد السوفييتى ٥١,٣٪ خلال عشر سنوات ١٩٦٦-١٩٧٥ (وكانت الوتائر السنوية المتوسطة للزيادة أكثر من ٤,٢٪) مقابل ٣٤,٤٪ فى

فترة ١٩٥٦–١٩٦٥ (بلغت الوتائر السنوية المتوسطة فى تلك الفترة ٣٪) . ونمت بصورة أسرع من ذلك مدفوعات عمل الفلاحين التعاونيين : فقد بلغت الوتائر السنوية المتوسطة لزيادتها فى فترة ١٩٥٦–١٩٦٥ ٧,٣٪ ، بينما بلغت ٦٪ فى فترة ١٩٦٦–١٩٧٥ .

نمو الأجور الشهرية المتوسطة للشغيلة فى الاتحاد السوفييتى

	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٧
اجور العمال والموظفين فى قطاع الدولة						
بالروبلات	٣٣	٦٤	٨١	٩٧	١٢٢	١٥٦
النمو بالنسبة المئوية			١٠٠	١٢٠	١٥١	١٩٢
اتعاب عمل الفلاحين التعاونيين						
بالروبلات	—	—	٢٨	٥٢	٧٥	١٠٣
النمو بالنسبة المئوية			١٠٠	١٨٦	٢٦٨	٣٦٨

ان الوتائر العالية للنمو الاقتصادى فى الاتحاد السوفييتى تنجم الى حد كبير عن السياسة الهادفة الى مواصلة تحسين الحوافز المادية . الا انه حتى هذه النجاحات التى لا يتطرق اليها الشك لا تتيح استخلاص استنتاج بصدد ان كل شيء على ما يرام بصورة كاملة فيما يتعلق بالمصلحة المادية . ولا يزال طموح الدولة السوفييتية كما كان سابقا سواء فيما يتعلق بزيادة احجام الاجور الاساسية والمكافآت ، أم فيما يتعلق بالتوصل الى تفاوت أكثر تبريرا فى المدفوعات لقاء

العمل . وان ازالة التفاوت بصورة مصطنعة وسابقة لأوانها تؤدى الى التعادل الشكلى وتقضى على الاهتمام بمردود العمل .

ومن الطبيعى أنه لا يمكن الحكم على المهام والحاجات من هذا النوع بدون مراعاة الموقف الواقعى . وتترك الظروف التاريخية الملموسة طابعها على أشكال وأساليب تطبيق مبدأ المصلحة المادية . ففى نهاية الخمسينات وفى الستينات جرت زيادة سريعة لاجور العاملين ذوى المداخيل المنخفضة . وقد انطوى حل هذه المهمة على أهمية اجتماعية سياسية ضخمة ، وكانت ملحة بصورة لا تقبل التأجيل . وتم انفاق اموال طائلة فى هذا الاتجاه ، واقتضى الأمر تبعا لذلك أن تتأجل لبعض الوقت زيادة أجور الفئات الاخرى من العاملين . ونتيجة لذلك فان عددا من النسب فى الاجور (مثلا نسبة الاجور بين العاملين ذوى الكفاءة العالية وبين ذوى الكفاءة المنخفضة ، بين العاملين العاديين وبين الاختصاصيين) لم تعد تظهر الفوارق الفعلية فى كمية ونوعية العمل ، وادى الى خرق الاهتمام فى زيادة الكفاءة وفى نوعية تنفيذ العمل . وابتداء من نهاية الستينات ازداد التفاوت فى مدفوعات العمل بعض الشىء ، كما قويت المصلحة المادية بالعمل . وتعتبر من ألح المهمات فى الوقت الراهن تشديد تبعية احجام مدفوعات العمل لنتائج العمل النهائية ، وضمان الوحدة الى حد كبير فى المدفوعات لقاء الأعمال ذات الدرجة الواحدة من حيث التعقيد والصعوبة والشدة ، وتحسين انظمة التعريفات كأساس لضبط الأجور من قبل الدولة ، وزيادة تأثير المكافآت من أرصدة التشجيع المادى .

وفى معرض الكلام عن القضايا المعاصرة لتحسين التوزيع حسب العمل ، وتقوية المصلحة المادية بالعمل ، يجدر توجيه الانتباه الى اهمية مسألة مستوى الأجور (ومستوى منح المكافآت) .

الفوارق فى مستويات مدفوعات العمل
للعاملين من مختلف الفئات فى شتى فروع الاقتصاد
الوطنى السوفييتى فى عام ١٩٧٥

فروع الاقتصاد الوطنى	الأجرة الشهرية المتوسطة بالروبلات			
	جميع العاملين فى الفرع	العمال	المهندسون والفنيون وغيرهم من الاختصاصيين	الموظفون
الصناعة	١٧٠	١٦٨	٢٠٦	١٣٩
الزراعة (مشاريع الدولة)	١٣٥	١٣٣	١٨٣	١١٩
البناء	١٨٥	١٨٥	٢٠٦	١٤٦
النقل	١٨٢			
التعليم	١٢٧			
العلم	١٦٢			
جهاز الادارة	١٣٢			
فروع مجال التداول (التجارة ، التخزين ، وما الى ذلك)	١١٢			

ولا يمكن التفريق بتاتا بين قضية المستوى وقضية التفاوت . فالتفاوت يقيم الصلة بين مقياس العمل ومقياس التعويض المادى عنه ، وهو يجعل نظام

الحوافز مرنا وفعالا . ولكن ذلك غير كاف من أجل تكوين المصلحة بل يجب أيضا ربط مستوى التعويض بمستوى الحاجات الضرورية .

وفى هذه الحالة فقط تنشأ تلك الصلة المتبادلة الثلاثية الجوانب بين نفقـــات العمل والتعـــويض والحاجات ، التى تضمن تكوين المصلحة المادية . وقد اشار لينين مباشرة الى عدم انفصام قضية التفاوت عن قضية مستوى الاجور ، وكتب يقول : «فالصدامية * انما هى تفضيل ، والتفضيل بدون استهلاك لا يعنى شيئا . واذا كانوا سيفضلوننى بحيث انال ٥٠ غراما من الخبز ، فألف شكر على هذا التفضيل . ان التفضيل فى الصدامية يعنى التفضيل فى الاستهلاك أيضـــا . وبدون هذا ، تكون الصدامية حلما ، سحابة ، ولكننا نحن ماديون مع ذلك . والعمال ماديون . فاذا تكلمت عن الصدامية ، فاعط الخبز والالبسة واللحم» * * .

وتدل تجربة الاقتصاد الاشتراكى السوفييتى على ان الربط الوثيـــق بين تفـــاوت الاجـــور ومستواها كان أمرا ملحا على الدوام . وحتى أن المهمة الرئيسية فى مجال تقويـة المصلحة كانـت فى بعض المراحل رفع مستوى الاجور بالذات .

---

* حسب تعريف لينين فان «الصدامية انما هى تفضيل فرع انتاجى من بين جميع الفروع الانتاجية الضرورية بسبب امس الحاجة اليه» (المؤلفات الكاملـة ، المجلد ٤٢ ، ص ٢١١) . وقد اضطرت الجمهوريـــة السوفييتية الفتية فى السنوات الأولى التى أعقبت الثورة الى تركيز جميع القوى على تطوير أهم فروع الاقتصاد نظرا لضآلة الموارد آنذاك .

* * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ٢١١ .

وسنضرب بعض الامثلـــة على ذلك . لقد كان اقتصاد المزارع التعاونية يعانى صعوبات كبيرة عقب الحرب ضد الفاشية لسنوات ١٩٤١-١٩٤٥ التـــى الحقت ضررا فادحا باقتصاد بلادنا . وليس من الصعب ادراك أن المصلحة المادية كانـــت على غايـة الضعف فى ذلك الوقت لدى المزارع التعاونيـــــة والفلاحين التعاونيين . وطبعا فان الأمر لم يكن ينحصر فى التنظيم السىء للتفاوت فى المدفوعات لقاء كمية ونوعية العمل ، وذلك على الرغم من أنه كانت هناك نواقص كبيرة فى هذا المجـــــال ، بل ان الأمر الرئيسى كان يكمن فى انخفاض مداخيل المزارع التعاونية وفى ضآلة أحجـــام رصيد المزارع التعاونية المخصص للتوزيع حســـب أيام العمل . ولذلك فان الحـــــزب بنضاله من أجل النهوض بانتاج المزارع التعاونية كان يعير الاهتمام الرئيسى ليس الى تحسين التفاوت فى المدفوعات ، بل الى رفع مستوى مداخيل المزارع التعاونية والفلاحين التعاونيين . وتم تنفيذ اجراءات هامة فى هذا الاتجاه خاصة بعد دورة اللجنة المركزيـــة للحزب الشيوعى السوفييتى فى آذار (مارس) ١٩٦٥ .

ويصلح لأن يكون مثالا آخر تنظيم الأجور فى الصناعة فى أواسط الخمسينات . وقد مضى وقت كانت فيه تعريفات الرواتب * تتخلف بصـــورة كبيرة عن

---

* تقوم الدولة بضبط الاجور فى الاتحاد السوفييتى بعدة وسائـــل واحدى هذه الوسائل تعريفات الرواتب التى تحدد اجور اقل العمال تأهيـــلا فى مختلف الفروع وفى شتى ظروف العمل . وهناك وسيلة أخرى وهى شبكـــــة التعريفات التى تضمن تفاوت الرواتب تبعا لدرجات التاهيل .

المقادير المتوسطة للاجور . وأدى ذلك الى أنه حتى فى ظل تفاوت للرواتب حسب درجات التأهيل أكبر مما هو عليه الآن فان تعريفة الأجرة الأساسية لم تكن تنفذ ما ينبغى من وظائف التشجيع . ولقد تجلت عدم كفاية التفاوت وحده لضمان المصلحة المادية فى الاختلال الواسع لتصنيف العمل . وأصبحت المعدلات المخفضة أسلوبا لرفع الأجور الى المستوى الضرورى موضوعيا . وظهر وكأن قضايا التفاوت وقضايا مستوى الأجور تناقض بعضها البعض . وذلك ما الحق ضررا كبيرا بقضية المصلحة المادية وولد ظاهرة التعادل . وقد جرى رفع تعريفات الرواتب لدى تنظيم الأجور ، وذلك بالذات ما اتاح المباشرة باستخدام معدلات الانتاج المبررة تكنيكيا ، ومعالجة قضايا تحسين التفاوت .

ان أهمية مستوى المكافأة تصبح ملحة بصورة خاصة فى الظروف المعاصرة . وان الهدف الاستراتيجى هو زيادة مردود الانتاج الاجتماعى ورفع رفاهية الشعب على هذا الأساس . وتتطلب زيادة مردود الانتاج أن يتم بصورة كاملة الكشف عن احتياطات الانتاج الداخلية واستخدامها . وطبيعى أن استخدام موارد متزايدة باستمرار ، وتشديد الانتاج ، وزيادة مستوى ثقافة العمل وتنظيمه والخ . . ان كل ذلك لا يجرى تلقائيا ومن حد ذاته ، بل يتطلب نشاطا فعالا

ويفترض ان تعريفة الراتب تسدد لدى تنفيذ المعدل بنسبة ١٠٠٪ . وينبغى اعادة النظر بالمعدلات والرواتب على قدر نمو انتاجية العمل ومتوسط الأجور .

من قبل العمال والمهندسين والفنيين والمستخدمين والفلاحين التعاونيين .

واتخذت فى السنوات العشر الأخيرة اجراءات معينة لزيادة الأجور الأساسية ، وكذلك لزيادة المكافآت من ارصدة التشجيع القائمة على اساس الميزان الاقتصادى .

ولقد رسم المؤتمران الرابع والعشرون والخامس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى خطا يرمى الى نمو كبير فى الرفاهية ، علما بانه قد تقرر نمو رفاهية الشعب بالدرجة الأولى عن طريق زيادة أجور العمال والموظفين ومداخيل الفلاحين التعاونيين . وتم طرح مهمة زيادة المستوى العام للأجور وذلك بواسطة زيادة الأجور الأساسية قبل كل شىء .

ومن المناسب هنا أن نطرح السؤال التالى : أين يكمن مصدر الاسراع بوتائر نمو متوسط الأجور ؟ ان تحليل قضايا السياسة التوزيعية على مدى ١٥-٢٠ السنة القادمة (وسنتعرض لنتائج هذا التحليل فى نهاية هذا الفصل) يعطى اجابة واحدة : فالاسراع بنمو الأجور هو أمر ممكن فقط نتيجة لتشديد الانتاج بصورة شاملة على أساس الاسراع بالتقدم العلمى التكنيكى .

ان الاسراع بالتقدم العلمى التكنيكى يؤدى الى اعادة تزويد جميع الفروع بالتكنيك (بما فى ذلك الزراعة) بدون زيادة حصة التراكم الانتاجى فى الدخل القومى . وتزداد الى درجة كبيرة مبالغ التوظيفات الأساسية فى البناء غير الانتاجى . وينمو على هذا الأساس حجم الخدمات المدفوعة الأجر . وفى الوقت نفسه فان التناسب بين أرصدة المدفوعات حسب العمل

وارصدة الاستهلاك الاجتماعية لا يتغير سوى بصورة طفيفة . وكل ذلك يتيح التوصل الى وتائر لنمو الأجور فى الاقتصاد الوطنى قريبة جدا من وتائر نمو انتاجية العمل . وتلك هى احدى النتائج الأساسية للتقدم العلمى التكنيكى .

ان مبدأ المصلحة المادية اللينينى يتعرض لهجمات متلاحقة من جانب الأعداء الفكريين للماركسية- اللينينية . ولا يرغب الايديولوجيون البرجوازيون فى رؤية الفرق المبدئى الذى يميز المصلحة المادية فى ظروف الملكية الرأسمالية الخاصة والملكية الاشتراكية . بل انهم يفهمون مبدأ المصلحة المادية على أنه جزء عضوى للرأسمالية فقط . ويصورون التقوية المتواصلة للمصلحة المادية على أنها اقتباس للاساليب الرأسمالية فى ادارة الاقتصاد من قبل الاشتراكية ، وبوصفها دليلا على التقارب ، وعلى اندماج الرأسمالية بالاشتراكية .

ان تجربة بناء الاشتراكية والتقدم بنجاح نحـــو الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى وكذلك تجربة البلدان الاشتراكية الأخرى هى أفضل دليل لا يدحض على صواب المبدأ اللينينى للمصلحة المادية ، وعلى ضرورة تطبيقه بدأب وثبات . أما المنتقدون البرجوازيون والتحريفيون لهذا المبدأ فلا يفهمون الأمر الأهم الذى يضفى خصائص الطابع الاشتراكى على التوزيـــع حسب العمل . وان العالم ، أو الكاتب الاجتماعى ، الذى ينظر الى العالم بمنظار الرأسمالى فهو شاء أم أبى يرى فى التوزيـــع حسب العمل مجرد اسلوب لاثارة المصلحة المادية لدى

العامل كى يعمل بصورة نشيطة وبمبادرة وبانتاجية عمل عالية . وهو لا يتعمق أكثر من ذلك فى جوهر التوزيع حسب العمل (أو أنه لا يرغب فى التعمق أكثر من ذلك) ، وهو يستنتج أنه تقوم هنا النتيجة ذاتها الموجودة فى المشروع الرأسمالى الخاص ، حيث يسعى الرأسمالى جهده لدفع العامل لأن يعمل بصورة أفضل وبانتاجية عمل أعلى . الا أن هذه المواقف تتصف بعيب رئيسى وهو أنها سطحية .

ولكن جوهر القضية هو أن انتاجية العمل الأعلى فى ظل الرأسمالية توفر الظروف لتشديد الاستغلال ، وكذلك لازدياد السوء النسبى للوضع الاجتماعى الاقتصادى للعامل . بينما توفر انتاجية العمل الاعلى فى ظروف الاشتراكية المقدمات المادية للسير نحو المساواة الاجتماعية الاقتصادية أكثر فأكثر . وأما الناقد البرجوازى فهو لا يتعمق بالأمر الى حد ايضاح هذا الفارق المبدئى الجذرى . بل انه بابرازه فى المقام الاول للتشابه الخارجى يعلن أن مهمة تقوية المصلحة المادية فى ظل الاشتراكية ما هى الا التقارب مع الاساليب الرأسمالية لاستمالة الناس الى العمل .

ان دولتنا باتباعها
لتوزيع الخيرات المادية والروحية حسب العمل ، وبتقويتها للمصلحة المادية ، فانها تسعى لضمان تلك الدرجة فى اختلاف الاجور التى تطابق الاختلافات فى العمل وفى كميته ونوعيته ومردوده المفيد . وذلك هو بمثابة المستوى الممكن من العدالة فى ظل الاشتراكية الذى تتقبله جماهير الشغيلة كعدالة حقيقية . كما أن المصلحة المادية التى تقترن بالظروف الاشتراكية لتكوين وتطوير القدرات على العمل وبالطابع الاشتراكى للمباراة فى العمل تحفز رغبة جماهير الشغيلة لرفع كفاءتهم وتحسين نوعية عملهم وزيادة الطاعة فى العمل

والوصول بها الى مستوى الطليعيين فى الانتاج . ويجرى بذلك بالذات خلق الحافز الدائم والفعلى لسعى جماهير الشغيلة ذاتيا وبصورة نشيطة للتوصل الى فعالية فى العمل أكثر علوا ، الامر الذى يؤدى الى تقارب اهم جوانب الوضع الاجتماعى الاقتصادى لمختلف الفئات ، وكذلك تقارب ظروف معيشتهم المادية والثقافية .

اذن فان التوزيع حسب العمل بضمانه حل مهمة استمالة جماهير الشغيلة للمشاركة الفعالة فى الانتاج الاجتماعى وفى البناء الشيوعى فانه يساعد على توفير الظروف الضرورية لتقدم المجتمع بصورة تدريجية نحو المساواة الاجتماعية الاقتصادية .

غير أن التوزيع حسب العمل لوحده ليس بامكانه أن ينشىء جميع المقدمات الضرورية والكافية لحل هذه المهمة ، وليس بوسعه أن ينفذ كل الوظائف التى ينبغى على التوزيع الاشتراكى أن ينفذها . وهنا ننتقل الى معالجة مسألة **أرصدة الاستهلاك الاجتماعية** .

ان تقارب الوضع الاجتماعى الاقتصادى للطبقات والفئات الاجتماعية ، والتوصل الى المزيد من المساواة فى أوضاع الناس فى الانتاج والحياة الاجتماعية يجريان فى ظروف الاشتراكية قبل كل شىء تحت تأثير التطور الاجتماعى الموجه للقاعدة المادية الانتاجية فى المجتمع . والدولة الاشتراكية بتوزيعها للتوظيفات الاساسية ، وبممارستها لسياسة تكنيكية محددة وتنظيمها للابحاث العلمية ، وبتكوينها لبنية تجديد الانتاج الاجتماعى ، فانها تقيم بذلك كله الظروف الحاسمة لضمان العمل للشغيلة الذى يخضع بصورة متزايدة على الدوام للمقارنة من حيث الانتاجية

والتزويد بوسائل العمل والامكانيات الابداعية وما الى ذلك . وأما سياسة التوزيع فى الدولة الاشتراكية فمن شأنهـا أن تضمن تكوين القدرة على العمـل بصورة متزامنة مع هذه الحركة .

وتنحصر احدى خصائص تكوين القدرة على العمل فى أن اكتساب المعارف والمهارات المعينة والضرورية لهـذا النوع من العمـل أو ذاك يجرى فى مجـال الاستهلاك الى درجة كبيرة . وينبغى مراعاة الاعتبارات التالية بغيـة ادراك الضرورة الموضوعيـة لارصدة الاستهلاك الاجتماعية . ان بنيـة الاستهلاك الشخصى تتوضع قبل كل شيء تحت تأثير الحلول الفرديـة للمستهلك التى تقوم على أساس ما قد تكوّن لديه من نظام الافضليات الاستهلاكية . ولكن لا يمكن تحت تأثير الافضليات الاستهلاكية الفردية فقط تكوين تلك البنية للاستهلاك الشخصى التى يمكنها أن تعكس الى درجة كافية الحاجة الاجتماعية الضروريـة الى تطوير القدرات على العمـل وتعادلها النسبى على وجـه الخصوص . وان تغير بنية الاستهلاك الذى يمكنه أن يضمن الارتقـاء السريع للحاجـات الملبّاة والتطور الشامل والآخذ بالاتساع لكل فرد وتساوى القدرات على العمل أكثر فأكثر ، يستجيب بصورة جذرية لمصالح الشغيلة من أى فئة اجتماعية أو طبقة فى المجتمـع الاشتراكى . غير أن الناس المعينين ينفقون المصاريف العائلية والشخصية منطلقين بالدرجة الأولى من وضعهم الاقتصادى والاجتماعى ، ذلك الوضع الذى لا يتصف فقط بوحدة المصالح الجذريـة ، بل بالاختلافات بين الأسر من حيث اليسر المادى والتطور الثقافى ودرجـة

الفعالية الاجتماعية وما الى ذلك . ولذلك يمكن لهذه الاسر أو تلك عند تعيين اسبقية تلبية حاجاتها وتحديد بنية مصروفاتها الشخصية أن تهمل بعض الحاجات الثقافية والاجتماعية التى لا بد من تلبيتها بغية التوصل التدريجى الى المساواة الاجتماعية الاقتصادية بما فى ذلك أكثر الحاجات الحاحا . وان درجة الحاح تلبية الحاجات ليست على مستوى واحد بالنسبة للمجتمع ككل وبالنسبة لممثلى شتى الفئات والطبقات الاجتماعية .

ونظرا لهذا الاعتبار فان تحقيق المصلحة الاجتماعية الاقتصادية الجذرية لجميع الشغيلة فى المجتمع الاشتراكى – تقارب وتعادل أوضاعهم فى الانتاج وفى المجتمع – يتطلب تدخلا فعالا من جانب المجتمع (بشخص الدولة الاشتراكية) فى مجرى تكوين بنية الحاجات الملباة فعليا ، وذلك من أجل ضمان بنية للاستهلاك يمكن أن تكون فيها الظروف المادية لتطوير المقدرة على العمل متساوية نسبياً لممثلى شتى الفئات والطبقات الاجتماعية . وان الوسيلة الاقتصادية لهذا التدخل أرصدة الاستهلاك الاجتماعية .

وان «وصاية» الدولة على درجة تلبية عدد من الحاجات الهامة على وجه الخصوص من أجل تطوير القدرات على العمل ، ما هى سوى أحد مجالات التدخل الفعال من قبل المجتمع فى تكوين بنية الاستهلاك الشخصى . ومن الممكن الاشارة بالاضافة الى ذلك الى بعض المجالات الأخرى لهذا التدخل ، ومنها على سبيل المثال الضمان الاجتماعى للعاجزين عن العمل ، والمعونة الاجتماعية لاسر الشغيلة ذات الدخل المحدود ، وغير

ذلك . والموقف فى جميع هذه الحالات متماثل من حيث جوهر الأمر . فهناك حاجات اجتماعية لا يمكن ضمان تلبيتها الى حد كاف (من وجهة نظر المجتمع) الا فى ظل «وصاية» معينة من قبل الدولة . وتقوم الدولة فى جميع هذه الحالات (المجالات) بتعيين دائرة الحاجات وكذلك الدرجة الضرورية لتلبيتها فى الظروف المعينة . وبالانطلاق من ذلك تمول الدولة بصورة كاملة أو جزئية تلبية عدد معين من الحاجات . وان الشكل الاقتصادى الذى تستخدمه الدولة الاشتراكية لتنفيذ هذه الوظيفة هو التوزيع الهادف المحدد للخيرات المادية والروحية من ارصدة الاستهلاك الاجتماعية .

وأرصدة الاستهلاك الاجتماعية هى عبارة عن جزء من رصيد الاستهلاك الشخصى للمجتمع الاشتراكى ، يؤدى توزيعه الى ضمان التأثير المركزى المخطط للدولة الاشتراكية على تكوين بنية مصاريف واستهلاك السكان لصالح التقارب والتساوى التدريجيين — وبصورة سريعة قدر الامكان — فى الوضع الاقتصادى الاجتماعى للناس وفئاتهم وطبقاتهم الاجتماعية فى مجرى تطورهم . وتكمن خاصية أرصدة الاستهلاك الاجتماعية فى السنن الخاصة لتوزيعها ، الأمر الذى يتيح النظر الى هذه الارصدة كأحد الانواع الأساسية للتوزيع الاشتراكى . وأما السمة المميزة للتوزيع من خلال ارصدة الاستهلاك الاجتماعية فهى تكمن فى الاتجاه الهادف المحدد للمبالغ التى يحصل عليها السكان ، وفى التحديد الصارم بما فيه الكفاية للحاجات التى تصرف هذه المبالغ على تلبيتها . وان الطابع الهادف المحدد لتوزيع الخيرات من خلال أرصدة الاستهلاك

الاجتماعية هو فى نهاية المطاف مشروط موضوعيا بقانون حركة الاشتراكية من المجتمع الطبقى الى المجتمع اللاطبقى ، وبضرورة ضمان منهاجية هذه الحركة .

وتتوزع من خلال أرصدة الاستهلاك الاجتماعية بالدرجة الأولى الخيرات اللازمة لتلبية تلك الحاجات التى يحتمل أن لا يلبيها الاختيار الاستهلاكى الفردى بصورة كافية . ونتيجة لسياسة التوزيع هذه ، وفى ظل الميزانيات الاستهلاكية ذاتها ، تزداد درجة تلبية الدائرة المعينة من الحاجات ، كما يتقلص نسبيا التفاوت فى تلبيتها (وهذا الامر الاخير هو على غاية الأهمية) .

فما هى دائرة الحاجات التى يفرض المجتمع الاشتراكى «وصايته» عليها لصالح زيادة سرعة التطور والتقارب فى الوضع الاجتماعى الاقتصادى لشتى الفئات الاجتماعية ؟ ان الجدول التالى يقدم الاجابة على هذا السؤال بشكل عام .

وهذا الجدول لا يحتوى على جميع الاجزاء المركبة لارصدة الاستهلاك الاجتماعية . فبالاضافة الى ما ورد فيه يجب ادخال المدفوعات لقاء الاجازات الدورية للعمال والموظفين والكلخوزيين ، والتسهيلات لدفع أجور السكن ، وعدد آخر من نفقات الدولة المشابهة لذلك . والتسهيلات لدفع أجور السكن تبلغ فى العام الواحد حوالى ٥ مليارات روبل . وهذا يعنى أن القاطنين فى شقق الدولة (ونعيد الى الاذهان أن هذه الشقق تبنيها الدولة وتقدمها الى المواطنين مجانا وبدون مدفوعات لقاء الاستلام) لا يدفعون بالمتوسط سوى ثلث المصاريف التى تنفق على صيانة

المدفوعات والتسهيلات للسكان من أرصدة الاستهلاك الاجتماعية

(بمليارات الروبلات)

	١٩٤٠	١٩٦٥	١٩٧٦
مجموع المدفوعات والتسهيلات	٤,٦	٤١,٩	٩٥,٠
من بينها :			
– التعليم (التعليم المجانى ، والعمل الثقافى والتنويرى)	٢,٠	١٣,٢	٢٦,٢
بما فى ذلك المنح الدراسية	٠,٢	٠,٩	٢,٢
– الصحة والتربية البدنية (الاسعاف الطبى المجانى، والخدمة فى المصحات وأماكن العلاج ، والتربية البدنية وغيرها)	١,٠	٦,٩	١٣,٦
– الضمان الاجتماعى والتأمين الاجتماعى	٠,٩	١٤,٤	٣٦,٩
بما فى ذلك الرواتب التقاعدية	٠,٣	١٠,٦	٢٥,٨
الاعانات المالية	٠,٥	٣,٥	٩,٩
المدفوعات والتسهيلا ت محسوبة للفرد الواحد بالروبلات	٢٤	١٨٢	٣٧٠

المساكن . وان أجرة السكن المنخفضة تعتبر عندنا على الدوام مكسبا كبيرا من مكاسب الاشتراكية .

وان التعليم فى الاتحاد السوفييتى هو مجانى سواء فى المدارس أم فى المعاهد التعليمية العالية . ويحصل قسم من الطلاب على المنح الدراسية . كما

وان التمتع بخدمات المكتبات والمتاحف وقصور ومراكز الثقافة وغيرها هو مجانى أو لقاء مدفوعات مخفضة .

والمعالجة فى المستوصفات والمستشفيات هى مجانية ايضا . ويجرى تقديم تسهيلات كبيرة على حساب أموال التأمين الاجتماعى لأولئك الذين يذهبون للاستراحة أو العلاج فى المصحات ودور الاستراحة والمنتجعات والقواعد السياحية .

ويوجد فى الاتحاد السوفييتى نظام متشعب لضمان التقاعد والمساعدة الاجتماعية . فالعمال والموطفون والفلاحون التعاونيون الذين يبلغون الستين من العمر (الرجال) او الخامسة والخمسين (النساء) يملكون الحق فى الاحالة على التقاعد بسبب الشيخوخة براتب تقاعدى يتراوح بين ٥٠٪ و١٠٠٪ من أجرتهم الاصلية . ويحصل على رواتب تقاعدية أيضا معوقو العمل ، والمعوقون منذ الطفولة ، والامهات الكثيرات الاولاد ، والاسر التى تفقد معيلها . وتملك بعض فئات العمال الذين يعملون فى ظروف ضارة بالصحة الحق فى الاحالة على التقاعد فى سن مبكرة .

وسنذكر بعض الاعانات المالية فقط . فمنها الاجازة المدفوعة الأجر بنسبة ١٠٠٪ للنساء لمدة ٥٦ يوما قبل الولادة و٥٦ يوما بعدها . وكذلك فترات الاستراحة الاضافية المدفوعة الاجر المخصصة للامهات بغية اطعام الطفل . كما تشمل هذه الاعانات ما يدفع للامهات الوحيدات وللاسر الكثيرة الافراد وكذلك للاسر ذات الدخل المحدود بغية اعالة الاطفال .

وليس من الصعب ادراك أن جميع انواع الاستهلاك هذه ترتبط بأهم جوانب الحياة الانسانية ،

وتضمن صحة الناس وتطورهم الروحى واعدادهم للنشاط العملى . وهى بمثابة مجمل الشروط الضرورية من أجل ان يشغل الانسان المكان الجدير به فى الحياة . وهى بالاضافة الى ذلك عبارة عن المقدمات اللازمة للتطور المنسجم للفرد الذى يجسد فى نفسه السمو الاخلاقى ، والصحة ، والثراء الروحى ، والحاجة الى العمل الخلاق ، والذى يعتبر هدف الشيوعية .

والدولة السوفييتية لا توثّق فقط فى دستورها أن مواطنى الاتحاد السوفييتى يتمتعون بحق العمل والراحة والضمان الاجتماعى فى حالة العجز عن العمل وما الى ذلك ، بل وتضمن أيضا تنفيذ هذه الحقوق ، التى تعتبر أهم حقوق الانسان ، بتقديمها الكثير من الاموال الضرورية لذلك . وتدخل ارصدة الاستهلاك الاجتماعية فى اطار مجموعة الضمانات الاجتماعية الواسعة التى تؤمن تنفيذ الحقوق الدستورية للمواطنين السوفييت .

ان المجتمع الذى يأخذ على عاتقه العناية بأهم جوانب حياة الانسان ، والذى يساعد على اظهار ما هو انسانى حقا فى الانسان ، ان ذلك المجتمع هو المجتمع الاشتراكى ، المجتمع الاكثر انسانية من بين جميع المجتمعات .

ومن بين جميع الغايات التى تهدف اليها ارصدة الاستهلاك الاجتماعية فان تهيئة الامكانيات المتساوية لتطوير القدرة على العمل تلعب الدور الحاسم ، وذلك لانها تعنى انشاء المقدمات لتقليص الفوارق بين الناس من حيث وضعهم فى الانتاج ، الذى هو المجال الاساسى الحاسم لنشاطهم الحيوى . ويجرى تعادل

الامكانيات بالنسبة لتطور القدرات الى تلك الدرجة التى يصبح فيها بامكان كل انسان أن يحصل فعليا على أعلى الكفاءات ، ونتيجة لذلك ، على امكانية أن يشغل أى وضع فى الانتاج والمجتمع . وان الميل نحو تقوقع الفئات الاجتماعية ، ذلك الميل الذى ينشأ تحت تأثير الاهمية الاجتماعية التى لا تزال موجودة لتقسيم العمل وتحت تأثير الاجور العالية للعمل ذى الكفاءة العالية ، ينخفض صداه الى درجة كبيرة بفضل تدخل الدولة الاشتراكية الذى سبقت الاشارة اليه فى عملية تكوين بنية الاستهلاك . ومثلا فان عملية تكوين ملاك الكادرات العالية الكفاءة (بمن فيهم الاختصاصيون) تجرى فى ظروف الاشتراكية كعملية ديموقراطية عميقة على أساس تلك القاعدة الاجتماعية العريضة التى تتألف من الشعب الكادح بأسره . واذ يؤدى توزيع عدد من الخيرات عن طريق أرصدة الاستهلاك الاجتماعية الى تعادل امكانيات تطور القدرات ونيل التعليم وما الى ذلك ، فانه يحدد بذلك بالذات الخاصية التى تتميز بها الاشتراكية من حيث الوضع الاجتماعى للانسان فى بنية المجتمع . وكما أشرنا سابقا فان هذه الخاصية تكمن فى أن أى فرد من أفراد المجتمع يمكنه (بصورة فعلية وليس تجريدية) أن يحسن وضعه فى الانتاج وفى المجتمع ، وأن يشغل فى المجتمع أى وضع من الاوضاع الممكنة .

تدل الوقائع التالية على النتائج الاجتماعية التى تنجم عن الجانب الذى نعالجه للسياسة التوزيعية . فتحت تأثير عدد من العوامل (وأهمها تركيب الاسرة ، وخاصة عدد الاولاد ، والفوارق فى اتعاب العمل وغيرها

من المداخيل) ينشأ تفاوت معين فى الاستهلاك . وهذا التفاوت ملحوظ فى استهلاك المواد الغذائية ، ولكنه أكبر من ذلك بكثير فى مجال الحصول على البضائع غير الغذائية والخدمات المدفوعة الأجر . ومثلا اذا اعتبرنا أن درجة التفاوت فى استهلاك المواد الغذائية حسب الفئات ذات المداخيل المختلفة هى ١ ، فان الفوارق فى استهلاك البضائع غير الغذائية هى اكبر بمرتين ونصف ، وأما فى الحصول على الخدمات المدفوعة الأجر فهى أكبر بخمس مرات .

ومن المحق تماما التأكيد على أنه فيما لو كان يجرى الحصول على جميع الخدمات فى مجال الصحة والتعليم والثقافة لقاء الدفع مقابلها طبقا لاذواق المستهلكين الفردية فقط فان الفرق فى النفقات للحصول على هذه الخدمات سيكون أكبر بكثير . الا أنه بفضل توزيع هذه الخدمات بواسطة أرصدة الاستهلاك الاجتماعية فان التناسب هنا هو مغاير لذلك تماما . وعلى سبيل المثال فان الفوارق فى توزيع الخدمات فى مجال التعليم بين الفئات ذات المداخيل المنخفضة والمرتفعة لا يبلغ مستوى الفوارق الموجودة حتى فى استهلاك المواد الغذائية ، أما فيما يتعلق بالتعليم المدرسى فان استهلاك هذا النوع من الخدمات هو أعلى لدى الفئات ذات المداخيل المنخفضة مما هو عليه لدى الفئات ذات المداخيل الأعلى . ويعزى ذلك الى أن تركيب الاسر ذات المداخيل المنخفضة يتصف بعدد اكبر نسبيا من الأولاد . ولولا أرصدة الاستهلاك

الاجتماعية لما كان بامكان تلك الأسر أن تتيح لاولادها التعليم على مستوى واحد مع أولاد الفئات الاكثر يسرا .

ولقد أنجز الاتحاد السوفييتى من حيث الاساس الانتقال الى التعليم الثانوى العام للشبيبة . وان ربع عدد الذين يتلقون التعليم الثانوى يصبحون فيما بعد طلابا فى المعاهد التعليمية العالية ، بينما يقترب العدد الاجمالى للطلاب فى الاتحاد السوفييتى من ١٠ ملايين طالب . اذن فان التفاوت فى المداخيل واستهلاك الخيرات الاكثر الحاحا لا يترك تأثيرا حاسما على امكانيات نيل التعليم باعتبار أن الحصول على أنواع الخدمات هذه يتم بصورة مجانية . وبفضل التوزيع من خلال الارصدة الاجتماعية ينشأ أيضا مثل هذا الوضع فى استهلاك خدمات الصحة والكثير من القيم الثقافية وما الى ذلك .

ولقد أقرت التجربة التاريخية صواب ما تنبأ به ماركس بصدد أن حصة الاموال المخصصة لتلبية الحاجات الى التعليم والصحة وغيرها بصورة مشتركة فى ظل الاشتراكية ستنمو مباشرة الى درجة كبيرة بالمقارنة مع المرحلة السابقة للثورة * . وبالفعل فان النفقات على التعليم العام فى الاتحاد السوفييتى بلغت فى سنة ١٩٢٨-١٩٢٩ المالية ٧,٣٪ من الدخل القومى مقابل ٢,٤٪ فى روسيا القيصرية ، بينما بلغت النفقات على الضمان الاجتماعى والتأمين

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ١٩ ، ص ١٧ .

الاجتماعى ٤,٣٪ من الدخل الوطنى مقابل ٠,٧٪ فى سنة ١٩١٣ . وازدادت نفقات التعليم العام المحسوبة لكل ١٠٠٠ انسان ٢٢ مرة فى عام ١٩٣٢ بالمقارنة مع عام ١٩١٣ ، وازدادت نفقات الصحة فى تلك المرحلة نفسها ١٨ مرة ، ونفقات حماية العمل والتأمين الاجتماعى اكثر من ١٤ مرة .

ويتجه التطور المقبل للاقتصاد الوطنى فى الظروف المعاصرة نحو زيادة هامة فى رفاهية الشغيلة ، الأمر الذى يؤدى الى ازدياد دور أرصدة الاستهلاك الاجتماعية بوصفها أسلوبا لتنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة الاشتراكية فى مجال التوزيع .

وتلخيصا لكل ما قيل سابقا نؤكد مرة أخرى أن المقياس النوعى لتنفيذ ارصدة الاستهلاك الاجتماعية لهدفها الاساسى يكمن فى الاهمية المبدئية المتاحة لممثل أى فئة اجتماعية لان يحصل على التعليم العالى ، ولان تكون فى متناوله جميع القيم الثقافية للامة ، ولان يطور قدراته ، ويشغل بفضل ذلك أى وضع اجتماعى اقتصادى فى المجتمع .

وتملك أرصدة الاستهلاك الاجتماعية الى جانب الوظيفة الاساسية بعض الوظائف الاقتصادية الاخرى . ويسهل المجتمع بواسطة هذه الارصدة على وجه الخصوص تطبيق الاشكال الطليعية لتلبية الحاجات (وقد كان لينين ينظر اليها على أنها «نبتات الشيوعية») * . وكذلك اشاعة اشكال الاستهلاك المشترك بوصفها أكثر توفيرا .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٩ ، ص ٢٦ .

وتصلح لان تكون مثالا على الاشكال الطليعية لتلبية الحاجات مؤسسات الأطفال ما قبل المدرسية التى تتيح فى حالة تنظيمها بصورة جيدة استكمال تربية الأطفال فى الاسرة بالتربية الاجتماعية وبروح الجماعية وتطوير قدراتهم بصورة شاملة منذ سنواتهم المبكرة . وأما المثال على الاشكال الاكثر توفيرا للاستهلاك المشترك فهو فى النفقات على تجميل وتحسين الاماكن الآهلة بالسكان ، وعلى تطوير التغذية الاجتماعية وما الى ذلك . وتتطابق فى الكثير من الحالات الاشكال الطليعية مع الاشكال الاكثر توفيرا للاستهلاك المشترك . وهذا التطابق هو أمر مميز للاشتراكية حيث ان مصالح تسيير شؤون الاقتصاد بصورة ريعية ترتبط عضويا بمصالح التلبية الكاملة والشاملة أكثر فاكثر لحاجات الناس .

ان التشجيع على الاشكال الاكثر توفيرا للاستهلاك المشترك يدخل أيضا فى نطاق مهمة الصناديق الاجتماعية والثقافية الحكومية والخيرية الموجودة فى البلدان الرأسمالية (التأمين فى حالة الشيخوخة وفى حالة البطالة والمرض ، والتعليم المجانى أو الرخيص فى المدارس العامة ، وتقديم جملة من الخدمات الطبية باسعار مخفضة أو مجانا ، وما الى ذلك) . الا أنه لدى مقارنة الصناديق الاجتماعية والثقافية فى المجتمع البرجوازى وأرصدة الاستهلاك الاجتماعية الاشتراكية فان أول ما يبدو للعيان هو الفوارق فى أساليب تكوين هذه الارصدة . وعلى سبيل المثال فان صناديق الضمان الاجتماعى فى ظل الرأسمالية تفترض كقاعدة أن يدفع الكادحون

اشتراكات من أجورهم . بينما الامر على خلاف ذلك فى ظل الاشتراكية حيث يجرى تشكيل ارصدة التامين على حساب الدولة . ولكن جوهر الامر لا يمكن حتى فى ذلك . بل ان الاختلاف الجذرى بين ارصدة الاستهلاك الاجتماعية كشكل للتوزيع الاشتراكى وبين الصناديق الاجتماعية والثقافية فى ظل الرأسمالية يكمن فى تناقض الاهداف الاجتماعية الاساسية المتوخاة منها . فارصدة الاستهلاك الاجتماعية تهدف الى تهيئة الظروف الضرورية والكافية من أجل التساوى التدريجى فى الوضع الاجتماعى الاقتصادى للشغيلة . بينما تقوم الوظيفة الاقتصادية للصناديق الاجتماعية والثقافية فى ظل الرأسمالية فى تهيئة الظروف عن طريق تطوير التلبية الجماهيرية المشتركة لعدد من حاجات الشغيلة ، بغية جعل القوة العاملة ارخص لصالح الرأسماليين .

وطبيعى أن الكلام لا يدور بصورة حتمية حول الرخص المطلق . فمتطلبات الانتاج المعاصر تفترض زيادة النفقات على تجديد القوة العاملة . ومثلا فان طبقة الرأسماليين تحتاج اليوم الى العامل الحاصل على تعليم اكثر والقادر على القيام بعمل معقد على التجهيزات الحديثة . واذن يجب انفاق الاموال على التعليم الثانوى من أجل الحصول على عمال المستقبل . وكذلك الحال بالضبط بالنسبة للنفقات على بعض أنواع الخدمة الطبية والثقافية والامن الصناعى والخ . وان غاية الصناديق الاجتماعية والثقافية فى ظل الرأسمالية هى المساهمة قدر الامكان بنشر أرخص الاساليب لحل هذه المهام ، وبذلك بالذات جعل

القوة العاملة رخيصة نسبيا . ولا تساعد تلك الصناديق على ازالة عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية بين المستغلين والمستغلين ، بل على العكس تساهم فى تعميقها .

فهل أن هذا التقييم المطلق هو مبرر ؟ نعم انه مبرر تماما . وحتى أكثر من ذلك فهو التقييم الدقيق الوحيد . وان أول ما يبدو للعيان هو واقع حصول الكادحين على خيرات فعلية من الصناديق المذكورة (وبالمناسبة فانه مما يساهم فى نمو تلك الصناديق هو نجاحات الكادحين فى نضالهم ضد الرأسمالية ، وكذلك المباراة الاقتصادية بين النظامين العالميين ومثال الدول الاشتراكية) . ويبدو وكأنه لا مجال هنا لتشديد الاستغلال . ولكن وكما قال أحد الكتاب بذكاء يجب أن نتعلم كيف نرى ولا نكتفى بمجرد القاء النظر . فان تقديم الخيرات للشغيلة من الصناديق الاجتماعية والثقافية فى ظل الرأسمالية هو قبل كل شيء اسلوب لتهيئة الظروف الاجتماعية الاكثر ملاءمة للرأسمالى بغية استغلال الناس . ويحصل الرأسمالى فى نهاية المطاف على كمية من الارباح تفوق ما يدفعه للصناديق الاجتماعية والثقافية لخدمة الكادحين . وعلى وجه العموم يكمن الفرق الجذرى فى ان الاموال الموفرة فى ظل الاشتراكية تنفق لخير الشغيلة ، بينما تستأثر بها طبقة الرأسماليين فى المجتمع البرجوازى . وبكلمات أخرى فان هذه الاموال تنفق لزيادة رفاهية الشعب فى الحالة الأولى ، بينما لا تؤدى فى الحالة الثانية الاالى تقوية مواقع الرأسماليين فى استغلال جماهير الكادحين .

ويستغل الايديولوجيون البرجوازيون لاهدافهم المغرضة التشابه الخارجى بين الصناديق الاجتماعية والثقافية فى ظل الرأسمالية وأرصدة الاستهلاك الاجتماعية فى ظل الاشتراكية ، ويسعون جهدهم بكل الوسائل لابراز صلة ما بين هذه الارصدة وتلك باشكال الاستهلاك المشترك ، ويضربون صفحا فى الوقت نفسه عن الاختلاف فى وظائفها الاقتصادية الاساسية .

ان ما يحصل عليه الشغيلة فى الاتحاد السوفييتى من ارصدة الاستهلاك الاجتماعية يكون اما على شكل تقديم الخيرات المادية والخدمات مجانا واما على شكل المدفوعات النقدية . ويمكن للمجانية أن تكون بدورها اما كاملة واما جزئية (تسهيلات) .

ويحصل السكان على مدفوعات نقدية من ارصدة الاستهلاك الاجتماعية لتلبية حاجات اجتماعية مثل ضمان الشيخوخة والعجز الدائم أو المؤقت عن العمل ، والاعالة الاجتماعية فى حالة التعلم أو رفع الكفاءة ، والمساعدة الاجتماعية فى حالة عدم كفاية الموارد المادية . وان المعالين من قبل المجتمع (المتقاعدين ، والعاجزين عن العمل مؤقتا ، والحاصلين على المنح الدراسية) والذين يحصلون على المساعدة المادية من المجتمع بشكل اعانات ، يتمتعون بنفس النوع من الاستهلاك الذى يتمتع به العاملون . ومن البديهى ان المجتمع اذ يقدم الاموال لتلبية الحاجات الاجتماعية المشار اليها فانه لا يقلص بأى حال من الاحوال مبادرة افراده المعالين فى تكوين بنية استهلاكهم بصورة ملموسة .

وان ملاك السكان الذين يستفيدون من ارصدة الاستهلاك الاجتماعية بشكل مبالغ نقدية هو كبير بما فيه الكفاية فى الاتحاد السوفييتى الآن . ففى سنة ١٩٧٦ على سبيل المثال حصل ٢,٥ مليونا من الامهات الكثيرات الاولاد (اربعة اولاد وما فوق) على اعانات شهرية من الدولة ، وكان هناك ٤٥,٩ مليونا من المتقاعدين ، منهم ما يقارب ٣٠ مليونا متقاعدون بسبب الشيخوخة . ويحصل أى شغيل فى الاتحاد السوفييتى فى حالة العجز المؤقت عن العمل على اعانة مالية بحدود ٥٠–١٠٠٪ من أجرته . واذا اضفنا الى ذلك الطلاب الذين يحصلون على المنح الدراسية ، وكذلك ما يدفع لقاء الاجازات ، فاننا نحصل على تصور عن عدد أولئك الذين يستفيدون من المدفوعات النقدية من ارصدة الاستهلاك الاجتماعية . وعمليا لا توجد فى الاتحاد السوفييتى اسرة واحدة أو حتى انسان واحد لا تشمله هذه الانواع أو تلك من مدفوعات ارصدة الاستهلاك الاجتماعية .

وتوجد الى جانب الشكل النقدى اشكال مجانية ومخفضة لرعاية المعالين ومساعدة الاسر ذات الدخل المحدود .

وفى الاتحاد السوفييتى حالياً توزع مختلف مجموعات الخيرات الاستهلاكية مجانا . وتتألف المجموعة الاولى من الخيرات التى توزع من سلع وخدمات تلبى عددا من الحاجات الذهنية الهامة جدا من وجهة نظر تطور المجتمع الاشتراكى ، وعلى وجه الخصوص من وجهة نظر تكون الانسان الجديد . ومنها مثلا التعليم وبعض الاجراءات التثقيفية والتنويرية

وخدمات المكتبات وغير ذلك . وترتبط المجموعة الثانية من الخيرات المجانية بحماية الصحة وضمان القدرة على العمل لفترة طويلة وتكوين انسان المستقبل السليم صحيا . وبضمنها أيضا النفقات على الرعاية الصحية وتطوير الرياضة ، وما شابه ذلك . وأخيرا تتألف المجموعة الثالثة من تلك الخيرات التى لا يمكن من حيث طابعها بحد ذاتها ان تستهلك بصورة فردية . وهى عبارة عن بعض الخدمات البلدية مثل نشر الخضرة والتشجير فى الاماكن المأهولة وتحسينها وانارة الشوارع وتنظيم الحدائق والخ . .

وأخيرا هناك جملة من الحاجات التى على الرغم من ان تلبيتها على أساس المبادرة الفردية للمستهلكين لا تبلغ المستوى الضرورى اجتماعيا الا أنها لا تتخلف عنه كثيرا . وكالعادة يجرى تقديم الخيرات الاستهلاكية التى تلبى هذه الحاجات على أسس تسهيلية ، أى أن حركتها تتجسد فى حركة النقود بصورة جزئية وحسب . وتدخل فيها الحاجات الى الراحة (دور الاستراحة ، والمسيرات والرحلات السياحية وما الى ذلك) ، ورعاية الاطفال فى المؤسسات ما قبل المدرسية وفى المدارس والفصول ذات اليوم الدراسى المطول وفى الاقسام الداخلية وغيرها . ومثلا تكلف رعاية الطفل الواحد فى روضة الاطفال ما يقارب ٤٥٠ روبلا بالمتوسط فى السنة تدفع منها الدولة ٣٤٤ روبلا والاهل حوالى ١٠٠ روبل . وكذلك هو الامر فيما يتعلق بتغطية نفقات معسكرات الأطفال خارج المدن والمصحات ومدارس الاطفال الرياضية والخ .

واذا يقدم المجتمع التسهيلات على حساب ارصدة الاستهلاك الاجتماعية فانه يحتفظ لنفسه بامكانية التأثير بصورة فعالة على بنية الاستهلاك ، وذلك باعتبار أن التسهيلات تمنح لدى الحصول على خيرات معينة . وفى الوقت نفسه فان المجتمع يحفز بواسطة التسهيلات حدوث تغيرات تقدمية فى تركيب مصاريف السكان النقدية ، ويوجه مبادرات المستهلكين الفردية باتجاه تطوير وتلبية الحاجات الهامة من وجة نظر تطور المجتمع على وجه الخصوص . وان التسهيلات من ارصدة الاستهلاك الاجتماعية هى شكل مرن جدا وفعال وذو آفاق رحبة لتأثير الدولة على عملية تكون بنية الاستهلاك .

ولقد ازداد المبلغ السنوى للمدفوعات النقدية الى ٣٧,٤ مليار روبل فى فترة ١٩٦١-١٩٧٥ ، كما ازدادت النفقات على الخدمات المجانية الى ٢٤,٦ مليار روبل .

وتعميما لما قيل عن التوزيع حسب العمل ومن خلال ارصدة الاستهلاك الاجتماعية نتوصل الى استنتاج أن الاشتراكية تملك نظاما مميزا موضوعيا من أشكال وأساليب التوزيع . ولا يمكن للضرورة الموضوعية فى ظل الاشتراكية أن تتحقق بما يكفى من الفعالية الا بشكل منهاجى . ولذلك بالذات فان مسائل الممارسة الصائبة للسياسة التوزيعية تصبح بصورة حتمية موضوعا للابحاث النظرية العلمية وللتنبؤ وللتخطيط .

ان نقطة الانطلاق لدى التنبؤ بعلاقات التوزيع هى الاحكام المبررة علميا بصدد تنامى الدور الاقتصادى للدولة الاشتراكية فى البناء الشيوعى . ونظرا لذلك

فان التنبؤ بعلاقات التوزيع يمثل من حيث حقيقة الامر التعليل العلمى للامكانيات المحتملة موضوعيا لسياسة التوزيع فى الدولة الاشتراكية فى مرحلة معينة .

ولكن واقع أنه تقوم أمام المسؤولين عن التنبؤ مهمة الكشف عن احتمالات التطور لا يعنى انه نتيجة لهذا التنبؤ ستنشأ احتمالات تناقض بعضها البعض بصورة حتمية . ان الاحتمالات ستكون أكثر كلما ازداد عدد عوامل التطور الهامة التى تعتبر غير محدده وتتوقف هذه الأخيرة على مستوى تطور العلم ، بينما تتوقف فى اطار المستوى الواحد من تطور العلم على طول المرحلة المتنبأ بها . ويبدو أن مرحلة ١٩٧٦–١٩٩٠ ليست بالمرحلة الطويلة جدا للتنبؤ بالعلاقات الاجتماعية الاقتصادية ، حيث أن هذه الفترة من الزمن غير كافية لحل كامل المهام المميزة للاشتراكية المتطورة ، بينما يجرى التطور فى اطار البنية الاقتصادية التى لا تتغير نوعيا . ولقد بلغ علم الاقتصاد حاليا ذلك المستوى من التطور الذى يمكنه من أن يحدد بالدقة الكافية الاحتمال الوحيد المقبول للسياسة التوزيعية . ولكن هذا لا يعنى أن الخصائص الكمية لحجم وبنية المداخيل لا تتغير بعض الشىء تبعا لاحجام وبنية الانتاج أو أولوية تنفيذ هذه أو تلك من اجراءات الدولة فيما يتعلق برفع مستوى المعيشة . والمقصود بذلك هو الحلول الاستراتيجية المبدئية فى مجال التوزيع . واذا تكلمنا عن المرحلة الممتدة حتى سنة ١٩٩٠ فان التحليل العميق يؤدى الى اظهار الاحتمال الوحيد للسياسية التوزيعية .

ويحدد العلم الاتجاهات الرئيسية لهذه السياسة

بالانطلاق من المهام الاجتماعية الاقتصادية للمرحلة المتنبأ بها ، بينما يمكن تحديد المهام الاولية (الملحة) لهذه المرحلة بمعرفة الاتجاه الاجتماعي الا قتصادى العام للتطور .

ان العلاقة المتبادلة «الانتاج – الاستهلاك – الحاجات – الانتاج» تشكل الامر الحاسم لدى تحديد سنن التوزيع ومهامه الملموسة على السواء .

ويضمن نمو أبعاد ومستوى الانتاج النهوض بالرفاهية ، وزيادة موارد الاستهلاك ، وتسهيل التوصل الى اليسر المادى لكل أسرة ، وتحسين الخدمات الثقافية المعيشية والخدمات الطبية وما الى ذلك . كما يدل تحليل عوامل تطور الانتاج على أن المهمة الاكثر الحاحا بالنسبة للمستقبل هى المهمة التى حددها المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى كمهمة أولى وهى زيادة مردود الانتاج الاجتماعى على اساس زيادة عوامل النمو الرأسى فيه بصورة دائمة وشاملة ، وكذلك مهمة تحسين نوعية العمل فى جميع حلقات الاقتصاد . وطبيعى أن سياسة الدولة فى مجال التوزيع يجب أن تصبح الاداة الفعلية لحل تلك المهام ، كما ينبغى عليها أن تحفز على نمو المردود وزيادة الجودة وتهيئة الظروف المناسبة لاولئك الذين يحلون هذه المهام بنجاح . ويتطلب ذلك جهدا كبيرا فى مجال اعادة النظر فى تنظيم التشجيع المادى وتوزيع ارصدة الاستهلاك الاجتماعية .

ان الاتجاهات العامة لنمو الرفاهية فى المرحلة المتنبأ بها هى ارتفاع مستواها وتقليص التفاوت

فيها . وينبغى التوصل ليس فقط الى التطوير السريع للحد الادنى من اليسر المادى فى المرحلة المتنبأ بها (تبعا لنمو وارتقاء الحاجات) ، بـــل والى الانتقال الى مستوى جديد نوعيا للبنيـــة المألوفـــة للاستهلاك الشخصى ، أى الى المستوى الذى يضمن تنامى فعالية المواطنين فى استهلاك الخيرات الذهنية والاجتماعيـة والتجلى الحر لميولهم الفردية فى الاستهلاك . كما ويطرأ التغير على طراز الاستهلاك الجماهيرى بحد ذاتـــه . ويجرى هذا التغير النوعى فى الحاجات الجماهيرية على أساس النمو الكبير فى اليسر المادى وتطور مجـال الخدمات الى درجة اكبر .

ويكمن مثـــل هذا النوع من تطـــور الصلات المتبادلة ما بين الانتاج والحاجـــات والاستهلاك فى اساس التغيرات التى تطرأ على علاقات التوزيـــع . ويعنى واقع استخلاصنا لاستنتاج بصدد الاحتمـــال الممكن الوحيد للسياسة التوزيعية فى مرحلة ١٥-٢٠ سنة القادمة أن التغيرات فى التوزيع تتحدد بصورة صارمة بمافيه الكفاية بآفاق تطور الانتاج وبالمهـــام المطروحة موضوعيا أمام المجتمـــع السوفييتـــى . وسنوضح ذلك على مثال بعض القضايا الهامـــة فى الاقتصاد الوطنى .

وفقا لما تقوله النظرية العامة لعلاقات التوزيع الاشتراكية فان التوزيع حسب العمل بشكل الاجور والمكافآت والتوزيع الهادف للخيرات من خلال ارصدة الاستهلاك الاجتماعية ، يعتبران الشكلين الاساسيين لهذه العلاقات ولكن الظروف التاريخية الملموســـة لبناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية

الاخرى قد ظهرت اكثر تعقيدا من «النظرية الصرفة» . وأوجدت تلك الظروف اشكالا للتوزيع مثل المداخيل من الاستثمار الشخصى الملحق بالبيوت للعمال والمستخدمين والفلاحين التعاونيين ، ومثل شتى المساعدات المالية للاسر ذات الدخل المحدود .

وسيجرى أكثر فأكثر فى المرحلة القادمة توفير الظروف لتأثير القوانين الاقتصادية الموضوعية للاشتراكية فى اشكالها المتطورة «الصرفة» . واذا تكلمنا عن التوزيع من هذه الناحية فانه من المنتظر فى مرحلة ١٥-٢٠ سنة القادمة أن يطرأ تغيران يتصفان بأهمية مبدئية . أولا ، ستفقد الاعمال الاضافية والاستثمار الشخصى الملحق بالبيوت أهميتها الى درجة بالغة كمصادر للمداخيل . وسيحصل الشغيلة وأسرهم عمليا على كامل المنتجات الضرورية من المداخيل الناجمة عن العمل فى الاقتصاد الاجتماعى ومن خلال ارصدة الاستهلاك الاجتماعية . وسيكف الاستثمار الشخصى الملحق بالبيوت بجميع انواعه عن أن يكون عاملا اقتصاديا هاما ، كما سيتقلص حجمه ويكف العمل فيه عن أن يكون عملا ضروريا للمجتمع . وثانيا ، سيؤدى نمو مداخيل السكان من الاقتصاد الاجتماعى الى تناقص مستمر فى عدد الأسر التى تحتاج الى دعم مادى من قبل الدولة . أما الآن فيجرى انفاق جزء معين من أموال المجتمع على شكل المساعدات الاجتماعية (الاعانات عن الاطفال للامهات الوحيدات ، وللاسر ذات الدخل المحدود ، وللاسر الكثيرة الاولاد ، وما الى ذلك) . وستستطيع الدولة بتقلص الحاجات لمثل هذه المساعدات أن توجه الاموال المتحررة لحل

المهام المميزة للمجتمع الاشتراكى المتطور (تحسين نوعية الخدمات المجانية والتشجيع على النجاحات فى العمل ، وغير ذلك) . وبالتالى فان تكون مداخيل السكان سيجرى بالاشكال المميزة للمجتمع الاشتراكى المتطور الذى تجاوز عناصر التخلف فى بعض مجالات الاقتصاد ولبعض الفئات الاجتماعية .

ان وظائف انواع التوزيع الاساسية ستبقى على حالها فى مرحلة ١٥-٢٠ سنة القادمة . وسيضمن التوزيع حسب العمل تفاوت المداخيل طبقا لاهم الاختلافات فى العمل من حيث الناحية الاجتماعية الاقتصادية . أما ارصدة الاستهلاك الاجتماعية فستستخدم لتهيئة المقدمات بغية الازالة المنهاجية لهذه الفوارق فى قدرات شتى الاشخاص على العمل . وطالما لا يزال فى المجتمع تفاوت اجتماعى اقتصادى فى العمل فان الدولة الاشتراكية لا تستطيع أن تقوم بتوزيع الخيرات بدون الاجور والمكافآت وأرصدة الاستهلاك الاجتماعية . وستتميز المرحلة المتنبأ بها ببعض الخصائص فى استخدام هذه الاشكال .

ولقد تم تنفيذ اجراءات اجتماعية هامة فى سنوات الخطتين الخمسيتين الثامنة والتاسعة (١٩٦٦-١٩٧٥) توفر لكل شغيل من الشغيلة امكانيات أكثر اتساعا للتوصل الى اليسر المادى ، ورفع مستوى الضمان التقاعدى والتأمين الاجتماعى فى المدن وخاصة فى الريف . وستبقى مهمة زيادة الحد الادنى للمداخيل فى المرحلة المتنبأ بها مهمة ملحة ، غير أن المهمة المركزية فى مجال تحسين التوزيع حسب العمل ستصبح تقوية الحوافز المادية للعمل ذى الكفاءة

العالية . وسيجرى توجيه الاجور والمكافآت (وبالمناسبة ستزداد كثيرا حصة المكافآت فى الحجم العام للاجور) لتشديد التفاوت فى شروط دفع الاجور تبعا للكفاءة . الا أنه مع ذلك لا ينبغى توقع اشتداد تفاوت المداخيل فى المرحلة المتنبأ بها ، حيث أن زيادة الكفاءة ستغدو ظاهرة جماهيرية ، بالاضافة الى أنه سيجرى التعادل النسبى للكفاءة تبعا لتقلص الفوارق فى تعقد العمل والعمليات . وسيتقلص التفاوت نتيجة للنمو العام للكفاءات المتوسطة والمداخيل المتوسطة .

وفيما يتعلق بارصدة الاستهلاك الاجتماعية فمن المتوقع أن تزداد مرتين أو ثلاث مرات فى العشرين سنة القادمة ، الامر الذى يتيح أن تزداد عدة مرات امكانية القيام بوظيفتها الخاصة بتسوية الظروف لتطور القدرات على العمل ، وعلى وجه الخصوص تعادل مستوى التزويد بالخيرات التى يجرى توزيعها من خلال هذه الارصدة حسب اقاليم البلاد وبين المدينة والريف .

وستتيح سياسة التوزيع للدولة الاشتراكية فى المرحلة القادمة ليس فقط وضع نتائج تطور الانتاج الاجتماعى فى خير الشغيلة ، بل وأيضا جعل نمو الرفاهية عاملا فعالا فى زيادة المردود على أساس الاستخدام المكثف لامكانيات الثورة العلمية التكنيكية ، وأفضليات أسلوب الانتاج الاشتراكى ، والتكامل الاقتصادى الاشتراكى والعوامل الايجابية الجديدة فى السياسة الدولية .

«. . . يجب طرح المسألة بوضوح : اين تكمن قوتنا ، وماذا لا يكفينا ؟»

يمثل النشاط الاقتصادى للدولة الاشتراكية على الدوام حل المهام الاقتصادية الموجهة سياسيا . وان اخلاص الاحزاب الماركسية اللينينية الحاكمة لنهجها السياسى فى مجال الاقتصاد ايضا يضمن تحقيق افضليات الاشتراكية ، وذلك بالجمع ما بين هذا النهج والمعرفة العميقة للسنن الاقتصادية والتقييم العلمى الصارم لخصائص المرحلة الجارية فى التطور الاقتصادى . وسنعالج الاتجاهات الاساسية لتحقيق هذه الافضليات آخذين بالاعتبار ان الحزب اللينينى كان يعتمد على ذلك فى نضاله من اجل انتصار الاشتراكية ليس سياسيا وحسب ، بل واقتصاديا ايضا .

كان لينين يرى انه «. . . يجب طرح المسألة بوضوح : اين تكمن قوتنا ، وماذا لا يكفينا ؟» * وعلى هذا النحو بالذات لا يزال موقف الشيوعيين اليوم ايضا من جميع جوانب نشاطهم . وتتلخص وصايا لينين فى معرفة افضليات نظامنا بغية تحقيقها بصورة اكمل فى العمل التطبيقى لخير الشعب ، وفى التحديد

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، ص ٩٥ .

الدقيق للمهام الملحة بغية حلها على احسن ما يكون من التنظيم والنجاح . واننا نسعى جهدنا لتطبيق هذه الوصايا .

تكمن احدى الافضليات الحاسمة للاشتراكية فى الديموقراطية الحقيقية للتطور الاقتصادى سواء من حيث الاهداف التى يخضع لها العمل الاقتصادى ، ام من حيث الوسائل والاساليب والاشكال فى تسيير الاقتصاد . ومع انه قد سبق لنا ان تحدثنا عن ذلك ، الا ان هناك جانبين يتطلبان شرحا اضافيا .

اولا : ان ديموقراطية تسيير الاقتصاد الاشتراكى تنطوى على جانب عالمى . فالدولة الاشتراكية لا يسعها ان تعمل لتلبية مصالح شعبها على حساب الشعوب الاخرى . وان التعاون والمساعدة المتبادلة وتبادل النفع والدعم الاقتصادى النزيه فى الحالات الضرورية تشكل الاساس الوطيد للعلاقات الاقتصادية المتبادلة ما بين اية دولة اشتراكية والدول الاخرى . وتقوم ما بين البلدان الاشتراكية علاقات اقتصادية وثيقة بصورة خاصة

وثانيا ، ان ديموقراطية تسيير الاقتصاد فى ظل الاشتراكية تتيح استخدام احتياطى جبار للتطور لا يمكن للاقتصاد الرأسمالى اطلاقا ان يتمتع به . والمقصود بذلك هو اهتمام الشغيلة العميق بالمردود الاقتصادى . فعندما تكون السياسة الاقتصادية موجهة لتحسين حياة الشعب ، وعندما يدرك الشغيلة الصلة المتبادلة بين عملهم وتطور الانتاج الاجتماعى والتدابير الاجتماعية للحزب والدولة تتولد لديهم حوافز معنوية جبارة على العمل ، والحماس العملى . وتقوم فى ظل

الاشتراكية ، خلافا للرأسمالية ، جميع الامكانيات الموضوعية لان تستخدم الى الحد الاقصى مبادرة الشغيلة وفعاليتهم العالية .

ومن الهام ان نأخذ بالاعتبار ان وجود الامكانية الموضوعية التى تفتح آفاقا رحبة امام النشاط الناجح لا تضمن اطلاقا التوصل الى النتيجة المرجوة بصورة آلية . وان عدم فهم هذا الاعتبار هو امر مميز لاولئك السياسيين الذين اما انهم يستصغرون دور القيادة السياسية الفعالة للاقتصاد ، واما انهم لا يعيرون ما ينبغى من الاهمية لضرورة التبرير الاقتصادى العميق للقرارات الاقتصادية السياسية . وقد ناضل حزب البلاشفة بصورة ضارية منذ السنوات الاولى للبناء الاشتراكى من اجل تجنب هذين الميلين على السواء .

وينطوى على دلالة كبيرة جدا واقع ان لينين قد وجه الحزب لان يتقن بلا ابطاء قضية الخطط الموحدة والادارة الممركزة للاقتصاد الوطنى محققا بذلك بالذات احدى الافضليات الضخمة للاشتراكية ، الا وهى امكانية الادارة الممركزة للاقتصاد بصورة مبررة علميا . ولم يكن المبدأ الذى تسلح به حزب البلاشفة فى البناء الاقتصادى يتلخص فى السير الاعمى على اساليب الاقتصاد البرجوازى (وذلك على الرغم من ان تعلم اساليب تنظيم الانتاج لدى الرأسماليين هو امر الزامى) ، بل فى وضع اشكال واساليب تسيير الاقتصاد المميزة للاشتراكية والتى تستجيب لافضلياتها .

ولا تقتصر افضليات الاشتراكية على انها تفتح آفاقا رحبة امام النشاط الاقتصادى اكبر مما تتيحه

الرأسمالية ، بل انها تقدم ايضا متطلبات اكثر تعقيدا تجاه الادارة . ويتطلب تحقيق هذه الافضليات بالذات تنظيم التخطيط والادارة بصورة مركزية ، وتطوير آلية الديموقراطية الاشتراكية فى ادارة الانتاج . وكان على البلاشفة بصفتهم روادا ان يحلوا جميع هذه المهام مسترشدين فى ذلك بروح التعاليم الماركسية اللينينية . وسنحاول ان نوضح بمثالين ملموسين ذلك المستوى العالى من التشدد والحزم الذى ينبغى على الحزب الماركسى اللينينى ان يبديه تجاه نشاطه الاقتصادى السياسى بغية ان يكون على مستوى الامكانيات التى تتيحها الاشتراكية .

لنأخذ على سبيل المثال قضية تطوير الانتاج . فمن الواضح جدا الآن بالنسبة للماركسيين اللينينيين انه لا بد من جعل هذا التطور يستند الى قاعدة تكنيكية طليعية . وان الاشتراكية قادرة على ان تكون الاولى فى مجال استخدام منجزات الثورة العلمية التكنيكية . ويرى الحزب الشيوعى السوفييتى انه من الاهمية التاريخية ان يجرى الجمع العضوى بين منجزات الثورة العلمية التكنيكية وبين افضليات النظام الاقتصادى الاشتراكى ، والتطوير الواسع لاشكال توحيد العلم بالانتاج المميزة للاشتراكية . وتاريخيا يرجع طرح المسألة على هذا النطاق الواسع الى السنوات الاولى من البناء الاشتراكى عندما طرح لينين ، فى ظروف الدمار الاقتصادى التى لم يسبق لها مثيل ، قضية اختيار اتجاهات التقدم التكنيكى والابحاث العلمية على انها قضية ذات اهمية قصوى على نطاق الدولة . وقد قامت الدولة السوفييتية فى وقت واحد مع وضع اول

خطة اقتصادية طويلة الامد ، تعتبر كهربة روسيا اساسها التكنيكى ، بتنظيم بحوث علمية وتكنيكية هادفة حسب خطة موحدة . وقد تم فى ذلك الوقت بالذات ارساء الاساس العملى لوضع الاشكال الاشتراكية الخاصة لتوحيد العلم بالانتاج ، الامر الذى اتاح لبلادنا الامكانية الواقعية لان تحتل مكان الصدارة فى عدد من الاتجاهات الهامة لتطور العلوم والتقدم العلمى التكنيكى للانتاج .

وعلى هذا النحو فان البلاشفة رغم انهم كانوا فى السنوات الاولى من البناء الاشتراكى فى ظروف اقتصادية عصيبة للغاية الا انهم كانوا يعالجون قضايا التطور الاقتصادى فى البلاد على ضوء الاستخدام الدائب والكامل للافضليات الموضوعية للنظام الجديد . ولم نكن نتقن فى ذلك الوقت الكثير مما يستخدمه صاحب الاعمال الخاصة الاوربى او الامريكى ذو الثقافة العالية فى مجال التكنيك ، وفى التكنولوجيا ، وفى تنظيم الانتاج . وقد طرحت آنذاك مهمة الاقتباس الخلاق لافضل التجارب العالمية ، وهى لا تزال حتى اليوم مطروحة على جدول الاعمال . ولكن خطة الدولة لتطوير الانتاج لم تقتصر على ذلك . وكانت تقع فى مركز اهتمام الحزب (ولا تزال اليوم ايضا) مهام اكثر تعقيدا : فبالاعتماد على افضليات الاشتراكية يجب ان نقوم بعمل ما هو ممكن وواقعى لنظامنا وما هو مستحيل على الرأسمالية . وفى ذلك انما يكمن الموقف السياسى الشامل فى قيادة التقدم العلمى التكنيكى . وقد ورد فى تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى الى المؤتمر الخامس والعشرين : «ننطلق ، نحن

الشيوعيين ، من ان الثورة العلمية التكنيكية لا تنحو المنحى الصائب والمتجاوب مع مصالح الانسان والمجتمع الا فى ظل الاشتراكية . ومن جهة اخرى فان التطوير المتسارع للعلم والتكنيك هو اساس لا بد منه لحل المهمات النهائية للثورة الاجتماعية ، اى بناء المجتمع الشيوعى» * .

ان الطرح السياسى المنسجم لمهام التطور الاقتصادى مميز ايضا بالنسبة لتحديد الاهداف والتدابير فى المجال الاجتماعى .

وكما اوضحنا سابقا فان رفاهية الشعب فى ظل الاشتراكية تعتبر تجسيدا ملموسا لسياسة الحزب الاجتماعية التى يقوم نهجها الرئيسى فى مواصلة ترسيخ وحدة المجتمع السوفييتى ، ومواصلة تقارب الطبقات والفئات الاجتماعية التى يتألف منها المجتمع الاشتراكى . ويتجسد فى مثل هذا الطرح للمهام الاستراتيجية النهج نحو الاستخدام الكامل لافضليات الاشتراكية . ويمكن للرأسمالية ، وخاصة فى مرحلتها الاحتكارية ، ان تعطى المنهاجية الى حد ما ، وكذلك نمو مستوى الاستهلاك . ولكن الرأسمالية لا يمكنها ان تعطى الحركة نحو المساواة الاجتماعية الكاملة فى الاستهلاك . ولا يمكنها ان تضمن الحرية والتطور الشامل **لجميع** افراد المجتمع . وكان لينين يلح على ابراز هذه الجوانب ، مؤكدا بذلك بالذات على معارضة الاشتراكية (الشيوعية) للرأسمالية **نوعيا** . وذلك ما اظهر على افضل نحو تلك الافضليات التى تتمتع

* «مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى» ، ص ٤٧ .

بها الاشتراكية والتى نهض الحزب بكل طاقته لتحقيقها عمليا عندما اصبح حزبا حاكما .

ان وحدة المواقف الاقتصادية والسياسية ، واولوية السياسة على الاقتصاد ، وضرورة السياسة الواقعية بصورة عميقة ، وتبريرها علميا ، وتطابقها مع السنن الموضوعية للتطور والمصالح الجذرية لجماهير الشغيلة – تلك هى المسائل التى لا تكف عن ان تكون حيوية بالنسبة للحركة الشيوعية . وان اهتمام الشيوعيين بهذه المسائل يعين الى درجة كبيرة اليوم شعبية الايديولوجية الماركسية اللينينية بين الجماهير ، وحيوية المنطلقات البرنامجية للاحزاب الشيوعية ، وحصانتها ضد الانتهازية والتحريفية اليسارية ، والنتائج العملية للبناء الاشتراكى والشيوعى . ويساهم كل حزب شيوعى بقسطه فى المعالجة النظرية والتجربة التطبيقية لحل جميع هذه القضايا . وتساعد الجهود الجماعية على تعميق وتوسيع نشاط الشيوعيين فى المجال الاقتصادى وجعله اكثر فعالية .

وذلك ما يفسر لماذا لا تزال مهمة «تعلم الشيوعية» التى طرحها لينين امام بناة المجتمع الجديد مهمة حيوية حتى يومنا الراهن . فلقد كشف لينين فى خطابه امام المؤتمر الثالث للكومسومول عن هذه المهمة الى تلك الدرجة من العمق والوضوح بحيث انها اليوم وبعد مضى ٦٠ عاما لم تفقد اى شىء من اهميتها لا من حيث طرحها العام ، ولا من حيث تحديد السبل المبدئية لحلها . ان الزمن يتراجع امام الحقائق العظيمة .

ان الموقف المميز فى ايامنا الراهنــة هو موقف الثورة العلمية التكنيكية المندفعة التى تؤدى الى تغيير جذرى من التكنيك والتكنولوجيا وتنظيم الانتاج . وهو بالاضافة الى ذلك موقف الصراع الطبقى الفعال الــذى يجرى على جميع الجبهات بالضبط وفى جميع مجالات الحياة الاقتصادية . ونعيش جميعنا اليـــوم فى عالم سريع التغير ، ونصطدم بعدد لا نهاية له من الظواهر المتنوعة ، والمطالب ، والبدائــل ، والامكانيـــات ، والتنبؤات ، والقيم ، والحقائق العلمية وما اليها وما شابهها . وفى هذا التغير السريع يمهــد كــل منـــا يوميا طريقه فى الحياة .

ان الطريق هو على الدوام السبيل نحو الهدف . وقد ادت ظروف الثورة العلمية التكنيكية والنضـــال السياسى الفعال الى ازدياد والحاح حاجة الكثيرين الى بوصلة امينة ترشدهم فى محيط الاحداث الاجتماعية . وكما هو معروف ليس من نقص فى الاقتراحات المتعلقة بذلك . الا ان جوقة المذاهب الحديثة الطراز لا تصمد لامتحان الواقع . وفقط الماركسية-اللينينية هى التى اظهرت على مدى عشرات السنين حقيقتها وفعاليتها . ان تعلم الشيوعية يعنى استيعاب الفهــم الماركسى اللينينى عن العالم .

ان الثورة العلمية التكنيكية هى زمن الاحداث الجليلة . وتشتد وتصبح مباشرة اكثر فاكثر الصلة ما بين العلم والتطبيق . ويصبح من الواضح للعيان اكثر فاكثر ان النشاط التطبيقــى الذى يجســد الاستنتاجات العلمية هو فقط الذى يعطى اجابة نهائية للسؤال المتعلق بصحتها . وان الثورة العلميـــة

التكنيكية تطبق بنفسها فى الحياة المقياس الماركسي لصحة النظريات .

افلا يعنى ذلك ان اولئك المثقفين الضيقى الفكر الذين يرغبون «بشيء جديد ما» فى النظريات الاجتماعية يغرقون فى سبات مخدر روحى ما ؟ اننا نعتقد ان الامر هو كذلك . فانهم بدلا من دراسة الماركسية اللينينية ، وبدلا من تعلم الشيوعية ولو بهذا المعنى فقط ، يصدقون الاقاويل التى تزعم وكأن هذه العقيدة قد شاخت ، ويتسلحون فكريا بمختلف انواع النظريات المبتسرة . وغالبا ما تستحوذ على اعجابهم بعض عناصر النظريات على «الموضة» . ويقولون فى مثل هذه الحالات «هنا يوجد شيء ما من الصحة» . ولكن يتبين لدى التدقيق على الدوام تقريبا ان هذا «الشيء» مقتبس من ذخيرة الماركسية التى قد «شاخت» .

ان تعلم الشيوعية يعنى تعلم تطبيق الماركسية اللينينية بصورة خلاقة . وقد حذر لينين قائلا : «من الخطأ التفكير بانه يكفى استيعاب الشعارات الشيوعية ، واستنتاجات العلم الشيوعى لكى نعفى من استيعاب مجمل المعارف التى تعتبر الشيوعية نفسها حاصلها . . . ان الشيوعية تمسى صفرا ، تمسى مجرد شعار خارجى ، لان الشيوعى يمسى مجرد دعى سخيف ، اذا لم يتمثل وجدانه جميع المعارف التى اكتسبها كافة . هذه المعارف ، ينبغى لكم الا تكتفوا بمجرد استيعابها ، ينبغى لكم ان تستوعبوها بفكر نقاد ، لكى لا تلبكوا دماغكم بخليط لا فائدة منه ، لكى تغنوا دماغكم بعلم جميع الوقائع التى لا يمكن للمرء

بدون معرفتها ان يكون اليوم انسانا مثقفا . ان الشيوعى الذى يدعى الشيوعية لانه تعلم استنتاجات جاهزة ، دون ان يقوم بعمل كبير جدى كثيرا وصعب جدا ، دون ان ينظر بعين نافذة الى الوقائع التى يترتب عليه ان يتبصر بها بفكر ناقد نفاذ ، ان مثل هذا الشيوعى يدعو للرثاء له . وليس ثمة ما هو اشأم من موقف سطحى كهذا الموقف» * .

ان وصية لينين الرئيسية تكمن فى تحويل الشيوعية العلمية والايديولوجية الماركسية الى منهج للعمل التطبيقى . ولا يمكن تعلم الشيوعية بصورة حقيقية الا بالمشاركة الفعالة فى البناء العملى للمجتمع الخالى من الطبقات . وينطوى هذا الحكم اللينينى على مغزى واسع . فالبلاشفة الروس اذ كانوا يتطلعون الى المجتمع اللاطبقى القادم قد تعلموا الشيوعية قبل الثورة بزمن طويل عن طريق مشاركتهم فى العمل السرى ، واستخدامهم للامكانيات العلنية الضئيلة فى ظروف روسيا القيصرية ، وبوجودهم فى السجون والمنافى والهجرة . وكان نشاطهم كله عبارة عن استيعاب نظرية الشيوعية ، وكل ذلك كان مساهمتهم فى بناء المجتمع الشيوعى اللاطبقى القادم .

ان تعلم الشيوعية يعنى (فى الظروف التى يملك الشيوعيون فيها ولو بعض التأثير على صياغة السياسة الاقتصادية للدولة) تجنب الموقف المبسط واتخاذ موقف جدى تجاه القضايا الاقتصادية لا يستند الى

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤١ ، ص ٣٠٣ ، ٣٠٥ .

احتياطى المعارف التعليمية العامة والفكر السليم وتجربة تسيير الاقتصاد فى منزلهم . وينبغى ان نتعلم لدى لينين العمق والرهافة السياسية فى تناول القضايا الاقتصادية ، حتى ولو كانت تبدو اعتيادية وعلى غاية الوضوح . وان تلك السهولة الحاذقة التى كان لينين ، كما يبدو لنا الآن ، يجد بها الحلول الصائبة الوحيدة والدقيقة للغاية والمناسبة من حيث الزمن للمسائل الاقتصادية الكبيرة والصغيرة ، كانت نتيجة للمعارف الاجتماعية الاقتصادية الموسوعية الغنية ، ونتيجة للاحتكاك المتواصل والمتنوع بالواقع . وكانت طبعا والى درجة حاسمة ثمرة لاستيعاب الماركسية وتطبيقها بصورة خلاقة .

واليوم ، فان الشيوعيين ليسوا الوحيدين الذين يتعلمون لدى لينين الموقف الخلاق من الماركسية ومعرفة استخدامها كاقوى وامضى سلاح فى النضال من اجل السلم والتقدم الاجتماعى ، بل ان هذا الامر ينطبق ايضا على جميع المناضلين النشيطين فى سبيل سعادة شعبهم والشعوب الاخرى .

محتويات

بدلا من المقدمة ٣

« الشيوعية انما هى تصفية الطبقات » . . . ٢٥

«... القضية الاقتصادية عندنا هى قضيتنا المشتركة . وتلك هى إهم سياسة بالنسبة لنا » ٥٥

«... لا يجوز العمل دون برنامج محسوب لمرحلة طويلة ولاحراز نجاح جدى» ٩٥

«مهمتنا الآن ـ انما هى تطبيق المركزية الديموقراطية فى مجال الاقتصاد ...» ١٢٥

«ينبغى اقامة انضباط جديد فى العمل ، واقامة أشكال جديدة من الصلات الاجتماعية بين الناس ، وايجاد اشكال وطرق جديدة لاستمالة الناس الى العمل ...» ١٦٠

«... ان تنظيم المباراة على أسس اشتراكية يجب أن يغدو واحدة من أهم وأنبل المهام ...» . . ٢١٠

«... من اجل ضمان الرفاهية التامة والتطور الحر الشامل لجميع افراد المجتمع» ٢٥٠

«... يطالب الاشتراكيون برقابة صارمة جدا من جانب المجتمع ومن جانب الدولة على مقياس العمل ومقياس الاستهلاك ...» ٢٨٦

«... يجب طرح المسألة بوضوح : اين تكمن قوتنا ، وماذا لا يكفينا ؟» ٣٣٣

